



الجمهورية اللبنانية
وزارة التراث القومي والتعليم

شرح القرآن الكريم

بشرح الشيخ محمد

تفسير

شرح الشيخ محمد

شرح الشيخ محمد

شرح الشيخ محمد

شرح الشيخ محمد

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف
عميد بن سعيد بن علي بن سعوي
النفسي الرستاق

الجزء السادس

تحقيق
المعلم محمد بن سليمان الخارقي

الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

طبع على نفقة
حضرة صاحب المجلد السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والعمان

كلمة المحقق

لقد انتهى بمون الله وحسن توفيقه تحقيق الجزء السادس من كتاب :
« منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » ، تأليف الشيخ العلامة خميس بن سعيد بن مسمود
الشقصي . ويبحث في أحكام الصيام وفرائضه ، وفضل شهر رمضان ، وما فيه من
المنفعة والفقران ، لمن قام بواجباته . وأدى ما شرع فيه : من واجب ومندوب
ومستحب ، وفي اجتناب ما يحجب اجتنابه : من مفطرات ونواقض ، وفي إبدال
ما ضاع أو ضيع من صيامه ، وفي زكاة الفطر . وفي أحكام النذور والأيمان ، وفي
الكفارات ، وأحكام الزكاة والذابح والمذبوح ، وفي الصيد وما يحل منه وما يحرم ،
وفي أحكام المشروبات من خمر ونبيذ .

وبليه الجزء السابع في أحكام الحج والعمرة والزكاة ، إن شاء الله .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

٥ / ٥ / ١٩٨١ م

حادي رجب الفرد سنة ١٤٠١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول في الصوم ووجوب فرضه^(١)

وفضل شهر رمضان

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون». خاطب الله المؤمنين عامة: من ذكر وأتى، وحر وعبد، بفرض الصوم، ولم يخاطب الله تعالى عباده بمثل هذا الخطاب إلا بأمر يأمرهم به أو نهى ينههم عنه. وهذا أمر لزوم ووجوب على كل من أطاق الصوم: من كل مؤمن ومؤمنة حالم أو غير حالم، إلا أن الحالم يتوجه إليه الوعيد بتركه، وغير الحالم لا يلزمه^(٢) من العقوبة ما يلزم الحالم.

وأصل الصوم في اللغة: الإمساك^(٣) عن الأكل والشرب والجماع وما دها إلى ذلك. وكذلك يجب الإمساك عن ما لا يحل من الكلام كما حكى الله تعالى: «إني نذرت للرحمن صوماً». قالوا: وفي التفسير: صمتاً. وفي شريعة نبينا محمد ﷺ لا يجب الصمت إلا فيما لا يجوز من الكلام. وقوله تعالى: «كتب عليكم الصيام» أي فرض عليكم؛ قال الله تعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً». أي فرضاً مفروضاً. وقوله تعالى: «كما كتب على الذين من قبلكم» من الأمم الخالية.

(١) فرض الصوم في السنة الثانية من الهجرة.

(٢) في الأصل: سقط اللقي وهو ضروري لا بد منه. وعبارة المختصر: ولكن البالغ يتوجه إليه الوعيد بتركه ولا كذلك غيره.

(٣) هذا التعريف إنما هو للصوم الشرعي، أما التعريف اللغوي فهو الإمساك فقط. وأنشأوا:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تملك العجا

وكان صوم الأولين وصوم المؤمنين في أول الإسلام فيما بلغنا ، يصومون يوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر ، حتى نزل الأمر بصوم شهر رمضان قبل قتال بدر بشهر وأيام . وقيل : إن فرض الصوم على النصارى صيام شهر رمضان ، فاشتد ذلك عليهم إلا أنه كان يجيء في الحر الشديد وفي البرد الشديد ، فاجتمع رأى علمائهم ورؤسائهم ، أن يجعلوا صيامهم في فصل من السنة بين الشتاء والصيف ، فجعلوه في الربيع ، وزادوا فيه عشرة أيام كفارة لما ضيعوه ، وصاموا أربعين يوماً ، ثم إن ملكهم مرض فنذر إن هو عوفي من مرضه أن يزيد في صومهم أسبوعاً . فزادوا فيه أسبوعاً ، فصاموا سبعة وأربعين يوماً . ثم مات ذلك الملك وتولى عليهم ملك آخر فقال : آمنوه خمسين يوماً ، فذلك قوله تعالى : « كما كتب على الذين من قبلكم » فلم يصوموه كما وجب عليهم ، وصامته أمة محمد ﷺ كما فرض عليهم .

قوله تعالى : « لعلمكم تتقون » أى تتقون الأكل والشرب والجماع ، وتدخلون في جملة المتقين . وقيل : « تتقون » تتقون جميع المعاصي . وقيل : التقوى على ثلاث منازل - الأولى : أن تتقى الشرك . الثانية - جميع ما لا يحل من قول وعمل ونية . الثالثة : أن يتقوا الفضولات من الحلال التي تشغل عن مباشرة العبادة وتعوق عن طرق السعادة . قوله تعالى : « أياماً معدودات » أى صوموا أياماً معدودات . ومعدودة : أى قلائل . وصفها بالقلّة كما قال : « وشروه بثمن بخس دراهم معدودة » أى قليلة .

وقوله : « فن كان منكم مريضاً أو على سفر » فأفطر في مرضه أو سفره ، « فعدة من أيام أخر » أى فعليه أن يصوم مقدار عدة ، مقدار ما أفطر في مرضه أو سفره . فعدة من أيام أخر : من غير شهر رمضان . ثم قال : « وعلى الذين

يطيقونه فدية طعام مسكين . فن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوا خير لكم
إن كنتم تعلمون » .

اختلف العلماء في تأويل هذه الآية . فقال بعضهم : كان ذلك في أول ما فرض
الصوم صوم شهر رمضان . أمر النبي ﷺ أصحابه بصومه ، فشق عليهم لأنهم
لم يتعودوا الصوم ، فخيرهم الله تعالى بين الصيام والإطعام . وكان من شاء صام ،
ومن شاء أفطر وافترى بالإطعام . ثم نسخ الله تعالى ذلك بقوله : « فن شهد منكم
الشهر فليصمه » ، فوجبت العزيمة على الصوم .

وقال بعضهم : بل هو خاص لاشيخ الكبير والعجوز الكبيرة الذين
لا يطبقان الصوم إلا أنه يشق عليهما ، فرخص لهما : إن شاء أفطرا مع القدرة ،
ويطمان لكل يوم مسكيناً . ثم نسخ الله ذلك بقوله : « فن شهد منكم الشهر
فليصمه » وثبتت الرخصة للذين لا يطيقونه .

وقال بعضهم : « إذا في المرض ، إنه مخير في الصوم والإفطار ، ولو كان
يستطيع الصوم إذا وقع عليه اسم مرض ثم نسخ ذلك .

والفدية : الجزاء والبدل . « فن تطوع خيراً » فزاد على إطعام مسكين واحد
وأطعم اثنين فصاعداً .

وقال بعضهم : تطوع خيراً : صام مع الفدية وجمع بينهما ، فهو خير له . « وأن
تصوموا خير لكم » من الإفطار والفدية « إن كنتم تعلمون » . ثم قال : « شهر
رمضان » معناه هو شهر رمضان . وقول : ذلكم شهر رمضان . وسمى الشهر شهراً
لشهرته .

وقد اختلف في رمضان . فقول : هو اسم من أسماء الله تعالى ، فيقال : شهر رمضان ، كما يقال شهر الله . وقيل : سى رمضان لأنه يرمض الذنوب أى يحرقتها . وقال بعضهم : لأنه يغسل الأبدان من الآثام ويطهر القلوب تطهيراً . ثم قال : « الذى أنزل فيه القرآن . . . » .

قال ابن عباس : أنزل القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ ، في ليلة القدر من شهر رمضان إلى سماء الدنيا ، ثم نزل به جبريل عليه السلام على نبينا محمد ﷺ نجوماً نجوماً في نحو عشرين سنة . ونزلت صحف إبراهيم في ثلاث ليال مضين من رمضان . ونزلت توراة موسى في ست ليال مضين من رمضان . وأنزل إنجيل عيسى عليه السلام ثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان . وأنزل زبور داود عليه السلام في ثمانى عشرة ليلة من رمضان . ونزل الفرقان على نبينا محمد ﷺ في الرابع والعشرين ، لست ليال بقين من رمضان . ثم وصف القرآن فقال : « هدى للناس » من الضلالة والجهالة ، وأصلاً لجميع دينهم « وبينات » من الحلال والحرام والحدود والأحكام « من الهدى والفرقان » للفرق بين الحق والباطل .

وقال سلمان^(١) : خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان فقال : أيها الناس قد أظلمكم شهر عظيم شهر مبارك ، شهر فيه ليلة القدر خير من ألف شهر ، جعل الله صيام نهاره فريضة ، وقيام ليله وسيلة ، من تقرب فيه بمخلة من خصال الخير فهو كن أدى فريضة فيما سواه ، ومن أدى فيه فريضة كن أدى تسعين فريضة

(١) رواه البيهقي في الأصل سليمان . وهو : غلط وصوابه سلمان الفارسي رضى الله عنه

كما في البيهقي ٠ م

فيما سواه . وهو شهر الصبر . والصبر ثوابه الجنة ، وشهر المواساة ، وشهر يزداد فيه في رزق المؤمن . أوله رحمة ، وأوسطه مغفرة ، وآخره عتق من النار . من فطر فيه صائماً كان مغفرة لذنوبه ، وعتق رقبته من النار ، وكان له مثل أجره غير أن ينقص من أجره شيء . قالوا : يا رسول الله ﷺ عليك ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم . قال : يعطى الله هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة لبن أو تمر أو شربة ماء . ومن أشبع فيه صائماً سقاه الله تعالى من حوضي شربة لا يظأ بعدها حتى يدخل الجنة ، وكان كمن أعتق رقبة . ومن خفف على مملوكه فيه خفف الله عنه وأعتقه من النار وغفر له . فاستكثروا فيه من شهادة أن لا إله إلا الله والاستغفار ، واسألوه الجنة ، وتمودوا فيه من النار .

وروى أن رسول الله ﷺ قال : لو أذن الله للسموات والأرض أن يتكلمتا لبشرتا من صام شهر رمضان بالجنة . وقال : نوم الصائم عبادة ، وصمته تسبيح . ودعاؤه مستجاب ، وعمله مضاعف .

ثم قال : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » قال بعض العلماء : فمن شهدته بالغا عاقلاً مقيماً صحيحاً فليصمه . وقال بعضهم : من شهد منكم الشهر فليصم ما شهد منه وكان حاضراً ، وإن سافر فله الإفطار إن شاء . وقيل : إن رسول الله ﷺ (١) خرج عام الفتح صائماً في شهر رمضان ، حتى إذا كان بالسكيد أفطر .

ثم ذكر العذر فقال : ومن كان مريضاً . قال : كل مرض سمي مرضاً يجب به العذر . وقال آخرون : هو كل مرض في الأغلب من أمر صاحبه تزداد علامته من

(١) أخرجه الترمذي وأحمد والبخاري ومسلم معنوا عن ابن عباس .

الصوم . وعند أصحابنا هو المرض الذى يمنع المريض من الأكل والشرب الذى يعظم من الليل إلى الليل من الجوع والعطش أو كان فى العادة بالصوم تزيد علته - ثم قال : « أو على سفر فعدة من أيام أخر » .

اختلف العلماء فى صيام المسافر فقال بعضهم: الإفطار فى السفر أفضل من الإفطار الصوم ، بدليل ظاهر الآية - وقال بعضهم: مباح له الإفطار بالرخصة ، والقرض الصوم . فمن صام فرضه فقد أدى الواجب عليه ، ومن أفطر فبرخصة الله أخذ وعليه القضاء . وهذا القول عليه عامة الفقهاء . وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يسافرون فى شهر رمضان ، ومنهم الصائم ومنهم المفطر ، ولم يجب بعضهم بعضاً^(١) .

ثم قال : « يريد الله بكم اليسر » حين رخص للعريض والمسافر فى الإفطار فى شهر رمضان « ولا يريد بكم العسر » تأكيداً وبياناً للرخصة . « ولتكلوا العدة » وعدة الشهر ثلاثون يوماً أو تسعة وعشرون يوماً ومن أفطر منه شيئاً فليقض مكانه من غيره « ولتكبروا الله على ما هداكم » تعظموه على ما أرشدكم لدينه ، ورزقكم شهر رمضان ، ووفقكم لصومه ، وخصكم به دون سائر الملل . وقيل : هو التكبير للمأمور به ليلة الفطر ويوم الفطر « ولعلكم تشكرون » الله تعالى على نعمه .

فصل

وقيل إن الصوم ركن من أركان الإسلام وهو جنة من النار وروى أن النبي ﷺ قال: بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ،

(١) أخرجه الربيع والبغارى ومسلم وأحمد عن أس بن مالك م

وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم شهر رمضان^(١) وقال: إن في الجنة باباً يقال له : الريان ، لا يدخل منه يوم القيامة إلا الصائمون^(٢) . وقال: إذا جاء^(٣) رمضان فتحت أبواب السماء وغلقت أبواب جهنم وسُلسلت الشياطين .

وقيل : فيما أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام : إني ألهم السماوات السبع والأرضين السبع والطير والوحوش ، أن يستغفروا لصائمي شهر رمضان .

وقيل : إذا كان أول ليلة من شهر رمضان ، تفتح أبواب الجنان ، وتطلق أبواب النيران ، وتغل مردة الشياطين ، وتهب ريح يقال لها^(٤) : المبشرة ، فتحرك أوراق الأشجار ، وحلق المصاريع ، فتقول الحور العين : يارضوان ماهذه الليلة ؟ فيقول : ياخيرات الحسان هذه أول ليلة من شهر رمضان .

وقيل : ينادى في كل ليلة مناد : ألا هل من تائب فيتاب عليه ، ألا هل من مستغفر فيغفر له ، ألا هل من طالب فيعطى سؤله .

وقيل : إذا كان غداة الفطر تقف الملائكة على أفواه السكك تفادى : يا أمة محمد اغدوا إلى ربكم ، رب يقبل القليل ويعفى الجزيل . فإذا صاروا إلى صعيدهم قيل : يقول الرب عز وجل : ملائكتي ما جزاء الأجير عند فراغه من عمله ؟ فتقول الملائكة : جزاؤه أن يوفى أجره . فيقول : هؤلاء عبيدي ، مرضت عليهم

(١) أخرجه أحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى عن ابن عمر . م

(٢) أخرجه أحمد والبخارى ومسلم عن سهل بن سعد بلفظ أصول . م

(٣) أخرجه أحمد والبخارى ومسلم عن أبي هريرة . لكن فيه : تفتح أبواب الجنة بدل السماء ورواية : تفتح أبواب الرحمة . م

(٤) روى متفرقا في أحاديث رواها أحمد والترمذى وابن ماجه والبيهقى والنسائى عن أبي هريرة . م

الصيام فصاموا الى ، وسننت عليهم القيام فقاموا ، أشهدكم أنى قد غفرت لهم ،
 قيل : فتفرح الملائكة بما تعطى هذه الأمة فى ذلك اليوم ، وهو يسمى الفطر ، وفى
 السماء يوم الجائزة .

ويروى أن النبى ﷺ قال : تزخرف الجنان من الحول إلى الحول لدخول
 شهر رمضان . ويؤمر رضوان أن يزين الحور العين الحسان ، ويكسوهم من اللؤلؤ
 والعقيق فيقبلن : نحن لصوام شهر رمضان .

وقيل : إن الله عند كل إفتار من شهر رمضان ألف ألف عتيق من النار .
 وإذا كان ليلة الجمعة أعتق الله فيها فى كل ساعة كذاك . وإذا كان آخر يوم شهر
 رمضان أعتق الله فى ذلك اليوم مثل ما أعتق فى الشهر كله . وحرمة شهر رمضان
 عظيمة . ومن حرم أجراها فقد حرم .

وقيل : يقول الله تعالى : يا عبادى الذين صاموا شهر رمضان من أجلى ،
 ارجعوا إلى منازلكم ورحالكم مغفوراً لكم ، قد رضيت عنكم ، وجعلت
 ثوابكم من صيامكم وجوائزكم يوم فطركم : أن أعتقكم من النار ، وأن أحاسبكم
 حساباً يسيراً ، وأن أوسع عليكم الرزق فى الحياة الدنيا ما عشتهم ، وأن أخلف
 نفقاتكم ، وأقبلكم العثرة ، وأستر عليكم يوم القيامة على رؤوس الأشهاد .
 وأقسمت بعزتى لا تسألونى بعد موقفكم هذا ومجمعكم وصيام شهركم شيئاً من
 أمر آخرتكم إلا أعطيتكموه ، ولا شيئاً من أمر دنياكم إلا نظرت لكم فيه .

وقيل : قال رسول الله ﷺ : أعطيت لأمى خمساً فى شهر رمضان لم يعطهن
 نبي قبلى . أما واحدة : فإذا كان أول ليلة من شهر رمضان نظر الله إليه ، ومن

نظر الله إليه لايغذبه بعدها أبداً . والثانية : فإن^(١) خلوف أفواههم حين
يمسّون عند الله أطيب من رائحة المسك . والثالثة : فإن الملائكة تستغفر لهم في
كل يوم وليلة . والرابعة : فإن الله عز وجل يأمر جنّته فيقول لها : استعدي
لترزني لعمادي ، يوشك أن يستريحوا من نصب الدنيا وأذاها إلى داري وكرامتي .
والخامسة : فإذا كان آخر ليلة غفر الله لهم كلهم . فقال له رجل : يا رسول الله أي
ليلة القدر ؟ قال : ألم تر إلى العمال يعملون فإذا فرغوا من عملهم وفوا أجورهم .

ويروى عنه عليه السلام أنه قال : من أدرك رمضان فلم يغفر له فابعد الله . وقال :
من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله له ما تقدم من ذنبه^(٢) .

وروى ابن عباس عنه عليه السلام ، أنه قال ذات يوم وقد أهل شهر رمضان :
لو يعلم العباد ما في شهر رمضان لتمنت أمتي أن يكون رمضان السنة^(٣) كلها .
فقال رجل : يا رسول الله حدثنا به ، قال : إن الجنة تزين لرمضان من رأس
الحول ، فإذا كان أول يوم منه هبت ربيع من تحت العرش وصفت ورق الجنة ،
فتنظر الحور إلى ذلك فيقلن : اللهم اجعل لنا من عبادك أزواجاً في هذا الشهر ، تفر
أعيننا بهم ، ونقر أعينهم بنا . قال : فإما من عبد يصوم يوماً من شهر رمضان إلا
زُوج زوجة من الحور العين في خيمة من دُرٍّ ما نعت الله ، حور مقصورات في

(١) حديث خلوف فم الصائم أخرجه الربيع البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
عن أبي هريرة . م

(٢) رواه الربيع والشيخان عن أبي هريرة . زاد الربيع : ولو علمتم ما في فضل رمضان
لتمنيت أن يكون سنة . م

(٣) رواه الربيع والشيخان عن أبي هريرة ونيه بعض اختلاف عما هنا . م

الخيام ، لسكل امرأة منهم سرير من ياقوت أحمر موشع بالذر ، على كل سرير سيمون فراشا بطائنها من إسة برق . ويمطى زوجها مثل ذلك .

ويروى أن ابن عباس قال : ما عذب الله قوما إلا في شهر رمضان ، فإن سلم لهم شهر رمضان سلم لهم سائر سنتهم .

وبلفنا أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون في شوال وذى القعدة وذى الحجة والمحرم وصفر : اللهم تقبل منا صيام شهر رمضان ، ويقولون في الربيعين والجماديين ورجب وشعبان : اللهم بلفنا شهر رمضان . فلا يتركون ذكر شهر رمضان على كل حال .

وروى ابن عباس^(١) أن رسول الله ﷺ كان أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان .

وأما وجوه الحكمة في الصوم : فإن فيه قهر النفس عن شهواتها ، وفيه رضا الله وإسقاط النفس ، وفيه تصفية الأسرار بين العبد وبين الله ، وفي تصفية الأسرار حقيقة المعرفة . وفيه يذكر العبد قدرة الله تعالى عليه ؛ فإنه سريع اللسيان إذا شبع . قليل الاعتبار في تعديد النعم التي أنعم الله تعالى بها عليه . وفي الصوم اقتداء بالملائكة ؛ فإنهم لا يأكلون ولا يشربون وإنما طعامهم التسبيح وشرابهم التحميد . وقيل : الصوم في الشتاء الفئيمة الباردة .

(١) روى البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن عائشة : كان إذا دخل رمضان أعطى كل سائل وأطلق كل أسير .
وروى البخاري ومسلم وأحمد عن ابن عباس واللفظ لاسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان . الخ .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : الصيام^(١) والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة فيقول الصيام : إني منعتك طعام الشهوات بالنهار فشغفني فيه لرب . ويقول القرآن : إني منعتك النوم بالليل فشغفني فيه لرب . فيشفعان فيه . وللصائم عند إفطاره دعوة مستجابة . وله فرحتان ، فرحة عند إفطاره ، وفرحة يوم يلقي ربه . وفي الحديث^(٢) قال النبي ﷺ : إن الله تعالى يقول : الصوم لي وأنا أجزي به . وإذا كان يوم القيامة يوضع للصائمين مواثيق يجلسون عليها والناس في الحساب لا يعلمون ما الناس عليه . وشهر رمضان فضائله كثيرة وبركته عظيمة . والله در القائل حيث يقول :

مرحباً مرحباً بشهر الصيام شهر صدق يزورنا كل عام
مرحباً مرحباً وأهلاً وسهلاً بلياليه ثم بالأيام
مرحباً مرحباً بأكرم شهر جاءنا اليوم من شهور كرام
مرحباً مرحباً بما صنع الله لنا ذو الجلال والإكرام

وقيل : في رمضان ثلاث ليال من فاته فقد فاته خير كثير : ليلة سبعة عشر ، وإحدى وعشرين ، وآخر الشهر . قيل : يارسول الله سوى ليلة القدر ؟ قال : نعم فن لم يغفر له في رمضان ففي أي شهر يغفر له ! وسيد^(٣) المشهور رمضان ، الحسنة تكتب ألف حسنة والنفقة فيه تضاعف كالفقة في سبيل الله . والله أعلم .

(١) أخرجه أحمد والطبراني والحاكم وابن وهب عن ابن عمر وأفظه : الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة . يقول الصيام : أي رب إني منعتك الطعام والشهوات بالنهار فشغفني فيه ويقول القرآن : رب منعتك النوم بالليل فشغفني فيه يشفعان . م

(٢) أخرجه الربيع والشيخان عن أبي هريرة بلفظ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لخوف ثم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . إرفي عبدي شهرته وعظمته من أجلى ، بالصيام لي وأنا أجزي به . م

(٣) روى ابن وهب عن أبي سعيد : سيد المشهور شهر رمضان وأعظمها حرمة ذو الحجة . ورواه البزار . م

فصل

قوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » قال المفسرون : كان الرجل في ابتداء الإسلام إذا أفطر حل له الطعام والشراب والجماع إلى أن يصلي العشاء الآخرة أو يرد قبلها ، فإذا صلى العشاء الآخرة أو رقد قبل الصلاة ولم يفطر حرم عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها من القابلة . ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واقع أهله بعد ما صلى العشاء الآخرة ، فلما انقسل أخذ يبيكي ويلوم نفسه ، فأتى النبي ﷺ قال : يا رسول الله إني أعترض إلى الله وإليك من نفسي هذه الخاطئة ، إني رجعت إلى أهلي بعد ما صليت العشاء الآخرة ، فوجدت رائحة طيبة فسبوت لي نفسي فجمعت أهلي ، فهل تجد لي من رخصة ؟ فقال النبي ﷺ : ما كنت جديراً بهذا يا عمر . فقام رجال فاعترفوا بالذي كانوا صنعوا مثل عمر . فنزل فيهم : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم^(١) » أي أطلق لكم وأبيح لكم .

والرفث كناية عن الجماع . والله تعالى يكتفي بأحسن الكنايات ، فذكر في كناية : المباشرة والملازمة والإفشاء والدخول والرفث وإنما يعنى به الجماع .

وقال الزجاج : الرفث بكلمة جامعة لكل ما يريده الرجال من النساء .

ثم قال : « هن لباس لكم » أي سكن لكم « وأنتم لباس هن » سكن لهن « علم الله أنكم كنتم تحتانون أنفسكم » بالمجامعة بعد العشاء الآخرة في ليالي الصوم « فتأب عليكم » وتجاوز عنكم حين تبتم من المحذور « وعفا عنكم » بحا ذنوبكم

(١) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي بالفاظ متقاربة . م
(٢ - منيع الطالبين - ج ٦)

« فالآن » هو أصل ما بين ماض وآت « باثروهن » جامعوهن حلالاً في ليالي الصوم . والجامعة هي إلصاق البشرة بالبشرة .

« وابتغوا ما كتب الله لكم » اطلبوا ما قسم لكم وأثبتته في اللوح المحفوظ من الولد . وفي معنى الكلام نهى عن العزل . وقال بعض اطلبوا موضع النسل الذي أحله الله لكم دون الدبر . فقال بعض اطلبوا ذلك بالتزويج وملك الميمن .

وفي قول النبي ﷺ « تناكحوا تسكثروا^(١) » فإنى أكثر بكم الأمم يوم القيامة » يخرج معناه أنه يتصد الجامع لمعنى قضاء الشهوة وابتغاء الولد « وكأوا واشربوا حتى يقين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » فالخيط الأبيض هو الدليل على طلوع الفجر ، والخيط الأسود ما امتد من آخر الليل . وقيل : الخيط الأبيض هو الفجر الثاني . والخيط الأسود هو الفجر الأول شها بخطين أسود وأبيض .

وقيل : نزلت هذه الآية في رجل من الأنصار ظلّ نهاره يعمل في أرض له وهو صائم ، فلما أمسى رجع إلى أهله وقال لهم : قدموا إلىّ الطعام ، فأرادت امرأته أن تطعمه شيئاً سخيناً فاضطجع ونام . وكان في بدو الإسلام على ما ذكرنا إذا نام الصائم أو صلى العتمة حرم عاياه الطعام والشراب والجماع ، فلما فرغت من عمل الطعام وجدته قد نام فأيقظته ، فسكره أن يعصى الله بالأكل فأصبح صائماً مجهوداً ، فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه ، فلما أفانأ إلى النبي ﷺ . فلما رآه رسول الله ﷺ

(١) أخرجه عبد الرزاق عن سعيد بن أبي هلال . م

قال له : يا قيس مالك أمسيت طليحاً ؟ قال : ظلت بالأمس في النخل نهاري كله بالحریم حتى أمسيت ، فأتيت أهلي وأزادت امرأتی أن تطعمني شيئاً سخيفاً ، فأبطأت عليّ فنمت ، فأيقظوني وقد حرم عليّ الطعام والشراب ، فطويت وأمسيت وقد أجهدني العطش والجوع ، فاعتم لذلك رسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى : « وكلاوا واشربوا » في ليالي الصوم « حتى يقين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » أي بياض النهار وضوؤه من سواد الليل وظلمته .

وقيل : الفجر فجران : أحدهما يستطيل في السماء كذنب السرحان ولا ينتشر ، فذلك لا تحمل به صلاة الفجر ، ولا يحرم به الطعام والشراب عن الصائم ، وسمى ذلك : الفجر الكاذب . والفجر الثاني هو الفجر المعترض المستطير ، ينتشر ويأخذ الأتق ، وهو الفجر الصادق الذي تحمل به صلاة الفجر ، ويحرم به ما يحرم على الصائم .

ثم ذكر الإفطار وقال : « أتموا الصيام إلى الليل » . فقال النبي ﷺ : (إذا أقبل الليل من هاهنا يعني المشرق ، وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر الصائم^(١) أكل أو لم يأكل) لعنه النبي ﷺ عن الوصال^(٢) في الصوم . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن عمر وليس به أكل أو لم يأكل م
(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود عن ابن عمر م

القول الثاني

في ذكر ليلة القدر^(١) وفضائل صوم التطوع ومكروهه

قال الله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر . وما أدراك ما ليلة القدر . ليلة القدر خير من ألف شهر » . قيل : سميت ليلة القدر لأنها يقدر الله فيها الأمور والأحكام في عباده وبلاده من السنة إلى السنة ، كما قال الله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم » .

وقال الحسين بن الفضل : معنى ليلة القدر أى سوق المقادير إلى المواقيت . وقد قدر الله المقادير قبل أن تخلق السموات والأرض .

وقيل : ليلة القدر لعظم قدرها وكبر منزلتها وشرفها . يقال قدرت فلاناً أى عظمته ؛ قال الله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » أى عظموه حق تعظيمه .

وقيل : لأن العمل الصالح يكون فيها إذا قدر لكونه مقبولاً عند الله .

واختلفوا فيها . فقال بعضهم : إنها كانت على عهد رسول الله ﷺ ثم رقت . وقال أكثر العلماء : إنها باقية إلى يوم القيامة .

ويروى أن أبا بكر رضى الله عنه قال : كذب من زعم أن ليلة القدر قد رقت ، هي باقية في كل شهر رمضان .

وقال ابن مسعود رضى الله عنه : من يقيم الليل يصحبها . فبلغ ذلك عبد الله ابن عمر فقال : رحم الله أبا عبد الرحمن ، أما إنه علم أنها في شهر رمضان ، ولكن أراد أن لا يتكل الناس .

(١) اختلفوا فيها في تعيينها على سبعة وأربعين قولاً وأكثر من ذلك . م

واختلفوا فيها أيضاً : فى أى ليلة هى ؟ فقال بعضهم : هى أول ليلة من شهر رمضان . وقول : هى ليلة سبع عشرة ، وهى الليلة التى كانت صبيحتها وقعة بدر . وأكثر القول أنها فى العشر الأواخر من شهر رمضان .

وروت عائشة رضى الله عنها أنها قالت : كان^(١) رسول الله ﷺ يقول : تحروا ليلة القدر من العشر الأواخر من رمضان وكان يجتهد فى العشر الأواخر ما لا يجتهد فى غيرها . وقالت : كان إذا دخلت العشر الأواخر شدة مثزرة ، وأيقظ أهله وأحيا ليلة . وقال بعضهم : تحروها فى الوتر من العشر الأواخر ، لتسع بقين ، أو سبع بقين ، أو خمس بقين ، أو ثلاث بقين ، أو آخر ليلة .

وقيل : رأى^(٢) رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ليلة القدر فى المنام فى السبع الأواخر من رمضان . فقال رسول الله ﷺ : أرى رؤياكم قد تواطأت فى السبع الأواخر فتجروها منها .

وقيل : كان يعتكف رسول الله ﷺ العشر الوسطى من رمضان ، فاعتكف عاماً ، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين ، وهى التى يخرج فى صبيحتها من اعتكافه وقال : من اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر ، وقد رأيت هذه الليلة ثم

(١) أخرجه الشيخان . م

(٢) أخرجه الربيع ومالك عن أنس وأخرج أحمد ومسلم عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أريت هذه الليلة حتى تلاخا رجلان منكم فرمت ، فاتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة . قال الربيع : أى تماريا . وروى أحمد والربيع ومالك والبخارى ومسلم عن أبي سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فى العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان إحدى وعشرين وهى الليلة التى يخرج فيها من اعتكافه غدوتها قال : من اعتكف معى ثلثت كف فى العشر الأواخر . وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيت أنى أسجد فى غدوتها فى ماء وطين ، فاتمسوها فى العشر الأواخر واتمسوها فى كل وتر . م

أنسيتها ، وقد رأيتني من صبيحتها أسجد في ماء وطين ، فالتسوها في العشر الأواخر ،
والتسوها في كل وتر . قيل : فأمطرت السماء في تلك الليلة . وكان المسجد على
عرش ، فوكف المسجد ، فأنصرف رسول الله ﷺ من صلاته ، وعلى جبهته وأنفه
أثر الماء والطين .

وقيل : من علامة ليلة القدر : أنها تكون سمحة بلجة لا باردة ولا حارة ،
تطلع الشمس صبيحتها لا شعاع لها .

والذي عني أن الله تعالى أخفى ليلة القدر في شهر رمضان على الأمة ،
ليجتهدوا في العبادة ليالي شهر رمضان كلها طمعا في إدراكها ، كما أخفى ساعة الإجابة
في يوم الجمعة ، وأخفى الصلاة الوسطى في الصلوات الخمس ، واسم الأعظم في الأسماء ،
ورضاه في الطاعات ؛ ليرغبوا في جميعها وسخطه في المعاصي ؛ لينتهوا عن جميعها .
وأخفى قيام الساعة في الأمام ليحذروا منها . ثم قال الله تعالى « ليلة القدر خير من
ألف شهر » .

قال ابن عباس : ذكر رسول الله ﷺ رجلاً من بني إسرائيل أنه حمل
السلاح على عاتقه ألف شهر ، فمجب رسول الله ﷺ لذلك ، وتعني ذلك لأمرته
تقال : يارب جملة أمي أقصر الأمم أعماراً وأقلها أعمالاً . فأعطاه الله تعالى :
ليلة القدر خير من ألف شهر التي حمل فيها الإسرائيلي السلاح في سبيل الله ، له ولأمرته
إلى يوم القيامة .

وقال المفسرون : ليلة القدر خير من ألف شهر . معناه : العمل الصالح في ليلة القدر
خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر . ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر

الله له ما تقدم من ذنبه ومن شهد المغرب والعشاء ، الآخرة في ليلة القدر فقد أخذ بحظه من ليلة القدر .

ويستحب لمن وافى ليلة القدر أن يرغب إلى الله تعالى في غفران ما سلف من ذنوبه ، وفي العصمة به فما بقي من عمره ، ويقول : اللهم إنك تغفو تحب العفو فأهف عني .

وقيل : يستحب لمن رأى ليلة القدر أن لا يخبر بها أحداً ؛ فإنه أعظم لشوابه .
ويروى عن ابن عباس أنه قال : إن الله ذكر ليلة القدر في السورة ثلاث مرات ، كل مرة فيها تسعة أحرف . فتسعة في ثلاثة سبعة وعشرون . فاستدل بها أنها ليلة سبعة وعشرين .

وكان بعض العلماء يقولون : إن ليلة القدر تنقل في الشهر ، ربما كانت في العشر الأوسط ، وربما كانت في العشر الأواخر . إلا أنها بالإجماع في شهر رمضان .
وأما الليلة المباركة التي ذكرها الله في سورة الدخان ، في قوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منزلين . فيها يفرق كل أمر حكيم » فقول بعض أهل العلم : إنها ليلة القدر ، أنزل الله تعالى فيها القرآن جملة ، من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من سماء الدنيا ، ثم نزل به جبريل عليه السلام على نبيينا محمد ﷺ في عشرين سنة .

وقال بعضهم : إنها ليلة الذصف من شعبان ، يقضى الله تعالى فيها جميع أمور خلقه من الحول إلى الحول ، والله تعالى أعلم بتأويل كتابه .

فصل

قيل : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال له : ماذا أصوم ؟ فقال له ابن مسعود : صم في كل شهر ثلاثة أيام غير شهر رمضان ؛ فإنهم يذهبون وسواس الشيطان وغل الصدور . فقال له الرجل : لست إياك أسأل إنما أسأل النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود . فقال الرجل : يا رسول الله إن بي طائفة على ذلك . فقال له : صم الاثنين والخميس . فقال الرجل : يا رسول الله إن بي طائفة على ذلك . فقال : صم صيام أخيك داود النبي عليه السلام : صم يوماً وأفطر يوماً . فقال الرجل : يا رسول الله إن بي طائفة على ذلك . فقال رسول الله ﷺ ما ترك داود^(١) للصائمين مصاصاً .

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه ممن أراد أن يتطوع بالصوم : ما أفضل من الأيام ؟ قال : إذا نشط ، وصلحت النية ، وانشرح له الصدر ، يرجى له الثواب ، وزال عنه المكابدة ، ولحقه معنى الحسنة . ومتى أراد الإفطار أفطره .

وقيل : كان النبي ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقيل : أمر النبي ﷺ بصوم ستة أيام من السنة ، ونهى عن صوم ستة أيام من السنة . فالذى أمر بصومه من السنة : يوم عاشوراء ، وهو يوم عاشور

(١) في مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام . كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً . م

من المحرم، ويوم عرفة، وهو تاسع من ذى الحجة. وبعض نهى عن صوم يوم عرفة. وقال: إن الدعاء والذكر فيه أفضل؛ لأنه يوم فريضة الحج. ورفع الصوت بالدعاء يوم الحج أفضل. فاستحب من استحب الإفطار فيه للقوة على الدعاء، والذكر فيه لمن يضعف عن ذلك بالصيام.

وأما الذى لا يضعفه الصوم عن الدعاء والذكر ورجا من نفسه القوة على الصوم والذكر ورفع الصوت بالدعاء فالصوم زيادة في العمل. وقيل: إن صومه صوم ستين سنة ماضية وسنة مقبلة وصوم يوم عاشورا، صوم آدم والأنبياء من بعده. ويوم عاشوراء. قال بعض: هو يوم التاسع وقول: هو يوم عاشر من الشهر المحرم. فن صامها جميعاً كان أفضل.

ومن الأيام التي يستحب صيامها يوم النصف من شهر شعبان، ويوم السابع والعشرين من شهر رجب، واليوم الثاني والثالث من شهر شوال.

وقيل: من صام شهر^(١) رمضان وأتبعه بستة أيام من شوال فكأنما صام سنة؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها، فصوم الشهر عن ثلاثمائة يوم، وصوم الستة الأيام عن صوم ستين يوماً. والسنة ثلاثمائة وستون يوماً.

وأما الستة أيام التي نهى عن صومها: فيوم عيد الفطر، ويوم عيد الأضحى، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى وهي أيام التشريق - ويوم الشك. وقيل: نهى رسول الله ﷺ عن يوم الجمعة^(٢) تطوعاً إلا أن يتقدم قبله بيوم أو بعده بيوم.

وقيل^(٣): صوم أيام البيض يذهب الغل والحسد من القلب. فصوم اليوم

(١) أخرجه الربيع والجماعة عن أبي أيوب الأنصاري وجابر.

(٢) أخرجه الجماعة عن أبي هريرة والنسائي.

(٣) روى الطبراني عن الثمر بن توب: صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذهب

وحر الصدر.

الأول بألف يوم ، وصوم اليوم الثانى بثلاثة آلاف يوم ، والثالث بعشرة آلاف يوم .

وقيل : من صام أيام البيض فكأنما صام الدهر كله .

وقيل : من صام يوماً صادقاً أعطى أجر عشرين صديقاً . ومن صام ثلاثة أيام صادقاً أوحى الله تعالى إلى الملائكة : عبادى قد وجب أجره على ، فيفقر له ماتقدم من ذنبه . وفى خبر : لو دخلت الجنة لوجدت أكثر أهلها الذين يصومون أيام البيض .

وقيل : سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه رسول الله ﷺ عن صوم يوم الاثنين . قال : ذلك يوم وادى فيه ، وأنزلت فيه النبوة . وقيل : نهى النبي ﷺ عن صوم الدهر وهو استمرار الصوم حتى يوم الفطر ويوم الفجر وأيام التشريق .

وسئل رسول الله ﷺ عن صيام الدهر فقال : لا صام ولا أفطر . وقيل : يستحب صوم يوم الخميس لأنه تعرض فيه الأعمال . فقالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله ﷺ يتحرى^(١) بصومه يوم الاثنين والخميس .

وقال سفيان الثوري : عليكم بصوم الأربعاء والخميس والجمعة ؛ فقد بلغنا أنه من صامهن كتب الله له أجر نبي بلغ الرسالة من ربه . وعليك بصوم الاثنين وصوم ستة أيام بعد يوم الفطر وصوم ستة بعد صوم شهر رمضان ، وعليك بصوم

(١) رواه الحسة إلا أبا داود نفعه من رواية أسامة بن زيد . م

يوم عرفة فإنه صوم ستين سنة ماضية وسنة مقبلة وعليك بصوم يوم عاشوراء فإنه صوم الأنبياء كلهم وصوم من كان قبلنا من أهل الأديان .

وقيل (١): سئل النبي ﷺ : أى الصيام أفضل بعد صوم شهر رمضان؟ فقال: شهر الله الأصم الذى يدعى رجب . وقال : هو عظيم الحرمة ، تضاعف فيه الحسنات ، وصومه كصوم سنة وقيل : من صام منه سبعة أيام خلقت عنه سبعة أبواب من جهنم . ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء . ومن صامه سنة أو سنتين أو ثلاثاً ، فلا نعلم أنه يلزمه صومه فى كل عام ، فإن شاء صامه وإن شاء ترك صومه إلا أن فى صومه زيادة الفضل العظيم والثواب الكريم .

وقيل : أفضل الصوم فى الأشهر الحرم ، وهى رجب والمحرم وذو القعدة . واختلف فى ذى الحجة وشوال فقال قوم : شوال من الحرم . وقال آخرون : ذى الحجة وشوال .

ويروى أن النبي ﷺ قال : إذا كان يوم القيامة خرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواهم أطيب من المسك . فيقال لهم : كلوا فقد جعتم وشبع الناس . واشربوا فقد عطشتم وروى الناس ، واستريحوا فقد تعبتم واستراح الناس . قال : فنياً كلون ويشربون ويستريحون والناس وقوف للحساب .

(١) روى الترمذى والبيهقى عن أنس : أفضل الصوم بعد رمضان شعبان لتعظيم رمضان وأفضل الصدقة صدقة فى رمضان . م

فصل

وقال ، من صام تطوعاً بنية ولم يتسكلم بها ثم أفطر فلا بدل عليه . وإن تسكلم بما نوى فعلية البدل وحفظ هاشم عن موسى أن عليه البدل تسكلم بنية أو لم يتسكلم .

وقال أبو سعيد : جاء الاختلاف في الإفطار من صوم التطوع بعد الدخول فيه . يقول : إن من أصبح صائماً لم يكن له أن يفطر إلا من عذر أو لفضل يرجو أنه أفضل من صومه ، فإن فعل ذلك فعلية بدله لدخوله في العمل . وقول : لا بدل عليه ولكن يستحب له أن لا يتخذ الصوم عبثاً . وإن دخل في صوم يوم فليتمه ، إلا أن ينزل به أمر يجب له به العذر من الصوم ، أو يرى عملاً يرجو فيه الفضل أكثر من الصوم

قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم » ومن اعتقد أنه يصوم أياماً معلومة تطوعاً ، ثم إنه أكل في يوم منها من غير عذر فعلية بدل يومه الذي أفطر فيه على قول من ألزم البدل من صوم التطوع . وقول ، لا بدل عليه لما روت أم هانئ^(١) عن النبي ﷺ ، أنه جاءه شراب فشرب منه ثم سقاني ، فكرهت أرد سؤره ، وكنت صائمة فشربت ، وأخبرته بأنني كنت صائمة فقال ، إن كان تصا من رمضان فعليك البدل ، وإن كان تطوعاً فلا بدل عليك . وبعض ضعف قل هذا الخبر ، وأوجب البدل ؛ لأن من أوجب لله تعالى على نفسه شيئاً من عمل الطاعات فعلية أن يتم به . وقيل ؛

(١) أخرجه الدارمي عن أم هانئ . م

من قال ؛ إني صائم وهو ليس بصائم فعليه الصيام . وقول ؛ إن هذا كذب ويستغفر ربه ولا صيام عليه ؛ وإن قال على صيام فليل : يلزمه صوم ثلاثة أيام . ويكره لمن يصوم تطوعاً وعليه صيام من رمضان إلا اليوم واليومين .

ويكره أن يستقبل رمضان بصوم تطوع إلا من كان عادة إدامة الصوم . ومن صام تطوعاً وهو جنب وهو لا يعلم حتى غربت الشمس فليل : يعيد ذلك اليوم . وقال أبو المظفر : إن كان لم يتوان في الفصل حتى ذكر فلا إعادة عليه ولو كان ذلك في شهر رمضان . وقيل : كان أبو عبيدة لا يأمر بصوم يوم التروية^(١) .

فصل

وفي الحديث ؛ أمر رسول الله ﷺ بشير بن سحيم فنأدى في أيام التشريق ، إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وأن هذه أيام أكل وشرب فلا تصوموا .

واختلف أصحابنا في صيام أيام التشريق ، فأجازها بعض ولم يجزها آخرون . وأما أنا فاقول ، إن من كان صائماً كفارة أو بدلاً أو نذراً ، وقطع عليه العيدان يصوم أيام التشريق ولا يفطر إلا يوم النحر . ولا نحب أن تصام هذه الأيام لفطر وفطرهن أفضل .

وقيل ؛ الأيام المعلومات هي العشر الأولى من ذي الحجة . والأيام المعدودات هي أيام التشريق .

(١) نسخة : النيروز .

(٢) أخرجه النسائي وعند أحمد ومسلم عن كعب بن مالك : بعثه وأوس بن الحذافان

فناديا بذلك .

وقال قوم : المعلومات سبع من أول الشهر . والمعدودات من العشر على أيام التشريق .

وقال أبو المؤثر : من صام أيام التشريق في كفارة أجزاء إلا في كفارة المتعة فلا يجوز صيامها منها .

وقيل : كان أبو عبيدة رحمه الله يرى أن صيام الأيام كلها حسن إلا يوم الأضحى ويوم الفطر وأيام التشريق بمنى ، ومن لم يكن بمنى إن شاء صامها وإن شاء أفطرها . ومن كان عليه صيام ستة صام أيام التشريق كان بمنى أو غيرها . ويستحب الأكل في أيام التشريق ، ويكره الصوم إلا لكفارة أو نذر أو بدل . ويكره لمن له زوجة صيام الدهر كله ، يؤمر أن يجعل لها من نفسه نصيباً .

وقيل : قال النبي ^(١) ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص : ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قال : بلى يا رسول الله . قال : لا تفعل صم وأفطر وقم ونم ؛ فإن لجسدك عليك حقاً ، ولعينك عليك حقاً ، ولزوجتك عليك حقاً . والله أعلم وبه التوفيق .

(١) أخرجه مسلم وغيره . م

القول الثالث

في النية للصوم

والعلم بشهر رمضان ورؤية الهلال والشهادة على ذلك

وقيل : لا يجوز صوم فرض ولا نفل ولا نذر ولا كفارة ، إلا بإثبات النية له والقصد إلى تأديته من الليل ؛ لقول الله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » . ولقول النبي ﷺ : لا صوم لمن لم يبيت الصوم من الليل . وفي رواية : لمن لم يثبت الصوم من الليل ، أى . يقطع العزم عليه . وهذا إجماع في جميع الواجبات .

واختلفوا في صوم النفل : فأجاز بعضهم ابتداءه في النصف الأول من النهار ، واحتجوا برواية رويها عن عائشة^(١) رضى الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان يدخل عليها فيسألها : هل عندها شيء من الطعام ؟ فإذا قالت : لا . قال : إني صائم وبرواية أخرى : أنه لما دخل النبي ﷺ المدينة رأى اليهود صياماً في يوم عاشوراء . فقال لهم : صيام في هذا اليوم ؟ فقالوا له : هذا يوم كان موسى يصومه ويعظمه . فقال النبي ﷺ : أنا أحق بصوم أخى موسى ، وأسر أصحابه أن يصوموا . والأصح إثبات النية من الليل في جميع الصوم من النوافل والوازم . والنية : عقد بالقلب وعزيمة بالجوارح .

والذى عندى أن الصوم من طلوع الفجر إلى الليل ، فمن لم ينو الصوم في وقت العلم بالوقت من الليل ويستكمل طرفي المفترض عليه لم يتم له صومه . ويؤكد

(١) أخرجه الترمذي عن عائشة إلا البخاري لم يروه إلا موقوفاً .

(٢) أخرجه الشيخان وأبو داود عن ابن عباس .

ذلك قول النبي ﷺ : لا صوم لمن^(١) لم يثبت الصوم من الليل ؛ لأنه نفي أن يكون له صيام ما لم يثبت من الليل .

ومن نوى الصيام بالليل ثم ذهب به النوم حتى أصبح ثم صومه له ولا بدل عليه .

ومن أهل النية ولم ينو الصيام لم يتم صومه ، إلا أن يكون نوى الصوم أول ليلة أنه يصوم الشهر . فقول : يثبت له الصوم بتلك النية . وهذا على قول من يقول : إن الشهر كله فريضة . وعلى قول من يقول : لكل يوم فريضة يوجب عليه إثبات النية في كل ليلة من شهر رمضان .

ومن نوى بصومه في شهر رمضان تطوعاً فعليه البدل حتى ينوي به أداء الفرض . وقيل : من نوى أنه يصبح مفطراً في شهر رمضان فلم يأكل إلى الليل فهو بمنزلة من أفطر وعابه الكفارة . وقال أبو عبد الله رحمه الله : عليه بدل يومه والتوبة والاستغفار ؛ لأنه لو نوى أن يكفر فلم يكفر لم يلزمه إلا الاستغفار . وهكذا يوجد في كتاب أبي قحطان .

والنية للصائم أن يعتقدها من الليل . يقول : غداً أصبح إن شاء الله صائماً فريضة شهر رمضان من طلوع الفجر إلى الليل ، طاعة لله ولرسوله .

ومن أصبح صائماً في شهر رمضان ، ثم نوى الإفطار ثم رجع عن تلك النية وأتم الصيام ، فصيامه تام ولا تضره تلك النية حتى يأكل أو يشرب أو يجامع . وقيل : من لم ينو صيام شهر رمضان ، وصامه كله ولم ينو الصوم فيه أنه من رمضان ، إنه يجزبه صيامه ولا بدل عليه .

(١) روى الحنفية عن حفصة : من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له . م

وقال أبو محمد رحمه الله : من أهمل النية في صوم شهر رمضان فعليه القضاء والكفارة . وقال أبو الحسن : إنما عليه الإعادة . ووقت النية من أول الليل إلى آخره ، فمن نوى في أى وقت كان منه صح له الصوم بها .

وقال محمد بن المسيب : سئل محمد بن محبوب رحمه الله : عن الذى أصبح على نية الإفطار في شهر رمضان ثم لم يأكل ولم يشرب ، ولم يكن منه شيء مما ينقض الصوم إنه لا شيء عليه .

وقيل : إن النبي ﷺ^(١) كان يحث الناس على السحور كل ليلة لتأكيد اعتقاد الصوم .

وقيل ؛ إن نية المؤمن واعتقاده في الجملة أن جميع أهاله : من تأدية فرض ، أو إحياء سنة ، أو تقرب إلى الله بوسيلة ، هو طاعة لله ولرسوله ، فهو مجزى له ما لم يحول نيته إلى غير ذلك . وإن ذكر ذلك أو شيئاً منه عند همله ، فيستحب له تجديد النية في ذلك .

وإن نسي اعتقاد النية فهو مؤد لما عليه ، إذا كان على هذه النية والاعتقاد في جميع أهاله .

وأما المسافرين في شهر رمضان إذا نوى في الليل ؛ أنه إن قدر على الصيام وإلا أفطر ثم أصبح صائماً على هذه النية وأتم صيامه ، فخرج أن يتم له صيامه ما لم يعقبه بإفطار في شهره .

(١) روى البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تسجروا لأن في السحور بركة . وفي الطبرانى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله وملائكته يصلون على المتسحرين . وروى أبو داود وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سحور المؤمن التمر . م

واختلف في النية . فقول ؛ يجوز اعتقادها بالقلب من غير لفظ باللسان .
وقول ؛ هي اعتقاد بالقلب ولفظ باللسان . وقيل : من عقد الشهر كله بنية واحدة
أجزأه ؛ لأنه قيل : إن الشهر كله فريضة واحدة . وإن عقد لسكن يوم نية جديدة
فحسن ؛ لأنه قيل : كل يوم فرض جديد وله نية جديدة .
ومن عقد النية للشهر كله ثم سها عن النية بعد ذلك وأصبح صائماً أجزأته النية
الأولى والله أعلم .

فصل

قيل : والمتمتع بصوم شهر رمضان يتوصل إلى معرفة دخوله بثلاثة أشياء :
مشاهدة الهلال ، أو إتمام عدة شهر شعبان ثلاثين يوماً ، أو خبر من يزول الشك
بخبره ؛ لأن الصائم إذا لم يعلم دخول الشهر لم يحزه صومه على الشك .

وبروى عن ^(١) النبي ﷺ أنه قال : لانصوهوا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا
حتى تروا الهلال ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يوماً . قال أبو جعفر : ربما
رأينا شهرين متواليين تسعة وعشرين يوماً ، تسعة وعشرين يوماً .

ومعنى غم عليكم أى ستر وأبههم والتبس ؛ قال الله تعالى : « ثم لا يكن أمركم
عليكم غم » أى مبهماً مغشياً لاتدرون ماهو . فزى رأى هلال شهر رمضان فعليه
أن يصوم وإن لم ير الهلال غيره . فإذا صام ثلاثين يوماً أو رأى هلال شوال

(١) أخرجه الترمذى ، وفيه بعض اختلاف فى الألفاظ ؛ فى رواية : فإن غم
عليكم فافطروا له . وفى أخرى : فصوموا ثلاثين يوماً . وفى أبى داود والنسائى عن حذيفة
رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تسكروا
العدة . ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تسكروا العدة . والرواية الأولى عن ابن عمر . هـ

التسعة وعشرين يوماً من شهر رمضان ، فله أن يفطر وليس له أن يظهر ذلك فيقتدى به غيره ، إلا أن يكون الهلال قد صبح بغيره أو به وبغيره ، فإن أظهر ذلك كان مخطئاً ولم نأمن عليه الضمان إن أكل أحد بقوله .

وقيل : إن السلطان إذا قال : قد صبح معي الهلال لصوم شهر رمضان أو للإفطار منه أو للحج ، فهو مصدق كان عادلاً أو جائراً ، إذا كان من عادته الصدق في ذلك . وإن وصل كتاب من الإمام إلى الوالي يحمل له نكته برؤية الهلال فلا بأس بالأخذ بها فيه ؛ لأن كتاب الإمام حكم . وقيل : إذا نادى منادى السلطان في أهل البلدان : هذه الليلة من رمضان ، أو هذا اليوم يوم الفطر ، وصح ذلك معه إن ذلك مقبول منه ، ويصوم الناس ويفطرون بنداثة ، إلا أن يكون سلطاناً معروفاً بالكذب في ذلك ، ويستحل جميع تقديم الشهر وتأخيرها ، فذلك لا يقبل ولا يصدق .

ومن رأى هلال شوال وجب عليه أن يفطر ، ولا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ويحرق ذلك عن غيره . والأعمى إذا كان في سفر أو حضر مع قوم لا يثق بهم ، فله أن يقبل شهادتهم إذا أخبروه بأوقات الصلاة ، ورؤية الهلال في الصوم والإفطار ؛ لأن الله تعالى قد ائتمنهم على ذلك .

ولا يجوز لمن رأى هلال شوال أن يفطر قبل أن يحل الإفطار ، فإن أفطر قبل وقت الإفطار ، فقول : عليه بدل يومه إذا كان إفطاره لظنه أن ذلك جائز له . وقيل : عليه بدل ماضى من صومه . وقيل : عليه السكفارة . ويمجبنا أن يكون ذلك عليه بدل يومه إذا كان متأولاً جواز ذلك .

فصل

وأما من أسلم في دار الحرب قبل شهر رمضان ، ثم سر به فلم يصمه وهو لا يعلم أنه مفترض عليه ، ثم دخل دار الإسلام فعلم بفرضه عليه ، فعليه أن يقضيه . ومن مر عليه شهر رمضان ولم يعلمه ، فعليه القضاء بإجماع الأمة . ومن كان في موضع لا يعرف رمضان متى هو فتحرى شهراً فصامه ، فإن بان له أنه صام شهراً قبل شهر رمضان لم يجز عنه . وإن وافق رمضان أو شهراً بعده أجزاه ذلك .

قال أبو سعيد رحمه الله : إذا لم يعرف شهر رمضان وتحرى شهراً على أنه رمضان إنه يجزيه ، كان الذي صامه رمضان أو شعبان أو شوال ، مالم يعلم أنه وافق غير رمضان . فإن بان له بعد أن صام أنه شعبان لزمه البدل ، وإن وافق رمضان أو شهراً بعده أجزاه . وإن هو قصد بالصوم إلى شهر رمضان نفسه ، فوافق غيره من بعده ، فبعض ألزمه البدل ، وبعض لم يلزمه لأنه قد وقع البدل بالصوم الذي وافقه بعد الشهر ، فخرج مخرج القضاء لما عليه .

وإن وافق شهر رمضان الثاني وهو ينويه للأول وبتحريمه له ، فقول : يكون صوماً عن الأول على مانوى . وقول : ينعقد صومه للشهر الحاضر لأن عليه صومه ، والأول قد صار عليه ديناً متى ما قضاها أجزاه ، وهذا متعبد بصومه في الوقت .

فصل

وقيل في أهل مصر صاموا شهر رمضان بغير رؤية الهلال ، ورجل لم يصم معهم حتى رأى الهلال من القنبل ، فصام أهل مصر ثلاثين يوماً ، وصام الرجل تسعة وعشرين يوماً : إنه لا بأس عليه وهو مصيب إن شاء الله . وإن كان غيم

عند هلال رمضان وهلال شوال ولم يروا هلال رمضان ولا هلال شوال ، فإنهم يعدون شعبان ثلاثين يوماً . ورمضان ثلاثين يوماً ثم ليفطروا .

وروى أن النبي ﷺ قال : صوموا الرؤية الهلال وأفطروا رؤيته ، فإن غم عليكم فأنتموا العدة ثلاثين يوماً . وإن انتشر الخبر انتشاراً لا يكون مثله غلطا وجب الصوم . وإن كان في السماء غيم أو غبار جازت شهادة واحدة عدل إذا قال : إنه رأى هلال رمضان

وقيل : إن أمراً ياء جاء إلى النبي ﷺ^(١) فقال له : الليلة أبصرت الهلال . فقال له : أنشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ؟ قال : نعم . قال : قم بالبلال فأذن بالناس فليصوموا غداً . فأجاز النبي ﷺ خبره في الهلال . وقد قيل : إنه أجاز شاهدين على الصوم والإفطار . وإذا صاموا بشهادة الواحد لم يجز لهم أن يفطروا بشهادته حتى يكونا عدلين فافوقهما . ومن لم يصم بشهادة الواحد فقد خالف السنة ، وما الناس عليه .

وإن رأى الهلال أهل بلد ولم يره غيرهم من أهل البلد إن لكل لقوم هلالهم ولعله يروى أن النبي ﷺ قال : لكل قوم هلالهم^(٢) في معنى ما يجب به حكم الأهلة . وعندي أنه إذا ثبت الحكم للهلال فيما يجب به الحكم الخاص وانقضى

(١) أخرجه أصحاب السنن عن ابن هشام . م

(٢) قال مسلم : باب لكل بلد رؤيتهم وذكر حديث كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام ، ولما عاد سأله ابن عباس عن الهلال فقال : إنه رآه ورآه الناس وصاموا وصام معاوية يوم الجمعة . قال : لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نرواه . نقلت : أو لا تكتفي برؤية معاوية ؟ فقال : لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث أخرجه الحمزة إلا البخاري . م

الشهر . وإن لم ينقض الشهر حتى صبح هلال الشهر ، فإنه ينقل إلى معنى الصيحة إذا لم يكن وقع معنى الحكم وانقضى العمل .

وبيان ذلك عندى : أنه إذا صبح هلال شهر رمضان مع أهل مصر من الأمصار أو بلد من البلدان أو حى من الأحياء ، ولم يصب عند غيرهم حتى انقضى شهر رمضان ، ثم صبح ذلك بعد أن أصبحوا مفطرين يوم الفطر أو بعد ذلك ، أنه لا يلزم إعادة ذلك اليوم على من لم يصب معهم رؤية هلال شهر رمضان .

وأما إن صبح معهم قبل انقضاء شهر رمضان ولو بساعة إن الهلال قد صبح مع أحد من أهل الإسلام ، أنه كان قبل هلال شهر هؤلاء بيوم إن عليهم أن يبدلوا صوم ذلك اليوم . والله أعلم .

وفى بعض القول أن البدل يلزم إذا صبح أنهم أكلوا يوماً من شهر رمضان ولو صبح ذلك بعد تمام الشهر .

وإذا جازت شهادة الواحد فى لزوم معنى الصوم ، جازت شهادة امرأتين عن رجل . فإذا صام الناس بشهادة رجل أو امرأتين ولم يصب هلال شوال بعد ما صاموا ثلاثين يوماً بتلك اليوم التى صاموها بشهادة الرجل أو الامراتين فليصوموا يوماً غيرها . ويوجد فى بعض القول أنه لا يلزم صيام شهر رمضان إلا بشهادة عدلين .

وقال أبو عبد الله : لا يجب على الناس أن يصوموا بشهادة امرأة برؤية الهلال ولو كانت عدلة ، ولا بشهادة أهل الزمة وإن كانوا عدولاً فى دينهم .

وإن شك قوم فى أول يوم من شهر رمضان ، حتى إذا كان آخر النهار لم يأت أحد يشهد أنه قد رآه ثم نادى منادى الإمام : أن أفطروا ، فافطر قوم وأمسك

آخرون . ثم جاء قوم وقالوا: سمعنا قوماً يذكرون أنهم رأوه ، وإن يومنا هذا من شهر رمضان . فإن كان الشهود الذين رأوه بالقرب من الإمام ، فسكتوا ولم يشهدوا حتى أفطر الإمام والناس ، ثم جاؤا بعد ذلك في آخر النهار فشهدوا ، فهم أهل أن يؤدبوا ولا يقبل قولهم . وإن كانوا متباعدين عنه ثم أقبلوا إليه بالهبل منهم حتى وصلوا ، فشهادتهم جائزة . فن أفطر من الناس فعلية البذل . ومن لم يفطر فصيامه فيه اختلاف . قول: هو جائز . وقول : جائز وتلزم إعادته ؛ لأنهم لم يثبتوا رزية الصوم من الليل .

وقيل : على من سمع خبر الثقة برؤية الهلال الصيام ، لما تزم من قبول رزية الثقة ، ولا يعتد ذلك اليوم أنه من شهر رمضان ؛ لأن العلم لا يقع بخبر الواحد إلا في بعض ما يخص من الأحكام .

وقيل : إذا شهد ثقة عدل برؤية هلال شوال أنه لا يجوز للناس أن يفطروا بشهادته ، إلا أن يشهد رجلان عدلان من المسلمين ، أو رجل وامرأتان . فإن أفطر أحد بشهادة الواحد الثقة ، فعليه البذل للشهر كله والكفارة . ولو وافق في إفطاره ذلك اليوم الفطر ، وهذا إذا كان يعلم قول المسلمين في هذا أن الشاهد وحده لا يجوز قبول قوله في هذا . وأما إذا كان لا يعلم قول المسلمين في هذا ، ويرجو أنه يسمه الأخذ بقول الواحد في هذا ، فإن وافق في إفطاره يوم الفطر فلا شيء عليه . وإن وافق ذلك اليوم من شهر رمضان فعليه البذل لجميع الشهر والكفارة . والله أعلم .

وقال أبو عبد الله : إن أناساً بنزوى رأوا هلال شوال بين الظهر والمغرب ،

فأنظر من أفطر منهم وظنوا أن ذلك جائز لهم ، فرأى بعض الفقهاء عليهم بدل شهرهم . ورأى موسى بن علي عليهم بدل يومهم . وقال أبو عبد الله : ثم رأيت بعد ذلك في آثار المسلمين مثل ما قال موسى بن علي .

وقيل في رجل رأى هلال شوال وحده فأنظر وأخبر الناس بذلك ، فصدقه من صدته وأنظر بقوله ، إنه يجب على الذين أفطروا بقوله البدل والكفارة ، وعليه دو الإثم والتوبة والاستغفار .

ومن كانت له ولاية وشهد برؤية هلال شوال ولم يشهد غيره وأصبح مفطراً ، لا يقبل منه ذلك ولا يصدق ويستتاب من فعله ، فإن تاب وإلا وجبت عقوبته وسقطت ولايته . وأما فيما بينه وبين الله فيسعه ذلك .

وإن كان أحد محبوساً في شهر رمضان وقيل له: إن الهلال قد أهل ، إن الناس قد أفطروا وسمع دو صوت الطبول ، إنه لا يجوز له أن يفطر حتى يشهد عنده شاهداً عدلين برؤية الهلال أو يعلم من المخبرين له ، مع ارتفاع الريب عنه بصحة ذلك وشهرته .

وإذا كثرت الأخبار برؤية الهلال ولو كانوا غير ثقات ، وغلب على الفان أنهم صادقون فالصوم لا يجوز .

ومن أفطر يوم ثلاثين من رمضان متعمداً فالكفارة عليه . وإن رآه آخر النهار فبعض قال : عليه بدل يومه ، وبعض أفسد صومه .

ومن رأى هلال رمضان في آخر يوم من شعبان نصف النهار ، فالرأى فيه

أنه إذا أبصره بعد زوال الشمس فهو لليلة المستقبلية فلا يجوز الإفطار ، وإن أبصره قبل الزوال فهو لليلة الماضية ، فلا بأس أن يفطر ، والله أعلم . وهلال شوال إذا أبعصر بالعشاء ، وهو الليلة المستقبلية لا يجوز الإفطار ، وإذا أبصر قبل الزوال فهو لليلة الماضية . ويفطر الناس . وقول : إذا أبصر أمام الشمس فهو هلال الليلة الثانية ، وإن أبصر خلف الشمس مما يلي المشرق فهو هلال الليلة الآتية .

وسئل أبو الحسن رحمه الله عن امرأة قال لها زوجها : إنه رأى هلال شوال ليلة الثلاثين ، فصدقته على ذلك ، ووطئها في يوم ثلاثين على تصديقها وهو ثقة أو غير ثقة . قال : أرى عليها بدل ما مضى من صومها ؛ لأنها إنما فعلت ذلك على وجه التصديق له ، ولم تر عليها كفارة ، ويلزمه هو الاستغفار ؛ لأنه لم يكن له أن يجعلها على ذلك .

وعن أبي المؤثر رحمه الله أن شهادة المرأة المدلة والعبد والأمة على هلال شهر رمضان جائزة إذا كانوا عدولا . وإن شهد رجل عدل وامرأتان عدلتان على رؤية هلال شهر رمضان صام الناس بشهادتهما ، وأما رؤية هلال شوال فلا يجوز الإفطار إلا بشاهدي عدل برويته .

وقيل على من رأى هلال شوال أن يخبر به لعل غيره قد رآه . فيشهد بمناله ، فتكون شهادتهما قد اتفقت للمسلمين بجواز خروجهم من العبادات . ولو جاز كتمان ذلك لجاز لكل من رأى الهلال أن يمسك عن الإخبار به . والله تعالى يقول : « ولا تكتموا الشهادة » .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من رأى هلال رمضان وحده فإنه يصوم ويفطر ،

إلا إنه يمر الإفطار وليس عليه كتمان الصوم . وقيل : إن كان قوم معتكفون في شهر رمضان وقيل لهم : إن الهلال قد أهل ، وإن الناس قد صلوا العيد وأفطروا وهم يسمعون ضرب الطبول ، فلا يجوز لهم الإفطار حتى يشهد عندهم شاهدا عدل برؤية الهلال ، أو يصح لهم ذلك برؤية الهلال أو شهرته من المخبرين لهم مع ارتفاع الريب .

فصل

وقيل في الشاهدين : إذا أنظر الناس بشهادتهما ثم صح أنهما شهدا زوراً ولم يراه أو أشهدا على ذلك ، فذلك حكم قد ثبت ولا يصح قطعه ، ولو رجعا عن ذلك وقالوا : إنهما شهدا زوراً ولم يراه ، أو شهد عليهما شاهدان أنهما شهدا زوراً لأن ما حكم به المسلمون وعملوا به ماض في الحكم ، وعلى الشاهدين التوبة والاستغفار ، ويكتان على أنفسهما لأنهما لا تقبل رجعتهما في ذلك .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : لو أن شاهدين شهدا على هلال شهر قبل أن ينقضي ذلك الشهر الذي شهدا به إن شهادتهما مقبولة إذا عدلا . وإن شهدا على هلاله في يوم قد سمياه وقد انقضى الشهر ، لم تقبل شهادتهما ولو كانا عدلين ، كان ذلك في شهر رمضان أو غيره . فإن ظفر الإمام بمن شهد زوراً على رؤية هلال شهر رمضان أو شوال ، فليؤدبهما على ذلك بقدر ما يراه ، ردعاً لهما ونكالاً وعظة لغيرهما ؛ ~~لأنه يجزى~~ ~~سواء من~~ الناس على مثل ذلك ، ولا يجوز النلاعب بأمر الدين . والله أعلم ، وبه التوفيق .

القول الرابع

في صوم يوم الشك وما جاء فيه

قيل : نهى^(١) النبي ﷺ على صوم يوم الشك ويسمى يوم الداء . واختلف أصحابنا في صومه : فخير بعضهم بين إفطاره وصومه . وقال بعضهم : صومه أحوط . وقال بعضهم : فطره أفضل من صومه . واتفقوا على الإمساك انتظاراً لخبر الهلال إلى وقت رجوع الرعاة . وقول : حتى يقدم المسافر وترمض الفصال . ورووا أن في ذلك سنة .

والذي عندنا ونراه في ذلك : إذا كانت السماء تقيّة من السحاب والغبار ، ولم يره أحد من أهل البلد ، وقدم القادمون من الصحارى والأمكنة البراح ، ولم يخبر أحد بروية الهلال أن الفطر أولى ، وإن كانت السماء محجوبة بالسحاب أو الغبار فالصوم أحوط والفطر جائز ؛ لقول النبي ﷺ : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته .

ومن أكل يوم الشك في أول النهار فقد أسى فيما فعل ، فإن صح الهلال فليمسك بقية يومه وليبدله . فإن أمسك حتى ارتفع النهار ثم أكل ثم صح الخبر بروية الهلال ، فإنه يمسك أيضاً عن الأكل .

(١) روى أصحاب السنن عن صلاة بن زرقال : كنا عند عمار بن ياسر رضى الله عنه في اليوم الذي يشك فيه من شعبان أو رمضان ، تأتينا بشاة مصلية ، تمنحى بعض القوم . فقال : لاني صائم . فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . وأخرجه البخارى تعليقا . وفي البيهقي عن أبي هريرة : نهى عن صيام يوم قبل رمضان والأضحى وأيام التشريق . م

وفي حفظ الشيخ أبي مالك رضى الله عنه : أن صوم يوم الشك لا يجزى عن صامه ولو جاء ظهير بصحة دخول شهر رمضان في صدر النهار وآخره إذا كان إندي اعتقد صومه على غير يقين في الابتداء وقال : إن هذا قول عبد الله بن محبوب رحمهم الله . وفي الرواية : إن عبد الله بن مسعود قال : لأن أظفر يوماً من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن أزيد فيه يوماً ليس منه .

وروى أن هر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لو صمت سنة كلها لأنطرت يوم الشك . وقال عمار بن ياسر : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام . وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لصوم يوم الشك أحب إلى من إفطاره . ومن كان صائماً كفارة فلا بأس عليه أن يصوم يوم الشك .

وسئل هاشم رحمه الله عن صوم يوم الشك فقال : هو مكروه . ومن أراد أن يبتدىء بصوم كفارة أو بدل يوم الشك فلا يستحب له ذلك . وأما إن كان صائماً من قبل كفارة أو بدلاً أو نذرأ فإنه يصوم يوم الشك ولا يفطر إلا يوم العيد ، ويصبح بعد يوم العيد صائماً ، إن كان قد بقي عليه شيء من صومه ولا يفطر يوم الشك . فإن أفطر يوم الشك انهدم ما صام قبله ، كان كفارة أو بدلاً أو نذرأ ، إذا كان باقياً عليه شيء من الصوم .

وكذلك من كان عليه صوم ، فأخذ في الصوم قبل يوم النحر وبقي منه بقية ، فإنه يفطر يوم النحر ، ويصبح صائماً من الغد ولا يفطر أيام التشريق ، فإن أفطر غير يوم النحر ويصبح وعليه بقية من صومه انهدم ما صام قبل ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا كراهية الصوم والترخيص للصوم يوم

الشك ، ولا يكون ذلك كله على معنى الحجر ما لم يقصد الصائم إلى التزام ذلك ، مما لا يسهل أن يقصد إلى صوم يوم الشك ، على أنه لازم له لغير معنى صحة ، وأرجو أن هذا تأويل قول من قال : من صام يوم الشك فقد عصى الله ، ومن كان معتاداً بصوم شيء من الأيام مثل يوم الاثنين أو يوم الخميس ، فوافق ذلك اليوم يوم الشك ، فلا بأس عليه بصومه .

وقيل : من صام يوم الشك على أنه إن كان من رمضان فقد صامه على التحرى ، أنه لا يجزئه ذلك على حال ؛ لأن الفرض لا يؤدي على الشك . وفي بعض القول : أنه إن صح أنه من شهر رمضان أول النهار قبل الزوال أجزاء ، وإن صح بعد الزوال لم يجزه في بعض القول . وفي بعض القول : أنه يجزئه إذا صح ذلك قبل الليل ما كان في ذلك اليوم . وإن لم يصح حتى انقضى ذلك اليوم وقد صامه على الشك لم يجزه عن لازمه لذلك اليوم . وأحب أن لا يجزئه التحرى في موضع ما يدرك فيه بالحكم .

وإن كان في موضع ينفع فيه التحرى وغاب عنه صحة الأحكام وعمى عليه صحة ذلك ، فصامه على التحرى ، وصح ذلك أنه قد صامه ثبت أنه جائز له ، ولو صح بعد انقضاء اليوم أو بعد انقضاء الشهر إذا كان قد وافق الصوم ، وقد ثبت له معنى التحرى لبعض الشهر أو الشهر كله .

وقيل : من صام يوم الشك وصح الخبر أن ذلك اليوم كان من شعبان ، وهو قد صامه على أنه إن كان من رمضان فقد صامه ، وإلا كان تطوعاً أنه لا بدل عليه فيه ، وإن صح الخبر بعد انقضاء رمضان ولم يكن صام ذلك اليوم على الشك ،

فلا بدل عليه أيضاً ، إذا صح مع أهل البلد بعد انقضاء رمضان أنهم سبقتهم يوم .
وأن أهل قرية أخرى أهلوه وصاموا قبل هؤلاء بيوم ، فإنه لا بدل عليهم إذا صح
عندهم بعد انقضاء رمضان . وإذا صح معهم أنه سبقتهم بيوم من رمضان في رمضان
قبل انقضائه ، فعليهم بدل ذلك اليوم وإن أهلوا رمضان وصاموا فلما كانت
ليلة تسعة وعشرين رأوا هلال شوال وقد صاموا ثمانية وعشرين يوماً ، فصيامهم
تام ويدلون اليوم الذي أكلوه من الشهر .

فصل

وقيل فيمن صام شهر رمضان فلما كان يوم ثلاثين أفطر متعمداً ولم ير الهلال
ولم يسمع بخبره ثم صح بعد ذلك أن ذلك اليوم من شوال ، فبعض رأى عليه
السكفارة .

وقال أبو عبد الله : لا كفارة عليه . وقيل : عليه البدل والكفارة . وقيل :
بالبدل بلا كفارة . وقيل : لا بدل عليه ولا كفارة ، ويتوب إلى الله تعالى من
نيته الفاسدة .

وقال أبو عبد الله رحمه الله في رجل لم يصم يوم الشك ثم جاءه الخبر أنه من
رمضان : إنه يلزمه بدل يومه ، وإن أصبح منتظراً للخبر فشهد برؤية الهلال
شهود ، فأكل قبل أن يعرف عدالة الشهود ، فإنه يلزمه بدل يومه . وكذلك إن
قال الوالي للناس : قد أرسلت في تعديل الشهود ، اصبروا إلى وقت كذا ، أو لم يحد
لهم وقتاً ، فأكل رجل قبل أن يعرف أمر الشهود ومن بعد ماسمعة التقدم ، فإنه لا يلزمه
إلا بدل يومه ، والله أعلم وبه التوفيق .

القول الخامس

في ذكر الفطر والسحور ومرور الأوقات

يجب الفطور بمغيب الشمس ودخول الليل ، ولا يجوز أن يؤخر إلا من عذر
 لنهى النبي ﷺ عن الوصال^(١) . ولقول الله تعالى : « ثم آثموا الصيام إلى الليل »
 فأباح الله الإفطار من الصوم بدخول الليل وقيل : إذا دخل الليل فقد أفطر الصائم
 أكل أو لم يأكل ؛ لأنه أبيض له الأكل . وأما السحور فلا يقال لمن يأكل
 متسحراً ، كما يقال لمن لم يأكل مفطراً ويحرم السحور بمحصل النهار وهو ضد
 الفطور ، وفي الحديث : أفطر الحاجم والمحتمم فسميا مفطرين بغير أكل ولا شرب .
 والسحور بفتح السين : هو الطعام الذي يؤكل في حين السحور . وأما
 السحور بضم السين : هو الفعل للأكل في وقت السحر . وكان النبي ﷺ^(٢)
 يأمر بالسحور ويسميه الغذاء المبارك .

وقيل : كان النبي ﷺ يجعل^(٣) الإفطار إذا حان ويؤخر السحور إلى
 السحر الأخير . وكان يقول^(٤) ﷺ : استميتوا على صيام النهار بالسحور وعلى
 قوام الليل بنوم القائلة .

وقال أنس : من ضبط ثلاثاً فقد ضبط الصوم : إذا تسحر ، وأقال ، وأكل

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة ورواه البيهقي عن ابن عمر وعائشة وأبي هريرة .
 وفي المداوي عن أبي هريرة : لما تم والوصال (مرتين) قالوا : فإنك لمواصل . قال : لئلا تست

تظلمكم إني أبيت طمطم بذي وسطين . وفيه عن أنس وأبي بصير الجعفي .

(٢) رواه أبو داود والبيهقي وابن جرير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير . ورواه
 ابن حبان عن أبي القزعة .

(٣) رواه الطبراني عن يعل بن مرة .

(٤) أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة عن ابن عباس .

قبل أن يشرب : وقيل : ثلاث من أخلاق الأنبياء صلوات الله عليهم : تعجيل
القطور ، وتأخير السحور ، وإطالة السجود .

ويُروى عن النبي ﷺ أنه قال : لا تزال أمتي على الفطرة^(١) ما عجلوا إفطارهم
وأخروا سحورهم .

وأجمع الناس على أن الأمر بالسحور ليس بفرض ، وإنما هو ترغيب لهم
فيما يعودون به ، وتقويتهم على أداء الفرائض وفعل النوافل ، وتأكيدهم للنية للصوم
ومخالفة الأمم السالفة قبل أمة محمد ﷺ ؛ لأن السحور مما خصت به هذه الأمة
على غيرها من الأمم الخالية .

وذكر أن النبي ﷺ كان إذا حضر وقت الصلاة ووقت الطعام بدأ بالطعام
مالم يخف المساء في الصلاة . وقيل : من تسحر وبقى بين أضراسه شيء من الطعام
فلم يتدخل حتى أصبح وهو قادر على ذلك ثم دخل حلقه منه شيء ، فإنه إن كان في
موضع لا يخاف أن يخرج منه شيء فلا بأس عليه في صومه ، وإن كان في موضع
لا يأمن خروجه وقد علم به بعد الصبح وتركه حتى أساغه ناسياً أو مغلوباً ، فيختلف
في تقض صومه ، .

وقيل : يستحب للصائم أن يفطر على أثر رائحة الصيام ولا يستاك عند

(١) عن مالك أنه سمع عبد الكريم بن أبي المخارق يقول : من عمل النية تعجيل الفطر
والاستيناء بالسحور . والاستيناء : التأني والتأخير . وفي الصحيحين : عن سهل بن سعد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر . زاد أحمد : وأخروا
السحور . زاد أبو داود : لأن اليهود والنصارى يؤخرون الإنطار إلى اشتباك النجوم وأخرج
الربيع عن ابن عباس . م

الفطور ، ولا يحرم ذلك عليه إن أراد ، وقيل : إن رائحة فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك .

ويستحب للصائم أن يفطر على شيء لم تمسه النار . وأن يكون إفطاره على أثر صومه ، ومن مضمض فاه قبل أن يفطر فيشر به خير له من أن يصيبه فيذهب خلو فم ، ويستحب يوم الفطر أكل شيء من الطعام قبل الغدو إلى المصلى .

وروى أنس أن رسول الله ﷺ كان يأكل قبل الغدو رطبات ، فإن لم يكن فتمرات ، فإن لم يكن فيحسو من الماء حسوات ، وكذلك يؤمر الصائم عند إفطاره أن يبدأ بالأكل قبل الصلاة ليقوم إليها بقلب فارغ مطمئن ، إلا أن يخاف فوت وقت الصلاة ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان يفطر على الأسودين : الماء والتمر .

وروى عنه ﷺ أنه قال : إذا أفطر^(١) أحدكم فليذكر على تمر ، فإن لم يجد فعلى ماء لأنه طهور ، وكان معاذ يقول عند إفطاره : الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت ، وكان الربيع^(٢) يقول : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . والذي أنا أقوله عند الفطور الحمد لله الذي أعانني على الصيام فصمت بمونه ورزقني الطعام فأفطرت بفضلته ، والحمد لله وحده لا شريك له وصلى الله على رسوله محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) رواه الحنفية إلا النسائي عن سلمان بن عامر .

(٢) أخرجه أبو داود مرغوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية معاذ بن زهرة ، ورواه النسائي والدارقطني والحاكم من حديث ابن عمر . وزاد فيه : ذهب الطعام وابتلت العروق وقبت الأحران شاء الله . م

(٤ - منهج الطالبين ج - ٦)

وقيل : للصائم أن يأكل ويشرب ويجمع حتى لا يشك أنه الصبح . وأما من لا يعرف الصبح فينبغي له أن لا يعتمد على الأكل والشرب إذا توم دخول النهار حتى يعلم بقاء الليل .

وقول يجوز له الأكل والشرب حتى يعلم طلوع الفجر لقول الله تعالى : « وكلاوا واشربوا حتى يقين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » فمن شك في الوقت فهو على أصل الإباحة لأنه على تبين من الليل وهذا عندى لمن كان له معرفة بالأوقات .

أما الذى لا معرفة له بالأوقات والاعتبار عنده بالدلائل التى يستدل بها على الأوقات ، فينبغي له أن لا يخاطر بصومه لأنه قيل ^(١) : « دعه ما يربيك إلى ما لا يربيك . اختلف في الرواية عن ابن عباس في قوله : كل حتى تشك . وقيل : حتى لا تشك ، فسرهما قوم بأنك تأكل حتى لا تشك في طلوع الفجر . وقال قوم : حتى لا تشك في بقاء الليل .

والذى أقوله : أما في الحكم بالأكل فباح حتى يصبح طلوع الفجر ؛ لأن الأشياء في الحكم تظل على أصلها حتى يصبح زوالها وانتقالها من حالها . وأما في معنى الاحتياط فينبغي للصائم أن لا يخاطر بصومه إذا كان على غير يقين من بقاء الليل ؛ لأن ابتداء طلوع الفجر إنما يفجر من الليل ويفشق معه ، ولم يكن بين الليل والفجر حائل ، ولا ما يزيل عنه .

(١) قاله النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل رواه أبو داود والطيالسي وأحمد وأبو يعلى والدارمي والترمذي عن الحسن بن علي .

ومن تسحر ولم ينظر الوقت يظن أنه ليل ثم علم أنه أكل بعد طلوع الفجر ،
فعليه إعادة ذلك اليوم ، وينبغي له أن لا يعود لمثل هذا ، وقول : لا إعادة عليه ،
ولا أعلم أحداً أزم الكفارة في هذا ولا الإثم .

ومن كان في فمه لقمة يعضها ثم تبين له الفجر ، وجب عليه لفظها ، ويمضد
فاه ويطره لئلا يبقى في فمه بقية من الطعام ، وكذلك من تبين له الفجر وهو يجامع
فلا يتحرك إلا حركة الإخراج ، فإن أنزل في إخراجها فلا كفارة عليه ، وإن عاد
أو تواني عن الإخراج بعد العلم بطلوع الفجر ، فعليه الإثم والقضاء والكفارة .

وفي باب جواهر الآثار ومنهج الأبرار : وسألته عن رجل أكل وهو يرى
الصبح ولا يعلم أنه صبح ، وعلم أن أكله ذلك في الصبح ، قال : يبذل يومه ذلك ،
وقيل في هيماء نادت في شهر رمضان فانتبهت وظننت أنه قد حمار ليل مشربت ،
فلما خرجت من حجرتها وجدت حر الشمس : إنها تبذل ذلك اليوم .

وضعف أصحابنا ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال ، لفلان
وهو يقسح : أوثق على الباب لا يفاجئنا الصبح ، وما روى عن ابن عباس أنه
قال لفلان : استقياني فقال أحدهما : أصبحت وقال الآخر : لا . فقال لهما : استقياني
فإني أشرب إلى أن تصطلحا . وقالوا : إنه لا يمكن أن يكون في أبي بكر الصديق
رضي الله عنه ، وابن عباس شراة النفس وقلة الصبر ، مع ورعهما وزهدهما وعلمهما
باقتداء الناس في دينهم بهما .

ومن أكل على أنه في الليل وقد غابت الشمس ، ثم ظهرت الشمس بعدما
أكل أو شرب : فليل : عليه بدل ما مضى ، وقيل : عليه بدل يومه . وقيل فيمن

أذن في السحاب وهو يرى الليل قد دخل وأنظر فإنه يرجع يؤذن ثانية ، عند دخول الليل .

ومن أكل بأذانه فعليه بدل ذلك اليوم . وكذلك هو عليه بدل ذلك اليوم ، وكذلك هو عليه بدل ذلك اليوم ، ويعلم من قدر على إعلامه من من أكل بأذانه ، ومن غاب ولم يقدر على إعلامه بذلك فلا شيء عليه .

وقد روى أن النبي ﷺ^(١) قال : إذا سقط القرص وجب الإفطار : معناه إذا غربت الشمس فقد جاء الليل ووجب الإفطار .

فصل

وحد الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ، وحد اليوم من طلوع الفجر إلى الليل ، والنهار من طلوع الشمس إلى غروبها .

ومن أراد معرفة سقوط الشمس للإفطار في الصوم ولصلاة المغرب ، فإنه ينظر من المشرق حيال مغرب الشمس في يومه ذلك ، إذا صارت الشمس عند المغرب في المكان البراح قدر ذراع في رأى العين ، ابتداء سواد من المشرق أسفل من السماء كالسحابة السوداء ، معترض في أسفل الأفق الشرقي ، ثم يعلو قليلاً حتى إذا بلغت الشمس حد الأفق ، صار ارتفاع ذلك السواد وهو عرضه مقدار رمح ، فإذا غاب نصف قرص الشمس ظهرت حمرة في المشرق فوق ذلك السواد مثل العصاة ، فإذا غابت الشمس كلها غشى ذلك السواد تلك الحمرة بخالطها وغيرها ،

(١) رواه مسلم عن عبد الله بن أبي أوفى . ولفظه: إذا غابت الشمس من هاجتنا وجاء الليل من هاجتنا فقد أنظر الصائم . م

فإذا اضمحلت الحمرة وغلب عليها السواد ولم يبق منها شيء ، فقد حل الإنطار وحلت صلاة المغرب ، وربما كان في السماء علة من ريح أو غبار أو غير ذلك ، فيسكون الأفق كدراً فلا تظهر الحمرة ، وأما السواد فلا بد من أن يظهر ، فإذا كانت علة تمنع من الحمرة فليُنظر إلى السواد والحمرة جميعاً ، ولا يلتفت إلى شدة الضوء وكثرة الحمرة في المغرب إذا كان سحاب إلى أن تبدو عامة النجوم .

وقيل بين غيبوبة الشفق الأحمر والأبيض كما بين غيبوبة الشمس إلى غيبوبة الشفق الأحمر ، وقيل : من وقت غروب الشمس إلى غيبوبة الشفق بقدر ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس . وفيه اختلاف قليل في طول النهار وقصر الليل وقصر النهار وطول الليل ومطلع الليل ومطلع النهار ومطلع الشمس من نحو المشرق ومن مطلع الثريا إلى مطلع سهيل .

وقيل : إذا غاب الشفق يكون نفس الإنسان من المنخر الأيمن أقوى من المنخر الأيسر ، ومن طلوع الفجر إلى مغيب الشفق يكون من المنخر الأيمن . ويفطن لهذا أهل المعرفة ، وقيل : إن القمر يغيب ليلة السابع نصف الليل ، ويطلع ليلة إحدى وعشرين نصف الليل ، وربما اختلفت الشهور .

وقال يحيى بن آدم : الليل والنهار في اليوم واليلة أربع وعشرون ساعة والساعة ثلاثون شعيرة . يأخذ كل واحد منهما من صاحبه كل يوم شعيرة حتى تستكمل الساعة في الشهر ، وكذلك منازل القمر والشمس ، والشمس اثنا عشر برجاً ، وتقيم في كل برج شهراً من الأشهر الرومية ، ولكل يوم من أيام البرج مطلع ، بين كل مطلعين شعيرة ، تزيد الشمس في كل يوم شعيرة وتنقص شعيرة ،

إذا زادت من الليل نقصت من النهار ، وإذا نقصت من النهار زادت من الليل
وإذا زادت من النهار نقصت من الليل حتى تستكمل الساعة في ثلاثين يوماً ،
ثم تتحول من ذلك البرج إلى برج آخر .

وأسماء هذه البروج أولها الحمل ثم الثور ثم الجوزاء ولهن فصل الصيف ،
ثم السرطان والأسد والسنبلة ولهن فصل القيظ ، ثم الميزان والعقرب والقوس
ولهن فصل الربيع ، ثم الجدى ثم الدلو ثم الحوت ولهن فصل الشتاء . وقد نظمهن
بعض أهل العصر فقال شعراً :

حملٌ وثور جوزة سرطانها أسدٌ وسنبلةٌ كذا ميزانها
بل عقرب قوس وجدى بعده دلوٌ وحوتٌ قد أتناك بيانها

فصل

والفجر فجران : فجر يطلع إذا بقي من الليل مقدار الساعة التي يستطيلها الناس
من الوقت أو الساعتين ، فيتناول إلى رُبع السماء كذب السرحان . هكذا روى
عن^(١) النبي ﷺ . والسرحان ولد الذئب ، ويكون أسفل بياض هذا الفجر
الأول سواد ، ثم ينحط إلى المشرق ويبقى أصله مثل قيد الرمح في رأى العين طويلاً
ثم يبدو أشبه انخروط والغبار في السواد الذي أسفل منه ، حتى يظلم ذلك البياض
السواد ، ثم يختلط بالبياض الفوقاني ، ويعترض بأن يكون يمينه ويسرة ، فهو الفجر

(١) أخرج مسلم وأبو داود والبيهقي عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال: لا تمنن من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق الذي هكذا حتى يستطير . قال مسلم: وحكاة
حماد : هكذا بيديه قال : يعني معترضا . م

الذى يحرم به الطعام ويوجب صلاة الفجر . ومن أراد معرفة ذلك فليقف في موضع يقابل منه طلوع الشمس ، فإذا طلعت وعلم موضعها ، وقف الآية الثانية وعرف ذلك الموضع ، فليطلب الفجر عن يسرته مقدار ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع في رأى العين . فيبين له الفجر ، وهذا يعرف إذا لم يكن ثم قر . وإذا كان قر فلا يكاد يعرف ذلك .

فصل

وأما معرفة زوال الشمس إذا كنت في موضع لا تعرف المشرق من المغرب ولا الوقت الذى أنت فيه ، فتقف في موضع مستوي من الأرض ، تحترق موضع قدميك ومنتهى ظل رأسك ثم تنحى عنه ثم تعود إليه ، فإذا دام الظل ينقص فهو النصف الأول من النهار ، وإن انتهى نقصانه وقد زاد قليلاً ، فقد زالت الشمس وحضر وقت صلاة الظهر ، إلى أن يصير ظل كل شيء مثله في الطول بعد الزوال ، فهو آخر وقت صلاة الظهر ويدخل وقت العصر .

وقيل : كانت العرب تسمى الفجر الأول الفجر الكذاب ، ولونه كالون الأشعث من الرجال : الذى فى رأسه بياض وسواد . والفجر الثانى هو المستطير المنتشر فى الأفق . والله أعلم وبه التوفيق .

• • •

القول السادس

في الصائم إذا أكل نهاراً عامداً أو ناسياً

قال أبو المؤثر رحمه الله : اختلف أهل العلم فيمن أكل في شهر رمضان نهاراً عامداً . فقال بعضهم : يصوم الدهر ما حيى وصبح ، وقال بعضهم : يصوم سنة ، وقال بعضهم : يصوم ثلاثة أشهر : شهر للبدل وشهران للكفارة . وقال بعضهم : يبذل ماضى من صومه من أول الشهر وشهرين للكفارة . وقال بعضهم : يصوم لكل يوم أكلة شهر أو شهرين للكفارة . وقال بعضهم : يصوم لليوم الذى أكل فيه شهراً ويبذل ماضى من صومه مع الكفارة . والجماع في هذا أشد من الأكل والشرب .

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : من أفطر يوماً من شهر رمضان من غير رخصة رخصها^(١) الله له لم يجزه صوم الدهر . وقال عزان بن الصقر : رأيت زياد بن الوضاح كتب إلى علي بن يزيد فيمن أكل شهر رمضان كله : أن عليه صيام ثلاثين شهراً وكفارة شهرين ، كأنه رأى للبدل كل يوم شهراً وكفارة واحدة مجزية

وقيل في امرأة أكلت في أول النهار في شهر رمضان ، همداء بنير عنز ثم حاضت آخر النهار : أن عليها القضاء والكفارة . وكذلك من أصبح مفطراً في آخر يوم من شهر رمضان ، ثم جاء الخبر أن ذلك اليوم من شوال . فقال أبو عبد الله : قد قالوا : إن عليه الكفارة . وقول : لا كفارة عليه .

(١) أخرجه أحد الأربعة عن أبي هريرة . م

وقال محمد بن محبوب رحمه الله من تعدد لإساعة درهم أو دينار أو ذهاب فلا نبرته من الكفارة ، وفي الأثر : في صائم شهر رمضان إذا أكل متعمداً في النهار أو شرب أو جامع أن عليه القضاء والكفارة ، ومن أكل وشرب أو نسكح حامداً في شهر رمضان وهو في الحضر ، فعليه بدل الشهر وكفارة صوم شهرين أو عتق رقبة أو إطعام سبعين مسكيناً ، وقال بعض : يبدأ أولاً بالعتق ثم الصيام ثم الإطعام .

ومن تعدد لإساعة شيء نهاراً وهو صائم شهر رمضان ، مما يتغذى به من مأكول أو مشروب أو مما لا يتغذى به فقد أفسد صومه ، ومن احتجم وأكل متعمداً فعليه الكفارة مع القضاء .

وقال أبو عبد الله : من أصبح وهو ينوي الإفطار في شهر رمضان وهو مقيم ، ولم يأكل شيئاً إلى الليل أن عليه بدل يومه ، والاستغفار من ذلك والتوبة إلى الله تعالى ؛ لأنه لو نوى أن يكفر بالله ولم يكفر لم يلزمه إلا الاستغفار .

ويوجد عن هاشم^(١) بن غيلان رحمه الله عن رجل أفطر شهر رمضان متعمداً إن عليه قضاء شهره والتوبة إلى الله من فعله ، ولم يوجب عليه كفارة . ولعله كان ممن لا يقول بالقياس ، ولا يراه واجباً في باب الأحكام :

(١) من أجلة العلماء القدامى بهان ومسكنه سمائل . روى الربيع ومالك ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة : أنظر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على قدر ما يستطيع من ذلك . وورد في رواية عند الجماعة أن هذا الإفطار كان من الرجل بجماع . فن هاهنا اختلف العلماء في الكفارة هل تلزم كل مفطر بجماع وغيره أم هي خاصة بالمفطر بالجماع وقولاً مع نص الحديث فقد أطلقت رواية الربيع ومالك وعين الرواية الأخرى أنه الواقع . فقال جمهور أسجابتنا ومالك وأبو حنيفة وطائفة من غيرهم : عليه الكفارة إذا تعدد كلا أو شرباً أو نحوهما . وقال هاشم المذكور والثاني وأحمد ومن وافقهما : إن الكفارة خاصة بالجماع أي . م

وقيل فيمن نسي فأكل ثم اعتمد على الأكل لا يعذر بذلك ، وعليه ماعلى
من أفطر متعمداً في شهر رمضان ، وكذلك من أفطر لأمر عناه وخاف منه على
نفسه ، فأكل وشرب بقدر ما أحياء ، ثم رجع فاعتمد على الإفطار في ذلك اليوم
من غير أمر يخاف منه لم يعذر بذلك ، ويختلف في الكفارة فيه .

والذى يسلم من شركه في يوم من شهر رمضان ، والذى يبلغ الحلم فليس له أن
ياكل بقية يومه ، وإن أكل فلا كفارة عليه ، ومن أكل بعدما صبح الهلال
لشهر رمضان متعمداً ففي الكفارة عليه اختلاف والبدل لا بد منه ، ومن أجفب
في شهر رمضان نهراً ، فأكل يظن أنه يجوز له الأكل كالحائض إن عليه بدل
يومه ، ومن أفطر على طعام حرام ، فلا نقض عليه في صومه ، وعليه الإثم وضمان
الطعام لربه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : لا بأس على الصائم فيما غرق من ريقه ولو كثر ،
وإن بقي في أسنانه شيء من الطعام ، ففر عليه ريقه فأساغه معه ، ولم يتمدد
لإساعة ذلك مع ريقه : إنه لا بأس عليه به ، وأما من أساغ ذلك مع العلم به ، فلا
يجوز له ذلك ، وهو بمنزلة الطعام والشارب إذا كان على التعمد .

ومن أكره رجلاً على إفطار يوم من شهر رمضان ، فعلى من أكرهه الكفارة
وعلى المكره بدل يومه .

وقيل : إذا وطئ الرجل في شهر رمضان نهراً ، فعليه القضاء والكفارة ، فإن
أفطر يوماً ثانياً وثالثاً ، فليس عليه غير تلك الكفارة الواحدة ما لم يكفر .
وأما إن أفطر في شهر آخر من سنة أخرى ، فعليه كفارة أخرى ولو لم يكفر

الكفارة الأولى من الشهر الأول من السنة الأولى ؛ لأنه قيل : كل سنة فرض غير الفرض الأول ، وهو كالجنس الآخر فصار الفعل في الثانية كالفعل في الجنسين . فإن قيل : إن المرأة التي وطئها غير المرأة الأولى التي وطئها . قيل له : هذا كله وطء كما أن ذلك كله شهر واحد ، فإن قيل : فاليوم الذي أفطره غير اليوم الأول ، وكل يوم منهما فرض غير الفرض الأول . قيل له : هذا كله كالحدود التي هي عقوبات مختلفة . وإن كانت زجراً وردعاً .

ومن أفسد صومه وهو غير قادر على الرقبة ولا يستطيع الصوم ولا يجد الإطعام ، ففرضه الإطعام إذا قدر عليه . وبعض قال بالتخفيف في الكفارة لمن وجد وقدر ، وأرجو أنه قول ابن عباس . والله أعلم .

فصل

وقيل : من نسي حتى أكل أو شرب أو جامع في شهر رمضان نهياً أن عليه بدل يومه . وقول : لا بدل عليه في النسيان ، وهو قول جابر بن زيد رحمه الله . وروى أبو المؤثر : أن همارة بن حيان قال : كنت أخرف نخلة لجابر بن زيد رحمه الله وأنا صائم في شهر رمضان ، فجعلت آكل من رطها ناسياً ، فلما ذكرت استرجعت ، قال لي جابر : ما شأنك ؟ فقلت : إني نسيت حتى أكلت ، قال : لا بأس عليك .

وأما أبو عبيدة رحمه الله فكان يرى على من أكل أو شرب ناسياً في شهر رمضان أو هو صائم في غير شهر رمضان بدل يومه .

واختلف في الصائم يجامع ناسياً ، فقول : عليه بدل ماضى من صومه ، وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله . وقول : عليه بدل يومه كالأكل والشارب ، ومن كذب ناسياً فلا نقض عليه في صومه .

ويروى أن النبي ﷺ سئل عن أكل أو شرب ناسياً وهو صائم ، فقال : إن الله أطعمه^(١) وسقاه ، ولم نعلم أنه أوجب عليه شيئاً ، ومن كان صائماً فرأى البيت قد أظلم ، فظن أن ذلك سواد الليل فأنظر ثم انفسخ السحاب فظهرت الشمس ، فإنه يبدل يوماً مكانه ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

(١) رواه الجماعة إلا النسائي عن أبي هريرة . م

القول السابع

في الصائم إذا أجنب ليلاً أو نهاراً

قال أبو سعيد رحمه الله : من أصبح جنباً وهو صائم ولم يعلم بجنابته ، ثم علم في النهار ففعل ولم يتوان ، فمن أبي زناد أن عليه بدل يومه ، وقول : لا بدل عليه ما لم يمض أكثر اليوم ، وقول : لا بدل عليه ما لم يمض اليوم كله وهو جنب . وقول : لا بدل عليه ولو مضى اليوم كله وهو جنب ؛ لأنه قد صامه على السنة ولم يعلم بالجنازة ولا يكلف علم الغيب ، وعليه الغسل حين علم ، ولو أنه علم بالجنازة فجعل أن يتنسل ، وظن أنه يسهل تأخير الغسل إلى الصلاة لم تنفعه الجهالة ، وهذا غير الأول .

وحفظ أبو زناد عن عمر بن الفضل : أن من نظر إلى فرج امرأته في شهر رمضان فأمنى أن عليه بدل يومه ، وإن مس فعليه بدل شهر .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : حفظنا أنه إذا نظر إلى امرأته وهو صائم في رمضان فأمنى فعليه بدل يومه . وإن مسها فسبقتة الشهوة ، وهو لا يريد قضاء الشهوة فعليه بدل ماضى من صومه مع يومه ذلك ، وإن أراد قضاء الشهوة بمسة أو نظرة فعليه ما على الجامع .

وقال موسى بن علي رحمه الله : إذا لم يزل يمسها على غير شهوة حتى غلبته شهوة وأنزل ، فإن عليه بدل ذلك اليوم وصوم شهر .

وقال أبو سعيد رضي الله : في الرجل يصيب من أهله أو تصيبه الجنازة في رمضان مقام وقد أدركه الصبح قبل أن يغتسل : أنه إن كان أصاب ذلك ، أو

أصابه في بقية من الليل ، ونوى أن يقوم إذا دنا السحر ليتغسل فأدركه الصبح فلا بأس . وإن فعل ذلك قريباً من الصبح ونام ، أو تواني حتى أصبح فقد نسد عليه مامضى من صومه^(١) .

وقال أبو عبد الله رحمه الله في الذي أصابته الجنابة في شهر رمضان نهراً ، فالتغسل وأكل ، وظن أن ذلك جائز كما يجوز للحائض الأكل إذا حاضت : أن عليه بدل مامضى من صومه .

وقال أبو سعيد رحمه الله في امرأة وطئها زوجها ليلاً في رمضان ، ففضبت وكرهت أن تغتسل من الجنابة حتى أصبحت ولم تصل حتى قانت الصلاة : إن عليها كفارة الصلاة ، وشهراً بدل ذلك اليوم وبدل مامضى من الشهر . وقول : عليها بدل مامضى من الصوم ، وبدل الصلوات إن كانت جاهلة لذلك ولم تعتمد بترك الصلاة .

وأما الذي زنا في شهر رمضان وهو ذاكر لصوم الفريضة غير مسافر ، فعليه بدل مامضى من الشهر والكفارة . ومن أصابته الجنابة ليلاً فاستيقظ بها ثم نام ، ونسى أنه في شهر رمضان حتى أصبح ، فإن كان نام وهو على معرفة من الشهر ، فعليه بدل مامضى من صومه ، وإن كان ناسياً فعليه بدل يومه . وقول : إن الناسي ليس عليه شيء .

(١) روى الربيع عن جابر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصبح جنباً أصبح مفطراً . والحديث رواه الشيخان ومالك . وقال الربيع عن أبي عبيدة عن عمرو بن الزبير والحسن البصري وإبراهيم النخعي وجملة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : من أصبح جنباً أصبح مفطراً وبدراًون عنه الكفارة . وحكى هذا القول ابن التندر عن طاوس . قال ابن بطلان : وهو أحد قول الشافعي . وجهور المخالفين على غيره .

ومن جامع امرأته في شهر رمضان نهراً عمداً ثم سافر في ذلك اليوم وأتاها هي الحيض فعليها البذل والكفارة ، وقال أبو الحواري في الصائم إذا أصابته الجنابة نهراً فيأتى إلى موضع فيه ستر للغسل فيجد فيه غيره ، فيقف ينتظره حتى يفرغ : إنه لا بأس عليه .

ومن غسل بماء مجس وهو يعلم بنجاسته أنه بمنزلة من لم يغتسل وهو جنب على حاله ، وعليه ما على الجنب إذا تَوَافَى في الغسل في النهار وهو جنب صائم ، وإن لم يعلم بنجاسة الماء الذي غسل به ، وحين علم بنجاسته لم يتوان فليس عليه شيء ، وقول : عليه بدل صوم يومه .

ومن أبصر في ثوبه جنابة أو شبه جنابة في شهر رمضان نهراً ، ولم يعلم متى أصابته ، فإن اغتسل حين أبصرها فصيامه تام ، وإن تَوَافَى عن الغسل فعليه بدل ماضى من صومه ، وإن كان قد أمَّ أحدًا في الصلاة ، فعليه وعليهم البذل ، وقيل : لا شيء عليه حتى يستيقن أنها جنابة .

وقيل : من نظر امرأته خطفة أو مسها خنقة ، فأمنى بغير إرادة منه أنه لا شيء عليه ، وقول : عليه بدل يومه ، وقال أبو المؤثر : إن نظرها أو توسمها فأمنى فعليه بدل يومه ، وإن مسها فأمنى فعليه بدل ماضى من صومه ، وقال عمر بن المفضل : إن عليه صيام شهرين إذا مسها .

وعن موسى بن أبي جابر أنه إذا توسم امرأة مارة وعليها ثيابها فأمنى فعليه بدل يومه . وهذا كله إذا لم يرد إنزال المنى ، وأما في غير امرأته إذا نظر خطفة

أو مس خطفة فأمنى فعليه بدل يومه ، وقول : ماضى من شهره ، وإن مس امرأته فأمنى فعليه بدل يومه ، وإن كان غير امرأته فبدل ماضى من صومه .

وقال أبو سعيد : من نظر شيئاً من المحجورات من أبدان النساء متممداً ، ثم رجع عن ذلك فزادت عليه الشهوة حتى أنزل فعليه بدل يومه ، وإن لم يرجع عن ذلك ولم يزل ينظر إليها حتى أنزل فعليه بدل ماضى من صومه ، وإن أراد إزال النطفة فهو كالجامع ، والنظر والمس في هذا سواء .

وإن نظر خطفة من غير إرادة ولا تعدد للحرام فزادت عليه الشهوة فأمنى فلا شيء عليه ، وفي بعض القول : لو خرجت منه جنابة بغير إرادته أن عليه بدل يومه .

وقول : لا شيء عليه ؛ لأنه لم تكن منه إرادة لذلك ولا فعل .
وقول : إن نظر إلى فرج امرأة فلم يزل ينظره ويشتهى حتى أمنى أن عليه بدل ماضى من الشهر .

وإن عالج امرأته فأمنى وهو يعالجها ، فمن مهر بن الفضل أن عليه بدل الشهر ، وقال هاشم رحمه الله : بدل ماضى . وقيل : إن مسها وعالجها فأمنى أعتق نسمة وصام شهراً .

وقيل : من مرت بقربه امرأة فاشتهاها فأمنى فعليه بدل ماضى ، وقول : بدل يوم .

وقد قيل : لا شيء عليه إذا لم يعتمد لذلك .

ومما يوجد عن سعيد بن محرز في رجل أصابته الجنابة في شهر رمضان فأتته
ثم عاد فنام فظن أن أصحابه يوقظونه إذا قاموا للسجود فلم يوقظوه ، ولم يستيقظ
هو حتى أصبح قال : أبو مروان عن هاشم بن بشير : أن عليه بدل يومه .

وإن كان في سفر ولم يحضره ماء فأتته في الليل ولم يقيم حتى أصبح فمن
محمد بن هاشم رحمه الله عن عبد المقتدر : أن عليه بدل ماضى من صومه ، وقال
هاشم الخراساني : عليه بدل يومه ، وقول : لا شيء عليه وصومه تام .

ومن كان صائماً بدلاً فأصابته جنابة فمادى بها ، فليس عليه إلا بدل ذلك
اليوم .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من أصابته الجنابة في شهر رمضان ولم يجد
ماء ، فتييم للصلاة وغفل أن يقيم للصيام أن صومه تام إن شاء الله ، ويجزيه .
تييمه للصلاة وللصيام إن كان تيممه قبل الفجر ، وإن كان تيمم بعد ما طلع الفجر
فعليه بدل يومه ، إلا أن يكون أصابته الجنابة نهاراً ، أو أصابته ليلاً ولم يعلم
بها حتى علم بها في النهار ، ولم يتوان عن الغسل أو التيمم أن صومه تام .

وقول : لأنه إذا تيمم في الليل أجزاء للصوم ، وقيم للصلاة إذا حضر وقتها .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : من أصابته الجنابة في شهر رمضان في الليل ،
فتوانى عن الغسل وهو في حد مخاطرة من الوقت ، فإن كان قد غسل الفرجين
والرأس وما مس جسده من الجنابة ، ثم أدركه الصبح فلا شيء عليه ، وإن أدركه
الصبح ولم يستنج ولم يغسل رأسه ، فعليه بدل ماضى من صومه .

وإن توانى عن الغسل وهو يرى أنه في سعة من الليل ونيته أن يغسل قبل
(٥٠ - نهج الطالبين ج - ٦)

الصباح ، ولم يتعمد لترك الغسل ، فعليه بدل ماضى من صومه ، وإن تعمد لترك الغسل حتى كان قريباً من الصباح أنه لا شيء عليه .

ومن أصابته الجنابة ليلاً فاغتسل وصلى ، فلما أصبح وجد موضعاً من جسده لم ينله الماء ، فإنه يغسل ذلك الموضع ويعيد الصلاة ولا شيء عليه في صيامه ، في قول أبي المؤثر رحمه الله .

ومن أصبح فرأى في ثوبه حنابة فظن أن ليس عليه غسل إذا لم ير الجماع فلم يغسل ، وقول : عليه بدل ماضى من صومه . وقول : عليه بدل يومه .

وقال محمد بن خالد : سمعنا في المرأة يجامعها زوجها ليلاً في رمضان فتغسل فتبقى في رحها نطفة إلى النهار أن غسلها تام وصومها تام وتغسل ذلك الموضع .

ومن أصابته الجنابة ليلاً ولم يكن عنده ماء فليقيم قبل الصباح ، فإن جهل وأصبح فعن أبي علي أن عليه بدل ماضى ، وقول : لا بدل عليه لجهله بالتييم ؛ لأنهم قالوا : يسع جهل التيمم . وقول : لا يسع جهله ، ومن تيمم لإحراز صومه ثم وجد الماء لم يجزه التيمم ، ويفسد ماضى من صومه ، فإن لم يجد الماء إلى الليلة الثانية فليس عليه تيمم غير الأول .

وسئل أبو معاوية رحمه الله : فيمن نام نهاراً في شهر رمضان ، فأبصر الجنابة قد أصابته ، فربط بقرّة أو أطلقها ، أو لقي إنساناً فكله أو وقف معه . قال : عليه في كل هذا بدل يومه ، وقال غيره : يفسد عليه ماضى من صومه .

وأما من أصابته الجنابة في النهار فغسل من حين ما علم ولم يتوان فصومه تام .

وأما إن أصابته الجنابة ليلاً فضى إلى الفسل حين ما علم ولم يتوان ، فطلع عليه الفجر قبل أن يفسل . فبعض قال عليه بدل يومه ، وقال بعض : لاشيء عليه إذا لم يتوان ، وينبغي له إن خاف أن يطلع عليه الفجر أن يقيم لإحراز صومه .

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن أصابته الجنابة ليلاً بخاف إن غسل أدركه الصبح قبل أن يأكل ، وإن أكل طلع الفجر قبل أن يفسل ، قال : إذا كان لا يقدر على الصوم إلا بالأك كل قدّم الأك كل ، وكذلك إن خاف تولد مضرة عليه من الصوم ، أو كان يتعبه إن لم يتسحر ، قدم السحور على الفسل ، ولكن يقيم لإحراز صومه ويأكل . فإن طلع الفجر قبل الفسل فلا يلزمه شيء وصومه تام ؛ لأن هذا عذر ، ودين الله يسر ، وكله مشقة على من لم يوفق له .

وقيل في الذي رأى في ثوبه جنابة في آخر النهار ، إنه لاشيء عليه إذا لم يعلم بها ، وقول : عليه بدل يومه ، وقول : إذا أصبح وهو جنب ومر عليه من النهار قليل أو كثير فعليه البذل .

وسئل دأشم رحمه الله عن الرجل ينظر امرأته ومحاسنها في شهر رمضان حتى يمضي . قال : إن موسى كان يرى عليه بدل يومه ، وكذلك : إن أبصر غير امرأته ، وذكر مسيح عن سليمان بن عثمان : أنه إن كانت امرأته فعليه بدل يومه وإن كانت غير امرأته فعليه صيام شهر مكان يومه ذلك ، وقول : عليه بدل ماضى .

وعن أبي معاوية رحمه الله فيمن قبل امرأته أو مسها في شهر رمضان نهراً فأمضى ، فعليه بدل ماضى من صومه . وقول : عليه صيام شهر ، وذلك إذا لم يرد

إنزال النطفة ، وهو يأخذ بالقول الأول ، وإن نظر إلى غير امرأته فغشّى فأمنى
فالتقول فيها كالتقول في امرأته .

وأما إذا مس امرأته بشهوة أو لحب ، مسها ولا يريد إنزال النطفة ، فلم
يزل على ذلك حتى أمنى أن عليه بدل ماضى من صومه . وإن أراد إنزال النطفة ،
مع ذلك فعليه البدل والكفارة ، والتقول في النظر بشهوة كالتقول في المس ، وأما
إذا نظر أو مس ثم ترك ذلك ، وتزايدت عليه الشهوة حتى أنزل فعليه بدل يومه .
وإن مس أو نظر فرج غير امرأته لشهوة حتى أمنى فعليه البدل والكفارة .

فصل

والصائم في القرية تصيبه الجفابة ليلاً ، ويجد فلجاً بارداً يخاف منه الضرر ،
فيذهب إلى ماء ملج أسخن منه ، ويخاف أن يطلع عليه الفجر أن عليه أن يقيم لإحراز
صومه ، فإن تيمم قبل الفجر ثم له صومه ، ولو طلع عليه الفجر قبل أن يفسل ،
وإن جهل ولم يحرز صومه بالتيمم ، تقول : عليه بدل ماضى من صومه ، وقول :
عليه بدل يومه ، وقول : لا شيء عليه .

ويوجد عن أبي الحواري رحمه الله : في الصائم تصيبه الجفابة نهاراً ، فيمير
للفسل فيتمكلم في مروره ، أو يأتي إلى موضع مستتر ، فيجد فيه غيره يفسل ،
فيقف ينظره حتى يفرغ : أنه لا بأس عليه في ذلك .

ويوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله في الرجل يحدث أهله من غير عيث
فيمنى : أنه لا بدل عليه إذا لم يمن ، وقول : عليه بدل ذلك اليوم ، ومن غشى

امسأته حتى يلتقى الختاتان ولم يقذف أن عليه الكفارة وصوم شهر بدل ذلك اليوم ، وقيل : إن محمد بن هاشم رحمه الله أصابته الجنابة وهو بالباطنة ، فخرج يلتمس الماء من الآبار ، فلم يزل كذلك حتى طلع عليه الفجر ، فألزمه بعض مامضى من صومه في الشهر ، وقال آخرون : إن عليه بدل مامضى في سفره ، وقال أبو علي : عايه بدل ذلك اليوم .

واختلف في الذي تصيبه الجنابة في الليل فينام حتى يصبح ، فقول : عليه بدل مامضى من صومه ، نوى أن يقوم يغتسل في الليل أو لم ينو .

وقول : إن أصابته فسحة من الليل ، فنام فأدركه الصبح فعليه بدل يومه ، وإن كان ذلك في آخر الليل فنام فأدركه الصبح فعليه بدل مامضى من صومه .

وإذا خاف الجنب تطيب ثيابه من الغيث ، فيقعد ينتظر فتور الغيث حتى طلع عليه الفجر قبل ارتفاع الغيث ، فإن هذا إن كان نيته أن يغتسل قبل الفجر ، ارتفع الغيث أو لم يرتفع ، فلم يزل كذلك حتى طلع الفجر لم يكن عليه إلا بدل يومه ذلك ، وإن كان يخاف أن يطلع عليه الفجر ولم يكن احتباسه إلا لاغيث ، ولم يخف على نفسه ضررا إلا رطوبة الغيث ، فعليه بدل مامضى من صومه ، وإن كان وقومه خوفاً على نفسه من الضرر حتى طلع الفجر ، لم يلزمه شيء من البدل ، والله أعلم .

فصل

واختلاف في الصائم إذا أجنب في النهار فتوانى عن الفسل لحياء أو لدق غسل أو إسغان ماء يقول : إذا لم يقف عن الفسل إلا بقدر دق الفسل أو إسغان

ماء فلا بأس عليه ، وإن أكثر من ذلك فعليه بدل ماضى من صومه . وقيل :
ليس فى الحياء عذر وقول : ليس له أن يأمر بدق الفسل ولا إسخان الماء ،
ولا يتوانى عن الفسل إلا أن يخاف على نفسه من البرد فله العذر فى ذلك .

قال أبو الحسن رحمه الله : من أجنب فى شهر رمضان نهراً ففسل من حينه
فلا بأس عليه ، وإن رجع فام أو قعد أو تولى بشيء غير أسر الفسل فقد فسّد
عليه ماضى من صومه ، إلا أن يتشاغل بثوب يأخذه ، أو وعاء يحمل فيه الماء ،
أو غسل يدق له ، أو ماء يسخن له فلا بأس عليه ، وإن جاوز مورداً إلى مورد
هو أستر أو أسخن فلا بأس ، ولا يتوانى بكلام ولا شيء غير أسر غسله ،
إلا أن يسلّم عليه أحد فيرد عليه السلام وهو ماضٍ ولا يقف له ، وإن وقف له
يراجعه الحديث نقض عليه صومه ، وإن وقف لأجل فراغ الموضع الذى يريد
يقفل فيه أو لماء يسخن له أو لثوب يؤتى إليه ، وكلم أحداً فى انتظاره لأجل
ذلك لا للحديث فلا بأس عليه ، وأما إذا كان لا يقدر يصل الماء لفزع يعتريه
ولا يتجاسر على الخروج . فمن أبى المؤثر رحمه الله : أنه ليس عليه أن يحمل نفسه
على المسكروه ؛ فإن قدر على أحد يستعين به على الخروج ، زال عنه العذر ولزمه
الخروج . فإن قعد بعد ذلك حتى أصبح لزمه ما يلزم من أصبح جنباً عامداً ، وينبغى
لهذا أن يتوكل على الله ويخرج لتأديبه ما افترض الله عليه من الفسل .

ومن أجنب نهراً فى رمضان فقال لقوم : اعتزلوا عنى لأنظروا فلا فساد عليه
فى هذا الكلام ؛ لأنه فى معنى الفسل ، والجنب إذا بدأ بفسل ثوبه قبل بدنه نهراً
فعليه بدل ما صام : شهره . وقول : بدل يومه .

وقيل : من أصبح جنباً فهو غير ممنوع من رد السلام أو طلب الماء أو مثل هذا ، وإن تشاغل بشيء غير أمر غسله عمداً ، فقيل : عليه الكفارة .

وقيل : من أجنب في رمضان وهو صحيح وعنده ماء بارد ، ويقدر على إسغائه فلم يغتسل ولم يتيمم وتمسح وصلى إلى أن طلعت الشمس ، أن صومه الماضي يفسد وعليه بدل الصلاة .

وإن أجنب الصائم نهائياً فلا يبيع ولا يشتري ، ولا يبتدئ أحداً بالسلام ، ولا يعرج لغير أمر غسله ، وإن توائى أو تشاغل بشيء من دنياه ففسد صومه ، وإن لم يفعل شيئاً من ذلك فلا بأس عليه .

ومن لم يعلم بجنابته وكلم الناس ومضى ليبول فوجد بذكره جنابة ، ففعل من حينه فلا شيء عليه . وفي الأثر : من أجنب نهائياً فاشتغل بإسغان الماء أو فق غسل وحرض ، وكان ذلك بسرعة فلا بأس به ، وإن طلب الحرض والفعل من بعد إسغان الماء ، فما نحب له ذلك إلا أن يكون كله معجلاً فلا بأس به .

فصل

وقيل : من قصد للوطء في رمضان ، وتشهى لإنزال النطفة ، ثم قدم على ذلك فسبقه الماء ، فعليه القضاء والكفارة ، وإن أراد الجماع ولم يقصد لإنزال الماء ، ثم رجع عن ذلك فسبقت النطفة ، فعليه بدل يوم ولا كفارة .

ومن عبث بذكره ولم يقشه ولم يرد إنزال للنطفة فسبقة بلا إزادة ، فعليه بدل يومه ، وإن عبث وتشهى ولم يرد إنزال النطفة فسبقت ، لزمه مامضى من صومه .

وإن عبث وتشعى ، وأراد إنزال الماء فأنزل لزمه القضاء والكفارة . وقيل : من أصبح 'جنباً ويعلم أن الجنب إذا ترك الفسل وهو صائم : إنه بمنزلة من أفطر وعليه الكفارة ، وإن ظن أنه يجوز له ترك الفسل فلا كفارة عليه لجهالته بذلك .

ومن جامع ناسياً فعليه قضاء يومه . وإن تعدد فعليه قضاء الشهر والكفارة . وإن جامع في الليل فترك الفسل حتى أصبح متعمداً لذلك ، فعليه بدل ماضى من صومه ، وفي الكفارة اختلاف . ، ومن وجد بذكره شبه المذى ولم يعلم بجماع ولا احتلام ، فحكه مذى على ما رآه ، ولا غسل عليه فيه حتى يعلم أنه جنابة ، ولا يضره إن كرم أحداً إن كان نهاراً .

ومن وطئ امرأته في رمضان آخر الليل فأدركه الصبح قبل أن يغسل ، فإن كان وطئها وهو يرجو أن يغتسل قبل الفجر ، فلم يتوان عن الفسل وطلع الفجر فلا شيء عليه ، وإن أخره وهو عالم بما يلزمه في تأخيرها ، فعليه بدل ماضى من صومه والكفارة . ومن أجنب أول الليل في رمضان ونوى أن يقوم آخر الليل فيغسل ، فقام ونسى الجنابة وذكرها نهاراً . فإن كان حين ذكره لم يتوان عن الفسل ، فعليه بدل ذلك اليوم ، وإن تواني عن الفسل ، وهو يمكنه ، فعليه بدل ماضى من صومه .

ومن أصابته الجنابة ليلاً ونسيها حتى ذكرها في النهار في موضع لا يبعد فيه الماء ، فإن تيمم حين علم ولم يتوان فصومه تام ، وقول : عليه بدل ذلك اليوم ، وبلغنا أن حاجباً كان يقول : من أصاب امرأته في رمضان نهاراً عداً فرق بينهما ولا يجتمعان أبداً .

ومن شرب خمرًا في الليل أو زنا في الليل في شهر رمضان ، فيلزمه الإثم ولا تقض عليه في صومه بذلك إذا طلع عليه الفجر وهو طاهر .

ومن مس بفرجه فرج زوجته ولم يمس بقدر ما يلتقي الختانان ، ولم ينزل الماء الدافق فلا بأس عليه ، وينبغي له أن لا يعود لمثل هذا .

ومن كلم أهله في رمضان فأمنى فقال محبوب عن الربيع : أن يبدل ذلك اليوم ، وأما وائل فقال : لا بدل عليه ، ولا ينبغي للرجل أن يطأ امرأته في ليالي الصوم إلا في وقت يمكنه الفراغ والاختسال قبل الفجر ، وإن جامع في وقت يرى أنه لا يمكنه الفسل إلا بعد الصبح ، ثم أدركه الصبح قبل الفسل فسد عليه ما مضى من صومه . فإن أدركه الفجر وقد غسل رأسه ومواضع الأذى من جسده ولم يفسل سائر جسده ، لم يكن عليه فساد في صومه .

وقال أبو محمد رحمه الله : من جامع امرأته فاسمًا فعليه بدل يومه ، وإن تعدد لذلك فعليه القضاء والكفارة عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا ، لما روى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله هلكت وأهلك . فقال له : ما شأنك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم في رمضان . قال : مهل تجد عتقًا ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع الصوم أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكينًا ؟ قال : لا . قال : فأتاه النبي ﷺ بتمر ، فقال : خذ هذا وتصدق به عن نفسك . فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما بين لابقها أفقر مني . فضحك النبي ﷺ وقال : خذه وأطعمه أهلك ولا يجزى أحداً غيرك . وقال أصحابنا : هو بخير في الكفارة بين العتق والصيام والإطعام .

واختلفوا في القضاء ، فقال محمد بن محبوب : يقضى شهراً ، وقال غيره : يقضى مامضى . وقول : يقضى يوماً واحداً . وقول : يقضى سنة ، وقول : يقضى ثلاثين شهراً . وأكثر ما حمل به أصحابنا قول محمد بن محبوب رحمه الله ، وهو قضاء الشهر والكفارة .

فصل

وقيل : إذا طأعت المرأة زوجها وهما صائمان ، كان على كل واحد منهما البدل مع الكفارة ، وإن قدم الزوج من سفره نهراً وهو مفطر فطأعته ووطئها ، ثم حاضت في بئمة يومها لم تسقط عنها الكفارة لأنها تعدت النهى .

ويكره للصائم أن يقبل زوجته أو غيرها ؛ لأن ذلك من دواعي الجماع .

فإن قال قائل : إن النبي ﷺ كان يقبل أهله وهو صائم ، قيل له : قد جاء عنه ﷺ أنه كان يقبل أهله وهو صائم .

قيل له : قد جاء عنه ﷺ أنه قال : إني أملككم لإربه^(١) . وكان ابن عباس يكره القبلة للشاب دون الشيخ .

وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للنبي ﷺ : يا رسول الله هشتت وأنا صائم فقبلت . فقال له النبي ﷺ : أرايت لو مضمت^(٢) فاك . فقال عمر : لا بأس ، قال : فذاك ذاك ، فنعبر همر بدل على جواز القبلة للصائم ، إذا عرف من نفسه السلامة من دواعي الجماع .

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى عن عائشة . م

(٢) أخرجه النسائى وأحمد وأبو داود . م

فإن قال فائل : إن الله تعالى قد أباح الأكل والشرب والجماع إلى آخر الليل
فيجب أن يكون الفصل وقته بعد الليل .

قيل له : إن النبي ﷺ قال : من أصبح جنباً فقد أصبح منطراً ، علمنا أنه
قد خص بعض هذه الجملة من هذا الوقت الذي كان إباحة لنا في حين ما حضره
علينا من حكم النهار ؛ إذ الفصل من أحكام الجماع الذي منعنا منه ومن قبله في
النهار ، ألا ترى أن الصلاة لها وقت محدود ، وجعل وقت الطهارة من أوقاتها ،
ولا يجوز إلا بالطهارة مع القدرة عليها .

ومن أصابته جنابة عند الصبح ثم خرجت منه جنابة أو شبه المذي بعد الفصل
قبل أن يبول ، وقبل أن يطلع الفجر . فأما الجنابة فيجب منها الاغتسال ، وأما
المذي فيختلف في وجوب الفصل منه ، وإن لم يفصل ثانية لم أقدم على إلزامه بدل
يومه وإن غسل وأبدل يومه فهو أحوط له .

ومن أصابته الجنابة قريباً من الصبح ، وقد كرهه بول أو غائط ، فله أن
يقنفس إذا لم يقدر على إمساكه أو خاف على نفسه منه تولد المضرة عليه ، فإن طلع
عليه الفجر وهو كذلك قبل أن يفصل ، لم يلزمه بدل يومه إذا لم يتوان بعد فراغه
على قول من يجعل له المذر بذلك .

وكذلك إن أصابته الجنابة في فسحة من الليل ، ونوى أن يقوم يتنفل قبل
الصبح ، فقام في وقت قريب من الصبح ، وهو كذلك القول فيه واحد وله المذر
بذلك ، وكذلك إن قام وقد طلع الفجر وعلم بجنابته حين ذلك ، فإن له أن يقعد
للبول والغائط ، ولا يقعد للاستبراء إلا بقدر أحكام طهارته ، ولا يشاغل بالاستبراء

حتى يتناول منه ذلك ، وكذلك إن أصابته الجنابة نهائراً القول فيه سواء ، إلا أنه إذا أمكنه أن يفصل قبل أن يريق البول والغائط ، كان أحزم له في أمر صومه .

فإن خرجت منه جنابة بعد الفصل أعاده وإن لم يخرج منه شيء ، وإنما أراد مصالح غسله ثم غسل بعد ذلك ، فترجو أن لا يفسد عليه صومه ، وإن أخذ في الفصل فجاءه البول وهو في الماء ولم يقدر على إمساكه فلا يخرج من الماء إلا من غير حتى يغسل ، فإن فعل ذلك ولم يتوان لشيء غير مصالح أمر غسله ثم غسل بعد ذلك ، فترجو أن يسهل ذلك .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله فيما أرجو في الصائم إذا قام للفصل من الجنابة في الليل ، حينما علم فاتحهم الماء ليفصل ، فإنه يبدأ بفرجه ورأسه قبل ، وإن بدأ بفرجه ثم برجليه ثم يديه وطالع الفجر ثم غسل رأسه ، فإن كان يعلم أن عليه غسل رأسه وفرجه قبل لإحراز لصومه ، فتشغل بذلك عنه عامداً مخاطراً بصومه حتى أدركه الصبح ، لم آمن عليه فساد صومه فإن كان غير مخاطر لم آمن عليه فساد صومه ؛ لأن عليه أن يفصل موضع النجاسة ثم رأسه ووجهه ، فإذا غسل هذه المواضع فقد أحرز صومه ، والجاهل بذلك في معنى الصوم والعامد سواء .

ومن عبث بذكره في رمضان نهائراً حتى أمنى متعمداً ، فهو كمن أفطر متعمداً وعليه البدل والسكفارة . وإن فعل ذلك سراراً في يوم واحد ، فليس عليه إلا كفارة واحدة ، وقال أبو عبد الله رحمه الله في امرأة وطئها زوجها في شهر رمضان ،

فلم يقتل ولم تعلم لزوم الغسل ، فعليها بدل يومها ، وإن كانت علمت بوطئه ولم تعلم أن عليها الغسل ، فلا يسمعها جهله ، وعليها بدل ماضى من الشهر والكفارة .

ومن جامع ناسياً في شهر رمضان فعليه بدل يومه ، وإن أكل أو شرب ناسياً ، فقول : عليه بدل يومه ، وقول : لا شيء عليه ، والله أعلم وأستقاه .

ومن تعدد للخطر إلى فرج حرام ، وهو صائم شهر رمضان ، فقول : عليه البذل .

وقول : لا تنقض عليه . ومن أصابته الجفابة ليلاً في شهر رمضان فنام ، فعليه بدل ماضى من صومه ، إلا أن ينام على أنه يقوم في الليل فيقتل ، فلم ينتبه حتى أصبح فعليه بدل يومه .

ويكره للرجل أن يدخل أصبعه في فرج زوجته في رمضان وغيره ، ويكره للشاب أن يمس فرج زوجته وهو صائم . ومن أجنب في رمضان وهو مسافر فائقبه ليلاً ولم يتيمم حتى أصبح ولا ماء عنده . فقول : عليه بدل ما صام في سفره ، وقول : يبذل ما مضى من الشهر .

ورفع أبو سعيد عن محمد بن محبوب رحمهما الله أنه قال : لو أن رجلاً توسم امرأة ، فنظرها من فوق ثيابها لشهوة انتقض صيامه ، ويوجد أنه لا شيء عليه إلا التوبة ، إلا أن ينزل النطفة فيلزمه بدل يومه .

وقيل : إن نظر امرأته غيرها سواء في ذلك ، وقيل في غير امرأته : يلزمه بدل ماضى . ومن وطئ صبيًا ولم ينزل وكام الناس قبل أن يقتل فعليه البذل .

فصل

ومن قبل أسرارته وعالجها في رمضان فأمنى ، فأقل ما يلزمه بدل ما مضى من صومه وفيه اختلاف ، وإذا تعدد لإزالة المنى فعليه البدل والكفارة ، وإن أمدى أو أودى فقد وسخ صومه ولا ينبغي له ذلك ، ولا فساد على الصائم في خروج المذي من غير علاج لنفسه ولا لمذيه ، وقول : يبذل صوم يومه ، وعن الوضاح بن عقبة فيمن عالج امرأته في رمضان ولم يرد بذلك نسكاً ، فلما خاف أن يقذف تركها وتغنى عنها فحذف خارجاً : أن عليه قضاء شهر .

ومن رأى شيئاً من بدن امرأة ذات محرم منه ، فلا ينقض صومه حتى ينظر الفرج ، فيلزمه بدل يومه ، وقول : لا بدل عليه ، وإن نظر فرج أجنبية أو شيئاً من بدنهما ، فأحب أن يبذل يومه وبعض لم ير عليه بدلاً ، ولم ينقض الصوم بالنظر كالوضوء .

وإن عبثت امرأة بفرج زوجها وهو نائم حتى أمنى بالنهار في رمضان ، فليس عليه إلا الفسل إذا لم يعقل وهو بمنزلة المحتمل .

ومن أجنب نهاراً وهو صائم ، فتوضأ وضوء الصلاة وغسل رأسه وفرجه دون سائر جسده فصيامه تام ، وأما للصلاة حتى يفسل الفسل التام ، ولا يذبحى للرجل أن يتعوض لزوجته وهي صائمة بدل رمضان أو كفارة أو صوماً لازماً أن يقضى منها شهوة ، فإن فعل ولم ينزل منها شيء ولم يمض الحشفة في فرجها حتى يلتقي الختانان فلا فساد عليها في صومها ولا نبرئهما من الإثم في ذلك .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : إن الجامع في بدل شهر رمضان عامداً يفسد صومه؛ لما مضى من البذل قليلاً كان أو كثيراً ، وعليه أن يستقبل الصوم لما لزمه من البذل ، وإن كان البذل عن شهرين أو أكثر فسد عليه بدل ماهو صائم من الشهور ، ولا يفسد عليه بدل ماهو صائم له من الشهور ، ولا يفسد عليه بدل ماقد صام لغير ذلك الشهر ، إذا كان قد مضى صومه قبل ذلك .

واختلف في المرأة تكره على الوطء وهي صائمة . فقول : عليها القضاء بلا كفارة ، وكذلك التي توطأ وهي نائمة .

وقول : ليس عليها قضاء ولا كفارة إذا استكرهها وهي نائمة ، ومن قال : عليها القضاء فهو بدل يومها ، ويختلف في ثبوت الكفارة عندها على المستكره لها . وأما إذا طأعت فليها ما على الرجل من القضاء والكفارة . وأما الذي جامع زوجته ثم سرى أو سافر في يومه الذي جامع فيه ، فلا عذره بذلك عن الكفارة .

وفي حفظ أي صفة : أن من نعط ذكره وهو صائم حتى أمني من غير أن يمسه هو ، ومن غير إرادة منه لذلك : إن عليه بدل يومه ذلك . وقال أبو عبد الله رحمه الله : لا بدل عليه إذا لم يعالج ذلك ولم يرده ، وإن أمدى ولم ينزل فلا شيء عليه .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله : من نظر إلى شيء من المحجوب من عورات النساء

والفروج وغيره ، سواء في ذلك متعمداً ، ثم رجع عن ذلك قبل إنزال النطفة ، فزاد عليه حتى أنزل ، فعليه بدل يومه ، وإن لم ينزل على حال ينظر إليها ولا يريد إنزال النطفة فأنزل ، فعليه بدل مامضى وإن عان على نفسه في ذلك ، وإن أراد إنزال النطفة فهو كالجامع ، وللس مثل النظر في ذلك ، وإن نظر خطفة من غير إرادة الحرام ولا تعد ، فزادت عليه الشهوة ولم يرد إنزال النطفة فأنزل ، فلا شيء عليه ، وأما الذى بمنية التبع بعد الجنابة ، فينبغي له أن يفسل قبل الصبح ويحوز صومه ولا ينتظر في انقطاع ذلك ، فإن جهل ذلك وبقي ينتظر ذلك ، فلم يقطع حتى أصبح فقد قيل : عليه بدل مامضى من صومه ، وقول : عليه في هذا بدل يومه ، وقول : لا شيء عليه لأنه بنيته غير مفرط . ومضى هذا القول عن أبى المؤثر رحمه الله .

وقيل : من بات في جبل مثل جبل اليعمد فأصابته الجنابة في شهر رمضان ، والماء في واد أسفل الجبل ، فإن حمل نفسه على تعب المسير والخطر من الحيات وصل إلى الماء في الليل : إن هذا له العذر وله أن يقيم .

وقال أبو سعيد رحمه الله في الجنب إذا ضيع الفسل في شهر رمضان ، حتى خلا شيء من النهار متعمداً لذلك ، فعلى قول محمد بن محبوب : أن المرأة إذا طهرت من الحيض ، فتركت الفسل حتى أصبحت ولم تفسل ولم تصل ، أن عليها كفارتين : كفارة للصلاة وكفارة للصوم ، والجنابة أشد في هذا ، وفي أكثر قول أصحابنا : أن لا كفارة عليه ، وعليه البذل .

ومن أصبح فرأى في ثوبه جنابة ، فظن أنه ليس عليه غسل فلم يفسل إذا

لم ير الجماع ، فعليه بدل ما مضى من صومه . ومن رأى الجماع والإنزال فينبغي له أن يحتاط ويقسّل ، وإن رأى الجماع ولم ير الإنزال ، ولمس فلم يجد شيئاً فلا غسل عليه .

وإن وجد بلالاً ولم ير الجماع ولا الإنزال ، فقل : إياه لا غسل عليه حتى يعلم أنها جنابة ، وقيل : عليه الغسل ، وقيل : يشمه فإن وجد عرف جنابة فعليه الغسل ، وإن لم يجد عرف جنابة فلا غسل عليه ، وهذا على معنى الاحتياط ، وأما في الحكم فليعلم أنها جنابة

فصل

سئل محمد بن المسيب رحمه الله : عن الذي يأتي الفاحشة في شهر رمضان مرة بعد مرة ، قال : لو صام الدهر كله ما أدرك فضل رمضان ، وعليه أن يصوم عن كل يوم . أتى فيه فاحشة شهراً يصومه ، ورفع ذلك عن الواضح بن عقبة عن همر ابن الفضل ، عن معلى بن شبيب ، وهو رأى محبوب ، وعليه كفارة : عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين ، ويستغفر ربه ويتوب إليه ؛ فإن الله غفور رحيم ، فإن رجع فأتى فاحشة في شهر رمضان ، في سنة أخرى مرة بعد مرة ، في سنة بعد سنة ، فعليه لكل شهر رمضان كفارة على ما ذكرنا .

ومن أصابته الجنابة في شهر رمضان وهو في بيت ، وقدام البيت ناس قعود ، فاستحي أن يطردهم ، وأن يخرج وهم قعود ، فعند انتظارهم ساعة ثم خرج فغسل ، فإن كان احتباسه قدر ما يدق الفسل أو يسخن له ماء ، فلا بأس عليه ، وإن كان (٦ - نهج الطالبين ج ٦)

أكثر من ذلك ، فعليه بدل مامضى من صومه ، وإن كان توانيه ليفلق بابه أو يطلب ما يحمله لبنيه أو بنته إذا خاف على ذلك ، فلا عذر له بذلك عن وجوب البدل ؛ لأنه ليس من أمر الغسل ، وإن مضى إلى الفلج فأدركه الصبح ، وفي بيته بشر لو غسل منها لفرغ قبل الصبح: أن هذا غير متوان لأنه ماض للغسل . والله أعلم.

والصائم إذا رأى في ثوبه جنابة بعد ما أصبح فإنه يغسل من حينه ولا بدل عليه ، ويبدل الصلاة من آخر نومة نامها في ذلك الثوب إذا لم يلبسه أحد غيره .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من جامع زوجته وهو صائم ناسياً فقول : عليه بدل يومه ، وقول : لا شيء عليه ، وأما إذا وطئ بعد ذلك الوطء عامداً ، يظن أن له عذراً بذلك ، فلا عذر له ويلزمه الإثم والكفارة ، وقول : عليه بدل مامضى من صومه ، وثبوت الكفارة عليه أصح ، وأما الذي غسل من الجنابة في شهر رمضان في الليل ، فأصبح فيه شيء من الجنابة ، تقول : عليه البدل . وقول : لا بدل عليه ، وهو أحب إلى .

وقيل في امرأة جامعها زوجها ، فطلبت له أن يتبعها إلى الماء فأبى ، ولم تستأنس هي حتى أصبحت ، فعليها بدل مامضى من صومها ولا كفارة عليها ، وإن كانت صبية لم تبلغ ، فلا بدل عليها في صومها .

وقيل : إذا كان خوفه من وحشة السباع والحيات وأشبه ذلك . فله العذر ويؤخر الغسل إلى أن يأمن على نفسه ويتيمم لإحراز صومه قبل الصبح .

وإن كان خوفه من الجن فلا عذر له ، وقول : له العذر إذا خاف على نفسه الضرر .

ومن أجنب نهاراً وهو صائم ، فنبه غيره فقال له : مالك أو كله ثم علم أنه جنب فلم يعد يتكلم ، فإن غسل من حينه فلا يلزمه شيء ، وإن توانى بعد الكلام بشيء غير أمر الفسل فسد ما مضى من صومه ، وإن سلم عليه مسلم ووقف معه فسد ما مضى من صومه .

ومن لم يعلم بجنبه وكلم الناس ومضى ليبول ، فوجد بذكره جنباً ففصل من حينه فلا شيء عليه ، وإن قال لمن حضرته : اعتزلوا عني لأتطهر ، فلا فساد عليه في هذا الكلام لأنه في معنى الفسل ، وإنما شددوا في الكلام لغير معنى الفسل .

ومن أجنب من جماع أو احتلام في رمضان ، وعلم ثم نام وأهمل نيته عن الفسل فأدركه الصبح ، إنه يلزمه بدل ما مضى ، وقيل : بدل يومه ما لم يتمم لتركه والإهمال هو أن لا ينوي أنه يفسل أو لا يفسل ، وإن ذكر النية ولم ينو شيئاً ونام حتى أصبح ، فهو مهمل أيضاً إذا علم بالجنبه وكان ذا كراء لصومه ، فأما إذا كان ناسياً لصومه أو لم يعلم بجنبته لزمه بدل يومه ، والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن

في صوم النساء وبيان معرفة ذلك

قال محمد بن خالد : سمعنا في المرأة تجامع في الليل في رمضان وتفعل وتبقى في رحمها نقطة إلى النهار : إن ذلك لا يفسد صومها ، وليس عليها تجديد الفسل إلا ذلك الموضع وحده .

واختلف في المرأة إذا كانت تشتهي حتى أنزلت النقطة ، من غير أن تعبت بنفسها أو يعبت بها غيرها ، إلا أنها حضرتها الشهوة ، فلم تزل تشتهي حتى أنزلت قصداً منها لقضاء الشهوة ، فقول : إنها أهون من الرجل وعليها بدل يومها ، وقول : عليها بدل ما مضى وصومها . وقول : عليها ما على الرجل من البذل والكفارة ، وإن وطئها زوجها في رمضان فتوانت حتى أصبحت ولم تفعل ، فليس عليها شيء وتستغفر ربها وتغوب إليه من ذلك ، وقول : هي بمنزلة الرجل وعليها البذل ، وإن صامت الكفارة أو بدل رمضان ثم قطع الحيض صومها ، فإنها إذا طهرت تبنى على صومها ولا يهدم ذلك صومها ، وإن وطئها زوجها في رمضان ولم تعلم ، فعليها بدل يومها ، والفعل حين علمت ، وإن علمت وظنت أن ليس عليها غسل ، فلا يسمها جهل ذلك ، وعليها بدل ما مضى من صومها والكفارة .

وإن قال رجل لزوجته : لا بأس عليك أن تفعل في الصبح . فمن أي على : لها العذر لقول زوجها . ورأي : عليها بدل يومها ، وقال أبو إبراهيم : إن احتاطت ببذل ما مضى فذلك إليها ، وبعض لم ير للمرأة عذراً في تركها الفسل وألزمها الكفارة .

وإن رأت امرأة فرج رجل أو دابة في رمضان ، فحضرتها الشهوة حتى أنزلت الماء الدافق ، فإن اشتبهت ذلك ، فعليها بدل مامضى من صومها ، وإن غلبها الماء حتى نزل منها من غير متابعة منها للشهوة ، فعليها بدل يومها ذلك .

وإن طاوعت المرأة زوجها حتى وطئها في رمضان نهراً فعليها من الكفارة ما عليه .

وإن كانت امرأة لها زوج مجنون فكفته من نفسها وهي صائمة ، وجبت عليها الكفارة دونه ، وإن كانت المرأة مجنونة والزوج صحيحاً ، وجب عليه هو القضاء والكفارة دونها .

وإذا أفست المرأة صومها بالجماع نهراً ثم حاضت في ذلك اليوم ، فعليها القضاء والكفارة ، وكذلك إذا وطئ الرجل في أول النهار ، ثم مرض في آخره مرضاً يوجب له الإفطار لم يسقط عنه بالمرض ما وجب عليه . وكذلك إذا سافر في آخر النهار .

وقال الحسن بن أحمد رحمه الله ، في امرأة وطئها زوجها في الليل وهي صائمة ، وخشيت أن تخرج إلى الماء حتى أصبحت ، وجهلت أن تميم لإحراز صومها : إن في جهل التميم اختلافاً .

وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر رحمه الله ، في امرأة أحست برطوبة في فرجها ، فظنت أنه دم حيض ، فتركت الصلاة ، وأكلت من غير أن تنظر ، ثم نظرت فلم تجد شيئاً : فإن عليها بدل الصلاة والصوم ، ولا كفارة عليها .

وإن تقدم حيض المرأة صفرة أو كدرة ، فأفطرت جهلا منها ، فظننت أنه يسعها ذلك : إن عليها بدل الصلاة وبدل الصوم ، وقول : عليها بدل مامضى ، وقول : عليها بدل يومها ، ويعجبني أن عليها بدل مامضى .

فصل

وإذا صامت المرأة كفارة يمين يأمر زوجها ، ثم قهرها على الجماع نهاراً . فإن كانت مانعته إلى أن غلبها ، فعليها بدل يومها ، وقول : لاشيء عليها ، وإن استكانت له أنهدم مامضى من صومها ، وإن صامت بغير أمره فقهرها على الوطء فليس عليها أن تمانه نفسها وتبذل يومها .

وقول : لاشيء عليها . فإن استكانت له فعليها بدل مامضى من صومها .

وقول : إذا صامت بغير أمره ووطئها ، فسد مامضى من صومها ، كان الوطء على رضاها أو كراهتها ، إذا كان ذلك في النهار ، وإن وطئ التي تبذل شهر رمضان نهاراً ، يفسد ما صامته من البذل ، وإن كرهت أبدلت يومها ذلك .

وقال أبو عبد الله رحمه الله ، في المرأة التي عليها كفارات ، ويكره زوجها أن تكفر بالصوم وهي ترضع ولداً : ليس لها أن تصوم إلا بإذنه ، ولتصبر حتى يحمل الله لها سبيلاً ، وإن أرادت أن تأخذ من آجل صدقاتها الذي عليه لتكفر بالإطعام ، وكره هو ذلك ، فلا يحكم عليه بتسليم ذلك .

وقول : لها أن تصوم لما يلزمها من الكفارات بغير إذنه ، وليس له منعها عن ذلك ، ولا يفطرها في صومها .

وتيل في اسرأة صائمة كفارة ، فدخل عليها شهر رمضان ، وقد بقيت عليها خمسة أيام فصامت منه أياماً ثم أتتها الحيض خمسة أيام ، فلما طهرت صامت من الغد الأيام التي أفطرتها من رمضان بحيضها ثم وصلت الخمسة أيام تمام كفارتها ، فإنه يفسد عليها صوم الشهرين ؛ لأنه كان ينبغي أن تصبح صائمة بعد يوم الفطر لتتمام الكفارة ، وتؤخر بدل شهر رمضان ، وقال أبو زياد مثل ذلك .

وإذا كانت للمرأة صائمة كفارة لازمة أو شهر رمضان أو نذرأ لازماً أو بدلاً فلا يجوز للزوج الإصرار بها وجبرها على الوطء ، وإن وطئها على الجبر . فقول : عليها بدل يومها ، وقول : لا شيء عليها ، وأما الزوج فقد قيل : يتعلق عليه ما يتعلق عليها . فعلى قول من لا يرى عليها شيئاً : لم ير عليه شيئاً غير التوبة والاستغفار ، وإن أطعم ستين مسكيناً فهو أفضل .

وأما التي وقع عليها زوجها وهي صائمة شهر رمضان على الجبر منه لها على ذلك ، فعليها بدل يومها ، وعلى الزوج الكفارة إن كان صائماً ، وعليه أيضاً ما يلزمها من الكفارة . وإن طأعته فعلى كل واحد منهما البذل والكفارة .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في امرأة كانت صائمة أياماً من شهر رمضان ، فدخل عليها زوجها ، فجامعها وهي راقدة ، فلما انتهت مانعته ودافعته بناية جهدها ، ففعلها على نفسها ، فقول : عليها بدل يومها ، وقول : لا شيء عليها ، وإن كانت مانعته في أول الأمر ثم أمكنته من بعد ، وهي قادرة على الامتناع منه ، فسد صومها من أوله ، وعلى الزوج التوبة والاستغفار والندم مما فعل ، والمرأة إذا رأت الحيض فلها أن تفطر إن شاءت .

فصل

والمرأة أن تغزل بالريق وهي صائمة ولا شيء عليها ، وتغزل السكتان بالريق ولا تبزق ولا شيء عليها .

وواسع للمرأة أن تصوم تطوعاً على قول بلا رأى زوجها ، ولا تمنعه نفسها إن أراد وطأها . وإن كره صومها فواسع له ولا شيء عليه . وقول : لا تصوم تطوعاً إلا برأيه ، وتقضى رمضان بغير رأيه .

وروى^(١) أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد غير رمضان إلا بإذنه .

ويكره للمرأة أن تستنقع في الماء وهي صائمة ، كانت مريضة أو صحيحة من أجل فرجها ، ولكن إن شاءت انقضت وصبت على جسدها الماء .

فصل

والحائض تغفر أيام حيضها ، وتقضى إذا طهرت ، وتأمر بالمعجل لتضاء

(١) أخرجه أبو داود ومسلم وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري قال : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن عنده نقالت : يا رسول الله إن زوجي صفوان بن الماعل يضربني إذا صليت ، ويفطرني إذا صمت . ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس . قال : وصفوان عنده . قال : فسأله عما قالت . فقال : يا رسول الله أما قولها يضربني إذا صليت فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها . قال : نقالت : لو كانت سورة واحدة لكففت الناس . وأما قولها : يفطرني فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ : لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها . وأما قولها : لاني لا أصلي حتى تطلع الشمس فإننا أهل بيت قد عرف لنا ذاك ، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس . قال : فإذا استيقظت فصل . م

ما أفطرت منه ، وإن أخرت فجائز لقول الله تعالى : « فعدة من أيام أخر » ولم تسكن محدودة .

وينبغي للحائض أن تأكل بقية يومها إذا جاءها الحيض ، وتمسك عن الأكل بقية يومها إذا اعتسلت من الحيض ، وإن أكلت لم يلزمها شيء ، وكذلك المسافر يؤمر أن لا يأكل في بلده بقية يومه ، وإن أكل لم يلزمه شيء لأن عليه بدل ذلك اليوم .

وقيل : إذا صامت المرأة الكفارة أو البذل من رمضان ثم قطع عليها الحيض ، بنت على صومها إذا طهرت .

وإذا حاضت المرأة في رمضان فتركت الصلاة والصيام ، ثم طهرت أقل من عشرة أيام ثم راجعها الدم ، فغلّظت أنه حيض وتركت الصلاة والصيام ، فصومها يفتقض ، وعليها بدله وبذل الصلاة ولا كفارة عليها .

وإن تقدم حيض المرأة صفرة أو كدرة وأفطرت لظنها أنه واسع لها ذلك ، فعملها بدل الصلاة والصوم . ويعجبني أن تبدل ماضى من صومها .

والمستحاضة إذا أكلت في رمضان تظن أنه جائز لها . قال عبد القندر : عليها شهر ، وقال العباس : بدل ماضى . قيل لأبي سعيد : هل قيل : بدل ما أفطرت . قال : هكذا عندي فيما أرجو أنه قيل ذلك .

وقيل في امرأة ولدت في أول يوم من شهر رمضان ، وطهرت على عشرة أيام فلم تفسل حتى خلا أربعون يوما ، فلما صامت أتاها الحيض . قال : متى ما طهرت اعتسلت وصلت وصامت .

والنفاس قيل : أقله عشرة أيام فإن لم تغتسل تصلى وتصوم ، فليها البدل ولا كفارة عليها إذا كانت جاهلة ، وقيل غير هذا .

وقيل في امرأة كانت صائمة كفارة وقد انقطع عنها الحيض أربعة أشهر ثم رأت الدم يومين ، فأكلت فيهما وتركت الصلاة ، ثم انقطع عنها وانتظرت يوماً بعد اليومين ، جهلاً منها لرجعة الدم ، تغن أن ذلك جائز لها . فقد اختلف في ذلك . وأحب لها الإعادة .

وإن رأت المرأة الدم بعد طهرها يوم ناسع أو عاشر في رمضان فأكلت تغن أنه جائز لها ، فليها بدل ذلك اليوم على قول من يعذر بها بالجهل .

فصل

وأما الحامل والرضع إذا صارتا إلى الحد الذي يخافان فيه على ولديهما إذا صامتا ، إن لهما أن يفطرا ويقضيا إذا أمنتا على ولديهما ؛ لأن الخوف على الولد أعذر للفطر من أجله . ولا ينبغي لها أن تغفر بولدها ، وهي أعذر من الرضيع ، والرخصة لها أولى ؛ لأن الرضيع له أن يتحمل المشقة على نفسه . وليس للحامل وللرضع أن تحمل المشقة على ولدها .

وإن جاء الرضيع شهر رمضان الثاني ، قبل أن تفطم ولدها أو خافت عليه ، فلها أن تفطر وتقضى كل ما عليها من ذلك . وقيل : إن الرضيع إذا أفطرت وصامت الشهر الثاني أطعمت في كل يوم مسكيناً عن الشهر الأول ثم تقضيه بالصيام أيضاً ، وكذلك الحامل إذا أمنت على ولدها .

وقيل : ليس للحامل والمرضع أن يصوما إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما ؛
فإن صامتا مع الخوف كان ذلك معصية منهما . وكذلك الشيخ الهرم ، وفي الحديث :
إن النبی ﷺ أباح للحامل والمرضع الفطر لخوف الضرر .

وروى عن ابن عباس وابن عمر : أنهما قالا : للمرضع والحامل إذا خافتا على
ولديهما يفطران ولا يقضيان^(١) . ونحن نأخذ بقول من أمرهما بالقضاء . وحده العذر
للمرضع في الإطمار ، إذا خافت إذا صامت أن يذهب لبنها ، ويهلك ولدها ولم تجد
له غذاء ، والحامل إذا خافت على ولدها أن تطرحه . والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الحنفية عن أنس بن مالك الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم . وفي
لفظ بعضهم : وعن الحامل والمرضع . م
(٢) أخرجه البزار عن ابن عباس كان يقول لأُم ولد له حبل : أمت بمنزلة الذي لا يطيقه ،
نساك الفداء ولا قضاء عليك . م

القول التاسع

في صوم المشركين إذا أسلموا ، وصوم الصبيان والعبيد

ومن أسلم من المشركين في يوم من شهر رمضان أو بلغ الحلم ، فإنه ليس له أن يأكل في بقية يومه . فإن أكل فقل : عليه الكفارة . وقيل : لا كفارة عليه . واختلف في وجوب بدل ماضى من الشهر عليهما ، فعلى قول من يقول : الشهر كله فريضة واحدة يوجب عليهما بدل ماضى من الشهر .

وعلى قول من يجعل كل يوم من الشهر فريضة ، لا يرى عليهما بدل ماضى من الشهر . والبذل أحب إلينا ؛ وهو رأى موسى بن علي رحمه الله .

وقد قيل في الغلام الذي رآه واشتهى الصيام ، ولا يستطيع الصيام : إنه يستحب أن يطعم عنه ، وليس هو بواجب حتى يبلغ .

ومن صام من الصبيان برأيه أو برأى أبيه ، فيستحب أن يتم صومه ، ولا يؤمر بالإفطار إذا أخذ في الصوم ، وإن أفطر برأيه فلا بدل عليه . وإن أمره أحد والديه بالإفطار ، فعليه أن يطعم عنه ، وقول : لا شيء عليه . ويستحب له الصوم إذا أطاقه ، وليس للرجل أن يمنع ابنه عن الصيام إن أراد ذلك ، ولكن يقول له : أراك لا تطيق الصوم . ومثل هذا من معارضة الكلام .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من لم يطق الصوم من صغر أو كبر ، فليس عليه أن يطعم عنه ، والإطعام منسوخ فيما قيل ؛ لقول الله تعالى : « فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فليس إلا العدة من أيام أخر ، وذلك في الكبير .

وأما الصغير الذي لم يبلغ ، فبعض يجعل عليه ذلك إذا كان لا يطيق . وبعض لا يحمل عليه ذلك ما لم يبلغ ، وهو أحب إلى .

وإن احتلم الصبي وصام ألاماً من رمضان ثم أفطرته أمه أو غيرها كرهاً ، فعليه بدل ما أكل من الشهر والكفارة ، وعلى الذي أفطره أيضاً الكفارة .

وإن صام الصبي شيئاً من رمضان ثم لم يقدر على الصوم ، فعلى من أمره بالصوم أن يطعم عنه .

وقيل في جارية بلغت في رمضان فأدركت منه عشرأ ، فإنه يستحب لها أن تبذل ما فاتها منه . وقيل : إن الصبي لا يلزمه بدل اليوم الذي بلغ فيه إذا بلغ في النهار . وإن كان قد قال بوجوب القضاء كثير من أصحابنا ؛ لأن الصوم لا يصح حتى يعقد من الليل . وكذلك إذا أسلم المشرك في النهار ، وسكن على المشرك إذا كان بالغاً وأسلم فبدل ذلك اليوم عليه أو كله ؛ لأنه مأثور بصومه ، والله أعلم.

فصل

والعميد مخاطبون بالصوم بمنزلة الأحرار ، وينفسم صومهم ما ينقسم صوم الأحرار . والسيد أن يجبر مما يسكه على الصوم ، إذا كانوا قادرين عليه في موضع حضرهم ، ومن سافر هو وعبد في رمضان ، فليس لسيده أن يقهره في السفر على الإفطار دون الصيام ، ولا على الصيام دون الإفطار ؛ إذ العبد أعرف بنفسه وبحال ضعفه وقوته ، وهو خير في أيهما قدر عليه .

وإن قهره سيده على الإفطار ، فلما رجع إلى الوطن أمره بالبدل ، فشكا ضعفاً

وعجزاً عن الخدمة ، فإن الصوم يلزم العبد ولا تلزمه الخدمة ؛ لأن هذا البذل إنما وجب عليه بسبب سيده وقهره عبده على الإفطار مع قدرته على الصيام ، ومن اشترى خادماً من السوق ، فأطعمه في رمضان مراراً ، فإن كان العبد بالغاً فلا مناص على السيد من الكفارة إذا أجبره على الأكل ، وإن لم يجبره على الأكل . فإله أعلم .

ومن منع عبده أن يصوم تطوعاً ، فليس للعبد أن يصوم تطوعاً إلا بإذن سيده ؛ لأن الصوم يضعفه عن الخدمة وهو مال . ومن خرج إلى بلاد الزنج فاشترى عبداً بالغاً وصبياناً . والبلغ غير مختنن ، فإن كان السيد مسافراً فعبيده تبع له في الصوم والإفطار ، فإن أطعمهم في حال ما يكون مسافراً فلا يلزمه شيء .

وإن كان المولى ممن يتم الصلاة هنالك ، فليس له أن يطعمهم ، إلا أن يكونوا في حال عذر من مرض أو غيره ، فإن أنظرهم لغير ذلك فعليه الكفارة ، والعبد يقضى ما وجب عليه من بدل صوم رمضان بغير رأى سيده ، وعليه أن يعمل لسيدة ما يستعمله به ، حتى يأتي عليه حال لا يقدر على العمل من العطش والجوع ، ثم هو معذور بعد ذلك .

ومن أسلم في دار الحرب قبل رمضان ، ثم مر به رمضان وهو في دار الحرب ، فلم يصمه وهو لا يعلم أنه مقرض عليه ، ثم دخل دار الإسلام فعلم بفرضه ، فعليه القضاء والله أعلم . وبه التوفيق .

القول العاشر

في صوم المريض ومن مجز عن الصوم من كبر وغير ذلك

قال أبو سعيد رحمه الله : والمريض الذي يسهه الإفطار يقول : إنه إذا أطلق الصوم ، فعليه أن يصوم ، وإن لم يطق الصوم من مرضه أفطر . وقول : إنه إذا لم يطق أن يأكل من الطعام ما يقوى به على الصيام ، كان له الإفطار من أجل ذلك المرض لئلا يضر بنفسه .

وقول : إنه إذا لم يشته الطعام فيأكل منه على شهوة منه له ، ويقوى به على الصيام ولو لم يخف المضرة .

وعندي أنه جائز للإنسان صرف المشتات عن نفسه لأجل المرض ، كما جاز صرف المشتة ، عن نفسه لأجل السفر .

وإن كان المريض يأكل الخبز ولا يصبر على الجوع ، ولا يخاف الموت ، إلا أنه يزيد الصيام ضعفاً ومرضاً إلى مرضه . فإذا لم يأكل ما يقوى به على الصيام ، فهو يحد من يجوز له الإفطار ، فإن أكل ما يرجو أن يقوى به على الصيام لزمه ، وعليه أن يصبح صائماً . فإن عناه في يومه ضعف خاف منه على نفسه أفطر بقدر ما يحبى به نفسه ، وعليه بدل يومه . فإذا جاء الليل فإن أمكنه أن يأكل ما يرجو به القوة على الصيام ، أصبح صائماً على هذه الصفة . ويكون هذا دأبه حتى يفرج الله عنه .

وإن كان في الليل في حال لا يمكنه أن يأكل ما يقوى به على الصيام أصبح مفطراً . فإن قدر على الصوم بعد ذلك لما وجد في نفسه من القوة ، أحببنا أن يمسك

عن الأكل والشرب إلى الليل . فإن وجد بعد ذلك ضعفاً ، وخاف على نفسه أكل وشرب ، وأما إذا لم يجد قوة بعد ذلك يقوى بها على الصوم ، فهو على إنفطاره .

وقال هاشم رحمه الله ، في المريض إذا لم يجمع وزهبت منه شهوة الطعام ، فله أن يفطر ويعيد إن صح . وإذا أصبح المريض صحيح العقل ، ولم يأكل ولم يشرب ولم يتغير عقله في النهار ، فصومه تام ، وإنما الإنفطار في المرض رخصة ، والمريض أن يكون على الإنفطار حتى يقدر على الصيام ثم يصوم . وإن أكل أكلاً كثيراً ولم يصبر عن الأكل فعليه أن يصوم .

وقال محبوب : اشتكى أبو عبيدة وجما فلم يتدر أن يصوم شهر رمضان ، ولم يزل وجيماً ضعيفاً حتى أدركه رمضان الثانى ، فوجد قوة للصوم فأطعم رجلاً كان ينزل باليحمد ، يقال له : صدقة . وكان يبعث له بعشائه وسحوره شهراً ، فلما فرغ من شهر رمضان الحاضر صام الماضى ولم يعتد بالطعم . وفيما نرجو أن ذلك العلم منه على سبيل الوسيلة لا الأزم ؛ لأنه لم يصح بقدر ما يمكنه الصوم .

ومن أصابه جهد في صومه فشرب ثم زاد فشرب . فقال أبو عبد الله : إنه حدثه بعض المسلمين : أن عليه بدل ماضى من صومه . وقول : عليه الكفارة .

وعن أبي الخوارى رحمه الله ، في الذى يتعبه العطش في صوم شهر رمضان ، وقد خرج من بلده ، أو كان في بلده ، حتى خاف على نفسه ، فشرب بقدر ما يحبى به روحه : فإن زاد على ذلك كان عليه بدل ماضى من صومه ، وأما الذى خاف أن تزداد عينه وجماً أو حمى شديدة ، فلا يجوز له الإنفطار .

ومن أكل في رمضان خوفاً من زيادة العلة وإلحاق الضرر ، ثم تعتمد للأكل
ثانية في ذلك اليوم ، فعليه بدل ماضى من صومه ولا كفارة عليه .

وإن اشتدت به العلة في صوم رمضان ، وخاف على نفسه ، فله أن يفطر بقدر
ما يحبى به نفسه ، إذا لم ينو الإفطار من الليل .

وأما إذا نوى الإفطار من الليل ، فله أن يأكل ويشرب حتى يقوى على
الصوم .

ومن وجد الخلف في شهر رمضان ، فصام اليوم واليومين ، ثم ضعف فأفطر
اليوم واليومين ، فما صامه فهو تام له ، وما أفطر فيه فعليه بدله .

ومن مرض في شهر رمضان كله ولم يقدر أن يصوم منه شيئاً ثم مات من
مرضه ذلك فلا يلزمه أن يوصى بقضاء صيامه .

وحفظ محمد بن خالد في المريض إذا لم يطق الصوم : أن له أن يفطر ولا يجب
عليه إطعام المساكين ، فإن هو عوفى أبدل ، وإن لم يعاف لم يكن عليه إطعام ،
فإن قدر أن يصوم فصام منهن ثم أفطر أكلها ، فإنه يحق بجمها صام ويبدل ما أفطره .

وقال أبو الحسن : ومن أفطر لأمر عنه ، وخاف منه على نفسه ، فأكل أو
هرب بقدر ما أحياه ، ثم رجع فاعتمد على الإفطار في ذلك اليوم ، من غير أمر
يخاف منه على نفسه ، لم يعذر بذلك ، وهذا أمر مختلف فيه الكفارة .

وقيل : إن امرأة صامت على عهد رسول الله ﷺ فأجدها الصوم ، فأمرت

(٧ - منهج الطالبين - ج ٦)

أن تفطر فأبت فماتت . فأمر النبي ﷺ ابنها أن لا يدفنها . وقال : إنها قتلت نفسها .

فصل

وقيل : من أغشى عليه وهو صائم بعدما أصبح ، ولم يأكل ولم يشرب .
إن صومه تام .

وإن أغشى عليه من الليل حتى أصبح ثم أفاق في النهار ، فعليه إعادة صيام ذلك اليوم .

وقيل : إن أغشى عليه ليلة فلبث أطاما . فقول : لا بدل عليه ، والبدل أحب إلى .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : عليه البدل في جميع الأيام إلا اليوم الذي أصبح فيه صحيحاً ثم أغشى عليه فيه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من أغشى عليه في الليل حتى طلع عليه الفجر ، فعليه بدل ذلك اليوم ؛ لأن الصوم لا ينفقد إلا بنية من الليل .

وقول : لا بدل عليه ؛ لأنه أغشى عليه وهو دائن الصوم ولم يأكل ولم يشرب وهو معذور في الإغشاء .

ومن أخذه الجنون في شهر رمضان ، فيجن حيناً ويفيق حيناً ، فإنه يبذل صوم اليوم الذي أفطر فيه لأجل الجنون ، ويوم لا يفطر فيه فلا بدل عليه فيه . وأما الصلاة إذا عطلها في وقتها صلاحها ، وإن لم يصلها فعليه بدلها والكفارة ، وإن لم يعقلها

في وقتها فلا بدل عليه فيها ، وإن دخل وقتها وهو صحيح ، فلم يصلها حتى عنها الجنون ، فعليه بدلها إذا أفاق .

وقال أبو سعيد رحمه الله : أحب في الصوم أنه إذا أصبح صحيح العقل معتقداً للصوم ، ثم ذهب عقله بجنون ، ثبت له صوم ذلك اليوم . وما أصبح فيه من الألام ذاهب العقل فأحب أن يبذل ذلك اليوم ، ولا أنظر في صحته فيما بين ذلك ولا في جنونه ، وإنما أراعى به هذا الوقت الذي يمقد فيه الصوم .

وقال : يعجبني في الصلاة إذا حفر وقتها ففرط بقدر ما لو قام إليها في أول وقتها لتوضاً وصلى ، فضيع ذلك حتى ذهب عقله ، فعليه البذل لهذه الصلاة . وكذلك إن أفاق في وقت الصلاة ، فأدرك من وقتها بقدر ما لو قام توضاً وصلى في الوقت الذي أدركه كان عليه أن يصلى ، فإن ضيعها حتى ذهب عقله ، كان عليه بدلها أيضاً . ومن ذهب عقله في شهر رمضان كله . فعن محمد بن محبوب رحمه الله : أن عليه بدله . وكل يوم طلع عليه الفجر وهو يعقل فيه فصومه تام . وإن طلع الفجر وهو لا يعقل فيه ، فعليه بدل ذلك اليوم .

وقيل : إن الفضل بن الحواري كان في نفسه من هذا القول ؛ لأنه لا بدل على من جن في شهر رمضان كله . والبذل أحب إلينا ، وبه جاءت الآثار . وكذلك الصائم إذا أغشى عليه في النهار ، فلم يبق حتى دخل عليه الليل ، فلا بدل عليه . وإن أغشى عليه في الليل ثم أصبح فلم يبق حتى دخل عليه الليل وأفاق في النهار فعليه بدل ذلك اليوم .

وعن أبي الحسن : أن من نوى الصيام في الليل ، ثم أغشى عليه قبل طلوع

الفجر إلى أن تغرب الشمس : إنه يخرجه صومه . وإن كان قد طلع عليه الفجر وهو يعقل تم له صومه ، وأنا يعجبني إذا دخل الليل واعتقد الصوم ، ثم ذهب عقله بنوم أو إغماء أو جنون ، حتى أصبح ولم يحدث في نيته حدثاً يبطل صومه : أن اعتقاده ذلك كافٍ ، وصومه تام في يومه ذلك . فأما من جن قبل دخول شهر رمضان ، فلم يبق حتى انقضى شهر رمضان فلا شيء عليه ؛ لأنه مرفوع عنه القلم . وأما من جن في بعض الأيام منه فإنه يبدل ما لم يبق ، ويتم له ما صام منه بعد إفاقته

وفرق من فرق بين المجنون والمغنى عليه ، فجعل المجنون بمنزلة من لم يشهد الشهر ، والمغنى عليه البطل ، ولم يلزموا المجنون لما ذكروا .

وفي كتاب الضياء : من ذهب عقله في شهر رمضان كله ، فعليه بدله ، وكل يوم طلع عليه الفجر وهو يعقل فيه فهو تام له ، وإن طلع الفجر وهو لا يعقل الصيام فيه فعليه بدله .

وفي بعض القول : أن المغنى عليه قبل دخول شهر رمضان ، ولم يقف حتى انقضى شهر رمضان أنه لا بد أن عليه .

وقول : عليه البطل إلا أن يدخل النهار وهو صحيح العقل ، ثم يغنى عليه بعد ذلك فلا بد له عليه .

ومن أفان من جنونه بعض الشهر لزمه قضاء الجميع ؛ لأن الجنون لا ينافي صحة الصوم ، كالسكر المنافي لصحة الصوم ؛ لأنه إذا نوى الصوم بالليل ، فجبن في بعض النهار لم يبطل صومه ذلك . فإن جن قبل رمضان ، فلم يبق حتى مضى رمضان

فليس عليه قضاؤه ؛ لأنه لم يكن مخاطباً به ، وله العذر عن أداء الفرائض في وقت ذهاب عقله ، إلا أن يأتي على ذاهب العقل حال يحكم له أنه لا يرجع عن ذهاب عقله ، فإذا كان كذلك فما مضى عليه من شهر رمضان وهو في حاله تلك أن لا بدل عليه ؛ لأنه لا يكاد أن يرجع عن حاله ذلك بعد الحال التي يحكم له بها .

وقيل : حتى يذهب عقله سنة ، فيسكون معتوهاً ويستقط عنه أداء الفرائض . فإن استحال بعد ذلك إلى صحة العقل ، فيجوز أن يكون الحكم الأول قد مضى ، وستقط عنه حكم لزوم البدل . ولا يرد في بعض القول أن يكون للمضى عليه في الشهر كله أن لا بدل عليه ؛ لأن الشهر كله قد مضى حكمه ، وهو زائل عنه حكم التعبد بالصوم .

فصل

وأجمعوا على جواز الإفطار من الصوم ، للشيخ الكبير والعجوز ، إذا لم يطبقا الصوم .

واختلفوا في وجوب الإطعام عنهما . فأوجب قوم ولم يوجب آخرون . فنأوجب ذلك ، فرأى أن يطعم عن كل واحد عن كل يوم مسكيناً .

وقول : من كل يوم مد . وإن لم يوسر صام عنهما بمض أرحامهما ، إذا أفطرا من رمضان . وإن أطاقا الصوم بعد ذلك أبديا .

وفي بعض القول : إذا لم يطبقا الصوم استأجرا من يصوم عنهما ، بدل ما أفطرا إذا كانا مومنين . وقال بعض : لا شيء عليهما من إطعام ولا أجرة ولا بدل إلا

أن يطيقا البذل . وإن تما على مجزها فلا شيء عليهما ، ولا يفطران إلا من بعد أن يطعما مجزها عن الصيام .

وقيل في قول الله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » إن ذلك في الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة اللذين كانا يصومان فيضعفان عن الصوم إنه يطعم عن كل واحد منهما عن كل يوم مسكيناً .

ويجوز أن يطعم عن المرأة امرأة أو رجل . وعن الرجل رجل أو امرأة ، فطوره وسحوره ، أو يهدي إليه حباً قدر ما يكفي المساكين للايمان ، وكذلك الغلام الذي قد راحق الحلم ، أو اشتى الصيام ولا يستطيع أن يصوم ، يستحب أن يطعم عنه ، وإن لم يطعم عنه فلا بأس عليه حتى يبلغ . والفدية : قول : نصف صاع ، وقول : مد . وعفدى أن الفدية طعام مسكين كما قال الله تعالى .

وقيل : إن مجوزاً كبرت على عهد جابر بن زيد رحمه الله ، ولها ابنان فقالا لها : إنك قد كبرت ومجرت عن الصوم فنصوم عنك . فسألا جابراً عن ذلك ، فقال : لها : صوما عنها ، فرغب كل واحد منهما أن يصوم عنها ، ثم بقيت إلى حول السنة فأتيا جابراً فقالا له : إن أمنا تعجز عن الصوم . فقال لها : أو حية هي بعد ؟ فقالا : نعم . فقال : أطعما عنها ، ولم نعلم أنه أمر بالإطعام والصيام قبل .

وقيل : إذا كبر رجل أو امرأة ولم يطيقا الصوم ولهما أولاد . فإن كان لهما مال لم يكن على أولادهما صوم ؛ لأن الله تعالى عذرهما .

وقال هاشم بن غيلان رحمه الله : إن الشيخ الذي لا يقدر على الصوم ، يطعم

عنه . وإن لم يكن له مال صام عنه أكبر أولاده . وإن أبى فالذى يليه إلى آخرها فإن أبوا جميعاً ، فلا أعلم أنهم يجبرون على ذلك ، وقد أساءوا في ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله : وليس إنظار الكبير على التأخير ، وإنما هو على معنى العجز ؛ لأنه يصوم حتى لا يطيق ، فإذا لم يطق أفطر بمقدار ما يحبى به نفسه . وتلك حاله في كل يوم قدر فيه على الصوم ، ولو كان كل شهر رمضان على ذلك ؛ لأن الصوم من هل الأبدان لا يجوز فيه القدية .

ومن خاف على نفسه من الصوم ، فليس له أن يصوم ، فإن صام مع الخوف منه كان معصية .

وقال بعض المسلمين : من لم يطق الصوم فلا شيء عليه ؛ تقول الله تعالى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » أى طاقتها .

وقول : دينها الذى فرضه الله عليها ، فلو أن مريضاً طال به مرضه سنة بعد سنة ، ويمر عليه شهر رمضان ، فلا يصومه من الضعف حتى يموت ، لم يؤاخذ الله بذلك ، ولم يكن على أحد أن يصوم عنه أو يطعم عنه ، فإن عوفى وقدر على البذل أبدل جميع ما أفطر ، وكذلك في الشيخ الكبير إذا لم يطق الصوم ، فلا يصام عنه ولا يطعم عنه ، فإن هو قدر أن يبذل أبدل ؛ وإن لم يقدر على البذل حتى يموت فقد وقع عذره . ولو أن شيخاً عجز عن الصلاة والإيما والتكبير لها ، لم يكن عليه ولا على أحد أن يصلى عنه .

وروى أن شيخاً من الأنصار يقال له : لبيد^(١) بن عامر من بني عبد الأشهل

(١) المعروف لبيد بن عتبة والحديث لم أجده . وروى الدارقطني عن ابن عباس رضى الله عنه : رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه . م

سأل النبی ﷺ عن الشيخ الكبير إذا لم يطق الصوم فقال له : إن شاء صام . وإن شاء أفطر وأطعم لكل يوم مسكيناً أو مسكينين ، ثم جعل الصيام خيراً من الإطعام ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان . فمن شهد منكم الشهر فليصمه » .

قيل : شهد الشهر في أهله ووطنه ، فواجب عليه صومه ، ولا يجزى عنه الفدية ولو أطعم عن كل يوم ألف مسكين أو أكثر .

ثم قال : « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » حين رخص للمريض والمسافر في الإفطار . فإذا برأ المريض من مرضه ورجع المسافر من سفره أبداً ما كانا أفطروا منه .

ومن جامع أبي صفرة : من كبر وعجز عن الصوم وله ولد بالغ ، فليصم عنه شهراً مكان شهر رمضان ، أو يطعم ثلاثين مسكيناً عشاءهم وسجورهم . وقال أبو سعيد رحمه الله في العبد إذا عجز عن الصوم ولم يطلقه ، صيم عنه أو أطعم عنه . وقول : لا يلزمه ذلك .

ومن عجز عن شيء فقد عذره الله عنه . وإن قدر على البذل قبل موته أبداً . وإن عجز في الوقت بغير عذر من مرض أو سفر ، وإنما هو من كبر أو ضعف ، فليس عليه إطعام ولا يصوم عنه غيره . ولا وصية عليه إن لم يطق الصوم ؛ لأنه مذكور في الأصل .

وقال أبو سفيان : إن الرحيل والعنبر كبرت أمهما عن الصوم فلم تقدر عليه ،

فأتيا جابراً فقالا له : إن أم الرحيل تعجز عن صوم شهر رمضان . فقال لها جابر
ابن زيد رحهما الله : صوما عنها . فتنافسا في ذلك ، ورغب كل واحد منهما أن
يصوم عن أمه . فصام عنها الرحيل وكان أكبرهما . ثم بقيت إلى حول السنة ،
فأتيا جابر بن زيد فقال لها : أو حية بعد ؟ فقالا : نعم . فقال لها : أطعما عنها . فشك
أبو سفيان أنه أمرها بالصيام أو الإطعام قبل الآخر ، إلا أنه أمرها بالصيام
والإطعام .

وقال الزبيد رحمه الله : إن الرجل يصوم عن أبيه وأمه وأخيه ، إذا لم يطيقوا
الصوم ، وليس لهم يسار . ليعلموا عنهم ، وذلك في صوم شهر رمضان أو صوم
القدر والاعتكاف ، وكذلك سائر الأولياء يصومون عن وليهم . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول الحادى عشر

فى صوم المسافر وما يستحب له وبيان ذلك

قال تعالى : « فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فهذه
رخصة جائزة لمن قبلها من المسافرين : أن يفطر إذا سافر أو مرض ، ومن قدر على
الصوم وصام فهو أفضل .

وقيل : صام النبي ﷺ فى السفر وأفطر .

وقال بعض : ليس للمسافر أن يصوم ؛ لقول الله تعالى : « فعدة من أيام أخر »
فالفطر فى المرض والسفر أفضل من الصوم .

وقال آخرون : إن الصوم أفضل لمن قدر عليه ، وقال بعض : إنه مخير ، إن
شاء صام وإن شاء أفطر وأيدل ، وهذا الذى يعجبى من القول . والمسافر هو الذى
يخرج من بلده حتى يتعدى الفرسخين . وله أن يسافر فيما يشاء من حاجاته التى
تعرض له ، ويفطر فى السفر إذا صار فى حده ، ويمتد الإفاطار من الليل ، كان
المسافر غنياً أو فقيراً ، إذا كان سفره فى غير معصية الله .

وأما المسافر الباغى للفسد فقد قال بعض أهل العلم : ليس له أن يفطر ، وإن
أفطر فعليه الكفارة ، وقول : عليه بدل ما مضى . وقول : لا شيء عليه ، وعليه
وله ما لغيره ، ويعتوب إلى الله تعالى بما عصيه فيه .

ومن أذكره الصبح وهو فى بلده ، وكان قد نوى الإفطار من الليل أو لم ينو
لم يكن له أن يفطر ، وعليه أن يتم صيام ذلك اليوم فى السفر أو الحضر .

وإن عتَى الصائم أمر يخاف منه على نفسه من عطش أو غيره ، فله أن يشرب
بقدر ما يحبى به نفسه ، ثم يمسك عن ذلك ويتم صومه ، وعليه بدل ذلك اليوم
وحده ، وذلك للمسافر والمقيم والمريض والصحيح .

وإن نوى المسافر الإفطار من الليل وأصبح على ذلك ، ثم أمضى صيامه
ولم يفطر إلى الليل ، فعليه بدل ذلك اليوم ، وإن دخل بلده في ذلك اليوم ، فعليه
بدل يومه ذلك أيضاً ، ولا ينتقض عليه ما صام قبل ذلك في السفر ، وقول : يفسد
عليه ما صام في السفر^(١) .

وإن خرج المسافر من بلده في الليل ، ونوى الإفطار من الليل وهو في بلده ، فإنه
إذا خرج من عمران بلده قبل أن يصبح ، فله أن يفطر ، وإذا كان يريد مجاوزة
الفرسين ، وقيل : إن أفطر المريض أو المسافر عن غير أمر بخافان منه على أنفسهما
فجائز لهما وعليهما بدل ما مضى من صومهما . وقول : على المسافر بدل ما صام
في سفره .

وقول : إن المسافر لا بدل عليه فيما صام في سفره ، ولو أفطر في وقت من اليوم
الذي هو صائم فيه ؛ لأن له ذلك لرخصة السفر وعليه بدل يومه ، ومن أخذ بذلك
فجائز له ، وأحب أن يكون ذلك للمريض أيضاً ، وفيه قول غير هذا .

(١) روى الزبيح والبخارى ومسلم وأحمد عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه
وسلم إلى مكة ، عام الفتح في رمضان حين بلغ الكديد أنظر . أنظر الناس معه . وكانوا
يأخفون بالأحداث فالأحدث من النبي صلى الله عليه وسلم . قال الشيخ السالمى رضى الله عنه في
شرحه : قيل : كل صوم في السفر يعقبه إناظر في السفر فهو باطل لأن يجب عليه التزام أي المحكين
شأن الصوم أو الإفطار . فإن اختار الصوم ثم أنظر نصد صومه في سفره . والحدث يرد هذا القول
والتزام أحد المحكين لم يبق عليه دليل ، بل المسافر غير مطلقاً إن شاء صام وإن شاء أنظر .
وروى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف : صائم رمضان في السفر كالقاطر في الحضر . م

وقال أبو المنذر رحمه الله : من نوى في الليل أن يسافر ويصبح مفطراً ، فلم يخرج من بلده حتى أصبح ثم خرج مسافراً وأفطر يومه ذلك : إن عليه بدل ما مضى من صومه ، ومن صام في السفر ثم رجع أفطر في السفر ، انتقض عليه ما صام في السفر ، كذلك كل صوم في السفر أعقبه إفطار في السفر انتقض ، إلا أن يكون هذا المسافر رجع إلى موضع تمامه ثم سافر وأفطر إنه لا تقضى عليه فيما صام في السفر الأول بالإفطار في السفر الثاني .

ومن دخل عليه شهر رمضان في أهله ، فصام منه أياماً ثم خرج في سفره ، فلبث ما شاء الله في بلده ، وسافر أيضاً إلى أن مات ولم يقض ما عليه ، فإن صام عنه أحد أجزى عنه ولو لم يوص بذلك .

ومن خرج من بلده يريد سفرأ ، ونوى أن يصبح مفطراً ، فأفطر يومه ذلك ثم أصبح من الغد صائماً في سفره ، إلى أن وصل إلى بلده . فإن ما صامه في سفره تام له ؛ لأنه اتصل بالحضر إلى أن وصل إلى بلده . وإنما قالوا : كل صوم في السفر أعقبه إفطار في السفر فهو منهم .

والخائض والمسافر والمريض إذا أخذوا في صوم البدل ، فاعترض لهم أحد هذه المعاني ، وطهرت الخائض من حیضها ، ورجع المسافر من سفره ، وقوى المريض على الصوم ، وبنوا على ما صاموا ، فصومهم تام لهم إن شاء الله .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من اعترض الإفطار في النهار وهو صائم شهر رمضان من غير عذر . فقول : عليه بدل ما مضى والكفارة . وقول : عليه بدل ما أفطر ، وهو مسيء في ذلك .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في المسافر إذا صام في سفره ثم مرض في سفره ، فأنظر لأجل المرض ، ثم صح وهو في السفر بعد ، قم على إنطاره ، نصومه تام له ، ولا يكون إنطاره بعد صحته مما يفسد عليه صوم سفره ؛ لأن هذا عذر قد قطع حكمه بين الفطر والصوم ، ويقوم مقام دخول الحضر ، والصوم فيه بعد السفر . وكذلك الحائض إذا صامت في السفر ألاما ، ثم حاضت ثم طهرت ، ثم تمت على إنطارها فهي مثل المريض .

وإذا أراد المسافر أو المريض الإفطار ، نواه من الليل ، وأصبح مفطرا ، وفي بعض القول : إن المريض إذا لم يقدر على الصوم أفطر ، نوى من الليل أو لم ينو .

وقول : إذا لم ينو من الليل فله أن يفطر بقدر ما يحى به نفسه . وإن نوى المسافر الإفطار من الليل ودخل بلده ، فعليه بدل يومه ذلك . ولا ينتقض عليه ما صام في سفره لأجل ذلك .
وقول : يفسد عليه ما صام في السفر .

ومن أصابته الجنابة في شهر رمضان في الليل وهو مسافر ، فأتبه ولم يتيمم حتى أصبح وليس معه ماء . فقول : عليه بدل ماضى من صومه في سفره . وقول : عليه بدل ماضى من شهره . وقول : عليه بدل يومه . وقول : لا شيء عليه وصومه تام .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في الذي يأتي من سفره في أول النهار ، ويدخل

بلده وهو على نية الإفطار ، ولم يكن أكل شيئاً قبل أن يدخل بلده ثم أكل في
بلده ، فعليه بدل ماضى من صومه ، ولو أنه أكل في النهار في سفره ثم دخل
بلده ، جاز له أكل بقية يومه في قول أبي الحواري رحمه الله ، ويوجد عنه أيضاً :
أنه لو لم يأكل في السفر في أول يومه وأكل في بلده ، وهو قد أصبح على نية
الإفطار وهو في حد السفر إنه لا يلزمه إلا بدل يومه .

ومن كان ساكناً في بلد يقصر فيه الصلاة ، فصام من رمضان أطماً ، ثم خرج
من ذلك البلد إلى سفر فأنظر فيه ، إنه ينهدم صوم الأيام التي صامها في البلد الذي هو
ساكن فيه ؛ لأنه لم يتخذها وطناً فحسبته حكم المسافر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يختلف في صوم المسافر فقال بعضهم : كل صوم في
السفر أعقبه إفطار في السفر فهو منهدم ، ولو كان بدأ به في السفر .

وقول : ينتقض صوم السفر إذا كان بين فطرين في السفر أو صوم مبتدأ في
السفر .

وأما إذا كان صوم في السفر موصولاً بالحضر وأعقبه الإفطار في السفر فلا
ينهدم ؛ لأنه قد اتصل بصوم الحضر ، سواء اتصل به في أول الصوم أو آخره .

وقول : ينتقض كل صوم بين فطرين في السفر ، ولا ينتقض الصوم المبتدأ في
السفر من أول الشهر ؛ لأن ذلك الصوم لم يكن بين فطرين في السفر ؛ لأن الإفطار
من قبل مباح للقيم والمسافر .

والذي عليه أكثر أصحابنا أن كل صوم في السفر أعقبه إفطار في السفر ،
فهو منتقض وبحسب اتباع آثار أصحابنا .

وفي بعض القول : لو كان المسافر يصوم يوماً ويفطر يوماً ، لكان يتم له ما صام ويبدل ما أفطر .

ويوجد عنه أيضاً رحمه الله ، في المسافر إذا اعترض الإنطار في النهار ، وهو صائم من غير عذر ، أن عليه بدل ماضى ولا كفارة عليه .

وقول : عليه بدل ما أفطر وهو مسمى في فعله . وأما الذي يشتد عليه الصوم في الحر ، أو يخاف أن يشتد عليه فيمخرج إلى قرية يريد أن يفطر . فإذا كان في وقت أهون عليه أبدل شهر رمضان . فقد قيل : إنه له ذلك ، ولا إثم عليه إذا وافق الحق .

وإن نوى المسافر في شهر رمضان في الليل ، أنه إن قدر على الصوم صام ، وإلا أفطر ثم أصبح صائماً على تلك النية وأتم صيامه . فنرجو أن صومه تام ، وما نحب له أن يمازج اعتقاده والاستثناء .

وأما للمسافر إذا صام أياماً في منزله ثم سافر ، فأفطر أولاً ثم صام أولاً ثم سافر ، فأفطر أولاً ثم صام أولاً ثم أفطر أولاً ، ثم صام حتى أتم الشهر ، فإنه يتم له ما صام في منزله وما ختم به الشهر ، ويلتقط ما صام في سفره .

ومن نوى السفر والإفطار من الليل ، ولم يخرج من عمران بلده حتى أصبح ، فعليه بدل ماضى من صومه . وينبغي للمسافر أن لا ينوى الإفطار إلا بعد أن يجاوز عمران من بلده قبل أن يطلع الفجر ، ولا يجتري بنيته في الليل وهو في الحضر ، وإنما تنفعه النية إذا صار في حد السفر في الليل . وإن سافر بعد طلوع الفجر

فلا يفطر يومه ذلك ، فإن أفطر بعدما سافر ، فعليه بدل مامضى من صومه .
وتفحط عنه الكفارة بشبهة السفر .

وأما من خرج آخر النهار ، وهو على نية الإفطار وتمم يومه صياماً ، فهذا
أشد ، والبدل عليه أوجب ، وفي الكفارة اختلاف .

ومن خرج من عمران بلده قبل الصبح ثم أصبح دون الفرسخين ، فليس عليه
إلا ما أفطر ؛ وإن رجع قبل أن يجاوز الفرسخين فأفطر ، فعليه بدل مامضى من
صومه والكفارة . وإن أصبح صائماً لم يلزمه إلا بدل ذلك اليوم الذى أفطر فيه
ورجع قبل الفرسخين . وإن نوى السفر والخروج فى الليل والإفطار ، فأصبح فى
بلده فأفطر فيها ، فهو حقيق بالكفارة وبدل مامضى . وإن لم يأكل قليل : عليه
بدل يومه ، وقيل : بدل مامضى من صومه .

ومن خرج مسافراً فى النهار فى رمضان ، فصام فى السفر ألماً ثم أفطر ، فلا
يفسد عليه صيام ذلك اليوم الذى سافر فيه ؛ لأنه خرج وقد وجب عليه صيامه ،
ولم يكن يجوز له الإفطار فيه ، ويفسد عليه ما صام فى السفر بعد ذلك اليوم ، إذا
أعقبه بالإفطار فى سفره .

وقيل : من أصبح على أنه مفطر فى السفر ثم بدا له أن يتم صيامه ، فإنه ينتقض
عليه مامضى من صومه فى السفر ، حيث أصبح على نية الإفطار .

وأما من أصبح على أنه صائم ، ثم نوى أن يفطر فلم يفطر إلى الليل ، فعسى
لا شيء عليه . وقيل : يبطل يومه ، والمسافر إذا قدم من سفره ، ووجد زوجته وقد

غسلت في يومه ذلك من حيضه . فقد قيل : يؤخر بالإمسك عنها ، وإن وطئها فلا كفارة عليهما . فإن قدمت المرأة من سفرها مفطرة فوطئها زوجها المقيم ، فعليه القضاء والكفارة دونها ، وتسكون عاصية لمطاوعتها له . ولا يجوز له الإفطار قبل مجاوزة الفرسخين ؛ لأنه في حكم الإقامة .

ومختلف في الباعى إذا جاوز الفرسخين من وطنه مسافراً في شهر رمضان .
فقول : يجوز له الإفطار ولو كان عاصياً في سفره . وقول : لا يجوز له الإفطار ؛ لأنه في سفر غير مباح له فيه الخروج .

ومن كان له وطنان وبينهما أكثر من فرسخين ، نفرج من أحدهما إلى الآخر وأفطر في الطريق ، فلا يفتن صومه الذى صامه في أحد وطنيه . وعليه بدل ما أفطره في الطريق .

ومن خرج مسافراً بعد أن صلى الغداة ثم أفطر من غير عذر بجبل منه ، فعليه بدل ماضى من صومه . وإن كان لا يعلم أنه لا يجوز له إفطار ذلك اليوم فأفطر ، فقول : عليه بدل ماضى من صومه . وقول : عليه البدل والكفارة ، وقول : عليه صوم شهر بدل ذلك اليوم .

ومن خرج على نية السفر ، ولقى حاجته دون الفرسخين ، فظل يتردد هناك ، وهو يقصر الصلاة ويفطر ، ثم رجع قبل أن يجاوز الفرسخين أن عليه بدل الصوم والصلاة وكفارة الصوم والصلاة .

ومن أصبح صائماً في شهر رمضان ، ثم خرج في سفره في يومه ثم أفطر في يومه الذى خرج فيه قال أبو زياد : سألت هاشمًا عن ذلك فقال : عليه بدل ماضى (٨ - منهج الطالبين ج - ٦)

من شهره ، وكذلك قال موسى بن علي رحمهم الله . قيل لهاشم : إنه لما صار في حد السفر ، ولم يعرف رأى المسلمين ، أن عليه تمامه إذا أصبح في بلده . قال : فذلك عذر بجهله . فلو علم رأى المسلمين ثم أفطر فقول : عليه الكفارة . فأما إذا ظن أن ذلك جائز له فقول : عليه بدل يومه . وقول : ما مضى من صومه .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في الذي يعنيه معنى يزججه من بلده ، فيخرج هارباً في رمضان : أنه إن نوى من الليل : أنه جاوز الفرسخين في هربه أنه يفطر ، وإن كان الحرب إلى دون الفرسخين : أنه يكون على صومه ، وخرج على هذا من عمران بلده قبل الصبح أن له شرطه في نيته . فإن عزم على خروج مجاوزة الفرسخين فله أن يفطر وبديل ما أفطر ، وإن أصبح في عمران بلده ، فقد لزمه صيام ذلك اليوم ، ولا تنفعه النية ولا الشرط في الليل ؛ لأن هذا صوم حضر . فإن أفطر على جهالة منه رجاء السعة ، وتأول السفر . فقول : عليه البدل والكفارة ولا يعذر بالجهالة . وقول : يبدل ماضى .

وقول : لا كفارة عليه إذا كان ذلك منه على تأويل جوازه له . فن أصبح صائماً في حضره ثم سافر ، ثم رجع إلى بلده في يومه ذلك ، فذلك صوم حضر . وإن خرج من عمران بلده ليلاً وصام في السفر ، ثم رجع إلى بلده في يومه ذلك وأتمه إلى الليل ، كان ذلك صوم سفر ، وحكمه صوم السفر .

ولو أنه دخل بلده وقد صام هو أول يومه في سفره ، ثم رجع في يومه إلى حد السفر ، فهو صوم سفر .

ولو أنه صام في السفر ألباناً ثم دخل بلده ليلاً ، وخرج منها ليلاً إلى حد السفر

فهو على حكم السفر حتى يصبح فإذا أصبح صائماً في بلده ، وأراد أن ينوي من الليلة الثانية أن يفطر في السفر على النية ، ثم له صوم السفر الأول ؛ لأن دخوله في الحضر قد قطع عنه حكم السفر الأول ، ولو أنه دخل بلده نهائياً وخرج منه نهائياً ، وقد كان صائماً في السفر قبل دخوله ، لم يكن له الإفطار . فإن أفطر فسد عليه ما مضى من صومه في سفره ؛ لأن ذلك صوم سفر كله .

واختلف في المسافر إذا أصبح على نية الإفطار من الليل ، ودخل بلده قبل أن يأكل وهو في حد السفر وأكل في بلده . فقول : يلزمه بدل ما مضى من صومه وقول : لم يلزمه إلا بدل ما أفطر .

وأما الذي أصبح على نية الإفطار في الحضر ، ثم لم يأكل ولم يشرب إلى الليل ، فقول : صومه تام ، وعليه التوبة من نيته . وقيل : عليه بدل ما مضى من صومه . وقول : عليه ما على المفطر من البذل والكفارة .

وأما من أفطر في السفر ، ثم لم يأكل ولم يشرب ذلك اليوم ، حتى وصل أهله ثم أمسك عن الأكل إلى الليل . فقول : يفسد عليه ما صام في السفر . وقول : لا يفسد عليه إذا كان ذلك اليوم آخره في الحضر ، وأما إذا كان ذلك اليوم كله في السفر : فسد عليه صوم السفر ، وقيل في ذلك باختلاف . وفي حديث : إن النبي ﷺ مر على رجل في سفر ، وهو مسجى عليه بنوب فقال : اقبلوا رخصة الله .

وقال بعض الصحابة : سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ، ونحن صيام ، فنزلنا منزلاً . فقال رسول الله ﷺ (١) : إنكم قد صرتم في عدوكم ، والفظ

(١) أخرجه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر رفته إلى جماعة من الصحابة فلم يسمهم . ورواه أحمد ومسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد . م

أقوى لكم . وكان رخصة . ففنا من صام ومنا من أفطر ، ثم نزلنا مغزلاً آخر فقال : إنكم مصبحون عدوكم ، والفطر أقوى لكم فأفطروا . وأفطروا ثم قال : لقد رأينا الصوم ، وقد روى بعض قال : كننا مع رسول الله ^(١) ﷺ في السفر في شهر رمضان ، ففنا الصائم ومنا المفطر . فلا يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، والصوم للمسافر أفضل من قضاائه للقيم بعدما أقام .

فصل

واختلف فيمن يذركه شهر رمضان وهو مقيم . فقال قوم : إنه لا يسافر ، وإن سافر لم يفطر في سفره ؛ لأن الله تعالى قال : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وقال آخرون : له أن يسافر ويفطر ، وقال قوم : ليس له أن يسافر إذا أدركه رمضان إلا في طلب الرزق .

ومن خرج مسافراً في الليل ، وقد جاوز هـ ران بلده قبل الفجر ، فتوى الإنظار وقد نوى مجاوزة الفرسخين فقبل له : أن يفطر فإن أفطر ونوى الرجوع إلى بلده قبل مجاوزة الفرسخين ، فلا يعجبني أن يأكل ذلك اليوم بعد نية الرجوع . ويحول نيته إلى الصوم إذا حول نيته إلى الرجوع . فإن أكل ذلك اليوم في بلده أو قبل أن يدخل بلده ، بعد أن حول نيته إلى الرجوع ، فلا يبين لي عليه أكثر من يومه . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) أخرجه الربيع عن أنس بن مالك وأخرجه البخاري ومسلم وأحمد . م

القول الثانى عشر

فى تقضى الصوم بما يدخل الجوف وما يخرج منه

قال أبو سعيد رحمه الله : اختلف فى الحقنة فى الدبر للصائم نهاراً . فقول : إنها تنقض الصوم وعلى من فعل ذلك بدل يومه . وقول : بدل ما مضى من صومه ، وإن احتقن الصائم بدواء أو دهن فى دبره أو قبله نهاراً . فقول : عليه الفقض . وقول : لا تنقض عليه .

واحتقان المرأة والرجل فى الدبر فى الصوم سواء ، إذا كانت الحقنة فى دبرها . وأما قبل المرأة فلا يبين لى أنه مثل قبل الرجل ، إذا كانت الحقنة فى موضع الجماع . وإن كان موضع البول أشبه عندى بمعنى الرجل فى ذلك .

وقيل : إذا احتمل الصائم الدواء فى دبره نهاراً فى رمضان ، فعليه بدل يومه . وقول : بدل ما مضى من صومه . وقول : عليه البذل والسكرارة . وأما فى القبل فلا شىء عليه فيه ، فى المرأة والرجل ؛ لأن القبل ليس بمجرى طعام ، ولا يبلج منه إلى الجوف شىء . وإن بلغت الحقنة فى الدبر فى موضع لا يدرك إخراجها إلا بمعنى خروج الفائط ، وصار فى الجوف ، فقد تقضى الصوم ، والمحقق هو الذى يحتمل الدواء من مخرج الطعام .

فصل

ويكره للصائم أن يستنقع فى الماء ولا ينفقض صومه . والاستنقع هو أن

يتفرق الصائم في الماء ، يريد به التبريد والتقوى على الصوم . وإن دخل الصائم في نهر فتمسك فيه ، فبال في الماء أو خرجت منه ريح في الماء ، فلا نقض عليه في صيامه . وللصائم أن يدلك فاه بعد الوضوء برفق ويسقنشق برفق .

ومن سبقه الماء في حلقة ، وهو يتوضأ للفريضة ، فلا بدل عليه . وإن يتوضأ لها قبل وقتها أو لصلاة نافلة فتيمل : يبذل يومه . وقال بعض : إذا كان ذلك ذا كرا لصومه . وقال أبو الوضاح : قال سليمان بن عثمان : إنه يبذل في الوجهين جميعاً .

ومن صب له في حلقة ماء ، وهو نائم في رمضان نهراً حتى وصل في جوفه ، ثم علم بعد أن استيقظ فلا قضاء عليه .

ويكره للصائم أن يلبس ثوباً رطباً ، وينزه صومه من الدنس أحوط له . ويكره للمرأة أن تستنقع في الماء وهي صائمة ، كانت صحيحة أو مريضة من أجل فرجها ، ولكن تكتسب وتصيب الماء على جسدها . وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر ، في امرأة صائمة فأدخلت الماء في حلقة ، وغرغرت به نفسها بجريه يجوز في حلقة أم لا ، فدخل الماء إلى بطنها أن عليها البدل بلا كفارة .

وسئل بعض الفقهاء عن الصائم إذا دخل الماء في فيه وهو ذا كرا لصومه ، فسرطه وهو ناس لصومه . قال : في ذلك اختلاف . ويعجبنى تمام صومه . وإن كان ناسياً لصومه حين أدخل الماء في فيه ، فسرطه على الغلبة وهو ذا كرا لصومه قال : إن كان يقدر على لفظه حين ذكر ثم تركه حتى غلبه ، فيشبه معنى النسيان ،

إذا كان حين ذكر صومه لا يقدر على لفظه ، حتى غلبه أشبه أيضاً معنى النسيان . وإن بقي بين أضراره شيء من الطعام ، فلم يتدخل حتى أصبح وهو يقدر على ذلك ، ثم خرج من ذلك شيء في النهار ، حتى جاز في حلقة على الغلبة ، فهذا إذا كان في التعارف إنه في موضع لا يخرج منه إنه لا بأس عليه في صومه . وإن كان في موضع لا يؤمن خروجه ، وقد علم به بعد الصبح ، فتركه حتى أساغه ناسياً أو مغلوباً ، أشبه معنى الاختلاف .

ومن ابتلع ريقه فلا شيء عليه . وما يتحدر من رأسه فلا تقض عليه . وإن جاز شيء في حلقة على حد الغلبة كالخصاة والدائق وغير ذلك فلا تقض عليه . ومن ابتلع ذباباً متعمداً فسد صومه ولا تبريه من الكفارة .

ومن أكره فأدخل في فيه شيء من ماء أو طعام أو غير ذلك فلا شيء عليه . ومن سبقه الماء إلى حلقة وهو يتوضأ لصلاة فريضة ، فلا شيء عليه ولو توضأ لها قبل وقتها . وإن كان وضوؤه للنافلة . . قليل : يبدل يومه . وقول : إذا توضأ لصلاة فريضة قبل وقتها : إنه بمنزلة الوضوء للنافلة . وإن انفس الصائم في الماء لنسل أو غيره ، فدخل الماء في أذنيه أو أنفه أو حلقة قليل : إنه يفسد صومه ، إلا أن يكون ذلك من عذر لا يمكنه غير ذلك . فأرجو أن لا يستوى معناه .

ومن غمس رأسه في الماء في شهر رمضان نهائياً في غسل جنابة أو غيرها ، فسبقه الماء في حلقة : إنه لا بدل عليه إذا كان متوقفاً دخول الماء جده . ولكن يكره له الانغماس في الماء وهو صائم ، إذا كان يمكنه الانغماس بغير الانغماس ؛ لأن الصب والنضح يحزیه لفصله .

وأما الذى يتوضأ لصلاة فريضة فسبقه الماء فى حلقه، فلا يفتقض صومه إلا أن يزيد فى المضمضة عن حد الوضوء فى الفرض إلى حد النفل ، فسبقه الماء . بعد ذلك فعليه البدل . وأما إذا كان ذلك وهو بعد فى معالجة ثبوت تأدية الفرض ، فذلك على معنى ما قيل فى تأدية الوضوء لفرض .

ومن دخل يتبرد فى نهر وهو صائم شهر رمضان ، فيشك أن يكون قد دخل فى حلقه ماء إنه لا بأس عليه . وإن استيقن أنه دخل حلقه فعليه بدل يومه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الصائم إذا مضى فاه لشيء لازم ، فدخل الماء حلقه بغير إرادة منه لذلك : إنه لا شيء عليه . وإن كان لغير لازم وهو ذاكر لصومه ، فعليه بدل يومه . وإن كان ناسياً لصومه . فقول : عليه بدل يومه . وقول : لا شيء عليه . والاستنشاق أقرب إلى الرخصة إلا أنه إذا كان من معنى فعله ، لم يبعد أن يقاوى فى ذلك ؛ لما يوجد عن النبى ﷺ ^(١) أنه قال : وإذا استنشقت فأبلغ ، إلا أن تكون صائماً ، فقد فرق بين الصوم والإنطار فى معنى الاستنشاق . وقيل : لا بأس على الصائم أن يدخل الماء ليصطاد منه . ولا بأس عليه فيما دخل عليه فى حلقه بغير تعمد منه لذلك ، ولا يغمس رأسه فى الماء . والله أعلم .

فصل

وقيل : لا بأس على الصائم أن يقطر فى أذنيه الماء والدواء إذا احتاج إلى ذلك

(١) أخرجه أبو داود . م

من علمه . وقد كره ذلك من كرهه . وقول : لا يقطر في أذنه . فإن قطر في أذنه فعليه بدل يومه . وقول : لا بدل عليه . وهو أحب إلينا ، وكذلك السعوط . وأكثر القول أن لا يستعط الصائم . وقول : يستعط ولا شيء عليه . وبعض كره ذلك . وبعض قال : إن استعط كان عليه بدل يومه .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في الصائم إذا استعط نقول : عاياه البدل دخل حلقة أو لم يدخل . وقول : لا بدل عليه دخل حلقة أو لم يدخله .

وقول : إن دخل حلقة نقض ، وإن لم يدخل حلقة لم ينقض . وهو أوسط القول عندي . فالذي يقول بالنقض محتج أن السعوط رضاع . وكان محبوب يكره للصائم أن يقطر في أذنيه دهناً . وكان ساجان بن عثمان لا يرى به بأساً .

وفي كتاب : لا يجوز لصائم أن يستعط ولا يقطر في أذنيه ولا في أنفه ولا في حلقة ؛ لأن ذلك في الماء ليتبرد . فقال بعض المسلمين : عاياه بدل يومه . وفي قول بعض المسلمين : إنه لا بدل عليه . وكذلك الذي يخبش^(١) وجهه ويكون قاعداً ، يؤدي إلى الحلق ويجري الطعام . والصوم هو الإمساك عن التقليل والكثير . والقطر في الأذن أهون من السعوط في الأنف .

واختلفوا في السعوط للصائم . فقال أبو عبد الله : يجب به القضاء والكفارة إذا دخل حلقة . وقول : لا قضاء عليه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : عليه بدل يومه بمعنى السعوط . وقول : لا بدل عليه ما لم يدخل حلقة منه طعم . وقول : ولو وجد طعمه في حلقة فلا بدل عليه .

(١) خبش وجهه بمعنى غسله بالماء . م

وأما إذا وجدته في فيه ، فإنه يبرق به ولا شيء عليه ما لم يدخل حلقه من فيه .
والله أعلم .

فصل

وكره بعض أصحابنا الكحل للصائم ، وأجازه أكثرهم ؛ لما روى أن النبي ﷺ كان يكتحل وهو صائم . وروى أنه كان يكتحل بالإمعة^(١) . وأجاز أبو الثؤثر للصائم أن يكتحل بعينه بالأدوية الأكلات ، وأن يتداوى من الرمد . وإن وجد من الدواء طعاماً فليبرق به .

وقال أبو سعيد رحمه الله : الترخيص للصائم عند أصحابنا موجود في الكحل كله ؛ لأن العين ليست من مجارى الطعام ، وإن وجد في فيه شيئاً برقه . وبعض كره الكحل بالصبر . ومن وجد في نخاعه شيئاً من كحله لم يضر ذلك صومه .
وقيل : لا بأس أن يكتحل الصائم بالخصض^(٢) والصبر . وإن وجد طعمه في حلقه برقه .

وقيل : للصائم أن يكتحل ، كان محتاجاً لذلك أو غير محتاج ، فإن أحس بشيء في حلقه وقدر أن يمججه مجه أو رمى به .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في قول أصحابنا : إن الحجامة لا تنقض الصوم لما روى أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم . وتأويل قول النبي ﷺ : إنه أفطر

(١) أخرجه الطبراني والبيهقي عن أبي رافع : كان يكتحل بالإمعة وهو صائم . م

(٢) عصارة شجرة يستعمل في أدوية العين . م

(٣) أخرجه أحمد والبخاري عن ابن عباس . م

الحاجم والمحتجم : أنه مر بهما وهما يفتانان المسلمين ، فأجرى عليهما إثم الإفطار ؛
لأجل الغيبة لا لأجل الحجامة . وقد رخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم .
وقول : يجوز للصائم أن يحتجم إذا لم يخف على نفسه الضعف . وليس في
الرواية ذكر خوف الضعف .

فصل

وقيل : يجوز السواك للصائم وكراهيته . والجواز أحب إلينا لقول النبي
ﷺ (١) : خير خلال الصائم السواك .

والصائم أن يستاك في أول النهار ، بما كان من عيدان أبسة أو رطبة . وإذا
استاك بعدو رطب في آخر النهار ، لم نرَ أن ذلك ينقض صومه . وإن كان العود
أبسة لا تنقض عليه فيه ، ولا يعتمد لإساعة البزاق الذي يجتمع في فيه من السواك
الرطب ولا اليابس .

ويستحب للصائم أن يفطر على أثر رائحة الصيام ، ولا يستاك عند الفطور ،
ولا نعلم في ذلك تحريماً .

ومن دمی فوه فبزق بالدم حتى زال وخرج البزاق أبيض ولم يحضره ماء وهو
صائم ، فجائز له أن يفرق ريقه بعد ذلك إلى أن يصل للماء ويفسله .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في امرأة تسوك بالدارم قبل الفجر في رمضان وتفسل

(١) أخرج أبو داود والترمذي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال ؛ رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم . زاد مسدد : ما أعد ولا أخصى . وفي ابن
ماجة : عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خير خصال
الصائم السواك . م

فأها حتى يذهب الذات ويبقى الزوك في فها : أنه لا بأس عليها في سرط ريقها بعد
الفصل للفم . وكذلك عن أبي المؤثر رحمه الله . فإن وجدت طعم شيء في حلقها
فلتبرقه .

وأخبر هاشم عن أبي عبيدة الصغير في الصائم يعضض فاه ، ويقذف الماء ، ويسمغ
ما يبقى قبل أن يبرزق إنه لا بأس عليه . ويستحب له إذا ذكر صومه أن يبرزق
قبل أن يسمغ .

وإن استاك الصائم فدى فوه إنه لا يفسد ذلك صومه .

ومن خرج الدم من أنفه فوجد طعمه في حلقه . فمن محمد بن الوليد أنه لا بأس
به . ورفع ذلك عن أبي المؤثر رحمه الله . ومن أدمى فاه همداء وهو صائم ، فلا بدل
عليه في قول أبي عبد الله ، وقال غيره : عليه بدل يومه .

ومن أخرج الدم من فيه لعلة أو لغير علة فلا بأس عليه ، ويبرزق الدم كله .
ومن استاك خرج في رمضان فدى فوه ، فإن كان يعلم أنه إذا استاك خرج منه الدم ،
فلا ينبغي له . ولا ينقض السواك الصوم . وإن كانت صفة أو كدرة فليس ذلك
شيئاً . وإن كان دماً سائلاً أبدل يومه . وإن كان صائماً تطوعاً فلا بدل عليه .
وإن أبدل كان أحب ، وليس عليه بدل ماضى من صومه . ومن تخلل وهو
صائم فدى فوه فإن كان دماً قليلاً غير سائل فليس شيئاً . وإن كان دماً عبيطاً
سائلاً أبدل ذلك اليوم .

ويستحب للصائم استعمال السواك ؛ لما روت عائشة أن النبي ﷺ قال (١) :

(١) أخرجه البيهقي عن عائشة . م

خير خصال الصائم السواك عند كل صلاة . وفي رواية: لولا أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل^(١) صلاة .

وفي كتاب بيان الشرع : من استاك في رمضان بسواك رطب أو فابس لم يضره ذلك . كان ذلك في أول النهار أو آخره . ولا يعتمد لإساعة الريق الذي يجتمع في فيه من السواك . وقال بشر : لا يدخل الصائم أصبعه في فيه بعد العصر للضمضة .

وسئل بعض الفقهاء عن الصائم إذا أدى فيه متعمداً . قال: أحب له أن يبدل . قال أبو عبد الله : ليس عليه بدل .

قال أبو سعيد رحمه الله : إذا أدى فوه من غير أن يديه هو ، فغلبه الدم ودخل معه شيء في حلقه فلا شيء عليه . وإن أدماه هو متعمداً ولم يدخل حلقه منه شيء فلا شيء عليه . وإن غلبه حتى دخل حلقه منه شيء وقد أدماه هو متعمداً ، فعليه بدل ما مضى من صومه .

وقال أبو سعيد رحمه الله : لا بأس على الصائم فيما غرق من ريقه ولو أكثر . وأما الذي بين أسنانه . فإن كان بمعنى الريق الذي يمر عليه الطعام ، فهو كذلك . لم ينحل منه في الريق شيء من الذات أو لغير معنى الريق . فيغلب عليه معنى الطعام أو الشراب ، فلا يجوز إساعته بعد العلم به ولو قل .

واختلفوا في إساعة ما بين الأسنان مما لا يقدر على إخراجه وطرحه . وأكثر

(١) أخرجه أحمد والترمذي والضياء عن زيد بن خالد الجهني . م

القول أن من أساغ منه شيئاً متممداً عند علمه بالصوم: أن عليه البدل والكفارة، سواء كان ذلك قليلاً أو كثيراً . والله أعلم .

فصل

وقيل : لا بأس على الصائم أن يذوق الشيء ليعرف حلوه من مالحه ، بلا أن يسبغ شيئاً منه . ويجوز له أن يكيل الحب والدقيق ويسقى التراب ولا ينتقض صومه ، ولو تنفع فخرج الغبار من حلقه . وإن أمكنه أن يلوى ثوباً على فمه ومنغريه ، فعل ذلك وهو أحب إلينا .

ومن غرق ريقه وما ينحدر من رأسه فلا بأس عليه . وأما الذي يخرج من الصدر فما لم يصر على لسانه ويقدر على لفظه فلا بأس بإساقته . وأما إذا كان على مقدرة من لفظه ثم تعمد لإساقته ، فعليه بدل يومه . وإن فعل ذلك في الصلاة انتقضت صلاته . وقول : عليه بدل ما مضى من صومه وقول : عليه البدل والكفارة لأنه بمنزلة الأكل . ومن أكل قليلاً أو كثيراً على العمد فهو سواء .

وعن أبي على رحمه الله ، في الطباخات والصباغات يذقن باللسان قال : لا بأس . وكذلك من مضغ شيئاً من الطعام لصبي أو غيره ، ثم يزق حتى يذهب ذلك من فيه ، أو يأكل في الليل وينام ولم يخضخض فاه ، وينام ويصبح ونحو هذا : إنه لا بأس به . ويؤمر أن لا يتعرض لشيء من هذا في صومه .

وعن أبي على رحمه الله ، في صائم طرح في فيه حصاة ، فجازت على حد الغلبة إنه لا يفسد عليه صومه . وقول : يستحب له أن يصوم يوماً مكانه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من ابتلع درهماً أو ديناراً أو دانتاً أو ذهاباً متعمداً لذلك ، فلا نبريه من الكفارة .

ومن سال منه دموع أو مخاط حتى دخل فاه . فإن تعمد لذلك فعليه بدل ما مضى من صومه . وإن كان ناسياً فعليه بدل يومه . وقول : لا بدل عليه . فإن كان أدخله عمداً ، أو طرحه عمداً ، فهو كمن أكل في شهر رمضان متعمداً ، وعليه ما على المتعمد .

وعن الواضح أن من طلع شيء من جوفه إلى حلقه فوجب طعمه في حلقه ، إنه لا بدل عليه ، إلا أن يكون طلع على أصل لسانه ، فرده ولم يبرز به جهلاً بذلك وظناً أنه لا بأس به . فذلك عليه بدل يومه .

ومن خرج من حلقه نخاعة فيها دم ، فإن لم يرد منها شيئاً إذا طلعت على أصل لسانه فلا بدل عليه . وقال : النخاعة من الصدر والرأس ينتضان الصوم إذا ردها وهو يقدر على لفظهما . وأما الوضوء فلا . ومن دخل حلقه دخان حتى وجد طعمه في حلقه وهو صائم ، فلا نقض عليه فيه إن شاء الله .

ومن كال الدقيق وسقى التراب ، فدخل حلقه فلا شيء عليه . ومن اشتم الأراك أو غيره ، فبلغ ذلك إلى خياشيمه ووجد رارته ، فلا شيء عليه ما لم يستعط ذلك ويدخل إلى رأسه وحلقه . والمرأة أن تنزل بالريق وتعمل السكتان بالريق ولا شيء عليها .

وقال الأزهر بن محمد : للصائم أن يدق الفسل ويكمل الكحل ولو وجد طعمه في حلقه . وينبغي له أن يلوى على فمه ثوباً وكذلك الذي يضرم النار .

وسئل بعض الفقهاء عن الصائم إذا دخل في حلقة غبرة السماد أو غيره ، هل له أن يسرط ريقه من غير أن يبزق به؟ قال : إذا كان يقدر على إخراجه لم يكن له إدخاله إلا من عذر . وإن صار للغبرة ذات في حلقة ، ويقدر على إخراجه بالعلاج ، فذهب له أن يعالجه حتى يخرج .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يكبره أصحابنا للصائم مضغ الأشياء التي لها طعم . ومن فعل ذلك ولم يدخل حلقة منه شيء ، لم تثبت عليه نقض صومه . وعن أبي سعيد رحمه الله أن جميع ما دخل في فم الصائم من غير إرادة منه لذلك ، فوُجِعَ في حلقة بغير قصد منه لذلك ، إنه لا شيء عليه من بدل ولا غيره . والله أعلم .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن من ذرعه الشيء وهو صائم أن أكثر القول لا شيء عليه ، ولو رجع شيء من الشيء إذا كان لم يحتلب الشيء . وأرجو إن رجع عليه الشيء يختلف في نقض صومه . وأما إذا تقيأ . فقول : عليه بدل يومه . وقول : لا شيء عليه . وأما الكفارة فلا أعلم أنها تجب عليه إلا أن يرد شيئاً من فيه عامداً . فقد قيل : إن عليه الكفارة .

وإن غلبه الشيء فرجع عليه وقد تقيأ ، فعليه بدل يومه . وإن غلبه الشيء فتقيأ فعليه منه شيء ورجع عليه ، فلا يلزمه شيء . وقول : يلزمه بدل يومه . وإن تقيأ عامداً ثم رجع عليه شيء من الشيء على الغلبة ، فعليه بدل يومه .

وإن تقياً عامداً ولم يرد شيئاً من القيء . فقول : عليه بدل يومه . وقول : لا شيء عليه .

وإن تقياً عامداً ولم يرد شيئاً من القيء ، إلا أن كان يسرط ريقه قبل أن يفسل فيه ، فإذا زالت عين النجاسة التي تفسد فيه وبزق حتى تزول ، فلا أعلم أنه يلزمه تقض في ذلك .

وإن تقياً عامداً ورده عامداً ، فهو بمنزلة من أكل عامداً . ومن قاء في مكان لا يقدر فيه على ماء ، وبزق حتى بقي الريق ففرقه ، فلا فساد عليه في صومه ، وجد الماء أو لم يجد وقيل : يفسد صومه . ومن قاء عامداً قاصداً لهتك حرمة الصوم ، فعليه القضاء والكفارة .

واختلف أصحابنا في القضاء . فقال بعضهم : يقضى ما مضى من صومه مع الكفارة . وقال بعضهم : يقضى شهراً مع الكفارة . والذي بوجه النظر أنه إذا لم يقصد إلى هتك حرمة الصوم : أن عليه قضاء يومه . وقد روى عن النبي ﷺ (١) أنه قال : من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ، وإن استقاء فعليه القضاء . والله أعلم بصحة الخبر .

ومن قاء بلفماً فرد منه شيئاً تعمداً ، إن صلاته وصيامه يفسدان عليه جميعاً ، إذا رده بعد أن صار على مقدرة من لفظه . وإن كان ناسياً فلا بأس عليه في صلاته وصيامه . ومن تميمض وقذف الماء وأساغ ما بقي ، فلا بأس عليه في صلاته وصيامه

(١) أخرجه الأربعة والمالك عن أبي هريرة . م

(٩- منہج الطالبین ج ٦ - ٦)

وفي كتاب : ومن أترعه القىء فطرحة فلا بأس عليه . وإن تقيأ متممداً فعليه
بدل يومه . وقول : إذا تقيأ ولم يرجع منه شيء فلا بأس عليه . وإن تقيأ ورجع
في حلقه شيء ، فعليه بدل يومه إذا كان مغلوباً على رجعتة . وإن تقيأ متممداً
أو أترعه القىء ، فلما صار إلى الحلق رده قبل أن يظهر إلى الفم أنه لا بدل عليه .
والله أعلم . وبه التوفيق .

* *

القول الثالث عشر

في نقض الصوم بالمعاصي

اختلف أصحابنا في الكذب المتعمد عليه . فقول : لا ينقض الصوم . وقول : ينقضه . وأجمعوا أنه لا ينقض الوضوء والاعتسال من الجنابة . وفي الرواية عن النبي ﷺ ما يدل على أن الصوم ^(١) والوضوء ينتقضان بالكذب المتعمد عليه . وكذلك غيبة المؤمن تنقض الصوم والوضوء لأنها معصية . ومن حدث بحديث ففسى تعبيره وغيره بكلام آخر ، فلا تقول : إنه كاذب ، إلا أن يتمم خلافه ويقلبه عن معناه . وفي إملاء الكذب وكتابته والأمر به اختلاف في نقض الصوم .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، فيمن يقول لمن لا يعرفه إلا بخبر أو أذاته أو لمن لا يستحق الويل : لك الويل أو تمسك لك ، أو غضب الله عليك أو لابنه أو عبده : لا كذب ما حار . فإن كان الرجل من أهل الولاية . فتقبل : يستغفر ربه ويعود ويقوضاً . وأما الصائم فإن استغفر ربه ، فلا يدل عليه على ما وجدناه في الآية .

ومن قُبِح وجه رجل ولعله وله ولاية ، إنه ينتقض وضوؤه . وفي الصوم اختلاف . وكذلك في قوله : تمس . وكذلك الصبي إذا كان لأبيه ولاية انتقض وضوؤه . وإن لم تكن لأبيه ولاية لم ينتقض وضوؤه . وأما الصوم فإن استغفر ربه لم ينتقض صومه . وأما الدابة فنحب أن يفسد وضوؤه ولا يدل عليه في الصيام مع

(١) روى في مسند الفردوس عن أنس : خمس خصال يطرطن الصائم وينقضن الوضوء : الكذب والغيبة والتمية والنظر بشهوة واليمين الكاذبة . م

الاستغفار . وإن قال : يا حيفه انتقض وضوءه ، إلا أن يعلم أنه كذلك ، فلا نقض عليه إلا أن تكون له نية فله ما نوى . وإن قال : يا كذب أو يا حمار ولم تكن له نية . فعن أبي عبد الله رحمه الله أنه يفسد صومه .

ومن قبح دابة أو صبيًا فعليه بدل يومه لأن ذلك معصية . وفي قول بعض : إن كل عمل المعاصي ينقض الصوم ؛ لأنه قبل : إذا صمت فليصم سمك وبصرك وجميع جوارحك من الخصال . وفي حديث : إن من لم يمسك^(١) عن فعل المعاصي فليس بالله حاجة أن يدع طعامه وشرابه . واجتناب المعاصي واجب على كل صائم ومنعطر ، إلا أنها في الصوم أعظم لإثمته وأسرع عقوبة وأقبح ذمًا وأشد إثمًا .

فصل

من أعمد النظر إلى فرج حرام وهو صائم في شهر رمضان ، فلا تقض عليه . وقول : عليه بدل يومه . ومن سمع سر قوم ، أو نظر إلى جوف بينهم ، أو قرأ كتاب إنسان بلا رأيه . فقيل : إنه لا يفسد الصوم ويفسد الوضوء . ومن نظر إلى وجه امرأة أو جارية غير مألوف أو بدن امرأة ذي محرم منه لغير شهوة ، فلا فساد عليه في صومه . وعلى الشهوة ففيه اختلاف . وأحب أن لا بدل عليه . وأما سائر البدن من غير الفرج من عورات النساء على التعمد لشهوة ، فعليه بدل يومه . وعلى المتعمد من غير شهوة ما دون الفرج ففيه اختلاف . وإن نظر إلى الفرج فعليه البدل بلا اختلاف . ومن مس من جميع بدنها المحرم عليه لشهوة فعليه البدل .

(١) أخرج أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة : من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه . م

وقال هاشم رحمه الله : مرَّ على بن عبد الله وهو صائم على الزنج ، فسمع اغتسالا خلف الجدار ، فنظر في الماء ، فإذا هو بخيال المرأة فنظر إلى الفرج . مسأل بشيراً فأمره أن يبدل ذلك اليوم .

وقيل : إن كان صومه نافلة نحب له أن يتوب ويستغفر . ومن شرب الخمر أو زنا في الليل وهو صائم ، فلا تقض عليه في صومه ، وعليه التوبة بالندم والاستغفار ، ولا بدل عليه ولا كفارة .

ومن أفطر على طعام حرام ، فلا يمتنع صومه ، ولا ثواب له فيه حتى يتخلص من قيمة ذلك الطعام لمن هو له . ولا يجوز استماع اللهو ولا النظر إلى ما لا يحل النظر إليه . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع عشر

في بدل الصوم وقضائه ولزومه

وقيل : من أفطر في شهر رمضان في سفره أو مرضه ، ثم مات من ذلك السفر والمرض ، أو بقي مريضاً لم يصح حتى مات من ذلك المرض الذي كان فيه قد أفطر في شهر رمضان ، فإنه لا بدل على هذين فيما كانا أفطرا ، ولا يجب قضاء ذلك عنها .

وإن رجع للمسافر من سفره وصح المريض من مرضه بقدر الأيام التي أفطر فيهن وجب القضاء عليه . وكذلك إن كان شيء من الأيام أقل مما أفطر ، فعليه بقدر ما رجع أو صح فيه من الأيام .

وفي بعض القول : على المريض الصيام ولو مات في مرضه ويومي بذلك .

وقول : ليس عليه ذلك إلا أن يصح من مرضه . وقول : حتى يصح بعد شهر رمضان . ولم يسم للصحة مدة قليلة ولا كثيرة .

وقول : حتى يصح بقدر الأيام التي أفطر فيهن بعد الشهر أو شيء من ذلك ، أبطل ما قد صح فيه بعد الشهر وأطاق فيه البطل .

وإن أفطر المريض في شهر رمضان وانقضى وصح ، ثم بدأ يبطل ما أفطر ، فلما صام أياماً عناه سفر أو مرض ، فصومه تام . ويبقى على صومه من حين ما يصح أو يقدم من سفره .

وإن أفطر المريض أو المسافر في النهار وهما صائمان من غير أمر يخافان منه على أنفسهما، فذلك جائز لهما، وعليهما بدل ما مضى من صومهما وقول غير هذا. وقول : على المسافر بدل ما صام في سفره إذا أفطر بلا أمر يخاف منه . وقول : إن المسافر لا بدل عليه فيما مضى من صومه ولو أفطر في وقت من اليوم الذي هو صائم فيه ؛ لأن ذلك له إذا كان في السفر . وإنما عليه بدل يومه وما أفطر فيه من الأيام . ومن أخذ بهذا القول لجائزه . وأحب أن يكون المريض مثله .

وإن أفطر المريض ألاماً في مرضه ، ثم صح ولبث بعد رمضان ، صحيحاً إلى أن مات ولم يقض ما عليه ، فإن صام عنه أحد من قرابته جاز . وبلغنا أن أبا عبيدة رحمه الله مرض فأنظر ، ثم حال عليه شهر رمضان ، ثم قدر فصام الشهر الثاني وأطعم رجلاً يقال له : صدقة ، كان يبعث له كل يوم بمشائه وسحوره ، فلما أفطر وقوى على الصوم أبطل شهر رمضان الماضي .

فصل

وقيل : حد المريض الذي يجوز له الإفطار هو أن لا يشتحي الطعام من الخبز والتمر وشبهه فيما يقوم فيه البدن ، ويسكون غذاؤه لا يصوم من الجوع من الليل إلى الليل بغير مشقة على الصائم . فإذا كان هكذا جاز له أن يفطر ويأكل ويشرب . وقول : حتى لا يقدر أن يصوم .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا لم يأكل من الطعام بقدر ما يقوى به على

الصوم ، جاز له الإفطار ولو كان يشتهى الطعام ولا يأكل منه ما يقوى به على الصوم .

وقيل : إذا بقي المريض على مرضه حتى دخل شهر رمضان الثاني إنه ليس عليه إطعام لأنه غير مفرط .

وقال هاشم رحمه الله، في المريض إذا ذهبت عنه شهوة الطعام جاز له أن يفطر ثم يعيد إذا صبح ، وإن لم يفطر وصام على ذلك أعاده أيضاً إذا صح . والذي معنا أنه إذا أصبح المريض صحيح العقل مثبتاً نية الصوم من الليل ولم يأكل ولم يشرب؛ فإن صومه تام ولو تغير عقله في النهار . وإنما الإفطار في المرض والسفر هو رخصة من الله تعالى .

وقال محمد بن خالد : إذا قدر المريض أن يصوم ألاماً فصامهن ثم أفطر ألاماً ثم صام ألاماً، إنه يحسب ما صام ويبذل ما أفطر . وإنما يطعم المسكين الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة الأذان لا يطيقان الصوم فطوره وسحوره . وإن عوفي المريض من مرضه وقوى على الصوم صام .

قال أبو سعيد : إذا أكل من الطعام ما يقوى به على الصيام ، وجب عليه البدل في الأحكام . فإن أبدل وإلا صار ديناً عليه . فإن قضاها قبل موته وإلا أوصى به وكانت عليه الوصية . وإن بقي ضعيفاً عن الصوم حتى مات ، فلا بدل عليه ولا وصية في الحكم ، إلا أن يحتاط بالوصية فينفذ عنه ما أوصى به من ثلث ماله . وكذلك عن أبي الثؤثر رحمه الله مع وصاياه . والمريض أن يكون على الإفطار حتى يقدر على الصيام ثم يصوم .

وروى أبو سعيد رحمه الله عن محمد بن الحسن عن محمد بن روح رحمهم الله أنه قال: من مرض في شهر رمضان فأفطر ومات في مرضه أن عليه أن يوصى أن يصام عنه ما أفطر في شهر رمضان . وقال الحسن بن أحمد رحمه الله ، في المسافر إذا أفطر في سفره ومات ، فليس عليه قضاء ما كان في ذلك السفر ولو حال عليه رمضان مثل من يخرج إلى مكة وإلى الأسواق والقرى ويقيم السنين ما لم ينو المقام .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : إن من لزمه بدل شهر رمضان ، فلم يبدل حتى مات فإنه يصام عنه ولا يجزى عنه الإطعام ، وما لزمه من الكفارة يفذه عنه إطعاماً إذا أوصى بإفطاده إطعاماً .

وأما ما كان من النذر بالصوم ، فلم يوف به حتى مات وأوصى به . فإن أوصى به صوماً أنفذ عنه من ماله صوماً كما أوصى به . ولو أوتجر له من يصوم عنه من ماله . وإن أوصى به إطعاماً أنفذ عنه كما أوصى به ؛ لأنه قد كان له الترخيص في ذلك في حياته في بعض القول . وبعض لم يرخص له أن يطعم إذا أطاق الصوم ؛ لأن النذر وقع بالصوم ، ولم نعلم أن أحداً رخص له في الإطعام عن بدل أشهر رمضان . ولو أطعم عن بدل كل يوم ألف مسكين لم يجزه ذلك . ولو أوصى به إطعاماً كان ذلك مستحيلاً من الوصية وثبت بدله .

وقيل لسكل وارث : أن يصوم عن يرثه إذا لم يطق الصوم من كبر وهو حي أو ميت وعليه صوم من شهر رمضان ، فلورثته أن يطعموا عنه ويصوموا ،

ويكون صومهم متتابعاً . فإن انتقض على الأخير صومه في مثل ما إذا فعله الذي يصوم لنفسه ، انتقض عليه ما مضى من صومه . وكذلك إن انتقض على أحدهم صومه ، انتقض الصوم الماضي كله من صومه وصوم من صام قبله من الورثة لأنه صوم واحد . وإن كرهوا أن يصوموا لم يحكم عليهم بذلك ، ويطعم عنه إن أوصى بذلك في ماله .

وقول : يستأجر عنه من يصوم عنه . من ماله ، وليس في هذا إطعام .

وقول : إن لم تنفق الورثة على الصيام أطعموا عنه من ماله ، إن أوصى بذلك .

وفي بعض القول : إن من مات في شهر رمضان وهو ممن يجب عليه صومه ، فعلى ورثته أن يصوموا عنه ولو لم يوص به . وقول : إن ذلك من حقوق الله ، وليس على الورثة منه شيء ، إلا أن يوصى به هو . فإن أوصى به ولزمهم الصيام . فإن اتفقوا أن يصوموا ، وإلا استأجروا له من يصوم عنه من ماله ولا يطعم عنه ، لأنه إنما الواجب فيه الصوم لا الإطعام لأنه ليس بكفارة ، وإنما هو بدل صوم .

ومن جامع أبي محمد رحمه الله : ومن مات وعليه صوم لم يصمه بعد أن أنظر رمضان ، وكان قادراً على بدله ، فعلى ورثته من البالغين صومه ، وهو على الكفاية إذا قام به البعض منهم سقط عن الباقي ، وإن اختلفوا كان على كل واحدٍ منهم أن يؤدي مقدار ميراثه ، ولا يكون صومهم إلا متتابعاً ، وإن كان في الورثة يتامى صام عنهم أو لياؤم .

وفيا يروى عن النبي ﷺ أنه قال : من مات وعليه صوم من رمضان لم يصمه فليطعم عنه كل يوم نصف صاع من بر . وقد روى أنه من مات وعليه صوم ، فليطعم عنه مكان كل يوم ^(١) مسكين ، وكل من كبر فإنه يطعم عنه لهذا الحديث من ماله في حياته وبعد مماته ، وقد قيل بالصوم وهذا أشبه بالسنة ، وأما الميت فنجائز الصوم عنه . وأما الحي فالطعم أو الصوم .

وقال هاشم رحمه الله : من مات وعليه صيام من أيام رمضان إنه يصوم عنه بنوه . فإن صام عنه أكبرهم وإلا تحصصوا ، يصوم الأول ، فإذا قضى ما عليه أصبح الثاني صائماً ، ولا يفرق بين صومهم . وإن فسد على أحد صومه لم يفسد على الآخر . وقول : إنه يفسد لأنه صوم واحد .

وقيل : إن تبرع أحد غير الأولياء وصام عن الميت أجرى عنه ؛ لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ ^(٢) أنه قال : من مات وعليه صوم من شهر رمضان نقضى عنه أجرى .

ومن قال في وصيته : إن عليه صيام خمسة أيام من شهر رمضان ، فلا شيء على الوصي ولا على الورثة ، حتى يقول : أنفذوه عني من مالي على ما أوجبه المسلمون . ومن حضره الموت في رمضان فلم يوص ببقية الصوم فهو معذور ولا شيء عليه . وقول : من وجب عليه صوم من رمضان أو نذر وحضرته الوفاة ، فليوص بما يلزمه بالكفارة ، وبذكر أنه من الكفارة .

(١) أخرجه الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر وصححه الترمذى وقفه . م

(٢) روى أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود عن عائشة : من مات وعليه صيام صام عنه وليه . م

وقيل : من أوصى أن يصام عنه وخلف مالا ، وأراد الورثة أن يصوموا عنه على قدر حصصهم جاز ، وإن استأجروا له من يصوم عنه جاز .

ومن لم يترك لورثته مالا يرثونه ، فإن صاموا عنه احتساباً ، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين . وإن لم يصوموا عنه فلا يلزمهم في الحكم ، إذا لم يرثوا منه شيئاً قدر أجرة الصوم .

وقيل : من مات وعليه صوم من رمضان وله ابن وابنة ، إن الابن أولى بالابتداء بالصوم . وإذا كان على الميت شهر ، فلا يجوز لورثته أن يصوموا كلهم أياماً من الشهر ، لكن يصوم أحدهم ثم يصبح الآخر صائماً ، ويصبح هو مفطراً كذلك حتى يتموا شهراً . وإن كان أكثر من شهر عليه جاز أن يصوموا جميعاً في شهر . مثل ذلك أن يكون عليه صوم ثلاثة أشهر وله ثلاثة بنين ، فعقد كل واحد منهم عنه شهراً ، وصاموا في شهر واحد فذلك جائز ، وأما إذا أوصى بكفارة صوم شهرين متتابعين ، فلا يجوز أن يصاموا إلا متتابعين والكفارة غير البدل .

فصل

ومن جامع أبي صفرة : ومن كان عليه صيام رمضانين فأدركه رمضان آخر ، فإنه يصوم هذا الذي أدركه ، ثم إذا أفطار صام شهراً آخر بقضاء شهر رمضان آخر . وإن قوى فوصل الشهرين فلا بأس بذلك ، ويطعم ثلاثين مسكيناً . وقول : ستين مسكيناً ، لسكل رمضان ثلاثين مسكيناً ؛ لأنه إذا مضى عليه رمضان وعليه بدل رمضان ولم يبدله حتى مضى عليه رمضان ثان ، فعليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً .

ومن وجب عليه صيام شيء من رمضان ، وكان ذلك في الحر ، فأخذه إلى أيام الشتاء ليهون عليه الصوم ، فهو مقصر في تأخيرها لا يضره ذلك إذا كان قصده إلى ما أبسر عليه وأهون له .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في الذي عليه بدل أيام معروفة من شهر رمضان ، ويجب أن يحتاط بغيره ، فأراد أن يقطع بين اللازم والاحتياط بفطر ، فإن كان الاحتياط من ما لا عذر له منه ، فلا يكون صومه إلا متتابعاً ، وإن كان الاحتياط على سبيل التطوع ، فإن شاء وصله ، وإن شاء فصله إذا خرج على معنى التطوع . واختلف في الذي يكون عليه أيام من رمضان . فلم يصم حتى حال رمضان ولم يمكنه الإطعام . نقول : إنه يكون عليه ديناً متى ما قدر عليه أطعم ، ولا يلزمه إلا حول واحد ولو حال عليه أحوال . وقول : إذا لم يمكنه الطعم بما لزمه من ذلك ، جاز له أن يصوم عن طعم كل مسكين يوماً .

وقال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل هذا . ويعجبنى أن لا يلزمه إطعام ؛ لتفريطه في صوم البدل حتى حال عليه رمضان الثاني ؛ لأنه كان مباحاً له الإفطار ، وليس عليه وقت في صومه كان غنياً أو فقيراً . ويستحب التعميل ، ويعجبنى إن فرط أن لا يلزمه شيء . وإما أن يلحقه الاختلاف فيكون على الاختلاف . وما قالوه مقبول لا يرد عليهم .

وقيل فيمن كان يقضى أياماً من شهر رمضان ، فحدث له الخروج في سفر لا بد له منه ، فأنظر في سفره إنه يحسب بالذي صام في أهله إذا كان يقضى في بلده . وإن رجع من سفره أتم صومه .

وقيل : يكره للإنسان أن يصوم تطوعاً وعليه بدل من شهر رمضان . ولو صام صائماً وعليه شيء من بدل شهر رمضان ، لم يكن عليه بأس لأنه ليس عليه في البذل حد محدود ، إلا أنه يستحب تعجيله لمن أمكنه الصوم . ويرى أن عائشة رضي الله عنها كانت تقضى بدل شهر رمضان في شعبان .

ومن كان صائماً بدل شهر رمضان ، فصام تسعة وعشرين يوماً ، فظن أنه قد أكمل ثلاثين يوماً فأفطر ، ثم نظر في حساب ما صام ، فإذا هو تسعة وعشرون يوماً ، فإنه يصوم يوماً بدل اليوم الذي تركه لتمام ثلاثين يوماً ، لأنه قد أفطر على الغلط لا على الجهل ولا العمد . وكذلك قيل في امرأة صامت من بدل رمضان بعض صومها ، ثم أفطرت غلطاً منها ، فإنه لا ينتقض عليها ما صامت . وإن أفطرت متعمدة في أيام البذل فسد ما مضى من صوم البذل .

فصل

قال أبو معاوية رحمه الله ، فيمن عليه بدل رمضان مثل الحائض والمريض ، وكان على نية البذل فلم يبدل حتى مات : فلا أقول : إنه هالك ؛ لأنه لم يكن عليه في ذلك وقت يضيق عليه ترك البذل فيه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من لزمه البذل من رمضان فتوانى ، وهو يريد أن يصوم فلم يصم حتى مات ، وكان قادراً على الصيام ، فهو هالك . وكان سليمان بن عثمان يشدد على من أفطر من مرض ثم صح ، فلم يبدل في أول شوال حتى قال : الطعام والشراب عليه حرام ، حتى جاء أبو بكر الموصلي فردم عن ذلك .

ويستحب لمن وجب عليه قضاء شيء من رمضان أن يأتي به في أول وقت الإمكان ، ولا يصوم يوم الفطر ، انتهى النوى وَالْبَدَلُ عن صومه . فإذا انقضى يوم الفطر جاز له صوم البدل وغيره من الصوم ، إن لم يكن عليه بدل .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن أفطر في شهر رمضان لعذر وهو ثلاثون يوما ، فابتدأ قضاءه من الهلال ، فنقص الشهر الذي يبدل فيه . تقول : يحزبه . وقول : لا يحزبه حتى يضيف إليه يوما من الشهر الثاني .

وأما إن نقص شهر رمضان ووافى الشهر الذي صامه للقضاء ، فعليه أن يصومه بتمامه ، ولا نعلم في هذا اختلافا . وإن من وافى شهر رمضان ونقص الشهر الذي يبدله ، وانتقض عليه منه أيام ، فعليه أن يصومهن مضافةً إلى الشهر ولا يقطع بينهما وبين الشهر بفطر ، ويصوم ثلاثين يوما تامة . ومن كان عليه بدل من رمضان وبدل من كفارة ، فإنه يبدأ ببذل الكفارة . فإن بدأ ببذل رمضان انتقض ما صام من الكفارة .

ومن أفطر سنين لا يدري عددها احتاط لنفسه وأبدل حتى يعلم أنه لم يبق عليه شيء من البدل .

وإذا كانت المرأة تقضى أياما من رمضان ، فأصبحت مفطرة تظن أنها قد أكملت صيامها ثم ذكرت ، فإنها إن صامت حين ذكرت فلا تقض عليها في بدلها . وإن أكلت أو شربت بعد العلم فسد البدل .

وإن صامت امرأة الكفارة أو البذل من رمضان ثم قطع عليها الحيض ، فإذا طهرت بنت على صومها ، ولم نعلم لها رخصة في تأخيرها .

وقال هاشم رحمه الله : من استأنف بدل شهر رمضان ثم أفطر من غير عذر ، فسد عليه صوم البذل ، ولا يفسد ما صامه من رمضان بفساد البذل . ولا تلزمه كفارة في فساد البذل ولا كفارة في الكفارة . والبذل عن البذل من رمضان واجب . ومن كان عليه بدل من رمضان ، فله أن يصوم النذر وصوم العمرة . وإذا صح للمريض أو قدم المسافر صاماً ما أفطرا متتابعاً . ولم نأخذ بقول من أجاز البذل متفرقاً ، ومن كان صائماً بدلاً من رمضان وسفر ، فاعتل فإنه يفطر ويوصل صومه إذا رجع من سفره أو قوى من مرضه .

واختلف في قضاء صوم شهر رمضان . فقول : يجوز قضاؤه متتابعاً ومتفرقاً في الحضر والسفر .

وقول : لا يقضى إلا متتابعاً . وبه يقول أصحابنا . وهو قول علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والشعبي .

فصل

ومن أراد أن يصوم البذل ، فاعترض الأيام ، فإنه يصوم ثلاثين يوماً . وكذلك الحائض والنفساء وكل من لزمه البذل ، إذا اعترض الأيام يصوم ثلاثين يوماً . وإن بدأ بالهلal فإنه يصوم إلى الهلال ، إلا أن يكون الشهر الذي صامه الناس ثلاثين يوماً . والذي بدأ هو فيه بالهلal تسعة وعشرين يوماً ، فإنه يضيف إليه يوماً تمام الثلاثين يوماً ، ليخرج من حد التقصان إلى حد التمام .

وقول : يحزبه صوم الشهر الذى بدأ فيه الهلال ، ولو كان تسعة وعشرين يوماً . وإن انتقض عليه أيام من الشهر الذى عليه البدل ، فليصمها على أثر صيامه ، وإلا انتقض ما مضى من صومه .

فصل

قيل : إن حفصة وعائشة كانتا صائمتين^(١) ثم أنفطرتا . فقال النبي ﷺ أبديا يوماً مكانه . وقالت أم هاني ،^(٢) : دخل على رسول الله ﷺ بإناء فيه لبن فشرب وناولني فشربت . وقلت : يا رسول الله صلى الله عليك ، كنت صائمة لكن كرهت أن أرد سؤرك . قال : إن كان قضاء عن رمضان فاقضى يوماً مكانه ، وإن كان غير قضاء رمضان ، فإن شئت فاقضيه ، وإن شئت لا تقضيه . فالخبر الذى روته أم هاني يدل على صوم التطوع .

وأما الذى يبدل صوم شهر رمضان ، فأكل أو شرب فى البدل متعمداً . فعندنا أنه يفسد ما صام من البدل ، ولا يفسد ما صام من شهر رمضان . ولا كفارة فى البدل ، ولا فيما يجب قضاؤه كالنذر وصوم المتعة والكفارة .

والذى يجب صومه متتابعاً صوم الكفارة ؛ لقول الله تعالى : « فصيام شهرين متتابعين » وفى الأيمان صوم ثلاثة أيام متتابعات . والنذر يكون متتابعاً إذا نذر أحد أن يصوم كذا كذا يوماً . وكذلك قضاء صوم شهر رمضان يكون متتابعاً .

(١) روى أحمد والترمذى والحاكم عن أم هاني : الصائم التطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أطر . والحديث أخرجه أبو داود والنسائى عن عائشة . م
(٢) أخرجه الترمذى والنسائى وأبو داود عن أم هاني . م
(١٠ - منهج الطالبين - ج ٦)

ولو لزم أحدًا بدل يوم من أول الشهر ويوم من أوسطه ويوم من آخره ، لكان عليه أن يقضيهن متتابعات .

فصل

واختلف في الذي يكون عليه أيام من رمضان ، فلم يصم حتى حال رمضان ، ولم يمكنه إطعام . نقول : يكون دينًا عليه متى ما قدر عليه أطعم ، ولا يلزمه إلا لحول واحد ، ولو حال عليه أحوال . وقول : عليه أن يطعم لكل يوم مسكينًا بعدد الأيام التي عليه لكل حول حال عليه .

وقول : إذا لم يمكنه الطعم لما لزمه من ذلك ، جاز له أن يصوم عن كل مسكين يومًا .

وفي كتاب المصنف : ومن صام شهر البدل فاعترض الأيام ، فإنه يصوم ثلاثين يومًا ، وإن كان الناس صاموا تسعة وعشرين يومًا . وإن ابتدأ بالهلل صام ذلك الشهر ولو كان تسعة وعشرين يومًا . ولو صام الناس ثلاثين يومًا لأنه هو الشهر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا وفي شهر البدل فعليه صومه كله ، ولا نعلم في ذلك اختلافًا ولو كان الذي أفطره نافصًا على القولين جميعًا . وأما إن وفي الذي أفطره ونقص شهر البدل . نقول : يجزيه . وقول : لا يجزيه إلا ثلاثون يومًا . فإن انتقض عليه من شهر البدل أيام ، فلا يجزيه إلا أن يتم الثلاثين على إثر صيامه . وإن أفطر انتقض عليه صيامه .

فصل

وإذا أخذت المرأة في بدل ما أفطرت من بدل شهر رمضان فقطع عليهم الحيض ، فإنها تبنى على صومها من حين تطهر . وكذلك المريض إذا أخذ في بدل ما أفطر فرض ، فصومه تام ويبنى على صومه من حين ما يصح . وكذلك المسافر إذا أخذ في البذل ، فعناه مرض أو سفر فأفطر ، فإذا بنى على صومه من حين يقدم من سفره أو يصح المريض من مرضه ، أو تطهر المرأة من حيضها وبنوا على صيامهم ، فإنه تام لهم .

وفي موضع : اختلف فيمن أفطر في الكفارة والبذل من غير عذر . فبعض أفسد عليه صومه وألزمه إعادته متصلاً . وبعض : أجاز له الصوم متفرقاً بكال عدد الأيام .

وقيل : من حلف بالطلاق أنه لا يصوم شهر رمضان ، فأفطره في سفره ثم صام بدله ، فإنه لا يحدث . والبذل غير الشهر ولا تطلق امرأته .

وقيل : لا يجوز لأحد أن يصوم عن أحد كفارة وهو حي ، ولم نعلم أن أحداً قال بجواز ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس عشر

في زكاة الفطر ومن تجب عليه ومن لا تجب له

قال أبو سعيد رحمه الله : إن فطرة شهر رمضان هي زكاة الأبدان ، سنها رسول الله ﷺ على الأغنياء للفقراء ، ليستغنوا بها في ذلك اليوم ؛ لفضله وعظم حرمة وجلالة قدره . وهي شبيهة بمعنى الزكاة إلا أنه قد صح عن النبي ﷺ ، أنه أمر بإخراجها صبيحة يوم الفطر قبل البروز^(١) إلى المصلى ، لمعنى استغناء الفقراء بها في يوم الفطر . ويخرج في معنى التأويل أن الله تعالى أراد بالزكاة تعبداً منه لعباده بذلك ، وليستغنى الفقراء مع الأغنياء .

وفي بعض الحديث : لو أن أهل الأموال أخرجوا جميع ما يجب عليهم من الزكاة المفروضة ، وبشوها في الفقراء بحملتها على سبيل ما يؤمر به ، وأخذها الفقراء واقتصدوا فيها بالقصد في إنفاقها في معاشهم وحاجتهم بغير إسراف منهم فيها ، لم يبق فقير إلا استغنى . ولكن لم يبر الأغنياء في إخراجها ، ولم ينصفوا من أنفسهم في جميع أداؤها ، ولم يقتصد الفقراء في إنفاقها بقدر حاجتهم فيها ، وصار الفقراء والأغنياء مقصرين في إصابة وجه العدل فيها ، إلا القليل من عباد الله الصالحين ، وهم الأقل . فلو أن غنياً حاسب نفسه في جميع ما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده ، ولم يخن منها شيئاً ، ولم يقصر في شيء لأدام الله تعالى عليه نعمه ولم ينزعها منه

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود والنسائى عن ابن عمر . زاد أبو داود : وكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين . م

ومتعته بكفايته إلى مماته . ولو أن فقيراً اقتنع بما آتاه الله من فضله ، واقتصد فيه على حسب ما يكون له به كفاية ، لفتح الله له ورزقه ، وآتاه من حيث لا يحسب .
وقيل : إن زكاة الفطر فريضة لقوله تعالى : « قد أفلح من تزكى » ولأن تاركها بعد وجوبها عليه غير معذور .

وقيل : أمر بها رسول الله ﷺ قبل أن ينزل فرض الزكاة . يقول : إنها سنة لا يسمع جهلها لمن قامت عليه الحجة فيها ولا ترك العمل بها .

وقول : هي بمنزلة الزكاة منفس فيها إلا من يموت من وجبت عليه ولم يوص بأدائها ، فإنه يهلك بذلك ومن دان بتركها عند وجوبها هلك إلا أن يتوب .
فمن وجبت عليه زكاة الفطر ، فليؤدها من الطعام الذي عليه غذاء أكثر أهل بلده وموضعه ، على حسب ما يجوز من إطعام المساكين من الكفارات . ويعطى صاعاً تاماً عن كل من يلزمه عوله من البشر ، من صغير وكبير وذكر وأنتى وحر ومملوك . وأوساط الناس وأغنيائهم وفقراؤهم سواء ، لا زيادة عليهم عن الصاع ولا نقصان عنه . ويؤدى كل واحد منهم مما يعيش منه في سنته ، وعليه الأغلب من معيشته ، وليس عليه أن يخرج من مخصوصات ما يأكل في بعض أوقاته .
وقول يخرج مما يعيش منه في شهر رمضان في سنته تلك .

وقول : إنه مخير أن يؤدى الفطرة من حيث شاء من الأنواع التي هي معيشته في سنته تلك أو شهره ذلك . وقول : يعطى من الوسط من ذلك أو بالإجزاء من كل شيء . وإن أخرج من الأفضل فهو أفضل ، من غير إلزام منا عليه ذلك .

فصل

والصاع عند أصحابنا عبارة عن ثلاثة أمنان إلا ثلثا بمنّ نزوى من حب الماش وهو المنج . وللمن هو الرطل المكي وهو رطلان ، فيكون خمسة أرطال وثلث رطل بالبصري ، وهو الصاع الذي تجب به الزكاة في الثمار وتؤدى به زكاة الأبدان . وكفارة الأيمان، وعليه ثبوت الأحكام في فرض النفقات وأشباه ذلك، وهو صاع نبينا محمد ﷺ . وليس اختلاف الناس في مكاييلهم ولو سموها صاعاً ، مما يزيد أو ينقص على القدر الذي ذكرنا يجوز في الأحكام التي قدمنا ذكرها .

فصل

وقيل : إن زكاة الفطر لا تجب لمن يجب عليه إخراجها . وذلك إذا كانت قد وجبت عليه عن غنى أخرجها أو لم يخرجها ؛ لأنها لا تجوز للفقير ، وإنما هي للفقير على الغنى . فمن كان من أهل الغنى فلا يجوز له أن يأخذ من الصدقة ولا من زكاة الفطر ، وأما الذي يخرجها متوسلاً من غير وجوب عليه ، وهو في حد من يحتاج إليه في يوم أو في شهره أو في سنته ، فلا يحرم منها لأجل ما يتوسل به في إخراجها .

وأما الذي معه في يوم ما يكفيه لسنته ، ويفضل معه بقدر ما يخرج منه من زكاة الفطر ، فهي لازمة عليه بلا اختلاف ، إذا لم يسكن عليه دين ولا تبعات ، وهو سالم من حقوق الله وحقوق عباده، ولم يكن في حال مخاطرة على نفسه ولا على عياله ، على ما يتعارف عنده أن ذلك غنى له . وتجب عليه زكاة الفطر لسنته . وإن

وقع له مما يتخوف على ماله ، لم يمنع ذلك ما يجب عليه من الزكاة ، ولا ينظر ما يحدث به وبماله بعد ذلك . وأحكامه أحكام يومه فيما له وعليه . فإن كان يجد الغنى لزمه حكمه . وإن كان يجد الفقر لزمه حكمه . وإن كان في أول يومه ذلك حكمه حكم الغنى ، وآخر يومه ذلك حكمه حكم الفقر ، جاز له أخذ زكاة الفطر وبرئ من يدفعها إليه .

وأما إذا أعطى من زكاة الفطر وهو يجد الغنى ، ولا يعلم المعطى بذلك ، فبقي ذلك بيده حتى صار إلى حد الفقر ، فيختلف في ذلك . فقيل : إذا وقع العطاء من المعطى فبحال يبرأ منه وأخذه هو على نية أنه يسلم فيها أو على جهاله فثبتت في يده إلى أن افتقر . فقيل : له الانتفاع به وقيل : غير ذلك . وإن كان أخذه على نية أنه لا يجوز له أخذه ، ولا يعلم من المعطى ما في نفسه وحاله ، فبقي في يده إلى أن افتقر فقيل : يجوز له ذلك ؛ لأنه قد تحول عن حال ما لا يسمعه إلى حال ما يسمعه وهو هو قائم بعينه . وإن كان عالمًا أنه لا يسمعه أخذ زكاة الفطر لغناه وعالمًا أن المعطى عالم بأحكام الفقر والغنى والفرق بينهما ، فلا أعلم أنه يجوز له أكل ما قبض . ولا يبرأ المسلم مما دفع ولو صار القابض إلى حد الفقر ، لأن الدافع هو المتلف للماله وزكاة الفطر مضمونة عليه ، ولا يبرأ بتسليمها إلى غير من يستحقها .

وإن كان المعطى لم يعلم الفرق بين أحكام الغنى والفقر ، وبقي الذي سلمه بيد المعطى إلى أن صار في حد الفقر . وعبر أحد من أهل العلم للمعطى : أنه لا يجوز له أن يدفع زكاة الفطر لغير الفقراء . وعرفه بحال من يجوز إعطاؤه من الفقراء ثم صار للدفع له يجد الفقر فأتى له المعطى بعد ذلك ، فذلك جائز لها .

وإن لم يعلم المعطى أن الذى دفعه باقى فى يد المعطى ، وقال المعطى : إنه باقى فى يده إلى أن صار بحد الفقر ، وصدقه المعطى على ذلك ، واطمأن قلبه إلى تصديقه على ذلك ، وسع ذلك المعطى . وكذلك المعطى إذا كان صادقاً فى قوله . وإن كان المعطى كاذباً فى قوله ، وكان قد أتلف ذلك أو تلف من يده ، لزمه أن يتخلص للمعطى منه ، أو يستحله منه بعد إعلامه له أنه كان غنيا يوم قبضه . وإن سلمه إليه كان ذلك أحب إلينا .

وإن احتمل للمعطى عند المعطى أنه قد برىء ، فلا أعلم أنه يسع المعطى أن يدفع ذلك الشيء إلى فقير . ولا يجتزئ المعطى بذلك ؛ لأنه متعبد بالسؤال مما يلزمه من جميع ما أوجه الله عليه إذا جهله .

وإن كان المعطى لا يعلم أن المعطى عالم بفناه ، فدفع المعطى ما دفع إليه إلى فقير ، وكان المعطى جاهلاً بالمعطى ، أو عالماً أنه فقير وكان غنيا . فقيل : إن كان الأغلب من أسرم : أنه إنما سلم إليه لحد فقره وقبضه هذا على ذلك وهو غنى ، فهو مضمون عليه للمعطى . وأرجو أن بعضاً قد أجاز له إذا كان على هذا الوجه ، أن يعطيه فقيراً لموضع براءة المعطى منه . وإن دفعه إلى المعطى وتخلص إليه منه ؛ فهو أحب إلى . وليس عليه أن يعلمه على هذا الوجه أنه من الزكاة . وإن فعل ذلك كان أحب إلى .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : يجب إخراج الفطرة على من لم يتحملها بدين أو يضر فيها بعيال . وقد يعطى من زكاة الفطر من يخرجها . وأما الصدقة فلا يعطى منها من

يخرجها . وقد قيل : يعطى من الصدقة من يخرجها ، إذا كان عنده مالا يميزه وعياله
لسنته من غلاته أو تجارته أو صناعته أو ثمرته .

فصل

ومن أدركته زكاة الفطر ، وليس معه ما يخرجها ، وله زراعة لم تدرك ، وله
مال وحيوان ، إنه لا يلزمه أن يدفع من ماله في زكاة الفطر ولا شيئاً من حيوانه ،
ولا يتدين على زراعته .

ومن كان يأكل التمر في سنته ويأكل الخبز في شهر رمضان ، فيستحب له
أن يخرج مما كان يأكل هو وعياله في شهر رمضان ، إلا أنه إن كان يأكل في
شهر رمضان البر ثم عدم البر بعد ذلك ، فأخرج من حب الذرة أجزاءه ذلك إن
شاء الله .

وإن كان يخلط البر والتمر في قوته ، فأراد أن يخرج من الحب والتمر أجزاءه
ذلك إن شاء الله . ومن كان له مسكن يسكنه وغلّام أو أكثر يخدمه وعليه دين .
فقال محبوب والربيع : إنما الصدقات للفقراء والمساكين ليست عليهم .

وسئل أبو الحسن رحمه الله عن يأكل البر في شهر رمضان ، ويعطى عن زكاة
الفطر التمر والذرة . قال : يستحب له أن يعطى مما يأكل في شهر رمضان . فإن
أعطى السكّل مما هو أفضل فذلك أفضل ، وإلا فليعط بالاجزاء . وإن أعطى من
التمر وحده ، وهو في موضع لا يجتزى على التمر وسدّه لم تر عليه غرماً . ويجزى إلا
أن يكون في حال يكون التمر أحب إلى الفقير ، فذلك يجزى إن شاء الله . وإن

أعطى من الذرة وهو يأكل البر ، فقد رغب عن الفضل ولا غرم عليه ، وإن أعطى من الأنواع كلها فهو أفضل ، وإن أعطى من كل نوع جزءاً أو على ما كان يأكل أجزأ عنه ، إلا أنه يؤمر ويستحب له أن يعطى مما كان يأكل في شهر رمضان . وإن أعطى من أحد الأنواع التي كان يأكلها أجزأ عنه . وينبغي اتباع الأثر .

ومن أخذ من زكاة القربان حتى اجتمع معه حب كثير ، فليس له أن يأخذ منه أكثر مما يكفيه لسنته . . فإن أخذ أكثر من ذلك ، فنحب له أن يرده . وأما هو فإن كان يجوز له أخذ زكاة الفطرة ، فليس عليه أن يعطيها . ولو اجتمع معه ما يكفيه هو وعياله لسنته ، ولكن لا يزداد على ذلك شيئاً .

وفراء للسلمين أولى بزكاة الفطر . وإن أعطيت فقراء أهل الخلاف فلا بأس بذلك . وكذلك كفارة الأيمان . والفقير الذي يجوز له أخذ زكاة الفطر هو الذي لا مال له ولا غنى من تجارة ولا عمل ، وماله ينقص عن مؤنته ومؤنة من يلزمه عوله من الثمرة إلى الثمرة . فهذا الذي تجوز له الصدقة وزكاة الفطر والأخذ من الكفارات .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله : وعلى الوالد أن يخرج عن ولده الصغير زكاة الفطر ، إذا كان ممن يجب عليه إخراجها ، وكذلك عبيد أولاده . وإن كان للولد مال فيختلف في إخراجها عنه . تقول : يخرج عنه من ماله . وقول : من مال أبيه : فإن أخرجها الوالد من ماله أو من مال ولده ، فشكل ذلك جائز .

وتجب زكاة الفطر على اليتيم في ماله ، ويخرج عنه وعن عبيده إذا كان في ماله سعة لذلك ، ويخرج عنه وصيه أو من يلي أمره .

وأما وجوب زكاة الفطر على الجد فلا تجب إلا أن يكون لأولاد ولده مال ، فيخرج عنهم من ماله . وإن لم يكن لهم مال وكان الجد هو الوارث لهم ويلزمه عولهم ، فيختلف في وجوب زكاة الفطر عليه عنهم . وأكثر القول أنها لا تجب عليه . ويوجد في امرأة محتسبة في إختونها ، أنها تخرج عنهم زكاة الفطر وزكاة ماله من ماله . وقول : ليس على المحتسب أن يخرج زكاة الفطر عن اليتيم من مال اليتيم .

ومن كان له ولد صغير في بلد غير بلده ، فعليه أن يخرج عنه صدقة الفطر ؛ لأن نفقته ومؤنته عليه .

فصل

ويوجد عن هاشم ومسبح رحمهما الله ، فيمن مر عليه يوم الفطر ومعه رقيق للتجارة ولا يريد إمساكهم ، إنه ليس عليه أن يخرج عنهم زكاة الفطر . وقال أبو الوليد : يوجد في السكتب أن عليه ذلك .

وقول : إن كانت قيمتهم تجب فيها زكاة التجارة ، فلا فطرة فيهم . وإن لم تجب منهم زكاة التجارة ففهم زكاة الفطر .

وقال هاشم ومسبح رحمهما الله ، في رجل باع غلامه في شهر رمضان : إن زكاة الفطر على المشتري ، وإن باعه ليلة الفطر ، فهي على البائع . وكذلك من

مات في شهر رمضان لم يجب أن يخرج عنه زكاة الفطر . وإن مات ليلة الفطر أخرجت عنه زكاة الفطر .

والعبد الآبق ليس على سيده أن يخرج عنه زكاة الفطر ، والولد البالغ ليس على أبيه أن يخرج عنه زكاة الفطر ذكرأ كان أو أنثى ، إلا أن يكون حجره وهاله ، فنحب أن يخرج عنه .

وإن كان عبد من شركاء بلغ وبتامى ، فإنه يعطى كل واحد منهم بقدر حصته منه في زكاة الفطر . وإن كان أحد من الشركاء فقيراً لا تجب عليه زكاة الفطر ، فلا شيء عليه في حصته . وعلى السيد أن يخرج زكاة الفطر عن عبيده الحاضرين صغيرهم وكبيرهم ويختلف في العبد المغصوب والآبق . فقول : يجب إخراج زكاة الفطر عنهم . وقول : لا يجب .

ومن اشترى عبداً للخدمة ولم يقصد بهم معنى التجارة ، فعليه أن يخرج عنهم زكاة الفطر . وإن اشتراهم للتجارة وكانوا بمنزلة السلع ، ففي وجوب إخراج زكاة الفطر عنهم اختلاف .

ومن كاتب عبده فلا يلزمه أن يخرج عنه زكاة الفطر ؛ لأنه يصير حراً حين كتابته . ولو لم يؤد من المال شيئاً . ويلزم المكاتب أحكام الحرية فيما تجب له وعليه .

واختلف في العبد الذي إذا كان لمسلم ، فقول : عليه أن يؤدى عنه زكاة الفطر ؛ لأنه من جملة عبيده . وقول : لا زكاة عليه فيه إذا كان مشركاً ؛ لأنه مأخوذ ببيعهم في الأعراب ، ليس له أن يدعهم في ماسكه .

وإن كان العبد مسلماً والسيد ذمياً ، فلا زكاة على الذي أيضاً على عبده .

المسلم ، كما لا زكاة عليه في نفسه . والذي مأخوذ ببيع عبده المسلم إذا طلب منه البيع .

وأما الإناث من العبيد المسلمين ، فيؤخذ الذي يبيعهن ، طلبن أو لم يطلبن .
وليس من العدل أن يجعل سبيل للمشركين على المؤمنين لمعانى ما حرم الله عليهم
من الفروج .

وأما العبد الموصى به فإذا قبله الموصى له به كان ملكاً له ، وعليه أن يخرج
عنه زكاة الفطر . وإن لم يقبله الموصى له به رجع إلى الورثة ، وعليهم أن يؤدوا
عنه زكاة الفطر .

واختلف في العبد المبيع بالخيار . فقول : إن زكاة الفطر عنه على من له الخيار
فيه ؛ لأنه يمكن الرد والتام . وقول : إذا كان الخيار للمشتري كانت الفطرة على
البائع ؛ لأنه لم ينتقل عن ملكه . وقول : لا تجب على المشتري ولا على البائع ؛
لأن البائع لا يملكه لثبوت الخيار فيه للمشتري ولا صار ملكاً للمشتري لثبوت
الخيار للبائع . ولكن من ملك البيع واختار كان عليه الفطرة ، وإن رده كانت
على البائع ، لأن الأصل كان للبائع ثم رجع إليه . ويعبني هذا القول إذا كان
الخيار للمشتري . وأما إذا كان الخيار للبائع أعجبني أن يكون عليه الزكاة على
حال ، لأنه لم ينتقل عن ملكه والخيار له .

وأما العبد المدبر والمؤجر والمعار والمعق إلى أجل ، فزكاة الفطر على مولاه .
وعبد العبد يخرج عنهما السيد زكاة الفطر ، لأن العبد وماله ملك لسيده الأعلى ،
فإن شاء أمر عبده أن يخرج عنهما إن أمته على ذلك ، وإن شاء هو تولى ذلك
بنفسه ، وذلك كله في ماله .

ومن اشترى عبداً شراء فاسداً ، حيث لا تجوز فيه المتامة ، فإنه عبد البائع
وزكاة الفطر عليه . وإن كان البيع تجوز فيه المتامة وقبضه المشتري ، فالزكاة
عليه ، إلا أن يفتقض البيع ويرجع العبد إلى البائع . وإن رده للمشتري بميب بعد يوم
الفطر أو بعد وجوب الفطرة عليه ، فهي على المشتري .

وإن تزوجت امرأة على عبد معين تقبضته أو لم تقبضه ، دخل بها الزوج ،
أو لم يدخل بها ، إن زكاته عليها ولو طلقها بعد الفطر . وأما إن طلقها قبل الدخول
فيكون لها تقضه . فإلم تقبضه وبصير مضموناً عليها إنه لا زكاة عليها في جملة ،
ولكن لا يبعد أن يكون عليها نصف زكاة الفطر ، قبضته أو لم تقبضه . وإن
كان التزويج على عبد غير معين . فيجبني أن لازكاة عليها فيه ما لم تقبضه .

واختلف في الوقت الذي تجب فيه زكاة الفطر على من ولد له مولود ،
أو ملك مملوكاً . نقول : إذا ولد للمولود ، أو ملك المملوك في شيء من نهار آخر
يوم من شهر رمضان . ولو غابت الشمس ليلة هلال شوال ، وجبت عليه زكاة
الفطر . وإن ولد أو ملك بعد دخول الليل ، لم تجب عليه زكاة الفطر .

وقول : إذا ولد بعد الهلال ، فلا زكاة عليه . ومن أعتق عبده ليلة الفطر
أخرج عنه زكاة الفطر . وكذلك إن باعه تلك الليلة .

ومن ولد له مولود ليلة الفطر أدى عنه زكاة الفطر . وإن اشترى عبداً
فليس عليه فيه زكاة . ومن مات ليلة الفطر أدى عنه زكاة الفطر .

وقال بعض أهل العلم : صدقة الفطر تجب على من أدرك طلوع الفجر من يوم

الفطر إلى أن يصلى العيد . وفى بعض القول : لو ملك مملوك فى يوم الفطر قبل غروب الشمس ، أو ولد له مولود فى ذلك اليوم، كان عليه أن يخرج عنهم زكاة الفطر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : وأما فطرة شهر رمضان فإنها تلزم من دخل عليه الليل من ليلة الفطر . وقول : لا تلزم إلا من انشق عليه الصبح من يوم الفطر وهو حى . ومن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك فلا شئ عليه .

ومن باع عبده ليلة الفطر ، فعلى البائع الزكاة والمشتري فيه اختلاف . وإن باعه فى آخر يوم من رمضان فالزكاة على المشتري . وإذا ولد المولود ليلة الفطر أول الليل ، أخرج عنه زكاة الفطر، وإن ولد غداة الفطر لم يجب إخراجها عنه . وقول : تخرج عنه إذا ولد فى يوم الفطر ما لم ينقض اليوم كله .

وقيل : لا يلزم الرجل إخراج الفطرة عن عبده زوجته . والله أعلم .

فصل

وعن أبي الحواري رحمه الله، فى المسافر إذا أدركه صبح الفطر وهو فى السفر، ولم يكن معه ما يخرج صدقة الفطر ، إنه يخرجها متى رجع إلى بلده . وإن أخرجها عنه فى بلده وكيسله أو بعض أهله أجزأه عنه ذلك ، أمر ذلك أو لم يأمر . وإن أخرجه المخرج من ماله عن الغائب، على أن يأخذ عوضه من الغائب إذا رجع ، وأدى عنه وصدقه أجزأه عنه . وإن لم يرد إليه الموض لم يحرم عنه ، وعليه أن يخرج زكاة نفسه .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في المسافر إذا لم يسكنه الحب والبر بالفضة ، فيستحب له أن يشتري بالفضة طعاماً ، مثل ما يأكل في شهر رمضان ويخرجه عن نفسه .

ومن كان في سفر ولم يوص أحداً من أهله ، أن يفرق عنه أقرباه . وفرق أقرباه حيث أفطر ، إلا أن يكون معه من المال ما يخاف أن ينقص عليه في سفره ، فإنه يسلك عن التفرقة . فإذا أيسر بذلك فرقه . وهذا إذا كان له مال ويسار في بلده . وإن لم يتيسر في سفره حتى رجع إلى بلده ولم يخبره أهله أنهم فرقوا عنه ، أو أخبروه أنهم فرقوا عنه ولم يثق بهم فرق عن نفسه . وإن خاف الموت في سفره أوصى به . وإن لم يجد من يشهد كذب ذلك واجتهد . رجونا له العذر إن شاء الله . وليس عليه أن يتحملة بدين .

وإن كان في بلده وله مال كثير وعدم الطعام ، فليس عليه أن يتدين ويخرج الفطرة ، إلا أن يكون معه دراهم ؛ فقد روى عن ضمام أنه قال : يخرج من الدراهم قيمة الطعام . وقول : لا يخرج دراهم ويشترى بها طعاماً ويخرج طعاماً ؛ لأن السنة جاءت في الفطرة بالطعام . وقد قيل في المسافر إذا كان غنياً في حضره فقيراً في سفره ، فأدركه الفطر ولم يكن معه فضل عن زاده ، فليس عليه أن يتحمل الفطرة بدين ، إلا أن يكون معه شيء إذا باعه لم يضر به . فإن رجع إلى بلده فأخرجها فحسن ، وإن لم يخرجها لم يوجبها عليه ؛ لأنه حضر وقتها وهو معدم . وقول : إنه إذا كان غنياً في وطنه في حين وقت الفطر ، وجب عليه إخراج الفطرة إذا رجع إلى وطنه .

فصل

ومن أصبح في غداة الفطر غنياً ثم أتت عليه جائحة فأذهبت ماله في ذلك اليوم ، قبل أن يخرج زكاة الفطر فعليه زكاة الفطر . وإن أصبح فقيراً فاستغنى يوم الفطر قبل أن يدخل فعليه الفطرة .

وقول : لا فطرة عليه إذا استغنى بعد طلوع الفجر من يوم الفطر وهو أكثر القول . وإن افتقر من قبل أن يطلع الفجر من يوم الفطر ، أو مات أحد من يلزمه إخراج الفطرة عنه فليس عليه فطرة .

وقول : إذا طلع الليل من يوم الفطر وجبت أحكام زكاة الفطر . وفي الضياء : من أسير بعد رجوعه من صلاة العيد فلا شيء عليه . وإن أسير قبل ذلك فعليه الفطرة ، وإن أسلم مشرك بعد طلوع الفجر من يوم الفطر فلا صدقة عليه . وإن أسلم ليلة الفطر فالصدقة عليه . وإن ارتد مرتد يوم الفطر ثم أسلم بعده لم تجب عليه ؛ لأنها قربة والسكران لا قربة له . ومن أسلم ليلة الفطر وجبت عليه .

فصل

وقيل : على المرأة من زكاة الفطر ما على الرجل إذا كان لها مال . واختلف في ثبوت زكاة الفطر على الزوج عن زوجته . قول : إن ذلك عليه ، لها كانت غنية أو فقيرة ، بثبوت عولها عايه كبنية وعبيده . (١١ - منہج الطالبین ج - ٦)

وقول : لا زكاة عليه فيها كانت غنية أو فقيرة، بثبوت التعبد عليها في نفسها .
فإن كانت غنية أخرجت عن نفسها . وإن كانت فقيرة فلا شيء عليها .

وقول : إن كانت غنية فلا شيء عليه فيها . وإن كانت فقيرة عليه أن يخرج عنها لزوال الكلفة عنها وثبوتها من عياله شبه أولاده الصغار وعبيده . قال :
ويعبني هذا القول . واختار أبو محمد رحمه الله أنه لا تجب فطرتها على زوجها .
واختار أبو الحسن أنها تجب وليس على الزوج أن يخرج عن خادم زوجته، كانت غنية أو فقيرة . وذلك على زوجته تخرج عن أمتها إن قدرت ، وإن لم تقدر فليس عليها .

والمرأة الغنية إذا كان لها أولاد صغار وهم فقراء، فلا يلزمها أن تخرج الفطرة عنهم كان أبوم حيا أو ميتا .

والمرأة إذا كان لها عبيد ولا مال لها ولها صداق على زوجها آجل ، فلا يلزم الزوج أن يعطيها منه لتخرج الفطرة عن عبيدها . وإن كان صداقها عاجلا ، فلها أن تأخذ منه وتخرج عن عبيدها ومن يلزمها عوله .

فصل

ويستحب إخراج زكاة الفطر من مطلع الفجر ، من غداة الفطر إلى وقت الخروج إلى المصلى لصلاة العيد . وقول : يجوز إخراجها من مطلع الليل من ليلة الفطر إلى وقت الخروج إلى المصلى، ولا يؤمر بتأخيرها بعد ذلك إلا من عذر عن إخراجها بعد ذلك الوقت ثم أداها بعد ذلك ، فقد أدى ما لزمه وأجزأ عنه؛ لأنها

تصير بمنزلة الدين ، ومتى قضاؤه أجزى عنه ولو بعد يوم الفطر بقليل أو كثير . وإن رأى بأحد الفقراء حاجة وقدمها قبل ذلك الوقت فلا بأس .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : كتبت إلى محمد بن محبوب رحمه الله أسأله عن إخراج زكاة الفطر قبل شهر رمضان بشهر ، أو في شهر رمضان أو بعده بشهر . فكتب إلى : أما من أخرجها في شهر رمضان أو بعده بشهر ، فقد أجزى عنه . وأما من أخرج قبله بشهر ، فإنه لا يجزى عنه .

ومن ترك إخراج الفطرة حتى انقضى يوم الفطر استخفافاً منه بذلك أو اعتياداً لمخالفة المسلمين في ذلك ، فلا تأمن عليه من الإثم . فإن أخرجها بعد ذلك وأداها وتاب إلى الله ، فقد أجزأت عنه ، ولا بأس عليه . وإن طلب إليه فقير أن يعزل له منها إلى وقت بعد يوم الفطر ، إنه لا يؤمر ، ويستحب له تعجيل إخراجها يوم الفطر . وأما من أخرجها إلى فقير ، في أول شهر رمضان أو أوسطه أو آخره ، ولم يمت الفقير ولم يستغن إلى يوم الفطر ، فقد أجزأه ذلك في بعض القول ، إذا دخل يوم الفطر ، وهو يحد من يجوز له أن يعطى من زكاة الفطر .

وإن مات المعطى قبل يوم الفطر ، فعلى المعطى ضمان ما قبض منه ، إذا علم أن الذي قبضه منه من زكاة الفطر ، وسلم الذي قبضه إلى ورثة المعطى الضمان الذي لزمه . وإن جهل المعطى وسلم ما أعطى إلى فقير ، فلا يبرأ منه حتى يسلمه إلى الورثة .

وإن جاء فقير إلى رجل وطلب إليه أن يعزل له من زكاة الفطر ، فعزل له إلى يوم الغد من الذخر ، ثم علم أنه لا يستحب ذلك ، إن له أن يدفعه إلى فقير

غيره . وإن عزل له شيئاً وتلف قبل أن يعطيه الذى طلب أن يعزل له ، فعلى العازل أن يبدل مكانه . وإن قال الفقير : سلمها إلى فلان يقبضها لى تقول : يبرأ المسلم إذا سلمها إلى المأمور بالقبض .

ومن كان عليه دين وأخذ من زكاة الفطر . فقول : يجوز له أن يقضى منها دينه وهى بمنزلة الزكاة وقول : إنها ليست بمنزلة الزكاة ، وهى للفقراء خاصة فى ذلك اليوم ، كما جاءت به السنة .

وقيل فى رجل ليس عليه دين وليس له مال ، إلا أنه من الشراة ، وعمن يعمل بيده ، فيصيب من ذلك ما يكفيه قوته هو وعياله : إنه لا يعطى الشارى من الصدقة ولا من زكاة الفطر ، ولكن يعطى عياله إلا أن يكون ممن يجمع الصدقة ، فيرخص له بقدر ما يأخذ واحد من الفقراء .

وإن حضر فقراء من المسلمين وفقراء من أهل الذمة وغيرهم ، من أهل الشرك ممن دخل أرض الإسلام بأمان وفقراء أهل الخلاف من الخوارج وغيرهم . فإن زكاة الفطر وما كان من إطعام الكفار ، وما يعنى المسلمين من العداء فى الحج وكفارة الصيد والشجر فى الحرم ، وفى الحل وهم محرمون ، ومما يصيبون من أنفسهم . فإن جميع هذا يعرض على فقراء المسلمين ، فإن أخذوه فهم أولى به ، وإن زهدوا فيه وردوه ، دفع إلى غيرهم من هؤلاء الذين ذكرناهم . وكذلك إن فضل شيء من فقراء المسلمين بعد أخذهم كفايتهم ، دفع الفضل إلى هؤلاء .

وأما أهل الحرب وأهل العهد ، فلم أعلم أنهم يعطون من هذا الذى ذكرناه . وإن كان فى الفقراء سعة فيستحب أن يعطى كل واحد منهم مدّاً نفقة شارى . وإن

أعطوا مدين فهو يقوم مقام الحب والتمر . وإن فرقها على الفقراء ، أقل من ذلك أو أكثر فجائز .

فصل

ومن وجبت عليه زكاة الفطر وأراد إخراجها فليخرجها مما يأكل ، فإن أكل البر أخرجها من البر ، وإن أكل ذرة أخرج من الذرة . وإن أكل الشعير والأرز أخرج منهما . ومن كان نفقته من التمر والابن أو غيرها من أنواع الطعام ونفقة بعض عياله من نوع آخر ، فيخرج عن كل واحد مما يأكل . وفي بعض القول : إنه يخرجها عما عليه غذاء أكثر أهل البلدة . وموضعه على حسب ما جاء في إطعام المساكين والكفارات . والأفضل أفضل . وإن أعطى من البر عن الأنواع كلها فحسن إن شاء الله . ومن خلط البر والذرة وأخرج منهما فجائز .

والذي يخرج الفطرة عن عياله ، فكأنما أراد دفع صاع إلى فقير ، أحضر عليه الفية أنه عن فلان ، يسمى واحداً من عياله تقريباً إلى الله طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . ولا يدفع أحد قربانه إلى أحد يفرقه عنه ، إلا أن يكون ثمة يأمنه على ذلك . وإن ولي فيه غير الثقة ، فلا يجوز ولا يعجز عنه ، حتى يعلم أنه قد وصل إلى مستحقه . وعابر السبيل يجوز أن يأخذ من الصدقة إذا كان محتاجاً في سفره ولو كان غنياً في بلده .

وتجب زكاة الفطر على البدوي وغيره من أهل القبلة . فإن كان في الأغلب طعامهم اللبن ، أخرجوا عن كل واحد منهم صاعاً من لبن ، ولا يحمل عليهم أنط

ولا خب ولا تمر ، إذا كان طعامهم اللبن . ولا يجزى إخراج الفطرة من النقود ولا غيرها من العروض . ولا يجزى إلا الطعام . ولا أعلم في ذلك ضرورة لأنه إذا وقعت الضرورة على المسلم زال عنه حكم التكليف . وأرجو أنه قد جاء في قول لأصحابنا بترخيص في أخذ القيمة . ولا نعلم في ذلك ثبوت سنة ، لأن السنة جاءت بالطعام . ومن لم يجد الطعام في الوقت ووجد القيمة ، كان ديناً عليه حتى يؤديه من الطعام متى وجده .

واختلف في موضع زكاة الفطر فقول : هي مثل زكاة الأموال ، يقبضها الإمام أو الوالي ، وهو أولى بها ، ويضعها حيث يضع زكاة الأموال . وقول : إن زكاة الفطر ليست كزكاة الأموال . وإنما هي لفقراء على الأغنياء وزكاة الأموال قد بين الله قسمها وموضع سهامها .

فصل

قيل : إن سائلاً أتى أبا عبيدة رحمه الله ، يسأله عن زكاة الفطر ، وعلى السائل ثوبان خاليان . فقال له أبو عبيدة : اذهب فبع ثوبيك هذين واشتر دونهما وأخرج زكاة الفطر . وأما الأصل والزراعات . فقيل : ليس عليه بيعهما ولا يتحمل الدين على زراعته . وأما الكسوة والحلى فعلى ما قال أبو عبيدة . وقيل : كان ضمام يكره إعطاء الدراهم عن فطرة شهر رمضان . وكان الأعور يعجبه ما قال ضمام ، ثم بدا من رأيه أن قال : إن الدراهم خير من الطعام .

وقال محبوب : لو أعطى مكان الصاع ديناراً لم يجز . وقيل : إن المجاهدين لهم حق في أخذ صدقة الفطر ، إذا كانوا محتاجين إليها بمنزلة غيرهم من المسلمين ،

ودفعها إليهم أفضل . وقيل : من أخرج رطباً في زمان الرطب ، فليخرج عن صاع
التمر صاعاً ونصفاً من الرطب ومن اليسر صاعين . ويعطى من التمر بمقدار صاع
أو وزنه قبل أن يكتنز ، إذا أعطى بالوزن من المكثور ، ويزيد عليه مقدار ما زاد
فيه من الماء .

واختلف في الدقيق . فأجازه قوم . ولم يحزه آخرون . واختلفوا في اللبن .
فقال قوم : أقط . وقال آخرون : لبن . والذي يرى إجازة اللبن أن يكون لبناً
لم يخلط به ماء ولم ينزع منه زبد . وقال قوم : هو من الرايب . وقال آخرون :
هو من الخض . ويعجبنى أن يكون من الذي استقام عليه أكثر غذائهم . والله
أعلم . وبه التوفيق .

تم كتاب الصيام ويتلوه كتاب الفذور والاعتكاف والأيمان والسكفارات .

* * *

القول السادس عشر

في النذر وألفاظها

وما يجب منها وفها وما لا يجب

قال الله تعالى : « يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً » . فالوفاء بالنذر واجب على من نذر بنذر في طاعة الله تعالى . وأما إن نذر بفعل شيء يعصى الله فيه ، فالواجب عليه أن لا يفي به ، وعليه التوبة من إرادته بفعل ذلك ؛ لأنه لا يقترب إلى الله تعالى بما يسخطه من الأفعال ، والنذر لا يكون إلا قرينة لله تعالى . واختلف أصحابنا في وجوب كفارة نذر المعصية . فقال بعضهم : لا يوفى به ، ولا كفارة فيه .

وقال بعضهم : فيه الكفارة . والنظر يوجب أن لا كفارة فيه ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه . ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه^(١) ولم يذكر الكفارة .

ومن نذر أن يعمل شيئاً من الطاعات قبل أن يسلم ، ثم أسلم قبل أن يفي بنذره فعليه أن يوفى به بعد إسلامه ؛ لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ، فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ

(١) أخرجه ابن ماجه عن عائشة وهو في الربيع البخارى . وروى الخمسة عن عائشة
لأنذر في معصية وكفارته كفارة يمين . م

قال له : أوف بنذركم وقيل عن النبي ﷺ أنه قال : لا نذر على المؤمن فيما لا يملك ولا فيما لا يستطيع . ولا نذر في ^(١) معصية الله .

واختلف المسلمون في ذلك . فقال بعضهم : معناه لا يقع النذر في شيء من هذه الوجوه بظاهر الخبر . وقال بعضهم : معناه لا نذر أى لا وفاء على المؤمن في هذا ولا له في المعصية نذر ولا عليه ، ولكن عليه الكفارة لنذره . والقول الأول أحب إلينا .

وقال أبو على الحسن بن أحمد رحمه الله : من نذر على فعل شيء ثم بدا له تركه ، بعد ما عقده على نفسه ، فلا ينحل عنه إذا حله عن نفسه ، وعليه الوفاء به أو الكفارة .

وعن أبي المؤثر رحمه الله : من نذر أن يصلي ليلة فلم يقدر ، فإنه يصلي ما قدر ، ثم يعود يصلي ما قدر . ويحسب ذلك حتى يكون ليلة تامة وقد بر في نذره ولا كفارة عليه .

وإن حلف أن يصلي ليلة فلم يقدر وحنت ، فعليه الكفارة ، ولا يجوز له أن يصلي مرة بعد مرة كالنذر .

وسئل أبو على رحمه الله : من نذر أن يصلي يوماً إلى الليل كيف يصنع بين صلاة الفجر إلى طلوع الشمس ، وبين العصر وغروب الشمس ؟ قال : يترك الصلاة في هذين الوقتين ، ولا كفارة عليه في ترك الصلاة فيهما . واختلف في بدل الصلاة بقدر ما تركها في ذينك الوقتين .

(١) أخرجه ابن ماجه عن عمران بن الحصين ورواه البخاري وأحمد عن عائشة . ولفظه في مسلم : لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد . م

وقيل : إن امرأة اشتكت شكوى فقالت كَينَ شفاني الله لأخرجن ولأصلين في بيت المقدس . فشفاه الله . ثم تجهزت للخروج ، فجاءت ميمونة زوج النبي ﷺ تسلم عليها فأخبرتها بذلك فقالت : اجلسي وكأني ما صنعتي وصلي في مسجد رسول الله ﷺ فإني سمعته ﷺ يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الفقيه^(١) . وحفظ أبو صفرة أن جهانة بنت أبي عبيدة نذرت أن تصلي في عدة مساجد البصرة . فشكت إلى أبيها الضعف أو من أجل الناس وبعد المساجد فأمرها أبوها أن تبرز إلى الجبان فتعمل مصلى ، تجعل أمامها أحجاراً أو عوداً ، ثم تصلي فيه ما جعلت على نفسها من الصلوات .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : سمعنا في امرأة نذرت أن تصلي في مائة مسجد : أنها تصلي في مسجد مائة صلاة ، للرواية عن النبي ﷺ أنه قال في امرأة نذرت أن تصلي في مائة مسجد أنه يحزبها أن تصلي مائتي ركعة في مسجد واحد . وقول : تبرز إلى موضع تحط فيه مائة مصلى وتصلي .

وقيل : إن نذرت أن تصلي في مساجد معروفة فلم تصل فيها فإنما تطعم مسكيناً أو مسكينين كفارة نذرها ، وتصلي حيث شاءت .
وقيل في امرأة نذرت أن تصلي في مصلى بنى فلان فتوانت حتى جعل ذلك الموضع كنيفاً ، إنها تصلي في غيره وتسكفر نذرها .

فصل

وقيل في امرأة قالت : اللهم عاف أخى وأنا أصوم الجمعة ، فسكره زوجها أن

(١) كذا في الأصلين الذين بأيدينا . والذي في أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة : صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في ما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام . م

تصوم يوم الجمعة . فقول : ليس لها صيامه إلا بإذنه . وإن صامت ثم صومها إن شاء الله . وقول : لها أن تصوم النذر والكفارات بغير إذن زوجها .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : إن نذرت أن تصوم في غير بيت زوجها ، فلم يأذن لها زوجها بالخروج إليه ، إنها تصوم في بيتها . وإن قالت : اللهم افعل لي كذا وكذا ففعل الله لها ، فلم يأذن لها زوجها ، إنها تصوم ما جعلت على نفسها في بيتها ويلزمها بقولها : اللهم عشرة أيام وبقولها : طرب ثلاثة أيام . وإن كان الذي نذرت عليه في قرية غير قريتها ، فلتطعم المساكين مثل كرائها من بلدها إلى تلك القرية ذاهبة وراجعة . وقول : ذاهبة . وإن كانت فقيرة لا تقدر على الإطعام ، فلتصم عن كل نصف صاع يوماً .

وإن نذرت أن تصوم ثلاثة أيام بلياليها ولا تتكلم فيهن ، فإنها تصوم ثلاثة أيام وثلاثة أيام أخرى مكان الأيالي ، وتطعم ستة مساكين مكان صمتها .
وقول : تصوم ثلاثة أيام وتكفر نذرها ، ولا شيء عليها في صيام الليل .
وقول : تصوم ثلاثة أيام ولا كفارة عليها . وإن نذرت أن تصوم يوم الأضحى أو يوم الفطر ، فلا يحل لها أن تصومهما ولتصم غيرها .

وحفظ أبو المؤثر عن أبي عبد الله رحمه الله : أن للرجل أن يمنع زوجته من صيام النذر ولكن تطعم ، فإن لم يكن معها شيء فإن الذي لها على زوجها من اللباس ، ولا بد من الطعم أو الصيام فإن صامت بغير رأي زوجها انتقض صيامها ولا كفارة عليها .

وإن نذرت أن تصوم كل جمعة لم يكن لها أن تفطرها إلا من عذر مرض

أو غيره . فإن أفطرته من عذر فعلها بدل كل يوم مكانه . وإن أفطرته من غير عذر ، فعلها بدله وكفارة النذر ولا تعود تفطره .

وإن نذرت أنها لا تغزل في كل يوم جمعة، فلها أن تغزل يوم الجمعة ، وتسكفر كفارة النذر كفارة واحدة .

وإن قالت : اللهم عاف أخى وهو مريض وأنا أصوم يوم الجمعة، ولم يكن لها نية في يوم ولا أبدا . فمن محبوب رحمه الله أن ذلك إلى نيتها . وقول : عليها أن تصوم كل جمعة حتى تنوى يوماً واحداً . وقول : ليس عليها إلا ذلك اليوم مرة واحدة ، إلا أن تنوى أنها تصوم كل يوم جمعة . وإن قالت كل جمعة فعلها صيام كل جمعة ما حيت .

وإن نذرت أن تصوم ما دامت حية . فقول : إنها إذا أفطرت يوم الفطر ويوم الأضحى ، فعلها كفارة النذر ثم تصوم بعد ذلك ما دامت حية . وقول : عليها بدل يوم الفطر ويوم الأضحى . وقول : إن أرادت أن تفطر من الأيام ، أطعمت بعدد كل يوم ، سكيناً .

وقال هاشم بن غيلان رحمه الله، في امرأة قالت : اللهم أرني ولدي فلاناً ، وعلى أن أصوم شهرين من غير نذر فالنذر ثابت عليها ، ولا يبرئها قولها من غير نذر من النذر . وإن ماتت قبل أن تصوم أو صحت أن يصام عنها .

وإن قالت : إذا جاء كتاب والدي، فالיום الذى يأتيني فيه أصومه ماعشت، فجاء كتاب والدها يوم السبت، فإنها تصوم ذلك اليوم أبداً ؛ لأن هذا نذر واجب . فإذا مرضت فعلها بدل كل سبت تركته . وكذلك إذا وافق يوم عيده .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في امرأة نذرت أن تقعد في بيت أمها خمسة أيام ،
 فعدت خمسة أيام غير متواليات ، فلا يجزيها حتى تسكون متواليات . وإن نذرت
 أن تصوم في بيت أمها خمسة أيام ، فجاءها الحيض في يوم خامس ، فإنها ما دامت
 حائضاً تقعد في بيت أمها أو تخرج منه ، فإذا طهرت أتمت بقية صيامها في بيت أمها
 كما نذرت . وليس لها أن تبيت في بيتها في الأيام التي تصومهن .

وإن نذرت أن تصوم أياماً محدودة ، فحاضت بعد أن صامت منهن شيئاً :
 إنه يختلف في ذلك . فقول : لا كفارة عليها ، ولا وفاة ؛ لأن صومها في الحيض
 معصية . وقول : عليها الكفارة ، ولا وفاة عليها .

وإن نذرت أن تصوم يوم الأضحى ، فلا يخل لها صومه وتصوم يوماً غيره .
 وقول : لا صوم عليها ولا كفارة عليها . وقول : عليها الكفارة ولا صوم عليها ؛
 لأنه لا نذر في معصية الله . وإن نذرت أن يخلص الله ابتها من عسر ولادتها ،
 فتخلصت ثم صامت ، فضعفت عن الصوم ، فإنها تطعم عن كل يوم مسكيناً ،
 ولا كفارة عليها إذا لم تقدر على الصوم في الوقت الذي حددته أن تصوم فيه . وإن
 قالت : اللهم أرخني من زوجي فلان وأنا أصوم شهرين ، ففارقها أو مات عنها ،
 فعليها صيام شهرين . وكذلك إن قال هو ذلك فيلزمه ما يلزمها .

وإن نذرت أن يصح ولدها ، وهي تصوم في منزل أختها يوماً أو يومين ،
 فصح ولدها ولم تفعل ذلك حتى طلعت أختها وخرجت من ذلك المنزل إلى غيره ،
 فإنها إن نذرت أن تصوم في ذلك المنزل الذي هي ساكنة فيه يوم نذرت ، فعليها
 أن تصوم في ذلك المنزل إن كان لها إليه سبيل . وإن لم تقدر عليه صامت في منزلها

وتصدقت بقدر غيابها من منزلها إلى ذلك المنزل على الفقراء . وإن قالت : أصوم مع أختي صامت مع أختها حيث كان .

وإن فقدت ولدها فقالت : اللهم رد عليّ ولدي وأنا أصوم شوال ، فرد الله عليها ولدها ، وكانت عليها أيام من رمضان ، فبدأت بهن حتى أكملتهن ، وصامت بقية شوال ، وأتمته بأيام من ذي القعدة حتى تم شهر كامل ، إنها قد لزمها الحنف ، وعليها الكفارة كفارة النذر : إطعام عشرة مساكين ، أو صوم عشرة أيام .

وروى أن عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن أختي نذرت أن تخرج ماشية وتحسر رأسها . فقال النبي ﷺ : تمشي ما استطاعت ، وتغطي رأسها ، وتكفر عن ذلك .

وعن أبي علي رحمه الله ، في امرأة قالت : اللهم عاف فلاناً مما عناه ، وهي تخرج إلى صحر ماشية تصوم فيها يوماً واحداً ، فعوفى فعلها المشي . فإن لم تقدر ركبت وركب معها ذيرها .

وإن نذرت أن تخرج ماشية ناشرة شعرها ، فعليها للمشى ، وتغطية شعرها ، تكفر وتعلم مسكيناً أو مسكيتين .

وروى أن النبي ﷺ رأى امرأة تمشي حافية فاستتر منها . فقال النبي ﷺ : ما لها ؟ فقيل له : إنها نذرت أن تمشي حافية ناشرة شعرها . فأمرها أن تحتصر وتنتعل أو تركب .

(١) متفق عليه ولأحمد والأربعة فقال : إن الله تعالى لا يصنع بشقاء أختك شيئاً مرها فلتختصر ولتركب ولتضم ثلاثة أيام . م

وقيل : إن امرأة نذرت أن تمشى إلى الكعبة ، فشئت حتى بلغت إلى بعض الطريق أعميت . فركبت ثم أتت ابن عباس فسألته فقال لها : أتستطيعين أن تحجى من قابل ، وتركبي حتى تنتهي إلى المسكان الذي ركبت منه وتمشين ما ركبتى ؟ فقالت : لا . قال : استغفري الله وتوبى إليه . وإن نذرت أن تطوف عشرة أسابيع فطافت ثلاثة أسابيع وماتت ، فإنه يؤتجر لها من يطوف عنها تمام ذلك الأسبوع . وأما ما بعد ذلك فحتى توصى به .

وقيل : إن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ^(١) فقالت : إن أمى نذرت أن تحج ، فماتت قبل أن تحج . أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها .

قال أبو سعيد رحمه الله : إن من نذر في الحج بشيء لزمه النذر فيه ، وعليه الوفاء به إذا قدر على أداء ما ألزمه نفسه . وأما لزوم ذلك على ورثته من بعده إذا صح أنه قد لزمه . فقول : إن الورثة يلزمهم ما علموا به أنه على صاحبهم من حق الله والعباد ، من ماله ولو لم يوص به . وقول : إن حقوق الله لا تلزمهم حتى يوصى بها . وأما حقوق العباد فعليهم أداؤها من ماله ، إذا علموا أنها عليه حتى مات . ومن احتمل إنفاذه وقضاؤه بوجه من الوجوه ولم يعلموا أنه قضاء ، أو لم يقضه ولم يوص بإنفاذه . ففي بعض القول : إنه ليس عليهم حتى يعلموا أنه لم يقضه . وقول : عليهم قضاؤه حتى يعلموا أنه قضاء .

وأما من نذر بما عجز عنه من جميع النذور ولو كان من الطاعات . فقول :

(١) أخرجه البخاري والنسائي عن ابن عباس وفيه : إن المرأة من جبهة . وزاد : أرايت لو كان على أمك دين أكننت فاضيته . اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء . م

لا وفاء عليه فيه ولا كفارة . وقول : السكفارة . ولا وفاء عليه فيما عجز عنه ،
ولا ينمقد عليه النذر به ؛ لقول النبي ﷺ : لا نذر على المؤمن فيما لا يملك^(١) ،
ولا فيما لا يطيق ، ولا نذر في معصية الله .

وفي جواب أبي على إلى أبي مروان ، في امرأة قالت : إن صح ابنها فسي
تفعل له كذا وكذا : إنه نذر . تصوم يوماً أو يومين أو تطعم مسكيناً أو مسكينين .
وإن قالت : إنها تعطيه مالا فلم تعطه حتى مات فقد حنث . وإن أتمته للورثة ،
فهو لهم ولها ميراثها منه ، وهو مالها وهي حائثة . وإن نذرت أن تصوغ لابنها
قرطين ، فلم تفعل حتى بلغ رجلاً ، فأحب لها أن تكفر نذرها بإطعام مسكين
أو مسكينين أو تصوم يوماً أو يومين ، وتم لابنها ما نذرت به . وإن لم تعطه
لم يجب عليها . وإن قالت : إن عافى الله ولدها فمالها كله له . فأخاف أن يكون له
ذلك . ولا يبين لي أن لها في ذلك رجعة . وإن نذرت أن يصح ولدها وهي تطعم
امرأتين من جيرانها ، فصح ولدها ولم تطعم المرأتين حتى ماتت إحداهما ، فإنها
تعمل الطعام وتدعو امرأة فقيرة مع المرأة التي نذرت أن تطعمها ولا حنث عليها .
والله أعلم .

فصل

وقيل : من نذر أن يصوم في بلد قد سماه ، فجاء له به عذر . فعن أبي عبد الله
أنه يتصدق الكرا في الذهاب ، ولم ير عليه في الرجوع شيئاً . وبعض رأى بقدر

(١) رواه أبو داود عن ثابت بن الضحاك ببعض اختلاف . م

كرأاء الذهب^(١) . والرجوع : ويصوم في موضعه . وقال موسى بن علي رحمه الله : من نذر أن يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة أو الاثنين أو يوماً من الأيام إن فعل الله له كذا وكذا ، ففعل الله له كذلك . فعليه أن يصوم ذلك اليوم أبداً ما دام حياً . وإن وافق يوم الفطر أو الدحر ، فيفطر ويصوم يوماً مكانه ولا حنث عليه . وإن أصبح في ذلك اليوم جنباً ولم يعلم ، ثم علم بعدما أصبح ، فإنه يتم صوم ذلك اليوم ويبطل يوماً مكانه . وإن تعمد لذلك فعليه كفارة النذر ويلزمه يوم مكانه وكذلك إن أفطر أو جامع نهاراً ، يصوم يوماً مكانه ، ويكفر نذره ، ويصوم فيما يستقبل من الأيام ذلك اليوم . وإن عاد أفطر ذلك اليوم فيصوم يوماً مكانه ولا كفارة عليه .

قال أبو الحواري بن محمد بن الأزهر : قال موسى بن علي : من نذر نذراً فله أن يكفر إن لم يفعله ، وإن فعله كان أفضل إن كان طاعة . فإن قال : طرب عافى أو عاف فلاناً ، أو أعطى كذا وكذا وأنا أصوم لك يوماً في مسجد كذا وكذا ، فكان ما طلب . فإن عليه أن يصوم في ذلك المسجد يوماً . وإن أنهى ذلك المسجد فعليه أن يصوم في بقعته التي كان فيها . وإن جعل على نفسه صوم كل يوم اثنين ، فليس له أن يبيع صومه . وإن مرض أو عجز عن الصوم ، فإنه يطعم عن كل يوم اثنين مسكيناً ويفطر . وقول : إنه إذا صح يصوم بدل ما أفطره .

ومن ذهب منه شيء فقال : طرب رده على وأنا أصوم شهرين ، فرده الله عليه ، ولم يقدر أن يصوم ، فإنه يطعم عشرة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام .

(١) قال في اللسان : ذهب يذهب ذهاباً وذهوباً فهو ذاهب وذهب .
(١٢) - منهج الطالبين - ج ١٦

وقول : يطعم عن كل يوم مسكيناً ، وهذا إذا لم يتوان عن الصوم ، وإما
حش وهو لا يطيق الصوم . وقول : عليه الكفارة ولا صوم عليه . وعليه أن
يصوم إذا قدر ، ولا إطعام عليه ولا كفارة .

وقول : إذا لم يطق الصوم أطعم عن كل يوم مسكيناً . فإذا أطاق الصوم
صام .

وقول : يطعم ولا صيام عليه ولو أطاق الصوم بعد ذلك ؛ لأن الإطعام يقوم
مقام الصيام في الكفارات ، إلا في كفارة الظهار والقتل ، فإنه لا يجزى عنه ، إلا
أن لا يطيق الصوم أجزى عنه الإطعام . وأما إذا أطاق الصوم وتوانى حتى لم يطق
الصوم ، فهذا عليه الكفارة على حال . والاختلاف فيما سوى ذلك .

وأما إن جعل على نفسه صيام شهرين محدودين ، فعليه صومهما ، وليس له أن
يفطر فيهما إلا أن يضعف عن الصوم ، فيجوز له أن يطعم عن كل يوم ضعف فيه
عن الصيام . مسكيناً ، قبل أن يفطر . على هذا يكون حاله ، كلما قدر على الصيام
صام . وكلما ضعف عن الصيام أطعم ، حتى يجعل الله له فرجاً ومخرجاً .

وأما إن نذر أن يصوم شهرين يحدهما ، أو توانى عن صيامهما ، فإن صام
ضعف عن الصوم ، كان له أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ، وعليه كفارة
نذره ؛ لأن صوم النذر يكون متتابعاً . فإذا قطع الصوم لم يكن موفياً بنذره .

وإن صام من حين ما لزمه الصيام ، فضعف عن الصيام ، فلا كفارة عليه في
ذلك ولا إطعام ؛ لأنه لا نذر على المؤمن فيما لا يطيق ، وله أن يترك الصيام إذا عجز

عنه . وإن أطاقيه بنى على صومه حتى يكل ما جعل على نفسه ، ولا كفارة عليه . وكذلك القول فيمن جعل على نفسه صوم أيام محدودة ، فضعف عنها أو بعضها . فتقول : لا بدل عليه فيما لا يطيق . فإن أطاق الإطعام أطعم عن كل يوم مسكيناً ، ولا كفارة عليه في نذره .

وإن جعل على نفسه صيام ثلاثين شهراً ، فليس له أن يتطعم بينهما بالإفطار ، إلا أن يضعف عن الصوم ، فيطعم عن كل يوم مسكيناً . فإذا أطاق الصوم صام ، وإن أفطر وهو يقدر على الصيام ، فأطعم أو لم يطعم ، فقد فسد عليه صومه ، وعليه أن يستقبله ولا يكون صوم ثلاثين شهراً إلا متتابعاً .

ومن قال : اللهم عافني وأنا أصوم كل جمعة ، فليس عليه أن يبدل مجمع شهر رمضان ؛ لأنه قد صامها ، وقول : لا يجزيه ذلك ، وعليه بدلها ، وإن قال : وأنا أصوم كل جمعة تطوعاً ، ففي بعض القول يجزيه ، لأن أفضل الطاعة صوم شهر رمضان ، إلا أن ينوى شيئاً ، فعليه بدل ما نوى ، وقول : لا يجزيه ذلك ، وعليه البديل ، وكذلك القول إن وافق يوم الفطر أو يوم النحر .

ومن حمل على نفسه صوم عشرة أيام بلياليها ، فتقول : إن صوم الليل معصية وليس عليه وفاء ولا كفارة . وإنما عليه أن يصوم عشرة أيام ، وقول : عليه صيام النهار عشرة أيام ، وعليه الكفارة للنذر عن صوم الليل ، وقول : عليه صوم عشرين يوماً : عشرة أيام عن الأيام ، وعشرة أيام عن الليالي ، وقول : عليه صوم عشرين يوماً ، والكفارة عن النذر .

ومن نذر أن يفعل الله له كذا وكذا ، وهو يصوم الدهر كله ، فيفعل الله

له ذلك فلم يصم ، فإنه يحذف ، وعليه الصيام لما يستقبل ، والتوبة والاستغفار لما ضيع ، ويوصى بأجرة من يصوم عنه بعد موته ماضيع من الصوم في أيام المسكنة ، وإن لم يوص رجوت له العفو من الله بعد التوبة والوفاء لما يستقبل . وإن قال : اللهم افعل لي كذا وكذا وأنا أصوم شهراً . فإن نوى شهراً بعينه صامه من الهلال إلى الهلال ، وإن لم ينو شهراً بعينه واعترض الأيام صام ثلاثين يوماً متتابعة . ومن نذر أن يقعد في موضع أياماً معروفة ، فلا يكون قعوده إلا أياماً متتابعة .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، فيمن قال : اللهم عاف فلاناً وأنا أصوم شهراً معلوماً ، فعوفى فلان ، واتقضى ذلك الشهر الذي قال : إنه يصومه ، أنه يصوم شهراً مكان ذلك الشهر ، ويكفر نذره . وإن قال : أصوم شهراً ولم يسم بشهر معلوم ، ولم يقل من هذه السنة ، فإنه يصوم شهراً غير شهر رمضان ، ولا يحزبه صوم شهر رمضان .

وروى ابن عباس عن النبي ﷺ ، أنه قال فيمن نذر أن يحج الفريضة : إنه يحزبه عن فرضه ونذره . فإن كان هذا مثل ذلك فالله أعلم . وإن نذر أن يصوم أكثر الأيام ، فإنه يصوم عشرة أيام . وإن نذر أن يصوم الأيام ، فإنه يصوم سبعة أيام وقد برّ . وقول : يصوم عشرة أيام وقد برّ . وإن قال : إن عوفيت صمت عشرة أيام طاعة لله تعالى ، أو تصدقت بعشرة دراهم إن شاء الله ، بلا نذر مني ولا يمين عليّ ، إنه لا شيء عليه ، وإن أراد بذلك نذراً فقد قيل : إن الاستثناء يهدم النذر . وقيل : لا يهدمه .

ومن نذر أن يصوم سنة فأحب أن يصوم ثلاثمائة وستين يوماً ، غير شهر

رمضان وغير يوم النحر ويوم الفطر ، ويلحق ذلك متتابعاً بدل شهر رمضان ، وبدل يوم الفطر ويوم النحر على أثر صيامه ولا يقطعه . وإن نذر أن يصوم هذه السنة ، فليصم ما بقي منها ، ولا بدل عليه في شهر رمضان ويوم الفطر ويوم النحر . ومن لزمه صوم سنة فصامها ، وانتقض عليه منها أيام أو شهر أو أقل أو أكثر ، فعليه أن يصوم ويصل صوم السنة بصوم البدل ولا يقطعه .

ومن نذر أن يصوم شهراً محدوداً ، فصامه حتى بقي منه يومان ، ثم عرض له سفر فأفطر . فرأى عليه أبو زباد الكفارة : إطعام عشرة مساكين أو صوم عشرة أيام ، وببدل شهراً مكانه .

وإن نذر أن يصوم يوم الجمعة في مسجد الجامع فنام ، فلم ينتبه حتى طلع الصبح غداة الجمعة ، فغدا إلى المسجد . فقول : يجزيه ذلك ، ويقعد في المسجد بقدر ما فاتته . وقول : لا يجوز إلا أن يطلع الفجر وهو في المسجد ؛ لأن صوم اليوم هو من أوله إلى آخره . ومن غدا إلى المسجد فأدركه الصبح قبل أن يصل إلى المسجد ، فعليه كفارة نذره ويصوم يوماً مكانه . وإن اعتل فلم يقدر يمضي إلى المسجد ، فيصوم في موضعه ويعطى الفقراء بقدر الذهوب إلى ذلك المسجد إن كان له قيمة . وقول : إن لم يأت بما نذر عليه فليكفر لنذره . وإن منع عن المسجد فليصم في غيره . إذا لم يمكنه الوصول إليه . وإن حضره الموت قبل يوفي بنذره أقرب به على نفسه . وإن سها عما نذر به حتى فاتته الجمعة . فإن كان نوى في جمعة محدودة وفاتته ، فإنه يصوم يوماً غيرها ويكفر عن نذره .

ومن نذر بصيام سنة مرسل لقوله . فأكثر قول أصحابنا أنه يصوم اثني عشر شهراً متتابعاً .

ويروى أن أبا المؤثر رحمه الله عني بمثل هذا فصام متفرقاً . حتى أكل العدد الذي نذر به . ومن قال : إن صوم النذر يكون متتابعاً أحب إلينا . ومن قال : عليه أعظم النذور لأفعلن كذا وكذا ، ثم فعل . فهذا شيء لانهاية له ، ولا نعلم ما أعظم النذور . وكذلك إن قال : أتم النذور وأكملها وأوفاهها .

وعن أبي معاوية رحمه الله ، فيمن نذر أن يصوم غداً ، وهو لا يعلم أن غداً الفطر ، فوافق يوم الفطر : إنه يفطر وعليه بدل يومه . وقول : ليس عليه بدل ، ولا كفارة عليه في كلا القولين . وإن حلف ليصوم غداً فوافق ذلك اليوم العيد ، إنه يفطر ثم يصوم بدله .

وإن حلف ليصوم كل خميس ، فوافق يوم الخميس يوم العيد ، إنه يفطر ويبدله ، ويصوم فيما يستأنف كل يوم خميس . وقول : إن اليمين مخالف للنذر ، ويحذف بفطر يوم الفطر أو يوم الأضحى إذا وافق يوم خميس ، وليس عليه صوم يوم الخميس فيما يستأنف .

وفي بعض القول : إن نذر أن يصوم غداً أو يوم كل خميس ، فوافق ذلك اليوم يوم الفطر أو النحر ، فعليه البدل والكفارة ، ويستأنف الصوم . فإن عاد وافق ذلك اليوم يوم عيد آخر ، فلا كفارة عليه . وأما البدل فالتقول فيه واحد . وأما إذا أتم ذلك اليوم لسفره أو مرض ، فعليه بدله بلا كفارة . والاختلاف في الكفارة ، ولا اختلاف في البدل . وأما إن حلف أن يصوم كل خميس .

فوافق يوم عيد ، فعليه البدل وكفارة الحنث ، ويستأنف الصوم فإن وافق عيداً آخر أو نسي فأكاه ، فعليه البدل ، ولا حنث عليه . وفي بعض القول : إنه إذا حلف أو نذر أن يصوم كل جمعة أو خميس ونوى ذلك ، فسكاهما أفطر خميساً أو جمعة فعليه الكفارة ، وإن نذر أن يصوم سنة فعليه صيام سنة ، ويبدل شهر رمضان ويوم الفطر ويوم النحر ، وإن قال : هذه السنة فإنما عليه ما بقى من السنة ، وليس عليه بدل شهر رمضان . وقول : ليس عليه في الأول بدل شهر رمضان إذا نذر أن يصوم سنة ، وإنما عليه بدل يوم الفطر والنحر ، وإن قال : هذه السنة فإنما عليه ما بقى من السنة ، وليس عليه بدل شهر رمضان إذا نذر أن يصوم سنة ، وإنما عليه بدل ذلك كله .

فصل

قيل : إن رسول الله ﷺ^(١) مر برجل قائم في الشمس . فسأله عن شأنه ، فقالوا له : إنه نذر لا يستظل ولا يتكلم ، فقال النبي ﷺ : ليستظل وليتكلم ويكفر يمينه ، وقال الفقهاء : ويطعم مسكيناً أو مسكينين ، ومن نذر أن يحج البيت حافياً ، فإن كان موسراً فليزكب ويحجج رجلاً غيره ، وإن لم يكن له يسار فليزكب وليهرق دماً في مكة إن استطاع ، وإن لم يسم الحج من أين ، فهو من حيث يحرم الناس ويلبون .

(١) أخرج البخاري ومالك وأبو داود عن ابن عباس قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل إذا هو برجل قائم في الشمس ، فسأل عنه فقالوا : هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ويصوم ولا يفطر ، ولا يستظل ولا يتكلم فقال : مروه فليستظل وليتكلم وليتم صومه . م

وقيل : نظر عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلاً يمشى حبواً على يديه ورجليه حول الكعبة . فقال له : مالك ؟ قال : إنه نذر أن يظوف أسبوعاً على يديه ورجليه فقال له : قم فطف أسبوعين عن يديك أسبوعاً وعن رجلك أسبوعاً .

وقيل : كان نافع بن عبد الله يقول : لا أعلم في النذر إلا الوفاء به . ومن لم يستطع أن يوفى بنذره كفر عنه وأوصى أن يؤتجر عنه من ماله بعد موته . وروى ابن شهاب عن عبد الله بن مسعود ، عن عبد الله بن العباس : أنه حدثه عن سعد بن عباد ، أنه استفتى رسول الله ﷺ ، في نذر كان على أمه ، توفيت قبل أن تقضيه . فقال رسول الله ﷺ : اتقنه^(١) عنها .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من نذر أن يحج حائفاً فلم يستطع ، لم يكن عليه مالا يستطيع ، ويحج ناعلاً أو راكباً ، ويكفر نذره . وقول : لا كفارة عليه ؛ لأنه لا نذر على المؤمن فيما لا يستطيع ، وفيما لا يملك ، ولا في معصية الله . ومن نذر بالحج ولم ينو به من مكان معلوم ، لزمه أن يحرم بالحج من ميقاته ، إلا أن يسمى من غيره مما هو فونه ، من حيث نذر أو من غيره . وليس النذر بأشد من اللازم . وقيل فيمن لزمته حجة الفريضة وحجة النذر : إنه يبدأ بحجة الفريضة . وإن بدأ بالنذر انعقد له وأجزاه . وإن حج الفريضة قبل النذر ، ولزمه النذر قبل أن يحج الفريضة . فنقول : تجزيه حجة الفريضة للفريضة والنذر ؛ لأنه قد وفى بنذره ، كالذى نذر أن يصوم شهراً ، فصام شهر رمضان . فنقول : يجزيه للنذر . وقول :

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس . م

لا يجزيه للنذر ، وإنما يجزيه للفرض . وإن أراد النذر فلا يجزيه للفريضة في الحج
ويجزيه للنذر وعليه الفريضة . وإن أراد بالحج عن الفريضة والنذر جميعاً . فعلى
قول من يقول : إن الفريضة تجزيه لمهماً ، يقع له أداء الفريضة ، ويجزيه للنذر .
وقول : لا يجزيه . وإن أشرهما لم يجزه عندى للفريضة ولا للنذر ، ولا يبطل
حجه .

فصل

ومما يوجد عن هاشم ومسيح رحمهما الله في رجل قال : اللهم عاف أخى من
مرضه ، وبعيرى هذا صدقة للمساكين . فعوفى أخوه ثم مات البعير . فإنه إن كان
أمسك البعير ولم يرد إنفاذه للمساكين واستعمله بعد ما عوفى أخوه ، فعليه أن يبدل
مثله للمساكين . وإن كان لم يستعمله ويحدث نفسه بإنفاذه ، فهلك البعير بغير
تضييع منه ولا تقصير ، فلا شيء عليه . وقول : إذا أمكنه إنفاذه فلم ينفذه حتى
هلك البعير ، فعليه شراؤه .

وإن قال : اللهم عاف ولدى وعلى عتق رقبة من ولد إسماعيل ، فعوفى ولده .
فعليه ما قال . فإن لم يجد من ولد إسماعيل ، فن ولد إسحاق . رأى مسيح . قال
أبو صفرة : إن رجلاً من أهل البصرة قال : إن أخرج الله حقى من فلان لأطعمنكم
تمرّاً وزيتاً . فلما خرج حقه كره أن يطعمهم . فقال محبوب : عليه أن يطعمهم .

فصل

قال أبو الحواري بن محمد رحمه الله ، في رجل نذر أن يصيح وهو يعطى فلاناً كذا

وكذا ، فعوفى ومات فلان قبل أن يعطيه : إنه يعطى ورثته ، وعليه كفارة النذر إن كان أمكنه أن يعطيه فلم يعطه وفرط حتى مات .

وإن قال : إن فعل الله له كذا وكذا ، فهو يعطى رجلاً ماله كله ، أو يتصدق به على الفقراء ، أو يعطيه غنياً أو فقيراً أو مؤمناً أو كافراً ، ففعل الله له ما قال . فإن عليه الوفاء بنذره . وإن أراد بذلك رياءاً وسمعة ، فليس عليه الوفاء بنذره ؛ لأنه معصية ، وعليه كفارة النذر . وإن أراد بذلك حيفاً على ورثته ، فهو بمنزلة الرياء والسمعة ؛ لأنه معصية أيضاً . وكذلك إن أراد أن يحيف بعض أولاده ويعطى بعضهم ، فعليه أن يساوى بينهم ويكفر نذره .

وأما الذى نذر أن يردده الله إلى بلده وهو يفرق مائتى درهم ، فمجز عن ذلك ولم يتوان . فقول : لاشئ عليه ، وقول : عليه الكفارة ، وإن كان له مال من الأصول أو غيرها ، فعليه أن يبيع من ماله ويوفى نذره ، وذلك إذا سعى به للفقراء أو المساكين أو أحداً من أهل سبيل الصدقة أو ممن يجب له ذلك . وإن كان إذا فعل ذلك أضر بنفسه وعياله فى وقته ذلك . رجوت أن لا يجب عليه ذلك ويكفر نذره ؛ لأن هذا من العجز . وإذا وجب عليه تسليم النذر للفقراء والمساكين ، فليس له أن يعطى منه أولاده الصغار كانوا أغنياء أو فقراء ، وإن سلمه إلى ثلاثة فقراء فصاعداً ولم يستغنوا به أجزاه ذلك إن شاء الله .

وأما الذى نذر أن يسلم له دراهم ، وهو يفرق منها عشرة دراهم على الفقراء ، فسلمت إليه وفرق منها خمسة دراهم ثم تلفت ، فإذا لم يقصر فى إنقاذ ذلك بمد أن لزمه فلا شئ عليه ، وإن قصر فى إنقاذ ذلك بمد ما لزمه فعلية الكفارة وإنقاذ تمام ذلك من غير تلك الدراهم .

وقيل : من نذر أن يعطى فلاناً شيئاً فلم يعطه حتى مات فقول : إنه يعطى وارثه ولا كفارة عليه ، وقول : يعطى وارثه ويكفر نذره ، كان الوارث غنياً أو فقيراً .

ومن كان له ولد صغير ، رخص فنذر إن عوفى أن ينحله قطعة من ماله ، فعوفى ونحله . والولد صغير لم يحرز وأكلها الأب حتى مات . قال أبو عثمان هو للولد لأن هذا نذره . وقال مسعدة : لا تثبت له حتى يحرز . قيل لهاشم : وإن أومى به عند الموت . قال : هو سواء إذا كان في الصحة فهو جائز ولو لم يحرز . وقال غيره : قيل : إنه جائز ولا إحراز عليه ؛ لأن ذلك وفاء بنذره ، وليس له فيه رجعة إن رجع وليس له نزعته .

قال أبو محمد رحمه الله : من نذر بصدقة جميع ماله فلا شيء عليه ولا كفارة ؛ لأنه نذر بفعل معصية لقول الله تعالى : « ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً » .

ومن نذر أن يفرق هذه الجزلة وهي تمر بلعق ، ثم لم يفرقها حتى أذهبها ، ثم أراد التوبة فقال : إن كان لم يقل : على الفقراء ولا نوى ذلك فإنما عليه كفارة نذره : إطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإن كان نذراً يفرقها على الفقراء أطعم الفقراء مثلها . وعلى قول : يكفر نذره .

وإن قال : اللهم افعل لي كذا وكذا ، ومتى وصلت إلى بلدي وأمتي فرقت على الفقراء درهماً ، فوصل ولم يفرق من يومه أنه لا يلزمه شيء في تقصيره في يومه

ذلك ، وعليه يفرق الدرهم ، متى أمكنه وإن لم يمكنه فلا يلزمه شيء ، وإن أمكنه في يومه وأخره إلى الغد ، فالأمر به تعجيله ، إلا أن يكون نيته أنه متى وصل فرق في الوقت فلم يفعل ، فعليه الكفارة وتفريق الدرهم ، وإن كان قال وهو يعطى فلاناً غير فقير فإت كفر نذره .

ومن كان له مال أو إنسان غائب ، ونذر أن يسلم وهو يعطى فلاناً الفقير كذا وكذا فيسلم ذلك وفلان الفقير قد مات ، فنحب أن يتم ذلك للفقراء من ورثة ذلك الفقير أو غيرهم . وقول : إلى ورثة الفقير . وقول : إن كان قد قصد بذلك لموضع فقره أمضى ذلك للفقراء ، وإن كان قصد به إلى الرجل بعينه ، فهو لورثته ، وعليه كفارة نذره على حال ، حيث لم يعطه كان موته بعد وجوب النذر أو قبله . وقول : إن كان النذر وجب بعد موت الفقير فليس عليه كفارة نذره ؛ لأنه لم يقصر بعد أن وجب عليه ذلك .

وعن أبي الحواري رحمه الله فيمن قال : إن ساق الله لي كذا وكذا فعلى لفلان كذا وكذا ، ثم ساق الله إليه ما طلب ، ثم طلب إلى الرجل الذي جعل على نفسه فجعله في حل منه ، إنه لا يجزيه ذلك الحل حتى يسلم إلى الرجل ما جعل له على نفسه . وفي بعض القول : يجزيه الحل .

فصل

ومن نذر أن يحرر رقبة فلم يجد ، فعليه صيام شهرين متتابعين . وقول : عليه كفارة نذره ؛ لأنه لا نذر على المؤمن فيما لا يملك ولا يستطيع . وقول : لا كفارة عليه . وإن قال : إن فعلت كذا وكذا فعلى عتق رقبة . قال أبو يحيى : يكفر

يمينا قال أبو الحواري : كان أبو معاوية يقول : إن لم يجد عتق رقبة صام شهرين متتابعين .

فصل

واختلف الفقهاء في قول الناذر : اللهم وحث في نذره فقل : كفارته إطعام عشرة مساكين ، أو صيام عشرة أيام ، وقول : صيام عشرة أيام ، فإن لم يستطع فإطعام عشرة مساكين ، وقول : إطعام عشرة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام ، وقول : يمين مرسل . وكذلك في قوله : يارب إلا أصوم عشرة أيام . وإن قال : اللهم يارب وجمعهما في نذر واحد ، فعليه صيام عشرة أيام ، وليس في ذلك تخيير ، وقول : كفارتهما واحدة قرنهما أو أفردهما .

وإن قال : اللهم لك عليّ أن لا أعود أشرب النبيذ . فعن عبد المقتدر : أن في هذا كفارة التغليظ إذا حث . وإن قال عليه : لله نذر إن فعل كذا ، أو عليه نذر إن فعل كذا ثم حث ، نفى كل هذا اختلاف . قال بعض : صوم يوم أو يومين . وبعض قال : ثلاثة أيام . وبعض قال : صوم يومين أو ثلاثة . وبعض قال : إذا قال : لله ثلاث . وإن لم يقل : لله فيوم أو يومان .

واختلفوا فيمن قال : يارب افعل لي كذا وكذا وأنا أفعل كذا ، فقول : لا شيء عليه حتى يقول : وعلى كذا .

وإن نذر ألف نذر في لفظة واحدة ومكان واحد ومعنى واحد ، فهي كفارة واحدة لفذر واحد . وإن كان في معان شتى فعليه لكل معنى كفارة .

وعن هاشم رحمه الله فيمن قال عليه ألف نذر أنه يطعم ألف مسكين ، وإن قال : والله فعلى نذر ثم حنث فعليه كفارة يمين وصيام ثلاثة أيام كفارة النذر ، فإن قال : على في الله لأفعلن أو على بالله . فأما على في الله إن أراد به نذراً فهو نذر وكفارة يمين . وأما على فإطعام عشرة مساكين أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإن قال : إن فعل الله لي كذا لأفعلن كذا ، فقل إن هذا نذر لأنه ذكر الله ، وقول : ليس بنذر وهو بمنزلة اليمين .

وقال أبو مروان في امرأة نذرت فقالت : اللهم اشفني وأنا أعتكف في مسجد قد سمته فأصوم ، فوفيت ولم تعتكف حتى ماتت ، إنه يطعم عنها عشرة مساكين . ومن قال : اللهم يقع في يدي مائتا درهم إلى عشرة أيام وأنا أصوم شهراً فسرق مائتي درهم في الوقت ، فعليه كفارة يمين إطعام عشرة مساكين أو صيام عشرة أيام ، إلا أن يكون قال : مائتي درهم حلال فلا شيء عليه . وقيل : لا يلزم الصبي ما نذر به قبل بلوغه .

ومن نذر أن تلد امرأته غلاماً فحملت وأسقطت قبل أن يعرف فلا شيء عليه . وإن تبين خلقه فلم يعرف أنه غلام أو جارية ، فقد وقع فيه الإشكال والاحتياط له الوفاء بنذره ، إلا أن يكون نذر أن تلد غلاماً حياً ، فلا يلزمه شيء في السقط أو غيره . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع عشر

فيمن جعل نفسه أو غيره نحيرة

أو حلف أو نذر بالهدى والنعوذ والزمانة والصلة والخروج ومعاينه

قيل : إن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال له : إني نذرت أن أنحر نفسي فقال له ابن عباس : اذهب فأنحر نفسك . فلما انصرف الرجل قال لجلسائه : ردوا الرجل فردوه . فقال له : أ كنت تمحّر نفسك ؟ قال : نعم . فقال له : اذهب فأنحر بدنة . فانصرف الرجل فقال ابن عباس لمن معه : ردوا على الرجل فطلبوه فلم يجدوه . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا : إنا لم نجد . قال : لو وجدناه لأمرناه أن يفتدى بذبح عظيم يعني كبشاً . فالمعنى : أن هذا نذر أن يهدى نفسه نحيرة فأفتاه ابن عباس بهذا . وفي رواية : أمره أن ينحر كل سنة عشرًا من الإبل بمنى .

وأما لو نذر أن ينحر نفسه بغير هدى أو بعور عينه أو يقطع شيئاً من جوارحه ، لم يسكن عليه الوفاء بنذره ، ولا كفارة عليه في الحنث ؛ لأنه لا نذر على المؤمن في معصية الله ، وهذا النذر من معصية الله .

وإن نذر إن فعل الله له كذا وكذا وهو يفتح العرق من يده أو يحتجم ، فهذا ليس بمعصية ، وإنما هو دواء يتداوى به الناس وإن شاء فعل وإن شاء كفر وترك ما نذر به .

ومن جعل ابنه هدياً فإنه يهدى بدنة . وإن جعله هدياً نحيرة فليمنح بدنة أو يعتق رقبة .

ومن حلف وهو بمكة أن عليه بدنة ينحرها في عمان ، فعليه ما شرط . وإن لم يشترط ذلك انحوت بمكة أو بني .

وقال أبو عبد الله فيمن قال : ابنه عليه نحيرة لا يفعل كذا وكذا ثم فعل إنه يهدى بدنة أو يعتق رقبة . والبدنة من الجذعة فصاعداً بعير أو بقرة .

ومن قال : أبوه عليه نحيرة أو أحد من لا يجوز له نكاحه أو كان أجنبياً فقد قيل : كل من جعله عليه نحيرة يلزمه في ولده . وفي بعض القول : إنما يلزم ذلك في الولد .

وقيل في امرأة جعلت على نفسها نذراً إن كملت أختها نحيرة عند مقام إبراهيم ثم كتمها : إنها تصوم يوماً أو يومين وتهدي شاة تنحر عنها . وقول : تصوم ثلاثة أيام وتهدي بدنة وتمتق رقبة . وقول : تهدي كبشاً .

وقيل في رجل غضب على غلامه فقال : إن أعتقته فهو هدى . فإن أعتقه فهو كفارة له . وإن قال : إن أعتقته فهو على هدى ، فأعتقه فإنه يعتق ، وعليه أن يهدى بدنة .

وأما من أهدى ماله كله فيهدى سبعة أو ثمانية أو عشرة ، فينحر به بدناً يوم الححر ويمسك سائر ملكه .

وإن قالت امرأة : إني أهديت كل شيء أكلته في بيت جارتى أو استوهبته منها ، فإنها تهدي قيمة ذلك . وقيل فيمن قال : إن دخلت منزل فلان على هدى ، وعلى هدى إن لبست ثوباً ، وعلى هدى إن كملت فلاناً ثم حنث في جميع ذلك

في مجلس واحد : إنه يلزمه ذلك كله لاختلاف الأيمان . وقد قيل : لو كان في معنى واحد وحلف بالهدى بعدد شيء كان عليه بعدد ما حلف ولو كان بلفظ واحد؛ لأن الهدى والحج فعل لا كفارة أيمان والفعل ثابت .

ومن قال: على أن أهدي دارى أو نخلى أو شيئاً من مالى أن عليه أن يهدى ثمن ما حلف عليه . وقال أبو المؤثر : إلا أن يكون أكثر . وإن قال : ما على أن أهدي من ثلث مالى فإنه يهدى عشر ثمنه .

وقال زهاد عن موسى بن على رحمه الله ، في الذى يحلف أنه يشرب هذا البحر أو يحمل هذا الجبل أو بما لا يستطيعه ، فإنه يهدى بدنة ، وقول : لا يذمه هدى حتى يسمى هدياً .

ومن قال : فلان عليه هدى^(١) ، فإنه يعتق رقبة أو يهدى بدنة . وإن قال : هذه الدار أو هذا الحائط عليه هدى أو شيء يعرفه له قيمة ، أن الذى حلف عليه يقوم قيمة ويشتري بها بدناً تنحر بمكة أو بمعى . وإن قال : هذا البحر هدى ، أو حلف بما لا يستطيع عليه مما لا قيمة له فيهدى بدنة .

وقال هاشم رحمه الله : في الفقير الذى لا يقدر على شيء فيقول على هدى إن فعلت كذا وكذا ثم حنث . وقال : إنه يهدى ما قدر عليه ولو درهما . وإن قال :

(١) قال في جامع الأصول عن محمد بن المنتشر أن رجلاً نذر أن ينحر نفسه إن أُنجاه الله من عدوه ، فسأل ابن عباس رضى الله عنهما فقال : سل سروقاً خادمه ، فسأله فقال : لا تنحر نفسك؛ فإنك إن كنت مؤمناً قتلت نفسك مؤمناً ، وإن كنت كافراً تجلت إلى النار ، واشتر كبشاً فاذبحه للمساكين ؛ فإن إسحاق عليه السلام خير منك . وفدى بكبش . فأخبر ابن عباس رضى الله عنهما فقال : هكذا أردت أن أنتيك . أخرجه رزين ٢٠ م (١٣ - منهج الطالبين ج - ٦)

على بدنة فإنه ينجرها حيث سمى وإن لم يسم نجورها حيث شاء . وأما إذا قال :
على هدى فالهدى إلى الكعبة .

ومن قال : بدنه : صدقة . ففى حفظ أى زهاد أنه يعتق رقبة . وقول : قد
أساء ولا شىء عليه . وإن قال : أنا أهديك إلى مكة فليس ذلك بشىء حتى يقول :
أنت على هدى . قال هاشم : كان بشير يقول ذلك . وكان موسى يقول : كل ذلك
سواء .

ومن قال : قريته عليه هدى إلى بيت الله ، وله فى الترية دار مقبل : إن من
أهدى ما لا يستطيع هديه فعليه بدنة . ومن جعل ماله أو مالا من أمواله هديا
عليه أهدى عشره .

قال أبو سعيد رحمه الله : معنى أنه من أهدى قرية لا يملكها فى نذر ، أنه
لا شىء عليه إلا الكفارة ، وبعض لا يرى عليه الكفارة . وأقل الهدى شاة
وأكثره بدنة . وأما إذا وقع الهدى فى ملكه وكان أكثر من ثلث ماله رجع
إلى عشره . وإن كان ثلث ماله أو أقل ، فإنه يهديه إذا كان فى سبيل اليمين .

وإن أهدى قرية كذا وكذا وله فيها مال ، يعجبني أن يقع الهدى على ماله ،
فإن كان ماله الذى فيها ثلث ماله أو أنل أهده وإن كان أكثر أعجبني أن يكون
عشره هديا .

وعن عبد المتندر فيمين قال : أنا أهدى كذا وكذا أنه لا شىء عليه . وإن
قال : على هدى أو نخلى هدى أو شىء من مالى هدى ، فعليه أن يهدي بمثل ما حلف
عليه ، إلا أن يكون أكثر من ثلث ماله ، فإنه يهدي عشر ثمنه ، فيشتري له

بدناً وتنحرف عنه بمكة . فإن لم يبلغ بدنة فشاة ، وإن لم يبلغ شاة جعل في طيب
الكعب ، أو خلط في شراء دم ، أو فرقه على الفقراء ، أى ذلك فعل أجزى عنه ،
وبه قال أبو المؤثر رحمه الله

وعن ابن الملاء : من جعل على نفسه هدياً أو نذراً على شيء لا يقدر عليه ،
أعتق رقبة أو يهدى بدنة .

وقال محمد بن المسيب : من جعل على نفسه هدياً أو نذراً على شيء يقدر عليه ،
فعليه هدى إلا ما جاء عن جابر بن زيد رحمه الله ، أن من جعل ولده عليه نذيرة
فهو يعتق نسمة ويهدى بدنة .

ومن قال : عليه مائة بدنة فحنت وماله قيمة مائة بدنة ، فإنما عليه العشر .
وإن كان قيمتها نصف ماله فإنما عليه عشر ذلك . وإن كان ثلث ماله أو أقل
وجب إخراج الكل . وقول : إن كانت البدن أكثر من ثلث ماله ، فإنما عليه
عشرها لا عشر المال . ويمعجنى القول الأول ، إلا أن يكون المائة البدنة بعينها من
ماله وحلف بها فيمعجنى القول الآخر .

وقال أبو علي رحمه الله : في رجل قال : إن أكلت من منزل فلان شيئاً فأنا
أحمله بأخراسى إلى بيت الله ثم أكل ، إنه لا شيء عليه حتى يقول : فعلى أن
أحمله . فإذا قال ذلك فعليه بدنة . وقول : يهدى ثمنه إذا حنت .

وقال أبو عبد الله رحمه الله فيمن قال : على هدى إلى بيت الله الحرام : إنه
يهدى بدنة أو بقرة أو شاة . فإن لم يقدر على هذا قومت الشاة ويشترى بشئها حباً ،

ويحتسب كم الحب ، ويصوم لكل نصف صاع بر يوماً ، وتكون الشاة من أوسط الغنم بين الجيدة والدونة لأنه جيد وردى : وبين ذلك فهو وسط .

ومن جعل نفسه أو بدنه هدياً فقد قيل : إنه يعتق رقبة ويهدي بدنة وقول : يهدي بدنة . وقول : يهدي كبشاً ؛ لأن الله تعالى فدى نبيه إسماعيل من الذبح بكبش . وقيل : من جعل على نفسه بدنة ولم تكن عفته أنه يصوم خمسين يوماً ، فإن أيسر بعد ذلك فعله بدنة . وقال أبو النذر : يقوم البدنة وينظر كم يصبح قيمتها من حب البر ، ويصوم لكل نصف صاع يوماً ، وإن لم يفعل ذلك حتى اليسر فعله بدنة .

فصل

وقيل : من نذر أن يقبل في بيت فلان ، فضى ليقبل فيه فلم يجد في البيت ، ودار في البيت ساعة ، ثم وقف ولم يقبل فيه فعليه كفارة النذر ، وإن كان أراد بالمقبل طاعة الله تعالى . وأما إذا وقف في البيت واستقر فيه ، فذلك مقبل إن أراد بدخوله البيت مقبلاً ؛ لقول الله تعالى : « أصحاب الجنة خير مستقروا أحسن مقبلاً » . فن استقر في موضع فقد قال فيه . وإن كانت له في ذلك نية فملى ما نوى .

وقال أبو عبد الله في امرأة نذرت أن تكون مع بنى فلان ثلاثة أيام ، فأنتمهم في آخر الليل ثم أصبحت معهم ، فإنها لا تعد ذلك اليوم حتى تكون معهم ثلاثة أيام بلياليهن . وقول : تعد به . فإذا تعدت يومين غير ذلك اليوم بلياليها ودخلت قبل الصبح اعتدت بذلك . فإن خرجت من دارهم لزيارة ، رضى أو لحاجة فعليها

أن تستأنف الأيَّام من أولها وأفسد عليها . وأما إذا خرجت لقضاء حاجة الإنسان من بول أو غائط أو لصلاة فلا يفسد ذلك عليها .

ومن نذر أن يزور فلاناً فمات فلان قبل أن يزوره فإنه يحنث . وقول : يحنث إذا تواني وهو على قدرة من زيارته ، وإن لم يقصر فلا حنث عليه . وقول : عليه الكفارة على حال . وإنما يعذر في الوفاء لعدم الوفاء . وإن نذر أن يزوره يوم كذا أو في وقت كذا ، فمضى ذلك الوقت أو اليوم ولم يزره فيه فإنه يحنث . وإن نذر أن يحمل فلاناً على دابة قد سماها ، فماتت الدابة قبل أن يحمله عليها فعليه كفارة النذر . وأقول : إنه إذا لم يحمله عليها بعد الإمكان من ذلك ، ومن نذر أن يخرج هو وفلان ، فأبى فلان أن يخرج معه أو غاب ، فما دام فلان حياً ، فمضى أن لا يقع عليه الحنث ، لعله يعود يخرج معه إذا لم يجد للخروج وقتاً محدوداً .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : إذا خرج هو فقد برّ ، وليس عليه خروج فلان معه إلا أن يقول : وأنا أخرج بفلان ، فيلزمه كراؤه ونفقته ذاهباً . وأما إن خرج وحده فلا يبر . وقول : لا كفارة عليه فيما لا يملك . وقول : لا وفاء عليه في شيء من ذلك وعليه الكفارة . وأما فيما لا يستطيع ويملك وليس بمصيبة لله فعليه الوفاء به ، وإن لم يف فعليه الكفارة . وكذلك إن قال يخرج على دابة قد سماها ، فخرج ماشياً أو على دابة غيرها أو ما أشبه ذلك مما يفوت فعله أو يفوت وقته الذي يقول إنه يفعل فيه .

وعن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر ، في امرأة نذرت أن تقعد مع قوم أليماً ، أنه يجوز لها أن تخرج إلى الصلاة وعيادة المريض . وأما أن تقعد معهم بعض

الأيام ثم تخرج ثم تعود معهم ثم بقية الأيام فلا يجوز ذلك ، وتعد الأيام التي حددتها متوالية حتى تنقضي .

ومن نذر أن يزور أحداً أو نوى صفة معلومة من الزيارة ، ففعل ما نواه إذا كان من وجوه الطاعة لله . وأما إذا لم ينو شيئاً معلوماً من الزيارة فإنه يصله إلى البيت ويقعد معه يوماً .

وأما المرأة إذا زارت الرجل ودخلت بيته وقعدت فيه وتمكنت من التعود ، فقد زارته وأجزاها ذلك ولو لم تقعد يوماً كله ، وإن كانت ممن لا تبرز به أعني الرجل ، فإنها تدخل البيت وتعلمه غيرها أنها قد زارته ووصلت إليه ويجزيها ذلك

وأما من نذر أن يصل رجلاً أو حلف أن يصله ولا نية له في ذلك ، فإذا وصله في بيته فقد وصله وبر في نذره . وكذلك إن وصله في مجلسه الذي يعرف به أو مسجده المعروف به فقد وصله . وإن لقيه في الطريق وهو يريد أن يصله في ذلك الوقت فحدثه ، فلا يبر بذلك حتى يصل إليه في موضعه . وإن كان ممن لا يبتغي وصوله إليه كفر نذره ولا يصله . وإن كان رحماً أو جاراً أو أخاً في الله فليصله ولا يكفر نذره .

فصل

قال الفضل بن الحواري رحمه الله : من قال : إن عافى الله وادى خرجت إلى بلد كذا ، وفعلت كذا وكذا إنه إن كان ذلك طاعة لله تعالى فعليه الوفاء به ، وإن كان غير طاعة فلا يلزمه الوفاء به . والخروج إلى البلد إن شاء خرج إليه وإن

شاء تصدق بقدر كرائه ومؤنته إلى ذلك البلد ، وهمل بما نذر بفعله من الطاعة في بلده . وقول لا يجوز له ذلك إذا لم يقدر على الخروج لشيء من الأسباب التي يجب بها العذر عن الخروج . وقول : إن شق عليه الخروج جاز له أن يفعل ذلك ولو قدر على الخروج . وأما إن نذر أن يخرج لعمل شيء غير الطاعة فلا يلزمه ذلك . ومن جواب الأزهري بن محمد بن جعفر في رجل نذر أن يصل صديقاً من صحار إلى نزوى وهو يخرج من سلوت إليه ويدلم عليه ، فوصل من صحار إلى نزوى والذي نذر بنزوى فسلم عليه : إنه يحنث حيث لم يخرج عليه من سلوت كما قال ، ويكفر نذره على قدر ما قال ؛ فإن النذور مختلفة .

ومن كتاب أبي جابر : وكل من نذر أن يخرج إلى قرية ليصل بها أو يصوم أو يصل رجلاً أو غير ذلك من أبواب الطاعة ثم حنث ولم يخرج ، فقول : عليه كفارة ما لفت عليه . والكرء والمؤنة إلى ذلك الموضع يفرقه على الفقراء . وقول : عليه السكراء لذهوبه وليس عليه في الرجعة ، وهذا القول للأخوذ به . وقول : ينظر فإن كانت الكفارة أكثر من كرائه ومؤنته ، أخرج كفارة حنثه ولم يكن عليه غير ذلك . وإن كان كراؤه لذهوبه أكثر ، أخرج ذلك للفقراء وليس عليه غير ذلك . ومن أخذ بهذا الرأي فهو أوسط بين عقدي .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله في رجل نذر أن يعتكف في مسجد صحار وهو في الجوف فلم يقدر يخرج قال : يعتكف في مسجد بلده ويتصدق بكرائه ذاهباً ، فإن لم يجد ما يتصدق به نظر إلى سعر البلد فينظر إلى قدر السكراء ، ثم يصوم لكل نصف صاع بر أو ثلاثة أرباع الصاع ذرة أو شعيراً يوماً .

ومن نذر أن يصحّ فلان وهو يذهب هو وإياه إلى فلان أو إلى مسجد أو موضع ذكره أو يركب دابة ، فماتت الدابة أو خرب ذلك المسجد أو كره فلان أن يذهب ، فما كان من نذر في طاعة الله فعليه أن يفي به ، وإن فاته ذلك ببعض الممانى ، فعليه كفارة النذر ويفعل ما كان أراد أن يفعله في بلده ، ويفرق مثل كراء ذلك في الذهوب على الفقراء ويختلف في الكفارة عليه . وأما إذا لم يكن النذر في طاعة الله فليس عليه إلا كفارة النذر إذا لم يفعل .

وقيل في امرأة قالت : اللهم عافني وهي تخرج من بيتها شهراً إلى قرية قد سمّتها أو نسيّتها ، فعافها الله إنها إذا أرادت أن لا تخرج ، فلتصم عشرة أيام أو تطعم عشرة مساكين ، فإن لم تجد صامت ثلاثة أيام .

ومن نذر أو حلف أن يصل إلى بلد ولم يحدد لذلك وقتاً محدوداً ولا أجلاً معلوماً ، لم يكن عليه حنث حتى يصير إلى حالة لا يقدر على الوصول إلى ذلك البلد . ومن نذر أن يدخل بلداً غير بلده ، فأخذه السلطان جبراً ومضى به إلى ذلك البلد ، فإذا قصد بدخوله عن نذره أجزاء ذلك ، وإن دخل البلد مكرهاً بلا نية لم يجزه ذلك .

ومن نذر أن يعافيه الله أو يرده من غربته ويخرج إلى بلد ما يربط فيه ثم لم يقدر على الخروج أو لم يمكنه . قال أبو صروان : يفي بما نذر أو ينفق على رجل يربط عنه يوماً ، وعليه مؤنته كلها ذاهباً وجائياً والكفارة صيام عشرة أيام أو إطعام عشرة مساكين ، وإن لم يسم كم يربط من يوم فما رابط فهو رباط . وإن

سمى أياماً فهو ما سمي ، وإن كان فقيراً فالله أولى بعذره ويصوم كإفارة النذر في منزله ، والرباط دين عليه متى وجد خرج ليرابط أو أخرج من يربط عنه .

واختلف في النذر إذا كان لاطاعة ولا معصية ، مثل قعود في منزل أو وقوف في موضع لا يصح ، أنه طاعة ولا أنه معصية . فقول : عليه الوفاء إلا أن لا يطيق وهو بمنزلة الطاعة . وقول : هو مخير إن شاء وفى به وإن شاء كفره .

وإن نذر بشيء من الطاعة على صحة عليل فبرئ ، وفي عقله نقص أو في قلبه ضعف لم يكن قبل العلة ، فلا يسقط عنه النذر لذلك ، إلا أن يكون له في ذلك فيه في شيء بعينه ، وقد قيل في النية في الإيمان باختلاف . قيل : إن له ذلك وعليه . وقول : له ولا عليه . وقول : عليه ولا له .

وقال أبو معاوية رحمه الله ، في امرأة نذرت أن يعافى ابنها وهي تنثر عليه جوزاً أو سكراً فعوفى ، فإنها تتصدق به أو بتمنه على الفقراء . وأما جابر بن زيد رحمه الله فقال : لا بأس بالنثر وتصيبه عليه صبياً . وأما الشيء المنذور به أن ينثر على المنذور عليه ، فهو على ما تجرى به العادة من فعل الناس فيه ، فإن قصد به النادر الهدية والعطية فهو للمنذور عليه ، وإن كان لوجه غير ذلك فهو على ما جرت به العادة .

وعن الأزهر بن محمد بن جعفر في امرأة قالت : اللهم عاف أمي وأنا لا أغزل شهراً ، فعوفيت من علتها وسكن الأذى ، ولكن لا تقدر أن تقوم بنفسها وتجمع الصلاتين ، فأخذت الابنة مغزلاً فغزلت شيئاً . فإن لم تعاف والدتها فلا حث عليها حتى تصح وتقوم بنفسها ، ثم إن غزلت فعسى يكون عليها الكفارة . وقيل : إن

رجلاً نذر أن يمشی ابنه وهو يطعم اللعابين ، فأمره أن يطعم ذلك الطعام الفقراء .
أو ينظر قيمته فيفرقها على الفقراء .

واختلف فيمن نذر أن يفعل الله له كذا وكذا أو فلان يعطيه كذا وكذا ،
فعل الله له ذلك ، وأبى الرجل أن يعطيه . نقول : عليه كفارة نذره . وقول :
لا كفارة عليه فيه .

وقال هاشم : قال موسى رحمه الله : من قال : يا رب آمي وأنا أفعل كذا
أن هذا نذر لازم . وقال بشير رحمه الله : لا يلزم حتى يقول : وعلى أن أفعل كذا
وكذا .

فصل

ومن قال : إني كنت نذرت أن يعافى الله ولدي وأنا أعطيه كذا وكذا
وقد أعطيته فهو جائز . وإن قال : إن عوفي نحلته قطعة من مالي ، فعوفي فنحله
والغلام صغير لم يحوز وأكلها الأب حتى مات . فعن أبي عثمان : هو له لأنه نذر ،
وما كان من النذر فهو جائز . وقال مسعدة : لا يثبت حتى يحوزه .

وعن موسى بن علي رحمه الله : فيمن نذر أن يصبح ولده ويعطيه عبده فصح
فأعطاه عبده وللعبد زوجة ، فطلاقها موقوف إلى بلوغ الصبي ؛ لأن الطلاق للغلام
ليس للوالد ، إلا أن تكون عطية على شرط فله أن يرجع ويطلق .

وأما المملوك فقد عرفنا فيه أنه لا يلزمه النذر ما دام مملوكاً . ويختلف في لزوم
الكفارة عليه في النذر ، والقول فيه كالقول في الكفارة على من نذر فيما لا يملك .
وقد تقدم شرح ذلك والاختلاف فيه .

فصل

وقيل : من نفرت له دابة فنذر أن يأخذها وهو يفعل كذا وكذا ، فأمكنه أخذها فلم يأخذها وباعها أو وهبها . فعن أبي عبد الله أنه لا بأس عليه لأنه لم يأخذها وقيل في امرأة نذرت أن يرجع أخوها من غيبته وهي ترعى الغنم قال : لا ترعى الغنم ، ولتصم شهراً أو تطعم ثلاثين مسكيناً ؛ فإن ذلك جائز لها . وقول : إذا لم ترع الغنم كفرت نذرها ولا شيء عليها .

وقيل في امرأة نذرت أنها لا تطلب إلى قوم حاجة ، فطلبت إليهم حاجة ناسية لنذرها إنها لا تحث . وإن أمرت من يطلب لها ، ولم تكن هي الفاعلة فقد قيل إنها لا تحث .

فصل

ويصح النذر من كل بالغ عاقل مسلم . وقال بعض : يصح نذر الكافر ؛ لما روى أن عمر رضي الله عنه قال : يا رسول الله ﷺ إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال له النبي ﷺ : أوف بنذرك . ولا يصح النذر إلا بالقول ، وهو أن يقول : لله على كذا وكذا أو على كذا .

ولا يلزم من النذر إلا ما كان قربة لله تعالى وطاعة له ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (٢) .

(١) متفق عليه من رواية ابن عمر . زاد البخاري : فاعتكف ليلة . م

(٢) أخرجه الربيع عن عائشة والجماعة إلا مساهداً .

ونذر المعصية مثل أن ينذر أن يقتل إنسانًا ظلمًا ، أو يضربه ظلمًا ، أو يصوم يوم العيد ، أو يصلى إلى غير القبلة ، أو يسرق أو يزنى أو يشرب الخمر . وشبه هذا من همل للمعاصي لا يلزم الوفاء به .

وفي كفارة النذر اختلاف ، وأكثر القول أنه لا تلزم فيه الكفارة . ومن علق نذره على حصول خير أو دفع ضرر ، فكان ما قال لزمه الوفاء به ؛ لما روى ابن عباس أن امرأة ركبت البحر ، فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرًا ، فأتت قبل أن تصوم ، فأتت أختها أو أمها النبي ﷺ فأخبرته ، فأمرها أن تصوم^(١) عنها .

ومن نذر أن يتصدق بماله كله لزمه ذلك . ومن نذر في غضب فهو التحير بين الوفاء بنذره إن كان طاعة وبين أن يكفر نذره . ومن نذر أن يتصدق بماله كله لزمه ذلك .

وإن نذر أن يهدى بدنة أو بقرة أو شاة ، لزمه من ذلك ما يجزى في الأضاحي . وإن نذر أن يهدى للحرم لزمه حمله إلى الحرم .

وإن نذر بنذر لأفضل بلد لزمه حمله إلى مكة ؛ لأنها أفضل البلاد . وإن نذر به لبلد مسمى ، فهو للبلد الذي سماه .

وإن نذر أن ينحر في الحرم لزمه النحر والتفرقة في الحرم . وإن نذر بصلاة

(١) أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود . وفيه قرابة لها بعل أمها أو أختها . م

ولم يسم كم من الركعات ، لزمه أن يصلى ركعتين . وإن نذر بالصلاة في المسجد الحرام لزمه ذلك ؛ لأن الصلاة فيه أفضل من غيره .

وإن نذر بصلاة في المسجد الأقصى فصلاها في المسجد الحرام أو مسجد المدينة .
 قتل : يجزيه . وقيل : لا يجزيه ؛ لما روى أن رجلاً قال : يا رسول الله ﷺ ،
 إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلى في بيت المقدس ^(١) ركعتين . فقال ﷺ :
 صل هاهنا ، ثم أعاد عليه . فقال له : صل هاهنا ، ثم أعاد عليه . فقال له :
 شأنك .

ومن نذر بالمشى إلى بيت الله الحرام لزمه ذلك ، فإن ركب مع قدرته على
 المشى لزمه دم . ومن نذر أن يركب إلى بيت الله الحرام لزمه ذلك ، فلو مشى
 لزمه دم . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) رواه أحمد وأبو داود عن جابر وصححه الحاكم .

القول الثامن عشر

في الاعتكاف وأحكامه

الاعتكاف هو حبس الرجل نفسه في المسجد في طاعة الله تعالى ، ولا يخرج منه ولا يدخل سقف بيت غيره ما كان في اعتكافه ، ولا يكون الاعتكاف إلا بصوم . وفي الحديث : إن النبي ﷺ اعتكف في مسجده^(١) .

واختلف في الموضع الذي يجوز فيه الاعتكاف ، فإما مسجد رسول الله ﷺ والمسجد الحرام ، يجوز الاعتكاف فيهما بالإجماع ، ويختلف في غيرهما من المساجد . فقول : يجوز أن يعتكف المعتكف حيث شاء من المساجد . وقول : لا يجوز إلا في المساجد التي فيها صلاة الجماعة لجميع الصلوات المكتوبة . وقول : لا يكون إلا في للمسجد الجامع ، إلا أن ينوى عند نذره أن يعتكف في مسجد معروف .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الاعتكاف جائز في جميع المساجد التي تقام فيها الصلاة جماعة بالأذان .

وإن اعتكف في مسجد لا تصلى فيه الصلوات جماعة لم يبطل اعتكافه ؛ لعموم اللفظ في قوله تعالى : « وأثم عما كفون في المساجد »

ونحب أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع الذي تصلى فيه الجمعة ؛ لأنه مخاطب بالجمعة في المسجد المخصوص بها دون غيره من المساجد ، وله أن يخرج من مسجد اعتكافه ، إذا اعتكف في غيره للجمعة في الموضع الذي تلزم فيه ، ولا يكون

(١) متفق عليه . م

ذلك تركاً منه لاعتكافه ، بل هو في ذلك معتكف وداخل في جملة الاعتكاف في خروجه إلى الجمعة . ويكون خروجه بعد الزوال ، ويصلي ركعتي الجمعة .

وقيل : يجوز للمعتكف أن يشيع الجنازة ويعود المريض ، ولا يجلس ولا يدخل بيتاً مشقفاً ، ولا يستأنس بحديث ، ويرجع إلى أهله للبول والعائط ، ويأمر بحاجته من غير أن يجلس ، ولا يبيع ولا يشتري ولا يعمل للدنيا ، ويكون عمله وحمته للآخرة ؛ لما روى أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك في اعتكافه . وفي بعض القول: إنما يخرج لجنازة إلى الصلاة عليها . والمعتكف أن يتكلم في غير المسجد بذكر الله ، ويسلم على من مر عليه ، ويرد السلام ، ولا يتكلم في شيء من الأحاديث . وإن عاد المريض في بيت لإغناء عليه فليقعد فيه إن شاء .

وللمعتكف أن يفسل رأسه ويدهن ويكتحل ، ويستمتع من يخبره بما لا إثم فيه ، ويستحب له أن يشتغل بذكر الله .

ويكره للمعتكف أن يسف أو يخيظ أو يعمل شيئاً من أهمال الدنيا ، وله أن ينسخ الكتب ، ويصلي ويقرأ كتب العلم ، وإن كذب كذبة استغفر ربه . وإن خرج يتوضأ فكلمه أحد ، فله أن يكلمه إن شاء ولا يقف عنده . وإن وقف يكلم أحداً وهو خارج من المسجد ، فإذا قضى اعتكافه وقف في المسجد بقدر وقوفه مع من يكلمه . ويجوز أن يخرج على جنازة أبيه وأمه وأولاده وأخيه وابن عمه ومن إلى الصلاة عليه من زوجة أو مملوك أو غيرها . فإذا صلى على الميت إن شاء وقف إلى أن يدفن وإن شاء انصرف . ولا يقعد للتعزية . وإن جلس للتعزية فإذا قضى اعتكافه قعد بقدر ما جلس للتعزية ، ويفطر في المسجد ويتسحر فيه . وله أن يقعد

في بيته لقضاء حاجته من البول أو الغائط . أو طهارة أو وضوء ، ويتعمم ويتسرول ويلبس القميص . وله أن يخلق رأسه ويأخذ من شاربه ومن أظافره ، ويجلس في المسجد حيث تجوز الصلاة فيه بصلاة الإمام إذا صلى في واج المسجد من صرح وغيره .

وللمعتكف إذا أذاه الحر أن يصعد على ظهر المسجد ، ولا بأس عليه في قتل القمل في غير المسجد .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يجوز للمعتكف تعليم العلم وكتابته ، ولا ينسخ بالكرء ، إلا أن يكون ذلك لقوته وقوت عياله ولا غنى له بغيره .

وينبغي للمعتكف إذا قضى اعتكافه أن يصلي المغرب في مسجد اعتكافه ، وله إذا غربت الشمس أن يخرج . وإن كان المعتكف إمام المسجد فأراد أصحابه أن يصلي بهم في الصرحة ، وهي متقدمة باب المسجد ، فينبغي له أن يأمر غيره يصلي بهم .

وإن نذرت امرأة بالاعتكاف ، وكانت فقيرة محتاجة ، جاز لها أن تغزل في قومدها . وإن كانت غنية عن ذلك ، فالتفرغ لها في اعتكافها لأمر الآخرة وذكر الله أولى . ولا أقول : إن اعتكافها ينتقض إن غزلت ، إلا أن تريد بذلك مباحة وتكاثراً في الدنيا .

فصل

ومن نوى أن يعتكف في مسجد عند نذره ، فتوانى حتى انهدم وبني قصده

مسجد آخر إنه يعتكف فيه أو في غيره ، وعليه الكفارة لأنه لم يعتكف في الذي نواه في نذره . وإن انهدم ثم وسع فأحب أن يعتكف حيث كان الأول . وإن جلس في مقدمة أو مؤخرة ، حيث تجوز الصلاة فيه ، لم أر عليه بأساً ولو لم يكن في الموضع الأول .

ومن نذر باعتكاف ولم تكن له نية إلى وقت محدود ، لزمه أن يعتكف يوماً ، ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج منه إذا صلى المغرب ، ويجلس في المسجد حيث تجوز فيه الصلاة بصلاة الإمام إذا صلى في الحراب .

وإن نذر أن يعتكف شهراً فإنه يدخل المسجد قبل أن تغرب الشمس من أول ليلة من الشهر . ويستحب له إذا أتم ذلك الشهر ألا يخرج من المسجد حتى يصلي المغرب . وكذلك من نذر أن يعتكف أياماً محدودة ، فإنه يدخل موضع اعتكافه قبل أن يطلع فجر^(١) اليوم الذي يبدأ فيه ولا يخرج إذا أتم الأيام منه حتى تغرب الشمس من آخر يوم . ويجب الإفطار ، وإن صلى المغرب فيه فهو أحب إلى .

ومن نذر أن يعتكف شهر ذى الحجة ، فلا يلزمه يوم النحر اعتكاف ولا صوم ، ويلزمه فيه بدل . وكذلك إن نذر أن يعتكف يوم الجمعة أو يوم السبت أو يوماً غيرها ، وهو يعلم أنه يوم النحر أو يوم الفطر فوافق ذلك ، فإنه يعتكف يوماً مكانه ولا كفارة عليه . والقول في الاعتكاف كالقول في الفذر .

(١) روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه . م

(١٤ - منهج الطالبين - ج٦)

وفى بعض القول : إن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان ، فقدم فلان نهراً
أو يوم فطر أو يوم نحر فليس عليه اعتكاف .

وإن جعل على نفسه اعتكاف شهر ، ونوى النهار دون الليل ، فعليه اعتكاف
الليل والنهار ، كالذى حلف لا يكلم فلاناً شهراً وقال : نويت النهار لم تكن له
هاهنا نية .

ولو جعل على نفسه اعتكاف عشرة أيام وقال : نويت النهار دون الليل ، كان
له ذلك ، ولا يكون الاعتكاف إلا بصوم . ولو نوى أن يعتكف بغير صوم
لم يكن له ذلك . ومن نذر أن يعتكف أياماً أو شهراً فلا يكون إلا متتابعاً .

ومن نذر أن يعتكف شهراً فاعتكف شهر رمضان أجزاء صومه للفريضة
وللاعتكاف . وأما إذا كان صائماً كفارة فلا يجزيه أن يعتكف ، ويكون صومه
للكفارة والاعتكاف . وكذلك صوم التطوع لا يجزيه عن صوم الاعتكاف ،
ولا ينوى بصومه وهو معتكف للمنافلة ، وإنما ينوى به صوم الاعتكاف .

ومن حلف يميناً أنه يعتكف فى موضع لا يقدر أن يصل إليه فرأى عليه
المسلحون : أن يتصدق بقدر بكرائه ومؤنته إلى ذلك الموضع ذاهباً وراجعاً . وقال
بعضهم : ذاهباً . وفى الكفارة اختلاف .

فصل

وقيل : لا بأس على المعتكف أن يرد السلام على من سلم عليه ، ويسلم على
من مر به ، ويصافح من رحب به ولا يقف . والمعتكف يصلّى ويقرأ القرآن ويذكر

الله ويغام ، ولا يعمل ضيعة في المسجد ، ولا ينبغي له أن يكلم أحداً لغير حاجة . وإن فعل ذلك لم يفسد اعتكافه . ويكفيه إذا سلم على من مر به أن يقول : السلام عليكم . وفي الرد مثل ما سلم عليه ؛ لقول الله تعالى : « فحيوا بأحسن منها أو ردوها » . فإن قال : كيف أصبحتم وأمثال هذا ، فلا أرى أن يقوله ، وإن قاله وهو محتار فلا فساد عليه .

وإن تكلم المعتكف بمعصية أو هملها . فقول : يفسد اعتكافه . وقول : لا يفسده إلا الوطء . وإن اشتغل بخوض في كلام لا يجوز أو في عمل بغير طاعة الله ، فإذا فرغ من اعتكافه فليقعده في موضع اعتكافه ويذكر الله ، ويعمل بطاعته بقدر نشاطه بما لا يجوز له من العمل والكلام .

والمعتكف إذا مر عليه يوم الفطر أو يوم الأضحى وهو معتكف ، فله أن يخرج من المسجد ويفطر ويجمع النساء في ذلك اليوم . فإذا انقضى الفطر أو النحر بنى على اعتكافه وهذا من العذر . وكذلك المرأة إذا أتاها الحيض قبل تمام اعتكافها خرجت من المسجد ، فإذا طهرت غسلت ورجعت تبنى على اعتكافها . وكذلك المريض إذا قوى على الصوم رجع يبنى على اعتكافه .

وقيل : يجوز لمن أراد أن يعتكف نفلاً ونوى أن يبيت في الليل في منزله ويقعد بالنهار في المسجد . وكذلك إن نذر ونوى في نذره أن يعتكف في النهار ويأوى في الليل إلى منزله ، أن له نيته وشرطه إلا أن ينذر أن يعتكف شهراً ، فالشهر لا يكون إلا تاماً بالنهار والليل .

والاعتكاف من الفضائل التي يتقرب بها العباد إلى ربهم ويتفرغون به لعبادته .

والمعتكف إذا غشى امرأته فسد اعتكافه ، وعليه أن يستأنف الاعتكاف من أوله ، وعليه السكفارة : عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين ؛ قال الله تعالى : « ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد . تلك حدود الله فلا تقربوها » وإن كانت هي أيضاً معتكفة وطاوعته حتى وطئها ، فعليها مثل ما عليه . وإن استكرهها فعليه كفارته وكفارتها . وإن كانت هي معتكفة وهو غير معتكف ثم وطئها بمطاوعة منها له فسد اعتكافها ، وعليها بدله والسكفارة ، ولا شيء عليه هو . وإن استكرهها فعليه كفارتها ، وقول : لا شيء عليه إلا أن تكون أعتكفت برأيه .

ومن نذر باعتكاف سنة فعليه بدل العيدين ، ويلزم المسجد يوم العيد . وفي بدل رمضان اختلاف . وإن نذر أن يصوم الدهر كله فالنذر باطل ، وفي السكفارة اختلاف .

ومن جعل على نفسه اعتكاف شهر أو ثلث شهر أو ثلث عشر شهر . فعن أبي سعيد رحمه الله أن عليه في هذا كله دخول المسجد للاعتكاف قبل الليل ، حتى يتم ما جعل على نفسه من ذلك ، ولا يخرج إلا للبول أو للفاط أو لطهر صلاة ، إذا أحدث حدثاً ولصلاة الجمعة حيث يجب إتيانها ولكل معنى لازم ، إلا أنه لا يف إلا لأداء لازمة من عيادة مريض أو تشييع جنازة إلى الصلاة عليها .

ومن خرج لغير ما يجوز له الخروج فسد عليه اعتكافه ، إذا قصد بخروجه لشيء غير طاعة الله تعالى ، ويجب عليه بدل ذلك الوقت الذي خرج فيه .

وأما إن خرج لشيء مباح له . فخرجوا أن لا يفسد عليه اعتكافه ، ولكن
يقعد في المسجد بقدر ما خرج منه إذا أتم اعتكافه .

والجماع مما ينقض الاعتكاف بإجماع ، إذا كان ذلك على التعمد مع ذكر
الاعتكاف . وما أشبه الجماع لمعنى قصد قضاء الشهوة وإنزال النطفة . فمن فعل شيئاً
من ذلك فعليه ما على الجماع في شهر رمضان نهاراً من البدل والكفارة . وأما إن
قبل أو لمس شيئاً من بدنّها بيده أو بفرجه ، فلا أعلمه يقوم مقام الجماع المفسد
للصوم والاعتكاف .

وأما التطيب بالطيب للمعتكف فلا أعلم شيئاً يمنعه منه . وقيل : يجوز
للمعتكف أن يشتري طعامه إذا لم يجد من يكفيه ذلك . وقيل : لا يبيع المعتكف
ولا يشتري . وقيل : إلا بالدرهم الواحد بطعام لا غنى له ولا لعياله عنه . وإن خرج
لشيء يجوز له الخروج فيه ولم يقصد فيه لبيع ولا شراء ، فعرض له مع ذلك أن
يبيع شيئاً أو يشتريه فاشتغل عن اعتكافه ، فإذا أتم اعتكافه قعد في المسجد بقدر
ذلك لتمام اعتكافه .

وأما البيع والشراء في المسجد فلا يؤثر به ، ولا يعمل في المسجد شيئاً من
أعمال الدنيا ، إلا أن يخاف على نفسه الضرر من ترك العمل من أنواع الحلال من
ضيعة يعملها في المسجد يقوت بها نفسه .

وقيل : العمل للفقير في المسجد لما يقوت به عياله أفضل له من التسبيح ، وإن
كان غنياً كره له ذلك .

ولأناس على المعتكف أن يصعد المنارة ليؤذن فيها إذا كانت في حدود المسجد أو قربها منه . وإذا سكر المعتكف في اعتكافه . فعلى قول من يقول : إن المصيبة تفسد الاعتكاف أن اعتكافه يفسد . وعلى قول من يقول : إن الاعتكاف لا يفسده إلا الجماع لم يفسد اعتكافه بالسكر .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من وجب عليه اعتكاف في وقت معروف فحُذِث فيه : أن عليه أن يوصى به ويعتكف عنه . وبقي عنه ذلك الاعتكاف ؛ لأنه بمنزلة الصوم والحج . وإن كان قد فرط في نذر وجب عليه وحُذِث فيه ، فعليه كفارة النذر ، وعليه أن يوصى أن يتعمم عنه ، وإن أوصى بالاعتكاف فهو أفضل . ومن نذر أن يعتكف بأنيال دون النهار فلا يلزمه ذلك .

فصل

واختلف أصحابنا في الاعتكاف بغير صوم ، فقال أكثرهم : لا يجوز إلا بصوم . واللغة توجب جواز الاعتكاف بغير صوم ، وبهذا تعلق من جاز الاعتكاف بغير صوم . وقد اعتكف النبي ﷺ^(١) في رمضان ولم يكن صومه للاعتكاف .

والاعتكاف في اللغة هو الإقامة على الشيء ، فإذا نوى بالإقامة في المسجد

(١) روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج الحاجة إلا لما لا بد له منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع . وروى الدارقطني والحاكم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المعتكف صيام إلا أن يحمله على نفسه . م

طاعة لله تعالى فهو معتكف، ولم يتم دليل على بطلان اعتكافه إذا تعرى من الصوم: وقيل فيمن وطئ امرأته وهو معتكف: أن عليه عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً وليس بمخير. وقيل: كفارة للمعتكف مثل كفارة الوطء في شهر رمضان لانفاقهما في الوجوب.

وقال محمد بن محبوب رحمه الله: كفارة المعتكف إذا وطئ مثل كفارة الظهار: العتق أو الصيام أو الإطعام، وبذل أيام الاعتكاف بصيامها. وإن كان الاعتكاف تطوعاً فالكفارة واحدة؛ لأنه دخل في الاعتكاف ثم أفده. وقول: إذا كان الاعتكاف نافلة فلا كفارة فيه.

ومن جامع امرأته وهما عا كفان في شهر رمضان ليلاً، فمليهما بدل شهر رمضان، وبذل اعتكافهما، وكفارة شهر رمضان، وكفارة الاعتكاف، ويتوهان إلى الله تعالى. وإن وطئها في اعتكافهما نهراً فهو سواء في نقض الاعتكاف ولزوم الكفارة.

وقال محمد بن محبوب رحمه الله: إن غشى زوجته في الليل وهو معتكف في رمضان، فليس عليه بدل الصوم وعائيه كفارة الاعتكاف.

وقال صالح بن نوح الدهان: إذا وقع المعتكف على امرأته فجامعها فرق بينهما.

وقيل: إن منازل وطئ زوجته وهو معتكف. فسأل موسى بن أبي جابر في ذلك فأفسدها عليه. وكان بشير حاجباً فلما قدم لقيه منازل من توام فسأله،

فلم يفسدها عليه ورأى عليه الكفارة . فلما اجتمع موسى وبشير رجع موسى إلى قول بشير .

ومن نذر أن يعتكف في بيته فعليه الاحتضار في البيت . وإن نذر أن يعتكف في منزل فلان أو في بعض المواضع ، فبعض أبطل نذره ، وبعض أوجب عليه بميمناً . وزعم مثوبة أن المعتكف إذا خرج من المسجد لا يكلم أحداً ، وإن فعل ذلك انتقض اعتكافه ، ولا يخرج للجمعة حتى يؤذن لها ، وإن صلى خرج قبل أن يركع ركعتي السنة .

وقيل : إن رجلاً كان معتكفاً فكله رجل فقال : إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكل اليوم إنسيا . قال زياد : فأخبرت بذلك أبا عثمان فقال : هو كلام . قال زياد : وأما في المسجد فيكلم من كله . وإن ذبح المعتكف فعليه أن يعتكف قدر ما اشتغل بالذبح من يوم آخر ، ويصوم اليوم كله .

وأجاز بعض مخالفينا الخروج للمعتكف لأداء الشهادة إذا دعى لإقامتها . وقيل : لا يبدأ المعتكف بالتسليم ، ولا يمرج على من يسلم عليه ، ولا يأكل إلا في المسجد ، ولا يفسل إلا لو اوجب ، ولا يتخطى من مورد إلى مورد إلا من عذر ، فإن تجاوز إلى مورد غير المورد الذي هو أقرب إليه فسد اعتكافه .

وأما إن خاف المعتكف شدة أذى رائحة الخلا ، وخاف أن تتغير نفسه من ذلك أو يترعه القي ، : فله أن يتخطى إلى موضع أرفق منه . وإن كذب فليستغفر ربه ، واعتكافه جائز إن شاء الله ، وأحب أن يبذل صوم يومه ذلك .

وليس للمعتكف أن يتلذذ بمجامع ولا قبلة ولا ملامسة ، وله أن ترحل له زوجته رأسه ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها قالت ^(١) : كان رسول الله ﷺ معتكفاً في المسجد فنفاولني رأسه من خلل الحجرة فأغسله وأنا حائض .

ويستحب الاعتكاف في شهر رمضان لموافقة ليلة القدر . وروى أن ^(٢) رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأوائل من رمضان ثم اعتكف العشر الأواخر . وقال : إنني أعتكف العشر الأوائل أتمس هذه الليلة ثم أعتكف العشر الأوسط ثم أتيت أنها في العشر الأواخر . فمن أحب منكم أن يعتكف فإني رأيتها الليلة وأنى أسجد إلى صبيحتها في ماء وطين . وكان ذلك ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان .

فصل

وقيل : إن المرأة لا تعتكف إلا برأى زوجها تطوعاً كان أو نذراً . والرجل يعتكف وإن كرهت زوجته ، إذا خلف معها ما يكفيها من مؤنتها . وإن حلفت امرأة أن تعتكف كل جمعة فحاضت ، فعليها الكفارة ولا اعتكاف عليها . وإن لزم المرأة اعتكاف ، فلزوجها أن يأذن لها في الخروج إلى موضع اعتكافها ، وله أن يكره ذلك .

وأما اعتكاف التطوع فما نخبه لها ، وقعودها في بيتها أفضل لها . واحتج أبو حنيفة باعتكاف المرأة في بيتها أن النبي ﷺ ^(٣) أراد أن يعتكف في العشر

(١) مرفى عليه من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري .

(٣) أخرجه ابن ماجه عن عائشة .

الأواخر من رمضان ، فأمر بخيمة فضربت في المسجد ، فلما دخل المسجد رأى قباباً مضروبة حول خيمته ، فسأل عن ذلك فقالوا : هذه خيمة عائشة ، وهذه لحفصة وهذه لزَيْنَب أزواجه . فأمر بنقض خيمته ونقض القباب التي كانت حولها ، وآخر الاعتكاف إلى شوال . وإذا أذن الرجل لزوجته ، أو عبده أن تنذر بالاعتكاف ولزمها وجب عليهما الدخول فيه ، وليس له معهما من ذلك .

وإن نذرت المرأة أن تمتكف فحاضت بعدما اعتكفت أياماً من الشهر ، فلها أن ترجع إلى منزلها أيام حيضها ، فإذا طهرت رجعت إلى اعتكافها حتى تم شهراً . وإن نذرت أن تمتكف شهراً أو هذا الشهر أو هذا اليوم ، فاعتكفت أياماً من ذلك الشهر أو بعض أيامها أو يومها ذلك ، فجاءها الحيض ولم تم ، فإنها ترجع إلى منزلها ، فإذا طهرت أتمت ما بقى عليها من شهرها أو أيامها ، ولا تقطع بينهن وهي طاهرة . وكذلك اليوم إذا حاضت فيه أبدلته وليس عليها كفارة نذرها . وإن طهرت من حيضها ولم تصل اعتكافها حين تطهر فعليها البدل وكفارة النذر .

وإن نذرت أن تمتكف شهراً غير مسمى ، فقطعت أيام حيضها ولم تصلها بمد طهرها ، فعليها اعتكاف شهر كامل ولا كفارة عليها . وإن نذرت أن تمتكف أيام حيضها ، فلا اعتكاف عليها ولا كفارة .

وإذا كان على المرأة نذر اعتكاف ولها زوج واستأذنته في الاعتكاف ، فهو مخير إن شاء أذن لها وإن شاء لم يأذن . وإن أذن لها فهو أحب إلينا إذا كان لازماً عليها .

وإن نذرت امرأة أن تصوم في أرض أو تعتكف فسكره زوجها ، فعليها أن
أن تطعم عن كل يوم مسكيناً وتصوم في منزلها .

وقيل في امرأة نذرت أن تعتكف في أربع قرن المسجد : أنها تعتكف في
كل قرنة يوماً وتصوم ، وتدخل قبل الفجر ولا تخرج إلا إذا غابت الشمس . وإن
نذرت أن تعتكف في المسجد الجامع شهراً ففمها ولم تقدر أن تظهر إلى الناس فإنها
تعتكف في مسجد تأمن فيه .

وقال أبو مروان في امرأة نذرت فقالت : اللهم اشفني من هذا المرض وأنا
أعتكف في المسجد الفلاني وأصوم ، فعوفيت فلم تعتكف حتى ماتت : إنها تطعم
عنها عشرة مساكين . وإذا اعتكفت المطلقة برأى زوجها اللازم عليها ، فعليها أن
تم اعتكافها ثم ترجع إلى بيت زوجها . وأما المميتة فعليها أن تم اعتكافها إذا
ثبت عليها ، إلا أن تخيض ، فالخائض تخرج من موضع اعتكافها ، وإذا طهرت
بنت على اعتكافها ولا تؤخره . وإن حاضت آخر النهار فسد عليها اعتكاف ذلك
اليوم ؛ لأنه لا يكون إلا بصوم ، وتبني عليه وتدخل قبل الفجر في دخولها المسجد
لتنام يومها . ذلك . وإن حاضت في الأيل خرج في معنى قولهم : إنها تبني على تمام
أيامها .

وأما المستحاضة فهي بمنزلة الطاهر ، وتغتسل وتصلي وتخرج للفعل لكل
صلاتين مرة ؛ لأن لها أن تخرج لجميع الطهارة للصلاة ، وتخرج للطهارة ما يفسد به
المسجد ولو لم تكن الصلاة حاضرة .

قال أبو سعيد رحمه الله في الزوجة إذا لزمها الاعتكاف من نذر أو يمين ، ففمها

زوجها من ذلك . فقول : لها أن تقضى اللزوم والواجب عليها ؛ لأن ذلك عليها الوفاء ، به . وقول : ليس لها ذلك إلا بإذنه ؛ لأنها هي ألزمتها نفسها من غير فريضة كلفها الله إياها . فإن أذن لها ودخلت في الاعتكاف ، فلا نحب له أن يمنعه منه بعد ما دخلت فيه ، وإن منعها بعد الدخول فلا تقوى أن تمنعه من ذلك ، لأنه متى شاء أذن لها ومتى شاء منعها . لما روى أن النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة وزينب في الاعتكاف ثم مدعن بعد ما دخلن فيه .

والعبد والأمة في هذا كالزوجة . وفي بعض القول إذا أذن لها باعتكاف يوم قد دخلت فيه ، فليس له منعها ذلك اليوم ؛ لأنه قد لزمها بالدخول فيه حتى تتمه .
والعبد والأمة وأم الولد أهون في هذا ؛ لأنه يخرج في بعض القول : أنه لا يلزمهم ذلك إذا يملكون شيئا .

وأما المسكاتب فهو حر من حين ما كاتبه سيده ؛ ولا سبيل له في شيء من أمره ونهيه في اعتكاف ولا غيره .

وإذا جن الممسكف أو سكر أو أغشى عليه ليلاً ولم يفتق حتى طلع الفجر ، فنحب له أن يبدل اعتكافه إذا أفاق ؛ لأن الاعتكاف لا يجوز إلا بصوم . والصوم لا ينقصد إلا بنية من الليل ، ولا نية لجنون ولا سكران ولا مغشى عليه . وإن حدث بهم شيء من هذا بعد ما أصبحوا ولم يحدثوا حدثاً ينتقض به الصوم ، فالله أعلم .
وأما الاعتكاف فلا ينتقضه إلا الجماع والخروج بغير معنى يجوز فيه له الخروج . والله أعلم .

فصل

وقيل : لا بأس عليّ المعتكف أن يتسوك في خروجه للوضوء لصلاة الفجر .
وأما أن يخرج ويجلس للسواك وحده فلا .

وأما إذا كان البدل لا ينقطع عنه إلا بعد ساعة ، استبرأ خارج المسجد ولا بد له من ذلك . وإن تسوك وهو يستبرئ فلا بأس عليه . وإذا كان المعتكف لا يجد من يهيء له طعامه ، فجأزله أن يشتري طعامه ويعالجه .

فصل

وإذا رأى المعتكف صلياً يريد أن يسقط في بئر أو بئر خارج من المسجد ،
فجأزله أن يذهب إليه ليمسكه عن التلف . وكذلك إن سمع صائحاً يصيح بالمسلمين ،
فله أن يذهب إليه وينقذه من القتل ، ويرجع إلى المسجد بعد أن يقضى اعتكافه ،
يقيم فيه بقدر ما خرج واحتبس متصلاً باعتكافه ولا يقطعه ، ويجزيه أن يقعد بالليل
مكان النهار وبالنهار مكان الليل . والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع عشر

في النذر بالصدقة والهدى

وقيل فيمن نذر أن يرزقه الله ديناراً فهو يتصدق بجزء منه ، فجائز له أن يتصدق بقيمة ذلك الجزء دراهم أو حباً أو تمرّاً ، إلا أن يكون نوى أن يعطى من الدينار نفسه ، فأعطى قيمته حباً أو تمرّاً أو دراهم جازله ذلك ، وعليه كفارة النذر صيام أو إطعام .

ومن نذر أن يفرق جزلة تمر فلم يفرقها حتى أذهبها ، فإن لم يقل : على الفقراء ولا نوى ذلك ، فعليه كفارة نذره : إطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وإن نذر على الفقراء أطعم مثلها . وعلى قول : يكفر نذره .

ومن نذر على ولده ومرض لئن صح ليشترين شاة بعشرة دراهم ويذهبها له ، فصح الفلام ، فجاء رجل بشاة تسوى عشرة دراهم ، فأعطاه الأب هبة فذهبها لنذره : أنها لا تجزى عنه حتى يشتري كما نذر .

ومن نذر أن يعطى الفقراء شيئاً ، فجائز أن يعطى فقيراً واحداً ، وإن أعطاه جماعة فجائز .

ومن نذر أن يسلم له غائب وهو يعطى فلاناً الفقير كذا وكذا ، فسلم الغائب ومات الفقير بعد أن وجب له النذر . فقول : يسلم ذلك لورثته . وقول : للفقراء . وقول : إن كان قصد بذلك إلى ذلك الفقير لموضع فقره ، أمضى ذلك للفقراء .

وإن كان إنما جعل ذلك قصداً منه إلى ذلك الفقير نفسه لا لموضع فقره ، سلم ذلك إلى ورثته .

وأما كفارة النذر . فإن كان على قدره من تسليم ذلك إليه ، فلم يسلمه إليه حتى مات فعليه الكفارة . وإن كان لم يقدر ولم يقصر فلا كفارة عليه .

وإن قال : اللهم يصطليح فلان وفلان ، ولفلان من مالى كذا وكذا واصطليحها ، فهذا يخرج مخرج النذر . فإن أوفى وأعطى فهو حسن ، وإن لم يعط فلا يلزمه إلا الاستغفار والتوبة ويكفر نذره .

وإن قال : إن قت من علقى هذه فأنا أطعم عشرين من الفقراء ، فإذا لم يسم فقراء معينين فما أطعم من الفقراء أجزاءه .

وقيل : كانت العرب تنذر ، إذا بلغت غنم أحدهم مائة أن يذبحوا من كل عشر منها واحدة في شهر رجب ، ويسمونها الرجبية . وكان هذا عليهم واجباً في دينهم . وكانت الأعراب إذا دخل رجب ذبحوا .

وقيل : من نذر أن يعطى فقيراً من حب وصفه ، فأعطاه من زكاته من جنس الحب الذى وصفه . فقول : يميزه ذلك ويبرأ . وقول : لا يبرأ بذلك . وإن كان نوى أن يعطيه من غير زكاته ، فأعطاه من الزكاة . فعلى قول من لا يوجب النذر والإيمان بالنيات يقول : إنه يميزه . وقول : لا يميزه ذلك .

ومن قال : إن ساق الله لى كذا فعلى لفلان كذا ، فسحق إليه ذلك ، فطلب للرجل أن يجعله فى حل مما جعل له على نفسه وقال : إن كان جعل له على نفسه ذلك

ولم يجعل على نفسه أن يعطيه ، أو لم ينو ذلك ، فنحب أنه يجزيه الحل منه . قال أبو الحواري رحمه الله : لا يجزيه الحل حتى يسلم إلى الرجل ما جعل له على نفسه . ولا يكون وفيما بنذره حتى يسلم إلى الرجل ما جعل له على نفسه .

ومن نذر إن عوفى من مرضه هذا أهدى إلى فلان هديه ، فعوفى وأهدى إليه الهدية فلم يقبل الهدية منه ، فإنه يبرأ بذلك ولو لم يقبل المهدى إليه . وإن قال . إن رزقني الله كذا فلفلان على كذا ، فزرقه الله ذلك فأت المضمون له ، أنه يدفع النذر إلى ورثته .

وقيل : كان لامرأة عبد فوقع في شدة . فقالت : يارب أو يا مولاي إنه يسلم وأنا أعطيه لابني فلان إن حيى إلى بلوغه ، تغى بلوغ ولدها ، فباع أبو الصبي العبد قبل بلوغ الوالد ، فإن عليها للصبي قيمته ، ونحب لها أن تكفر نذرها لأنها لم تفعل ما نذرت به .

وقيل^(١) : إن يعقوب النبي عليه السلام أصابته علة ، فنذر أن تذهب عنه تلك العلة وهو يحرم على نفسه أحب الطعام إليه ، وكان أحب الطعام إليه لحم الإبل ، فحرمه على نفسه . وذلك قوله تعالى : « كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه » .

وقيل في امرأة قالت : إن صححت من مرضي هذا فأنا أسكن مكة ، فصحت وسكنتها ما قضى لها فقد برت ، ولها أن تخرج منها إن شاءت ، إلا أن تكون جعلت على نفسها أن تسكنها أبداً فعليها ذلك . والله أعلم به التوفيق .

(١) أخرجه الترمذي عن ابن عباس رضى الله عنه . م

فصل

من جوابات أسيافنا رحمهم الله :

ومن قال : إن سلم زرعى من الداء ، أو قال : من الدولة فعلى نذر الله كذا وكذا ، فعطب بعض زرعه ، أنه لا يلزمه الوفاء بنذره لأنه لم يسلم .

وقيل فى رجلين اختصما فى شىء فقال أحدهما : إن صح ما تقول أنت فعلى أنا نذر الله تعالى كذا وكذا ، تأكله أنت وأنا وفلان ، وجعل الآخر أيضاً على نفسه مثل ذلك ، ورضيا بذلك وطابت به أنفسهما ، فإن كان ذلك من الطاعة فالوفاء به واجب ؛ لأنهما سمياه نذراً لله .

وإن قال رجل : إن سلمنى الله من هذا الطريق أو من هذا البحر فعلى للمسجد الفلانى كذا وكذا ، أو قال : نذر الله أو نذر سالى للمسجد ، فإنه يثبت عليه ما أوجبه على نفسه من نذر وما جعله للمسجد . وكذلك إن سعى به للفقراء ، وقد أثبتوا الأيمان بالصدقة فكيف النذر ، وقد قال الله تعالى : « يوفون بالنذر » مدحهم بذلك .

ومن نذر أن يشتري طعاماً أو يأكله هو وأناس قد سماهم ، فمات من مات منهم ، وكره من كره منهم أن يأكل . فأما من مات فيقطع عنه فقير من ورثته ، ومن أبى فله أن لا يأكل ، ويلزم الناذر كفارة النذر .

ومن نذر أن يصوم كل اثنين وخميس وجمعة طول هره ، وأراد أن يصوم كفارة أو حضر شهر رمضان أو يوم عيد أو عناء مرض أو بداله سفر ، فإنه يبذل (١٥ - منهج الطالبين ج - ٦)

يوم العيد وما أنظره في مرضه أو سفره . وأما رمضان والكفارة فلا بدل عليه
فيهما لأنه صائم فيهما .

وفي امرأة قالت : إن عافى الله ولدى من هذا المرض أصوم جمعة في كل شهر ،
ثم عافى الله ولدها فبليها الوفاء بما عاهدت . وهذا أقرب من النذر ، وإن لم تفعل
فلا كفارة عليها . وفي صبي صغير لم يبلغ قال لأبيه وأمه : أنا قلت : إن شاء الله
يصبح أخى ولقبر فلان مائة دينار هر موري : أنه لا نذر على الصبي ولا يمين .

وفي امرأة نذرت بطعام لنقصة فرق والمرأة في نزوى ، ودارها وادى بنى خالد ،
وسارت إلى دارها ولم توف نذرها ، أنها تبعث بالطعام أو بدراهم يشتري بها طعام
مع أمين ويوكل عند نقصة فرق كما نذرت . وإن كانت نذرت أن تصل بنفسها
فتنظر بقدر كرائها وتفترقه على فقراء بلدها .

وفي امرأة مرضت فنذرت أن تصوم إذا صحت كل سنة كفارة شهرين .
معتابين ، أن ذلك يلزمها إلى أن تموت .

ومن وجب عليه نذر بصوم وأراد أحد أن يعينه به معتاباً متصلاً ، أنه
لا يجوز ذلك إذا كان صحيحاً .

وفي امرأة قالت : إن عافى الله ولديها من مرضتها هذه فلها أمتي فلانة نذراً
لله ، ثم برثا من المرض ولم تعطهما إياها ، ولها أولاد غيرها لم يرصوا لها أن تعطيهما
الأمة ، أن الأمة للوالدين بالنذر . وإن كانت الأمة ولدت أولاداً بعد وجوب
النذر فهم لها . وكذلك من نذر لولده بنخلة وهو مريض ، ولم يحرزها الولد

وأكلها الأب إلى أن مات ، فالنخلة للولد ، ولا يجب عليه الإحراز في النذر كما يجب في العطية .

وإن قالت امرأة : إن عافى الله ابنتها من مرضها هذا ، فلها المال الفلاني نذراً لله تعالى ، ثم عوفيت الابنة فالنذر ثابت للابنة ولو لم تحرز ، ولو أكتته الأم لم يضر ذلك الابنة .

ومن نذر أن يطعم في عشرين مسجداً ولزمه النذر ، فيسكنه أن يحط عشرين خطأً ويطعم فيها كالصلاة ، إلا أن يكون نوى مساجد مسماة ، أو نوى هذه المساجد التي هي معروفة أنها مساجد فيلزمه ما نوى .

ومن نذر بقربة يستقى فيها ماء للمسجد الفلاني . فقال عُماره : إن القرب عندنا كثير ولا يحتاج لها ، وأعطينا ثمنها إن ثمنها لا يجزى عنها ، ولم يكن قاضياً نذره حتى يسلم القربة .

وأما الذي نذر لقبر بدرهم ولم يسم إطعاماً ولا غيره ، ولم يكن له نية في ذلك ، إنه يعصدق به على الفقراء . وإن كان ميتاً وأوصى بذلك فرق على الفقراء .

وأما الذي نذر بمال لقبر فذلك نذر لاطاعة ولا معصية ، وعليه كفارة النذر : إطعام عشرة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام .

وإن نوى الناذر أن يأخذها الفقراء من على القبر فذلك إلى نيته . وأما الذي يجعل على نفسه نذراً لله صدقة على الفقراء ثم حدث أنه يلزمه ما جعل على نفسه . وأما الاستثناء في النذر فهو يهدمه تقدم النذر أو كان بعده ، إلا أنه جاء في الشريعة أن الاستثناء لا يهدم النكاح والطلاق والعتاق والظهار .

وقال أبو علي : ينفع الاستثناء في جميع الأيمان من الصدقة والحج وغير ذلك إلا في الطلاق والعتاق والظهار .

ويوجد في بعض الآثار أنه لا ينفع الاستثناء في النذر . ونحب أن ينفع إذا كان الاستثناء متصلاً بلفظ اليمين .

وقيل في قوم اقتصروا مالاً ، فجعلوا على أنفسهم نذراً على من ينقض القسم : أنه إن كان النذر لله أو للفقراء أو للمسجد ، فهو ثابت إذا كان لشيء من أبواب البر . وأما إذا كان النذر للمنفوس منه على الناقص فلا يثبت .

وأما من نذر أن يعمل شيئاً من الطاعات ثم نذر أن لا يعملها ، فالنذر الأول لازم وعليه القيام به ، والنذر الآخر باطل .

وأما من نذر أن يعمل شيئاً من المعاصي ثم نذر أن لا يعملها بطل الأول . وثبت الثاني .

ومن نذر لرجل بثوب ثم مات المنذور له ، وفي ورثته أيتام أن النذر لازم عليه ، ويكون الثوب لجميع ورثة المنذور له على قدر ميراثهم منه . وقيل في امرأة نذرت أن تصوم شهر الحج ، فأقضى شهر الحج ونوت الصيام من الليل ، فلما أصبحت أتاها الحيض : إنها إذا طهرت تصوم بقية الشهر ، وتبدل من شهر الحرم بقدر أيام حيضها متصلاً بصومها .

ومن نذر نذراً لله تعالى ووجب عليه قضاؤه ، ولم يوقت لقضائه وقتاً محدداً ، فلم يقضه إلى سنين ، ثم قضاها بعد ذلك : إنه لا كفارة عليه ؛ لأنه لم يوقت فيه وقتاً محدداً .

وإن وقت لنذره وقتاً محدوداً ، أو تركه عن وقته مع الإمكان على تضائه ، فلا نقول بالمعذر له عن الكفارة . وإن كان له في ذلك عذر وتركه لأجل النذر العارض له دونه ، فيجبنا أن يكون معذوراً من الكفارة .

ومن نذر أن يصوم شهراً معروفاً فلم يصمه فصام بدله ، إنه يجوز له الصوم ويكفر كفارة النذر .

وإن نذر أن يصلي مائة ركعة أو يظمم مائة مسكين ، فعليه أن يصلي مائة ركعة في مقام واحد ، وإن لم يقدر فليصل ما قدر ثم يعود يصلي ما قدر حتى يتم المائة . وذلك كمن نذر أن يصلي ليلة ثم لم يقدر أن يصلي ليلته كلها ، فإنه يصلي ما قدر ثم يعود يصلي ما قدر ، ويحسب ذلك إلى تمام الليلة ، وقد بر ولا كفارة عليه ، ويجوز له تفريق إطعام المساكين ، إلا أنه يحفظهم ليلاً يردف على أحدهم مرتين .

ومن قال : إن عافى الله ولده يذبح له رأس غنم ، وبكذا وكذا من خبز أو جرى حبّ تطحن ويؤكل في المسجد الفلاني ، ففعل الله له ذلك ووجب عليه النذر فأجرة الذابح يعطاها من المذبوح ، وأجرة الطاحن والخابز من المطحون والمخبوز . والإهاب يعطى الذابح من أجرته ، وفضلة اللحم والخبز يأكلونه وقمة أخرى أو وقعات حتى تنفذ .

ومن نذر بشاة معينة تؤكل في مسجد فلان ، فلا يجوز أن يبدل بها غيرها ما دامت موجودة العين يقدر عليها ، وإن لم تكن معينة جاز أن يبدل بها مكانها وفي موضع آخر : من نذر برأس غنم وجرى حب وبر يؤكلان في موضع معروف : أيبكون إجارة ذبح رأس الغنم وحطبه وجميع ما يصلح به من ملح وأهازير .

وطحين الحب وخبزه من النذر أم على الناذر . ورأس الغنم من أوسط الغنم من المعز أو الضأن . ويجزى صغيراً كان أو كبيراً . وإذا خرج به إلى الموضع الذى نذر أن يؤكل فيه ثم أخرجه منه وأكل في موضع آخر يجزيه أم لا ؟ قال : يجزيه رأس غنم صغير ولو كان جدياً .

وأما الخروج بالطعام من موضع النذر ويؤكل في غير ذلك الموضع فلا يجوز . ومن قال : إن برىء ولدى من مرضه أو قدم من سفره إن شاء الله إلى بلدى ، فعلى صوم شهر أو إطعام عشرين مسكيناً ثم كان ذلك ، إنه لا يلزمه شيء لأنه قد استثنى بقوله : إن شاء الله . والاستفتاء يهدم النذر .

ومن غرس نخلة ونذر أن تجنى وهو يطعم أناساً حاضرين عنده ، فغاب منهم من غاب ، ولزمه النذر وأراد أن يطعمهم ، وأبى بعضهم أن يأكل : أنه يطعم من حضر ومن غاب متى قدر عليه . ومن أبى من الأكل فلا يلزمه فيه شيء . ومن لم يذكر الله في نذره فلا يلزمه فيه شيء .

ومن نذر بشيء مسمى لقبر الشيخ أو غيره من القبور . فقول : إنه يكون للفقراء . وقول : إنه نذر باطل ولا يلزم . وإن كان مندوراً به أن يؤكل عند القبر ، فلا يجوز أن يؤكل بعضه ويرد بعضه . ويكون القرب من القبر بقدر ما يقع في المعنى أنه عند القبر . ولا يحتاج أن يؤكل على رأس القبر . ويقتضى الناذر بالنذر ما عقد به نذره من أكل أو تفرقة ، أو غير ذلك . والإهاب لم أعرف فيه في قديم الأثر شيئاً ، إلا أنه قيل عن المتأخرين : إنه للناذر . وإن أحب الناذر أن يعمل قيمته في بزار أو ملح ويؤكل مع اللحم فجائز .

ومن كان عليه نذرات شتى لموضع واحد ، فجائز له أن يجمعهم جميعاً ويؤكل في وقت واحد .

وأما النذرة الواحدة فلا تفرق . وتجعل كلها في وقت واحد ، وتؤكل في الموضع المذكور به .

ومن نذر أن يصلي في مساجد العباد وهن ثلاثة ، فعليه أن يصلي فيهن جميعاً ، إلا أن يكون نوى أن يصلي في واحد منهن فله نيته في ذلك . ولفظ صلاة النذر يقول : أصلي لله تعالى كذا وكذا ركعة أداء عما ألزمته نفسي من صلاة النذر إلى السكبة الفريضة . وكذلك إن نذر بطعام أن يؤكل في مساجد العباد ، فلا يجزى إن أكل في واحد منهن حتى يؤكل فيهن جميعاً .

فصل

واعتكاف الغرض هو ما كان من نذر لازم أو وصية واجبة . واعتكاف التطوع هو أن يتطوع به من غير نذر لازم ولا وصية من أحد . ولا أعلم أحداً قال : إنه يعتكف أحد عن أحد حتى . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول العشرون

في الإيمان وضروبها وشرحها وما أشبه ذلك

قال الله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » . وقيل : أصل اللغو في كلام العرب : ما سقط ولم يقيد به من كلام وغيره . واللغو واللغا من الكلام : ما لا خير فيه ولا معنى له .

واختلف العلماء في لغو اليمين المذكورة في هذه الآية . فقال بعضهم : هو ما يسبق به من لسان الإنسان من الإيمان ، على سرعة وعجلة ليصل به كلامه من غير عقد ولا قصد . مثل قول القائل : لا والله وبلا والله ونحو هذا . فهذا لا كفارة فيه ولا إثم .

وقال آخرون : لغو اليمين هو أن يخاف الإنسان على الشيء يرى أنه صادق فيه ثم تبين له أنه خلاف ذلك ، وهو خطأ منه غير عمد ، فلا كفارة عليه ولا إثم . وقال بعضهم : لغو اليمين في حال الغضب والضجر من غير عقد ولا عزم . ومنه قول النبي ﷺ : لا يمين في الغضب .

وقال بعضهم : هو اليمين في المعصية لا يؤاخذ الله بالحنث فيها بل يحنث في يمينه ويكفرها . وقول : لا كفارة عليه في ذلك ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : من نذر فيما لا يملك فلا نذر له . ومن حلف على معصية فلا يمين له ^(١) .

(١) تقدم . م

وقالت عائشة رضى الله عنها : أيمان اللغو كماها ما كان فى الهزل والمزاح والخصومة والحديث الذى لا يعقد عليه القلب . وقول : هو أن يحلف الرجل ناسياً فلا يؤاخذ الله به . ومعنى : « لا يؤاخذكم » قيل : لا يعاقبكم به ولا يمازىكم « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » أى عزمت عليه وتعمدتم وقصدتم إليه ؛ لأن كسب القلب العقد والنية فى القول .

والأيمان على وجوه : منها : أن يحلف على طاعة كقول القائل : والله لأصلين والله لأصومن أو لأحجن أو لأتصدقن ونحو هذا . فإن كان فرضاً فواجب عليه أن لا يحدث ، فإن حث فعله الكفارة ؛ لأنه كان فرضاً عليه فزاده تأكيذاً باليمين . وإن كان ذلك تطوعاً ففيه قولان : أحدهما عليه الكفارة بالحلف فيه . وقول : عليه الوفاء بما قال ، ولا يجزئه غيره . ومنها : أن يحلف على معصية وقد ذكرنا حكمه .

ومن حلف على مباح فهو على ضربين : ماض ومستقبل . فاليمين على المستقبل مثل أن يقول : والله لأفعلن كذا ، والله لأفعلن كذا . فإن هذا ومثله إذا حث فيه لزمته الكفارة بلا اختلاف .

واليمين على الماضى مثل أن يقول : والله لقد كان كذا ولم يكن أو لم يكن كذا وقد كان ، وهو عالم به ، فهذا هو اليمين الغموس التى تغمس صاحبها فى الإثم ؛ لأنه تعمد الكذب وتلزمه الكفارة .

واليمين المحلوف به على ضربين : منها ظاهر وباطن . وتلزم الكفارة بالحلف فيها ، كقول الرجل : والله وتالله وبالله . فهذه أيمان صريحة لا تعتبر فيها النية .

والضرب الثانى : أن يحلف بصفة من صفات الله تعالى ، كقوله : وقدرة الله وعظمة الله وكلام الله وعلم الله ونحو هذا ، فإن حكمه حكم الأول والصريح .

والضرب الثالث : أن يحلف بكلمات اليمين كقوله : أيم الله وحق الله وأقسم بالله ولعمري الله ونحو هذا ، فهذا تعتبر فيه النية . فإن نوى به اليمين كان يميناً . وإن قال : لم أرد به اليمين قبل قوله .

والضرب الرابع : أن يحلف بغير الله . مثل أن يقول : والكعبة والصلاة واللوح والقلم وحق محمد وأبى وحياى ورأس فلان ونحو هذا ، فهذا ليس بيمين ولا تلزم فيه الكفارة بالحنث ، ويكره الحلف به ، وهو قريب من المعصية ؛ لما روى أن النبى ﷺ سمع قريشاً تحلف بأبائهم . فقال لهم : من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله ، ولا تحلفوا بأبائكم . وسمع رسول الله ﷺ (١) عمر يقول : وأبى فنهأه عن ذلك . فقال عمر رضى الله عنه : فما حلفت بذلك بعد ذلك ذا كراً .

وأسماء اليمين : الحلف والقسم والألوية واليمين . والأيمان على ضربين : مرسل ومغلظ . قال الله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » قرئ عقـدتم الأيمان مشددة بمعنى وكـدتم وبالتخفيف أفصح ؛ لأن الكفارة تجب بالحنث الواجب . وقرأ أهل الشام (عاقـدتم) وقالوا : إن المفاعلة تجوز فى الواحد كقولهم : عاقاك الله وأمنالك ذلك .

ومعنى ذلك النية والإرادة والقصد والتمعد . « فكفارته » أى فكفارة ما عقدتم من الأيمان إذا حنثتم « إطعام عشرة مساكين » وهو قد قيل : غداء .

(١) أخرجه أحمد ومسلم والنسائى عن ابن عمر . وأخرجه الربيع عن أبى سعيد الخدرى . م

وعشاء . وقيل : مدّ بمدّ النبي ﷺ ، وهو رطل وثلاث . وقول : لكل مسكين نصف صاع من البر أو ثلاثة أرباع صاع من الذرة والشعير . والأفضل أن يعطى كل أحد من أفضل مما يقتاته هو وعياله ؛ لقوله تعالى : « من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم » .

واختلف العلماء في الكسوة التي تجزى في الكفارة . فقال بعضهم : هي ثوب واحد يقع عليه اسم الكسوة إما زار أو رداء أو قميص أو سراويل أو كساء أو عمامة . وقول : ثوب تجوز به الصلاة . وقول : ثوب ثمنه خمسة دراهم أو تحرير رقبة .

واختلف في الرقبة . فقول : لا تجزى إلا رقبة مؤمنة لكفارة القتل والظهار والمين والجماع في نهار شهر رمضان والنذر والوصية . وقول : تجزى رقبة كافرة في جميع ذلك إلا في كفارة القتل ؛ لأن الله تعالى قال في كفارة القتل : « فتحرير رقبة مؤمنة » وأطلق ذكر الرقبة في سائر الكفارات .

وتجوز في الرقاب الصغير والكبير والذكر والأنثى ، إلا أن الصغير ينفق عليه حتى يبلغ ، فإذا كان به داء لا يمنعه عن العمل كالأعرج ومقطوع الخنصر وأشباه هذا مما لا يمنعه من الكسب ، فهذا يجوز في عتق الكفارات .

وأما إذا كان أعمى أو أشل أو مقعداً أو مجنوناً أو أخرس وأمثال هذا ، فلا يجزى في الكفارات . وكذلك في الكسوة إذا كان الثوب ملبوساً حتى ذهب أكثر منفعته ، فلا يجوز . وإن كان قد لبس لبساً خفيفاً لم يذهب بأكثر

منفعته جاز . والكفر بخير بين هذه الأشياء ؛ لأن الله عز وجل ذكر ذلك بلفظ
التخيير . ثم قال : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » .

واختلف في صفة ^(١) من لم يجد ويجوز له أن يكفر بالصيام . فقول : إذا
لم يكن عنده مائتا درهم فضة أو عشرون مثقالاً ذهباً جاز له الصيام . وإن وجد
ذلك لم يجز له الصيام .

وقول : إذا كان له كفاية من المال يتصرف فيها لمعاشه ، ويفضل من ذلك
مقدار ما يكفر به ، فليس له أن يصوم . وإن لم يكن له فضل بقدر ما يكفر به جاز
له الصوم .

وقول : إذا كان له ولعياله ما يقوتهم ليلته ويومه ، وفضل عنده من ذلك
ما يكفر به ، لم يجز له أن يكفر بالصوم . وقال بعضهم : إذا ملك ما يمكنه الإطعام
فليس له الصيام ، وإن لم يفضل له من السكفارة شيء .

وأما إذا كفر بالصيام فإنه يصوم ثلاثة أيام متتابعات ولا يفرقها . وقول :
إن شاء تابع وإن شاء فرق . والمتابعة أفضل .

ثم قال : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » . فحلفتُمْ . « واحفظوا أيمانكم »
فلا تحلفوا ، وإذا حلفتم فلا تحنثوا . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

(١) في نسخة : صيام . م

القول الحادى العشرون فى كفارة الأيمان وصنوفها وفى الامن والقبح وما أشبه ذلك

قيل عن أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله أنه قال: من لعن نفسه، أو قال: إنه يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو يصلى لغير القبلة، أو قال: غضب الله عليه. فى كل هذا إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام. وليس هو بأشد من القسم بالله. وبذلك قال أبو الحواري رحمه الله. وقال بعض: بالتغليظ فى هذا. وقال: إن جمع ذلك كله فى معنى واحد بهذه الألفاظ، فهو كفارة واحدة بالتغليظ. وقال بعض: فى هذه كفارة يمين مرسل.

وقال أبو معاوية من قال: قبح الله وجهه، أو لعنه الله، أو أخزاه الله، أو هو من الظالمين إن فعل كذا وكذا ثم حنث، فإن أراد يميناً فعليه كفارة إطعام عشرة مساكين، فإذا لم يجد نصيام ثلاثة أيام.

ومن قال: إنه مشرك إن فعل كذا وكذا، فلا شيء عليه فى ذلك، إلا أن يقول: إنه مشرك بالله أو بنوى ذلك. وقول: عليه الكفارة حتى ينوى شركاً غير الشرك بالله.

وعن موسى بن على رحمه الله فيمن قال: ألبسه الله سراويل التطران أو سقاه الله الحميم أو نحو هذا فى شيء وحنث فيه: أن عليه كفارة التغليظ؛ لأن من فعل الله به ذلك فقد أخرجه من رحمته.

ومن قال : عليه اللعنة وهو يريد لعنة الله فعليه الكفارة . وكذلك القول في الغضب والسخط والمقت .

وقيل: كل من حلف بمكفرة يوجب الله تعالى عليها النار فهو كافر. وإذا كفر فعليه الكفارة بالتغليظ ليخرج بالتوبة من الكفر إلى الإيمان ؛ لثبوت كفارة القتل بالتغليظ . وأما كفارة يمين المرسل فقله تعالى : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » .

وأجمعوا على أن كفارة اليمين المرسل لا يجزى فيها الصوم عن الذي يجد الإطعام أو العتق أو الكسوة ولو صام شهراً أو أكثر منه « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » .

وأصح القول في الكفارات وغيرها ما ثبت حكمه في كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ . وإجماع الأمة من بعده . ومن لعن نفسه ولم يرد بذلك شيئاً من الإيمان فلا نرى عليه كفارة ، ويتوب إلى الله من ذلك .

فصل

وقيل : من حلف بالله الذي لا إله إلا هو : أنه لا يفعل كذا وكذا ، وإن فعل فهو براء من دين محمد ﷺ ثم فعل ، فإنه يلزمه بقوله : بالله الذي لا إله إلا هو : إطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ويلزمه لقوله : إنه براء من دين محمد ﷺ : صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً .

وإن قال : وأنا أعبد الشمس أو أعبد القمر أو أنا مشرك أو يهودى أو

نصراني أو صابئ* أو أصلى إلى الشمس أو أنا مرتد أو قرمطي أو رافضي أو مزجي أو قدرى أو شيعي أو زيدى أو ذبي ، فإنه يلزمه في هذا كله كفارة التغليظ .

وإن قال : إنه يصلى إلى المشرق ، فإن نوى بقلبه التحول عن قبلة المسلمين فعليه كفارة التغليظ . وإن نوى أنه يسافر حتى يكون غربي السكبة ويصلى إليها إلى المشرق فلا شيء عليه .

وإن قال : إنه زانٍ أو قاتل أو ظالم أو مجرم أو فاسق أو ضال أو مذبذب ، ويعنى بالذبذبة النفاق ، فعليه في كل هذا كفارة التغليظ .

وكذلك إن قال : وإلا فهو كافر ملعون أو مقبوح أو من الظالمين أو من الآثمين أو الفاسقين أو من الفاجرين أو من أهل النار .

وإن قال : من الخاسرين فلا شيء عليه ، إلا أن ينوى خسران الآخرة فعليه كفارة التغليظ . وكذلك إن قال : إنه مدحور أو ملعون أو إنه من المبدلين لدين الإسلام .

وإن قال : لا بارك الله فيه إن فعل كذا وكذا . فمن أبي المؤثر رحمه الله : أن عليه التغليظ . وإن قال : إن أفعل كذا وكذا فهو نفل . فقول : عليه كفارة التغليظ . وقول : إنه كلام قبيح ولا كفارة فيه .

ومن قال : قبح الله وجهه ، والقبة عليه صيام عمره ثم حنث . فالذي يذهب إليه أبو سليمان مروان بن محمد بن راشد : أن عليه كفارة القبة ، ولا يلزمه ما حلف عليه إذا حنث . وكفارة القبة كفارة يمين سرسل . وقول : إن قال : عليه كفارة القبة صيام عمره أنه يلزمه ذلك . والقول الأول أكثر . وقول : إن

نوى به اليمين لزمته الكفارة ، وإن لم ينو به اليمين فلا شيء عليه . وكذلك في الأمانة . وإنما الكفارة بعقد الأيمان .

وختلف في كفارة القبح والامن لمن أراد بهما اليمين . فقول : الكفارة في ذلك صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، أو عتق رقبة مخير في ذلك . وقول : إطعام عشرة مساكين ، أو صيام عشرة أيام مخير في ذلك .

وقول : كفارة يمين مرسل : إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم . أو تحرير رقبة مخير في ذلك . فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . واستحب أبو سعيد رحمه الله هذا القول ؛ لقول الله تعالى : « ذلك كفارة أيمانكم » . وليس هذا بأشد من اليمين بالله ، إلا الأيمان بالحج والعتق والصدقة والطلاق والظهار والقتل وأشباه ذلك ، إلا أنه قد قيل : لا يجوز في كفارة الامن والقبح وجميع ما يوجب لأهله الفار إلا عتق رقبة مؤمنة سليمة من العادات قادرة على الاكتساب لنفسها .

وقول : يجوز عتق يهودي أو نصراني أو صابئ أو مجوسي ؛ لقول الله تعالى في كفارة الأيمان : « أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » . وقال في كفارة القتل : « ففتحير رقبة مؤمنة » .

واختلف في الرقبة المؤمنة . فقول : هي ممن ثبتت له الولاية . وقول : مقرة بالإيمان ؛ لأن الله تعالى قال : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ » فأضاف اسماً صالحاً ، وذكرها باسم الإيمان ، كان المقتول ممن ثبتت له الولاية ، أو لم تثبت ، إذا كان من أهل التوحيد ، فالدية والكفارة فيهما سواء ، وكذلك الرقبة إذا كانت من أهل التوحيد ، فجائزة في العتق في الكفارة ، ولو لم تثبت لها الولاية عند المسلمين .

وأكثر الاختلاف في كفارة اليمين المرسلة وكفارة التغليظ ، والله أعلم بما ذهبوا إليه . ولعل من قال : صيام عشرة أيام أو إطعام عشرة مساكين . ولعل القائل تعلق في ذلك لما أن كان في الظهار صوم شهرين متتابعين ، فكان الطعم ستين مسكيناً مكان اليوم إطعام مسكين ، فاستوى الصوم والطعم في العدد ؛ فلذلك جعل هو صوم عشرة أيام أو إطعام عشرة مساكين .

فإن قال : قبح الله وجهه ألف قبحة . والقبحة صيام شهرين ثم حدث ، فمن أبي سعيد رحمه الله : يجري في هذا الاختلاف . قول : يلزمه صيام عشرة أيام أو إطعام عشرة مساكين . وقول : إن عليه كفارة التغليظ .

وإن كان نيته في قوله : والقبحة صيام شهرين يعتد على نفسه كفارتها ، فعليه ما جعل على نفسه . وإن كان إنما قصد إلى تسمية الشهرين ، فإن كفر الشهرين فهو أحوط ، وإن كفر يميناً مرسلاً أجزأه . ويسعه ذلك إن شاء الله .

وإن لم تكن له نية في قوله : والقبحة صيام شهرين . فهو على جملة الاختلاف . إلا أن يقول : وكفارة القبحة على صيام شهرين أو القبحة على صيام شهرين . . فهذا يكون عليه ما جعل على نفسه ، فهو على جملة الاختلاف .

ومن حلف يميناً بالله على حق عاينه ، وهو يعلم أنه كاذب فيقطع الحق بيمينه ، أو يحلف بعهد الله كاذباً . أو قال : إنه مشرك بالله ، أو هو من ملل أهل الشرك ، أو ما يوجب لأهله النار ، نفى كل هذا كفارة التغليظ . وما أشبه هذا فهو مثله .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله فيمن قال : عليه ألف لعنة ولم يقل : من الله (١٦ - منهج الطالبين - ج ٦)

ولا نوى ذلك في نفسه : فلا شيء عليه . وإن أراد من الله فعلية كفارة واحدة واحدة الألف لعنة ، إلا أن تكون له في ذلك نية .

وكان من رأى فقهاء أهل عمان في الأمانة كفارة يمين مرسل ، حتى كان رأى موسى بن علي ومحمد بن محبوب رحمهم الله من بعدهم أن كفارتها بالتغليظ .

وكذلك إن قال : لا عفا الله عنه إن فعل كذا وكذا ثم حنث فعلية الكفارة بالتغليظ .

وكذلك إن قال : لا زوجة الله من الحور العين ، ولا أراه الله وجه محمد ﷺ . ففي هذا كله كفارة التغليظ . وقد قيل فيه بالمرسل .

وإن قال : لا أراه الله الملائكة والنبين . فقول : لا شيء عليه ؛ لأن الله تعالى إن شاء أراه إياه ، وإن شاء رحمه الله ولم يره إياهم . وقول : إنه إذا حنث فعلية كفارة التغليظ ؛ لأن الله تعالى قد أخبر أن أهل الجنة يرافقون الأنبياء وتدخل عليهم الملائكة .

وأما إن قال : لعنه الله أو أخزاه أو غضب عليه ولم يرد به يميناً ، فلا كفارة عليه ويستغفر ربه

وكذلك إن قال : هو كافر بالإسلام أو بالقرآن أو بالصلاة أو بالصيام أو بالزكاة ، فعلية كفارة التغليظ إذا حلف به وحنث . وقول : عليه كفارة يمين مرسل .

وحفظ الحواري بن محمد عن عزان بن الصقر في رجل قال : إن فعلت كذا

وكذا وهو يعمل بطاعة الله تعالى كعمل من خلق وذراً وبراً من اليوم إلى يوم القيامة ، فإننا نرى عليه في هذا كفارة التغليظ . وقول يميناً مرسله .

وإن قال : إن فعل كذا وكذا فهو عبد لفلان أو عبد لاشيطان ثم فعل ، فإنه يستغفر ربه ولا شيء عليه . وإن قال : أدخله الله مدخل فرعون أو غيره من أهل المعاصي الذين أخبر الله تعالى أنهم من أهل النار ، فعليه كفارة التغليظ .

وأما الأموات والأحياء من أهل القبلة ، فلا نرى عليه في ذلك شيئاً . وأما من شهر كفره أو نفاقه ، ولم يصح أنه مات على ذلك مما يستحق عليه النار ، فلا يلزم عليه شيء في ذلك .

وإن قال : إن فعل كذا وكذا فهو ظالم ، فعليه الكفارة . وإن قال : فهو ضال فلا كفارة عليه ؛ لأن الضلال على وجوه مالم يكن به ضلال الكفر .

وإن قال : عليه ألف لعنة أو ألف عهد أو ألف قبة أو ألف حجة إن فعل كذا وكذا . فأما في ألف حجة إذا حث ، لزمه ما حلف ولا شيء عليه في الباقي حتى يقول : عليه لعنة الله أو عهد الله أو قبة الله في قول ابن محبوب رحمه الله أو ينوي ذلك .

وعن هاشم بن غيلان رحمه الله في امرأة قالت : أنا أعبد ما يعبد اليهود والنصارى إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت : أن عليها كفارة التغليظ ؛ لأن اليهود تعبد عزيراً والنصارى تعبد الصليب .

وإن قال رجل : هذا العلم على حرام كحرمة أي فعله كفارة التغليظ ، لأن أمه لا تحل له على أي حال من الأحوال .

وإن قال: لا حفظه الله ولا أكرمه ولا رحمه أو نحو هذا إن فعل كذا وكذا
ثم فعل ، فعليه كفارة يمين مغلظة .

وقيل في امرأة حلفت لا تأكل من هذا الحب فأفتاها رجل أن تأكل منه .
فأما هي فعليها أن تصوم ثلاثة أيام . ولا شيء على الرجل القائل لها .

وعن أبي على رحمه الله فيمن قال : هو منافق أو مرأه أو مخادع أو مضل أو
ظالم أو خاسر أو ناكث أو شاك أو جاحد أو جبار أو متكبر أو من المفسدين
أو المسرفين أو هواعٍ . فشكل شيء من هذا فهو عندنا من أسماء الكفر .

ومن حلف بما يستوجب به الكفر ثم حنث فكفارته بالتغليظ . وإن جمع
ذلك كله في شيء واحد فهو يمين واحد .

وإن قال : قطع الله رقبته أو يده أو نفي من والديه إن فعل كذا وكذا
ثم حنث إنه لا كفارة عليه ؛ وإن قال هو من الرافضة أو المعتزلة ، وهو من غير
أهل كلهم إن ذلك يمين . ومن حلف به وتاب منه أجزته التوبة بلا كفارة .

ومن قال لذي : إن فعلت كذا وكذا فأنت خير مني وفعل ، وقول : عليه
كفارة التغليظ . وقول : لا شيء عليه إذا قال ذلك لذي بعينه ؛ لأنه قد يمكن أن
يتوب ويكون خيراً منه بعد التوبة .

ومن قال : إن على يميناً مغلظة إن فعلت كذا وكذا . قال أبو المؤثر رحمه
الله : من العلماء من غاظ في هذا . ومنهم من قال : عليه صيام ثلاثة أيام . وهذا
أحب إلينا .

ومن قال لنفسه : إنه من الملعونين أو من المقبوحين فلا شيء عليه ، إلا أن يغوى أن عليه اللعن من الله . وكذلك التبع فهو يمين .

ومن قال : هو برىء من ربه أو ربه برىء منه إن فعل كذا وكذا ثم فعل . فعن أبي الحسن رحمه الله أن عليه في هذا كفارة التغليظ على قول من قال بالتغليظ في الكفارات . ولا أعلم أنه يبلغ به ذلك إلى شرك .

وإن قال : عليه عهد الله ، فعليه كفارة التغليظ إذا حث . ومن قال : كل صلاة صليتها إلى القبلة فهي بخلاف ذلك إن لم أفعل كذا وكذا . فإن نوى بذلك خروجاً من الإسلام . فقول : عليه كفارة التغليظ . وقول : يمين مرسل . وإن لم يفو بقوله خروجاً من الإسلام فلا شيء عليه .

فصل

قال الفضل بن الحواري وعزان بن الصفر رحمهم الله ، في الكفارات التي يكفر بها من تركها: هي كفارة اليمين التي ذكرها الله في كتابه، وكفارة الصيد، وكفارة القتل، وما يجب في الاعتكاف وأشباه ذلك .

ومن قال : إنه زان أو يشرب الخمر أو يأكل لحم الميتة في اضطراب فلا بأس عليه . وقول : إنه إذا قال : إنه يأكل لحم الميتة ويشرب الخمر : إنه لا يمين عليه ولا حث إلا أن يقول : إنه يحل له في غير حال الاضطراب .

وكذلك قوله : يأكل لحم الخنزير أو يقتل فلاناً . وأما إذا قال : أفطر شهر رمضان فلا شيء عليه .

ومن حلف بما اتخذ يعقوب على أولاده . فيروى عن سليمان بن عثمان : أنه لا شيء عليه . وكذلك عن أبي المؤثر ؛ لأنه لا يدري ذلك الذي اتخذ يعقوب على أولاده .

ومن حلف وحنث ولم يدرك حلف من الأيمان ، ولا ما حلف من الأيمان قال معاذ بن منير : إنه يكفر ثلاثة أيمان . وقال بعض : يصوم شهرين متتابعين كفارة مغلظة . وقول : يحتاط في جميع ذلك حتى لا يشك . وقول : إنما يحتاط في الأيمان المرسل ويجزيه يمين مغلظ عن جميع ما حلف . وقول : هو مغلظ حتى يعلم أنه مرسل . وقول : هو مرسل حتى يعلم أنه مغلظ .

ومن حلف رجلاً على حق وهو ظالم له بثلاثين حجة أو غير ذلك ، ثم أراد التوبة وسلم إليه حقه بعد اليمين ، فلا كفارة عليه وعليه التوبة . وعن منير في امرأة قالت : إنها بريئة من الصلاة والصوم يميناً إنها يمين مغلظ . وقال محمد بن روح : من حلف بالله كاذباً وهو يعلم أنه كاذب إنها مغلظة لقول الله تعالى : ويخلفون على الكذب وهم يعلمون .

فصل

قيل فيمن قال : لعن الله من قال ذلك الكلام ثم نظر فإذا هو قد قاله . فقول : لا حنث عليه . وقول : إن كان عني نفسه باللعنة أنه يحنث . وقول : إنه يحنث إذا كان هو المتكلم بذلك .

وأما إن قال ذلك وهو يعلم أنه قد قاله فإنه يحنث . وإن قال : لعن الله من يقول ثم قاله فلم ير عليه حنثاً . وقول : إن عني بذلك نفسه حنث .

وقيل في رجل يسوق حماراً فعمه فقال: والله إنك ملعون: إن عليه الكفارة؛ لأن الحمار لا يقع عليه اللعنة .

ومن وقع بينه وبين قوم كلام فقال : على من يدخل عليكم لعنة الله ولم يعن نفسه ولا غيره . قال موسى بن علي: أرجو أن لا يكون عليه بأس إن دخل . وكذلك إن قال : لعنة الله على من يساكنكم أو يجاوركم . ومن قبح لحية نفسه أو شعرة منها ، وهي غير منفصلة فعليه الكفارة . ومن قبح وجهه وقال : القبحة عليه مقدار ألف سنة ثم استغفر ربه وهو بعد في كلامه ، فإذا لم يحلف على شيء ثم يحدث فقد استغفر ربه ولا يلزمه شيء . وإن حلف بذلك على فعل شيء ثم حدث فعليه الكفارة ، واستغفاره لا يهدم الكفارة .

ومن قال : إن لم يطلق امرأته فعليه لعنة الله: فإن لم يطلقها فعليه صيام شهرين . قال أبو المؤثر: وقد قيل: إن عليه صيام ثلاثة أيام . وقيل: إطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

وإن قالت امرأة : هي يهودية أو نصرانية وصلاتها صلاة اليهود أو دينها دين اليهود أو النصراني ، فعليها كفارة يمين مغلف .

وإن قالت : صلاتي لليهود هبة لهم مني ، أو صدقة عليهم مني . فعن أبي عبد الله : أن عليها كفارة التغليظ ، والله أعلم .

فصل

ومن جث في يمينه ولم يجد العتق ولا الإطعام ولا الكسوة، وابتدأ الكفارة

بالصوم ثم حدث له غنى وهو صائم ، فعليه أن يكفر يمينه بالعق أو الإطعام أو الكسوة ، ولا يجوز عنه الصيام . وإن حدث له الغنى بعد ما أتم الكفارة بالصوم فقد أجزته ولا كفارة عليه .

والفقير إذا لزمته كفارة يمين مرسل ، فنوى الصوم من الليل عن كفارة يمينه ، واعتقد صوم عشرة أيام بظن أن عليه عشرة أيام ثم تبين له بعد ذلك أن كفارة اليمين المرسله صوم ثلاثة أيام : أن صوم ثلاثة أيام يجزيه الكفارة بيمينه . وقيل : لسكل من حلف بيمين غير الظهار أن يكفر قبل الحنث وبعده . وقال أبو عبد الله : يكفر إذا حنث ، إلا الظهار فإنه يكفر له قبل الحنث .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن رجل سئل عن شيء فحلف أنه لا يعرف أين هو . فإن كان حين حلف عارفاً به . فقول : عليه كفارة التغليظ . وقيل : غير ذلك . ومن أودى بكفارة يمين مرسل أطعم عنه عشرة مساكين .

ومن حلف أنه ما فعل كذا وكذا ، وقد كان فعل ونسى : أن عليه الكفارة . وإن تعمد على اليمين وهو ذاكر للفعل . فقيل : تلزمه كفارة التغليظ ولو كانت اليمين مرسله .

وقال محمد بن روح رحمه الله : من حلف بالله كاذباً على شيء وهو يعلم أنه كاذب ، أن عليه في ذلك يميناً مطلقاً ولو لم يحلفه بذلك أحد ولو لم يقطع به مآلاً ؛ لأن هذا قد وجبت له النار ؛ قال الله عز وجل : « ويحلفون على الكذب وهم يعلمون . أعد الله لهم عذاباً شديداً إنهم ساء ما كانوا يعملون » .

وقال بعض : إن الكاذب في يمينه إذا لم يكن حلف على الكذب في حكم ولا قطع بذلك مالا ، فعليه كفارة يمين مرسل . هكذا يوجد عن أبي معاوية رحمه الله .

ومن حلف بعتق رقبة أو في المساكين إن هو فعل كذا وكذا ، فحنث وهو معسر ، أن عليه في ذلك عتق رقبة ، وللمساكين ما جعل لهم على نفسه . وقوله : يكفر كفارة اليمين ، إما بالإطعام وإما بالسكوة وإما العتق .

وقيل في رجل طلب إليه عارية شيء ، فخلف أنه ليس في البيت ثم دخل البيت فوجد ذلك الشيء في البيت فإنه يحنث .

وقال موسى بن موسى : كل من كان عليه نذر أو يمين أو أيل أو عهد أو لعنة أو غير ذلك مما تلزمه فيه الكفارة ، فإن له أن يكفر ثم يحنث إذا نوى الكفارة ليمينه . ويجوز أن يحنث ثم يكفر ، إلا الظاهر فإنه ليس له أن يظاً حتى يكفر أيمانه . وقول : ليس عليه أن يكفر أيمانه قبل الحنث . فإذا حنث كفر .

وقال أبو الحسن رحمه الله في رجل قال : والله لأفعلن كذا وكذا وهي عليه صيام شهرين ثم حنث : إن عليه ما جعل على نفسه من صيام الشهرين .

ومن قال لرجل : الله يعلم أني أحب لقاءك ومواصلتك أو أحبك أو نحو هذا وهو كاذب في قوله ، فعليه كفارة التغليظ . وإن قال : والله ما على فلان دين وهو كاذب . قال أبو إبراهيم : إن أراد بيمينه قطع حق الرجل وهو يعلم أنه عليه ، فعليه كفارة التغليظ .

فصل

وفي الأثر : ومن كان عليه كفارة يمين ، وله مال يقدر به على التكفير بالمال فتوانى حتى ذهب المال ، فنحبله أن يكفر بالصوم ، فإن أيسر بعد ذلك أطعم أياً ويصوم عن طعم كل مسكين يوماً . وقول : يكون ديناً عليه متى قدر العلم وقول : إذا لم يكفر حتى صار يجد من يجوز له الصيام ، فليس عليه أكثر من ذلك . وقد أساء في تقصيره ؛ لأن ذلك حق الله ويجوز تحوله .

وأمن من وجبت عليه كفارة وهو بمنزلة من يجوز له الصوم ، فلم يصم حتى صار بمنزلة من يلزمه الإطعام ، وجب عليه إطعام عشرة مساكين . ولا نعلم في هذه اختلافاً .

وفي كتاب الرهائن : من وجب عليه إطعام عشرة مساكين فلم يطعم حتى ذهب ماله ، أنه يكون ديناً عليه ، متى ما وجد أطعم ولو وجد بمسألة من الناس . وإن كان لا يقدر أن يسأل الناس صام ثلاثة أيام . وإن وجد بعد ذلك أطعم .

فصل

ومن كان عليه صيام كفارة فلا يجوز له أن يستأجر من يصوم عنه ما دام حياً .

ومن أكل أو شرب أو نكح عامداً في شهر رمضان نهاراً في الحضر ، فعليه

بدل الشهر. والكفارة صوم شهرين متتابعين أو عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً.
وقول : يبدأ بالعتق ثم الصيام ثم الإطعام وهو غير مخير .

وقال عزان بن الصقر رحمه الله : من قال لآخر : احنث وعلى كفارة يمينك .
ثم حنث الآخر . قال : يلزمه ذلك ، فقال الآخر : لا أعلم أنه مغلظ . والله أعلم .

فصل

وقيل : إن العبد لا يهلك بترك الكفارات إلا كفارة القتل وكفارة الصيد
وكفارة اليمين المرسل . وقول : لا يهلك إذا دان بأدائهن ومات على نية الأداء
ويرجى له في ذلك إذا مات على توبة وإخلاص وعزيمة على أداء ما يلزمه من
حقوق الله وحقوق عباده .

وقيل : إن^(١) أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال له : ما تقول إن ضربت
بسيفى هذا فى سبيل الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : لك الجنة . قيل : فأنصرف
الأعرابي ، ثم نزل جبريل عليه السلام فقال : يا رسول الله إلا الدين . قيل : فأرسل
النبي ﷺ للأعرابي وقال له : إلا الدين . يريد أن جميع الحقوق التى لله يغفر له ،
إلا حقوق العباد إذا مات ولم يؤدها فلا تمنحط عنه .

وقيل : أوحى الله إلى بعض^(٢) أنبيائه : إن الذنوب ثلاثة : فذنوب يغفره الله

(١) أخرجه الربيع عن ابن عمر ، ورواه مالك من حديث أبي قتادة وسلم . م

(٢) أخرجه الضيالى والبخارى من حديث أنس : الظلم ثلاثة : فظلم لا يغفره الله ، وظلم
يغفره ، وظلم لا يترك . فأما الظلم الذى لا يغفره الله فالعسك . قال الله تعالى : « إن العسك لظلم
عظيم » وأما الظلم الذى يغفره الله تعالى فظلم العباد أنفسهم فيما بينهم وبين ربهم . وأما الظلم
الذى لا يتركه العباد بعضهم بعضاً حتى يدين لبعضهم من بعض . م

بالتوبة ، وذنوب لا يغفره الله ، وذنوب لا يتركه الله . فأما الذنب الذي لا يغفره الله فهو الشرك بالله . والذنب الذي يغفره الله بالتوبة: هو ما كان بين الله وبين العبد من حقوق الله . وأما الذنب الذي لا يتركه الله ، فما كان على العبد من حقوق العباد . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والعشرون

فى العتق والطعم والكسوة فى الكفارات

ومن يجب عليه ذلك

عن الشيخ أبى الحسن رحمه الله فى الذى يجب عليه العتق فى كفارة الظهار إذا كان له من المال ما يفييه غلته لمؤنته من السنة إلى السنة .

وإن كانت غلة ماله لا تغنيه من السنة إلى السنة، ويحتاج إلى من يقوم بمؤنته، جاز له الأخذ من الصدقة ، وأجزاه الصوم فى كفارة الظهار .

وإن كفته غلة ماله لمؤنته ومؤنة عياله لسنة ، ولم يفضل من غلة ماله ما يقدر به على العتق إلا باحتمال الدين على نفسه أو انقصاص على عياله ، أو بيع من أصل ماله ، فليس هذا بحمد الفنى الذى يلزمه فيه العتق .

وأما إن كان من أهل التجارة أو الصناعات أو الاكتسابات بالإجازات ، فلا يلزمه العتق حتى يكون بحمد من يقوم بكسبه وتجارته أو صنعته لمؤنته ومؤنة عياله فى سنته ، ويقوم بجميع ذلك وبالعتق أعتق .

وإن كان إنما يصيب من ذلك كفاف مؤنته ومؤنة عياله، ولم يكن له فضل على ذلك ، وإن أعتق دخلت عليه الحاجة وضر بنفسه وعياله ، فلا يلزمه العتق ويميزه الصيام .

ولا يلزم الحداد أن يبيع من آلة صناعته ، ولا حديده الذى تقوم به صناعته ،

ولا على التاجر أن يعتق من رأس ماله، إلا أن يبقى معه من رأس المال ما يغنيه هو ومن يلزمه عوله . والقول في الصائغ كالقول في الحداد . وليس على أهل السفن أن يبيعوا سفنهم ، وعليهم ذلك في الغلة من ذلك .

وكذلك الذي لا يصيب من مكسبته ولا من ضيعته ما يقوم بمؤنته ومؤنة عياله لسنة ، أخذ من الصدقة ما ينقص عليه في سنة . ومتى استغنى أمسك عن أخذها ، ومتى احتاج إليها مع مكسبته أخذ منها مقدار كفافه إلى بلوغ سنته ، فعلى هذا تكون حالته .

وكذلك من يلزمه الإطعام في كفارة الأيمان ، في قول الشيخ أبي الحواري رحمه الله : أنه إذا كان عنده ما يكفي مؤنته ومؤنة عياله إلى سنة ، ويفضل بعد ذلك خمسة عشر درهماً فإنه يكفر عن ذلك . وكذلك يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله . ويقول : إن كان ليس بهذه الصفة فليس عليه عتق ولا كسوة ولا إطعام ، ويجزيه الصوم .

ومن لزمه كفارة أيمان كثيرة تجاوز خمسة عشر درهماً ، وترجع كفارتها إلى أصل ماله أو إلى أن يتحملها بدين ، فإنه إذا كفر عن بعضها بالصيام ثم صار بحد من لا يلزمه الإطعام ، رجع إلى حد من يجزيه الصيام ككفر بالصيام ، فإن بقي عليه شيء ورجع إلى حد من يلزمه الإطعام ، كفر بالإطعام ولم يعجزه الصيام . هكذا يكون سبيله إذا كثرت أيمانه ، وتقلب أحواله حتى يقضى ما عليه كما وصفنا . ومن كان يصيب من غلة ماله ما تجزيه مؤنته ومؤنة عياله إلا أن عليه ديناً ، فإن كان دينه حالاً عليه وإذا قضاؤه في سبيله ذلك زال عنه حكم العتق ، فقد زال عنه

حكم العتق وحكم الإطعام في الأيمان ويجزيه الصوم . وأما إن كان بخد من يلزمه الإطعام في الأيمان ، فإن شاء باع الأصل في ذلك وإن شاء غيره .

وكذلك الزكاة إذا صارت ديناً عليه وأراد قضاءها في حياته، باع فيها الأصل وقضى عن نفسه . وإن أوصى بها قضيت عنه بعد موته . قول : من رأس ماله كالدين . وقول : من ثلث ماله كالوصايا .

وقد جعل بعض الفقهاء الزكاة والحج والكفارات من رأس المال . وقال بعضهم : من الثلث وهم الأكثر .

وقال بعض : من كان له مال كثير إذا باع من أصله في العتق عن الكفارات بقي من أصل ماله ما يكفيه غلمته لمؤنته ومؤنة عياله ، باع وأعتق وكفر من أصل ماله . ولا يحب له أن يأخذ من الصدقة إذا كان بهذه المنزلة .

وسئل بعض الفقهاء عن امرأة يكون لها الحلى والسكوسة الكثيرة والآنية الغالية التي تسكتفي بدونها : هل لها أن تأخذ من الزكاة ، أو عليها أن تبيع الحلى وتسبيل بالثياب ما هو دونها ويجزيها وتأكل فضل ثمنها ، ويجتري بسكن دون سكنها وتأكل فضل ثمنه ؟ قال : أما الحلى فتبيعه وتأكله ، وكذلك الآنية التي لا حاجة بها إليها وتسكتفي بدونها .

وكذلك إن كان لها منزل واسع يجزيها دونه ، باعتته وتركته منه ما يجزيها ، إلا أن يكون ذلك المنزل متخذاً لليلة . وإذا باعتته نقص من غلها عن كفايتها في سنتها ، لم نر عليها بيع ما يقوم كفايتها به . ولها أن تأخذ من الزكاة ما ينقص عن كفايتها لسنتها .

وكذلك القول في الثياب إن كانت مستغنية عنها، تركت منها ما يكفيها وما تدخره لحاجتها وما تتجمل به مثل ما يصلح لمثلها من نساها، وتبيع ما فضل عن ذلك وتأكله . إلا أن يكون لا يصلح إلا بتركها في لباسها وليس فيها فضل عن كسوة مثلها في قدرها ، وهي من القطن والكتان ، تركتها لحاجتها إليها خوفاً على نفسها إن باعت ما فضل بها ضررها .

وإن كانت ثيابها الغالية من ثياب الحرير ، فتبيعها وتشتري كسوة مثلها في قدرها ، وتأكل ما فضل من ثمنها ، إلا أن تكون في بلد لباسهم الحرير الغنى منهم والفقير ، فتدفع لنفسها ما تكفي به من كسوتها وتضطر إليه في حاجتها ، وتبيع فضل ذلك وتستعف به .

وكذلك كفارة الأيمان والظهار على الرجل ما على المرأة كما وصفناه .

وإذا كان للمرأة زوج يقوم لها بمؤنتها وكسوتها ، ولها مال من الأصول لا يقوم بكسوتها ومؤنتها ، ولزمتها كفارة يمين ، فعليها أن تبيع من مالها في كفارة اليمين . ولا يجزى بالصوم إذا كانت بمالها غلة تبقى في يدها ، وهي مستغنية بنفقة زوجها ، واستغنت عن بيع أصل مالها وعن غلته فصارت بحمد الغنى .

فصل

وقيل: إذا لزم الرجل شيء من الكفارات في الظهار والأيمان والصلاة والصوم وغير ذلك من الكفارات ، فأراد أن يعطى الوالد أو الوالدة لأولادهما ، فله ذلك إذا أتمهما على ما يسلم إليهما . وكذلك في الوصي إذا أوصى إليه في الكفارات، القول فيه كما تقدم .

وإن أعطى الوصى من الكفارات غنياً أو عبداً وهو لا يعلم أنهما كذلك ثم علم بعد ذلك ، فإن ذلك يكون في ثلث مال الهالك ، ولا غرم على الوصى في ذلك فإن أعطاهما وهو يعلم أن هذا عبد والآخر غني ، وجهل جواز العطاء لهما ، فإنه ضامن لذلك في ماله .

وإن أعطى مشركاً وهو يعلم أنه مشرك بالله أو جاهل به ، فإنه لا يضمن ذلك إذا كان المشرك فقيراً ويجزى عنه .

وقيل : إن المصحف وكتب العلم لا تباع في الدين . ولا في كفارة الإيمان ولا في فطرة شهر رمضان .

وكذلك ما كان من الكتب التي يستعان بها على طلب العلم ، مثل كتب النحو واللغة والأشعار النافعة . وأما القرطاس الذي يكتب فيه فهو بمنزلة العروض التي يجوز بيعها .

فصل

وقالوا : يجوز أن يعطى من الكفارة الواحدة مسكيناً نصف صاع بر ، ويعطى مسكيناً آخر ثلاثة أرباع الصاع حب ذرة أو شعير . وإن أعطى مسكيناً واحداً نصف الصاع برّاً ونصف ثلاثة أرباع الصاع ذرة أو شعيراً ، كل ذلك جائز . وفي جامع ابن جعفر : ومن وجد الإطعام كفر بالإطعام ولا يصوم . والإطعام على المستغنى إذا كان يصيب من ماله ما يفي به ويغني عياله إلى الحول . وقيل : يفضل عنده عشرة دراهم . وقول : خمسة عشر درهماً . وقول : مائتا درهم . وقول : (١٧ - منهج الطالبين ج ٦ -)

عشرون درهماً أو قيمتها من الطعام . فإذا صار هكذا فليس له أن يكفر بالصوم ، ولا يأخذ من الصدقة ، ولا من الكفارات . وإن كان دون ذلك فهو في حد الفقر وله أن يكفر بالصوم ، ويأخذ من الصدقة ونظرة الأبدان وتفريق الكفارات .

فصل

قال أبو عبد الله رحمه الله : كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم . قيل : الأوسط هو الأفضل . وقيل : هو بين الجيد والدون . ويعبى أن يكون هو الوسط من طعام العامة ؛ لأن هذا عام في مخاطبة للجميع فإن أطعم البر فهو أفضل ، وإن أطعم الذرة ففي القلب منه حرج . وإن أطعم البر والذرة مخلوطاً أجزاء ذلك .

ومن أطعم في زمان البر برّاً ، وفي زمان الذرة ذرة جاز ، ويطعم كل مسكين قدر أخذ حوزته من الطعام أكلتين غداء وعشاء ، أو عشاء وسحوراً ، أو أكلة بعد أكلة ولو كانتا متفرقتين ، ويطعمهم حتى يشبعوا من طعام أهل ذلك المكان ويسألهم . فإذا قالوا : إنهم قد استغنوا اكتفى بذلك . وإن أعطاهم حبة فيعطى كل واحد نصف صاع برّاً ، أو ثلاثة أرباع الصاع ذرة أو شعيراً عن الأكلتين . ولا يعطى إلا من الشعير الجيد .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : يجزيه من الشعير نصف الصاع كالبر ، فإذا أعطى حبة فلا إدام عليه . وإن أطعم أكلتين أطعمهم الخبز مألوماً بمثل ما يتأدم به عوام أهل ذلك الموضع : من لحم أو سمك أو لبن أو خل أو غير ذلك . وأما الكسوة فلكل مسكين قميص أو لفافة أو ثوب تجوز به الصلاة . وقال هاشم

ومسبح : تجزى العمامة والخمار . وقال موسى : لا تجزى القلنسوة « أو تحرير رقبة »
بالغة صحيحة تقدر على الكسبة لنفسها ، أو صغيرة ويمونها حتى تبلغ . وهو بالخمار
في هذه الثلاث في كفارة الأيمان المرسلّة . فمن لم يجد العتق ولا الإطعام ولا الكسوة
فصيام ثلاثة أيام متتابعات .

والذى يحزیه الصوم هو : الفقير والشيخ الزمين الذى لا مال له ، والمرأة الأرملة
التي لا مال لها ، وصاحب عيال يعمل لهم بجهد وكد ، فهؤلاء الذين يجزيهم الصيام ،
وتجوز لهم الصدقة ، وتفرق عليهم الكفارات .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من لزمته كفارة الظهار وله مال وعليه دين
يأتى على جميع ماله ، فليس عليه عتق ويجزى به الصيام .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا كان لا يبقى من ماله ما يقوته ويقوت عياله ،
كان له ذلك إن شاء الله . وتقول : إذا كان إذا أعتق وهو معه من المال ما يقوت
نفسه وعياله وجب عليه العتق . وإن كان ينقص عن قوته وقوت عياله أجزأه
الصيام .

ومن كان مع والده وهو بالغ ، وليس له مال ولزمه كفارة يمين وأبوه غنى ،
وهو لو سأله لأعطاه أن يكفر به يمينه إلا أنه يستحق منه : إنه ليس عليه أن
يسأله ، وتجزى به الكفارة بالصوم .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، فيمن يحنث في يمين وليس معه درهم إلا عبيد
وغنم وحلى إنه قيل : لا يبيع الأصل والصوم يجزى ، وأوجب الطعم على من وجد
في الوقت ولم يعز الصوم .

وقال أبو انوثر : ولو كان على رجل ثلاثة أيمان مرسلّة ، وعشرة فقراء في بيت وسلمها إليهم وحدهم أجزاء ذلك . وقال : الأيمان تفرق حيث الذي أراد أن يفرقها في بلد الموصى أو غير ذلك . قال : وكنت قاعداً مع محمد بن محبوب في نزوى ، فدفع إليّ نسيم بن فهم دراهم وأمره أن يشتري بها شعيراً من الرستاق ويفرقه . وكتب عنه جواباً في أمر كفارة الأيمان : أنه تفرق الأيمان حباً وتمعى من الفطيم فصاعداً . وإن أطعم الخبز فلا يطعم إلا من أخذ حوزته من الطعام .

وقال أبو المؤثر : البالغ من الأولاد يدفع إليّ حصته من التفرقة ، ومن لم يبلغ دفعت حصته إلى من يعوله . وكذلك اليتيم يعطى له من يعوله . ومن أراد أن يفرق عن أيمان كثيرة ، جاز له أن يعطى الفقير الواحد من كل يمين مرة ، ويمزل له من كل يمين ما لم يجاوز به ذلك إلى النفي .

فإن حضر الفقير وقبضه بنفسه فهو أحسن . وإن دفعه الذي يفرق إلى من يشق به ليلبغه إليه ، وأمره أن يكل له عن كل يمين ، أجزاء عنه إن شاء الله . وإن دفع الحب إلى من يفرقه عنه ، وكان اللدفع إليه ممن يجوز له الأخذ من الكفارات ، فأرجو أن لا يضيق عليه الأخذ إذا أخذ كما يأخذ غيره .

وإن كان خمسة من الفقراء وعلى أحد عشرة أيمان ، جاز لهم أن يأخذوا من كل يمين نصفها . وقيل : من كانت عليه كفارة يمين ، فجائز له أن يعطى تمراً وبراً وشعيراً ، من كل واحد مسكيناً ومسكينين وثلاثة حتى تم عشرة مساكين . وكذلك إن أطعم بعضاً وفرق على بعض جاز . ويوجد في بعض القول : إما أن يطعم الجميع أو يفرق على الجميع . والقول الأول أحب إلينا .

واختلف في إخراج التمر بدلاً عن الحب . فقول : لا يجوز ذلك على حال ، إلا أن يكون أهل موضع غذاؤهم التمر .

وقول : يجوز إذا كان يقوم مقام الحب . ويخرج من التمر لكل مسكين بقيمة نصف صاع حب بر .

وقول : لا يجوز التمر إلا إذا عدم الحب . وأما إخراج قيمة الحب دراهم . فقد قيل ذلك . ولا نعلم أن أحداً من أهل العلم عمل بذلك .

ويوجد عن عبد الله بن محمد بن محبوب رحمه الله : أن بعض المسلمين لم يجز دفع الطعام حباً وتمرّاً ، وإنما يطعم طعاماً مفروغاً منه أكلتين . ويوجد عن محمد ابن محبوب رحمه الله أنه قال : يجوز لمن وجب عليه تكفير أيمان أن يخرج إلى القرى يطلب رخص السمر ، ويجوز له أن يفرق في الموضع الذي يجد فيه الرخص . وقال أبو عبد الله : لا تجبر الناس على إخراج الكفارات ولا النذور . وقيل : يجوز أن يعطى الفقير كل يوم مدساً ، حتى يستوفي حد المقدار الذي يجب لكل مسكين من الدين .

ومما يوجد عن أبي عبد الله رحمه الله في إخراج الكفارات من حب الذرة الحمراء قال : إذا بقيت وصحت مقشرة ؛ فبعض يخرج ثلاثة أرباع الصاع لكل مسكين . وقيل : صاع تام إذا كان من ذرة الباطنة .

وعن علي بن أبي القاسم : أن ذرة الباطنة مكان ثلاثة أرباع الصاع من الذرة الجيدة ، صاع ونصف من ذرة الباطنة

ويوجد عن أحمد بن مداد أن إخراج الكفارات من الدخن جائز على قول بعض المسلمين ويكون لكل مسكين صاع تام من حب الدخن .

وأما حب العلس الصافي فهو بمنزلة حب البر . وأما إذا كان في قرونيه، فلكل مسكين صاع من الحب الجيد الذي ينصف ، ويخرج من صاع القرون نصف صاع القرون نصف صاع صاف . وقد قال صاحب الكافية في ذلك :
والعلس للشهور مثل البر إن كان ضعفه كمثل الشطر

فصل

وقيل : من أطعم في كفارة الأيمان خبزاً وإداماً ، ولم يطعمهم تمرّاً أجزاء ذلك . فإن دعا مسكيناً ليطعمه عن يمينه، فأكل لقمة أو ثلاثاً ثم قام فإنه لا يجزيه ذلك . وإن أطعمه عن كفارة يمينه أرزاً أو دخنّاً أو تمرّاً أو سويقاً وحده . فأنه أعلم .
والذي يعرف أن الخبز هو الذي يجوز فيه الإطعام .

وقال أبو عبد الله : من أطعم دخناً عن كفارة ظهار أو غيره من الأيمان أجزاء عنه ، إذا أعطى منه بقيمة نصف صاع برّاً أو شعيراً ، فإن كان ثمن صاع الشعير أرخص من ثمن صاع الدخن ، أجزأه أن يعطى نصف صاع دخن لكل مسكين . وكفارة الصلاة كالظهار والأيمان .

وقيل فيمن أعطى الفقراء من كفارة يمينه ، ثم دخل على بعض من أعطاه من كفارته، فقدم له طعاماً من تلك الكفارة، وعلم أنه منها فلا يأكل منه ، وإن لم يعلم أنه من تلك الكفارة ، فله أن يأكل وليس عليه أن يسأل عن ذلك ولا يفقش .
ومن لم يكن في قريته ستون مسكيناً، أطعم مساكين قريته ، ثم يطعم مساكين قرية أدنى القرى إلى قريته تمام ستين مسكيناً .

فصل

عن أبي المؤثر رحمه الله فيمن يفرق حبا عن كفارة الأيمان ، فيجىء إليه الرجل فيقول له : أعطني لابني وزوجتي أو لجيراني أو لإنسان : إنه يجوز له أن يكيل له لكل من يعوله في حجره ، ويقول له : هذا لفلان وهذا لفلان . أو يكيل لهم كلهم جميعا . ويقول له : هذا الحب لك ولزوجتك ولأولادك ولإخوتك ، لكل واحد منهم كذا وكذا . وكذلك يدفع للمرأة وبنيها إذا كانت تعولهم .
وأما ما يدفعه له ليسلمه إلى جيرانه ، فإنه يميزه وحده ويأمره أن يدفعه إليهم . وإن لم يميزه وأخبره من يصدقه أنه صار إليهم ما بعث به إليهم ، فأرجو أن يعزیه ذلك إن شاء الله .

ومن كان له إخوة صغار فلا بأس على من يدفع إليه لإخوته الصغار إذا كان يعولهم ، وإن كان يعولهم بفريضة حسب ذلك من فريضتهم .
وعن الأزهر بن محمد بن جعفر في الذي يطعم المساكين من كفارة عليه أنه لا يطعم من يعول من أولاده الصغار أو غيرهم .

وأما المرأة إذا كان لها أولاد صغار فقراء ، وتلزم مؤنتهم غيرها ، فلا بأس عليها إن أعطتهم من كفارتها . وقال في الذي يفرق كفارة الأيمان فإتيه الرجل فيقول له : أعطني لابنتي وأختي وأمي وجارتي ، فإنه إذا كان هو يعرف هؤلاء الذين يأخذهم هذا الرجل ، وكان يأمنه على ذلك ولا يتهمه : إنه يجوز له أن يدفع إليه ليسلمه لهم . وهكذا فعل الناس . وكنا نقول : ينبغي أن لا يبعث ذلك إلا مع ثقة .

وإن فرغ الفقراء وبقي شيء من الكفارة، فإن كانت أيمان عدة، فأراد أن يعطى كل أهل بيت من كل عيين ، فينبغي أن يحصى عددهم ويسلم إلى الواحد منهم من البر مكوكين ، ويقول له : إنه يعطيه من أربعة أيمان من كل عيين نصف مكوك ، ثم على هذا يعطى الفقراء ، حتى يستتم لهم ما عنده من ذلك ، وإن لم يفعل وكان الحب محدوداً أعطى من حضر منهم ، وما بقي أعطاه فقراء قرية أقرب القرى إليه . وقال أبو اللؤثر: إذا أرسل فقير غائب رسولا يقبض له من تفرقة الكفارات، جاز لمن يدفع إلى رسوله منها ليوصله إليه . وما كان للصبي يدفع إلى من يعوله .

فصل

وعن أبي الحواري رحمه الله فيمن عليه إعطام ستين مسكيناً ، فأعطى بعضهم ثم أمسك عن التفرقة حتى نسي الذين أعطاهم : أنه إن شاء أن يفرق في بلد أعطى ستين مسكيناً . والذي يعرفه من الذين فرق عليهم يحسبه من الستين ، ولا يكرر عليه العطاء من تلك الكفارة . وإن شاء أن يفرق بقية الكفارة في قرية أخرى ، تحرى قدر الذين فرق عليهم في قرية بما يقيته من عدتهم ، وأعطى بقية الستين من القرية قرية أخرى . وقال : إنه يعطى كل مسكين بيده ، ولا يعطى أحداً لأحد من الكفارات .

وإن كان رجل أو امرأة يثق به وقال له : اذهب فكل لكل واحد حصته ليقبضه ويصير في حوزة فهو جائز ، ويسألهم بعد ذلك إن شاء .

وسأل الواضح بن عقبة هاشماً رحمه الله : عن الرجل يكفر يمينه ، فيطعم اليوم بعض المساكين وغداً بعضهم . قال : لا إلا أن لا يجد مساكين . وإنما يجوز ذلك

فيمن عليه صيام فلم يستطع ، فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً ، وله أن يطعم مسكيناً واحداً حتى يوفى المساكين الذى عليه ، وجدهم أو لم يجدهم ، كان موسراً أو غير موسر . وبعض كره ذلك وشدد فيه . وبعض قال : لا يجوز ذلك إلا من عدم أو فقر .

فصل

وقيل : إن والد الصبي يقبض له ما يعطى من كفارة اليمين ، ويبرأ منها الدافع له ، كان الوالد ثقة أو غير ثقة . ولو صرفه الوالد فى منافع نفسه ، ويبرأ صاحب اليمين بذلك . ويجوز قبض والدته ، له أو وكيله أو وصيه أو من يموله أو من يقوم بعموله . وإن أئلفه القابض فيما لا يسمعه فهو ضامن له ، أعنى اليتم لصاحب الكفارة . وإن سلم إلى الصبي ، وهو ممن يحرز ماله ولا يتلفه جاز . ولو اشترى به موزاً أو جوزاً أو شيئاً من الفاكهة ، ولو كان من غير أهل ذلك ، وأكل الذى اشتراه أجزى عن صاحب الكفارة ، على قول من يجيز ذلك .

وقول : يسلم إلى الصبي ، فإذا قبضه حفظه له من يقوم بأمره . وأرجو أنى عرفت أنه يجوز دفع مال الصبي إليه ، إذا بلغ ست عشرة سنة أو خمس عشرة سنة ولو لم يقر بالبلوغ فى بعض القول ، إذا كان فى سن البالغ أو المراهق . ويجوز حله إذا صار بهذه المنزلة فى بعض القول .

وقيل : من أوصى بكفارة صلاة تفرق عنه أو يمين ، وللودى من بلد ، وأراد من يفرق عنه أن يفرق فى بلد آخر : أنه يفرق عنه فى بلده الذى مات فيه .

وإن فوق في بلد آخر أجزى عنه . وإن فرق فليعط من الفطيم فصاعداً .
وإن أطعم طعاماً فليطعم من أخذ حوزته من الطعام . ولا يعطى الرضع من
كفارة الأيمان .

وعن أبي سعيد رحمه الله : يجوز للرجل أن يدفع إلى زوج أمه من كفارة
الأيمان إذا كان فقيراً ، ولا يجوز له أن يدفع إلى زوجته لأن مؤنتها عليه .
وأما من أوصى أن يفرق عنه شيء من الكفارات أو شيء من الزكوات ،
وكان أحد من الفقراء يلزم هذا الموصى عوله في حياته ، فلما مات الموصى لم يرثه
هذا الفقير الذي كان يلزمه عوله : إنه يجوز أن يأخذ من زكاته وكفارته التي
أوصى بها بعد الموت .

وأما إذا كان هذا الفقير وارثاً للموصى فلا يأخذ مما أوصى به .

ومن كان يفرق خمس كفارات أو أقل أو أكثر وعقد النية : أنه يدمع
للفقراء من تلك الكفارات ، كان عن نفسه أو عن ميت أوصى إليه ولم يميز كل
يمين وحدها ، وإنما يريد بمطيقته لكل مسكين أخذ شيئاً ، فهو من الكفارات .
مقيل : إنه يبرأ على هذه النية ولو لم يميز لكل واحدة من الكفارات عدة من
المساكين .

فصل

وقيل : من وجبت عليه كفارات أيمان أو صلوات أو غير ذلك من الكفارات :
إنه ليس عليه أن يسأل الناس ليعينوه على ذلك وإن وجد الإطعام أو العتق أو
الكسوة في مواضع ذلك ، وإلا أجزى الصوم ، ولا عليه أن يسأل الناس أموالهم

في هذا . والمأمور به تمجيد الكفارات بأي وقت وجبت عليه ، مخافة الحدث في تأخيرها . وإن آخر ذلك وقضى من بعد إذا أوصى أن يقضى عنه وقضى عنه ، فقد أدى ما عليه .

وأما كفارة الظهار إن كان لا يجد العتق وقدر على الصيام صام ، فإن لم يستطع الصوم ولم يجد العتق ولم يمكنه أن يطعم المساكين ، وخاف أن تفوته زوجته لم يجزه عن الصوم وضيق ذات يده عن الطعم ، جاز له أن يسأل الناس ويطعم عن كفارته؛ لأنه غير مخير ولا افتتار له حتى يكفر ما شاء ، فله أن يسأل الناس في هذه الكفارة ، خاصة لثلاث فوته زوجته .

وإن لزمته يمين مرسل في شيء يخاف فوته ، فلا بأس عليه في سؤال الناس أموالهم .

وكذلك إن عجز عن الاكتساب لقوت نفسه ، أو لزمه غرم في غير فساد ولا تبذير ، أو أخذ ماله بظلم ، وإن لم يفده ذهب كله ومنه قوته ، أو مطالب بدين عليه للناس مضيق عليه فيما أشبه هذا ، جائز له أن يسأل الناس فيه .

فصل

وقيل : يجوز أن يعطى اليتامى الصغار من الناس من أبناء الفقراء من كفارة الأيمان والندور والصلوات إذا طلبوا وهم صغار ، إذا كانوا من العظيم فصاعداً .

قال أبو سعيد رحمه الله : قول : يجوز ذلك . وقول : لا يجوز حتى يبلغ الصبي . وقول : يجوز أن يعطى له من يكفله إذا أمن على ذلك . وقول : لا يقبض

للصبي غيره ، ولسكن إذا صار بمنزلة من يحفظ ماله دفع إليه . فإذا قبضه حفظه له من يعوله . وقول : لا يعطى الصبي حتى يصير بحمد من يأخذ حوزته من الطعام .

والقول في دفع الزكاة لهم كالقول في هذا ، إلا أن الزكاة يعطى منها الفطيم . وغير الفطيم يجعل في مصالحه ويعطى من يأخذها له ، ويؤمن أنه يجعلها في مصالحه .

وإن قالت المرأة ، إن لها ولداً وطلبت أن تعطى من الكفارة ، وإطمأن قلب الدافع إليها إلى تصديق قولها ، جاز الدفع إليها على حكم الاطمئنانة . وكذلك الرجل إذا قال : إن له أولاداً أو أمن على ذلك .

قيل لأبي سعيد رحمه الله ، فممن سلم لرجل شيئاً من الزكاة وقال له : فرقه على الفقراء أو أعطاه شيئاً من الحب وقال أنفذه عنى كفارة : هل يجوز للأمور أن يعتبر من يبرأ بقسليمه إليه ، بما يستحقه في فقره في وقته ، ويكون بمنزلة هو إذا لزمه ذلك ، ولا يخبر الأمر بذلك أم لا . قال : هكذا عندي ما لم يخرج عليه أخذه . قيل له : فهل يجوز أن يقبض لنفسه ولا يخبره بذلك ، إذا كان فقيراً استحق لذلك ؟ قال : معى أن بعضاً يعجز له ذلك ، إذا لم يحجر عليه ذلك أو يأمره أن يفرقه على أحد بعينه . وبعض كره له ذلك تنزيهاً . وإن فعل جاز له ذلك بإذنه . وبعض يجعل له ذلك إذا كان رب المال غائباً ، وإذا كان حاضراً لم يكن له ذلك إلا بأمره .

قيل لأبي المؤثر : والعبد الأسود يأتي فيطلب أن يعطى من تفرقة الأيمان . قال : يعطى وهو حر في الحكم حتى يصبح أنه مملوك .

وسئل موسى بن علي رحمه الله ، عن كفارة اليمين : تعطى فقراء المسلمين ، أو فقراء أهل الذمة ، أو فقراء قومنا ؟ قال : فقراء المسلمين أحق بها ، وهي جائزة في كل هؤلاء .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه منادياً ينادي لتأتون العطاء على العظيم فصاعداً ، فلما كان وقت العطاء من قابل سمع عمر ابن الخطاب بالليل صياح الصبيان في المدينة . فسأل عمر عن ذلك . فقالوا : يا أمير المؤمنين إن النساء فطمعن أولادهن للعطاء . فنادى مناديه : ليأت العطاء على المولود فصاعداً . ويوجد عن بعض المسلمين : أنه قال في رجل عليه كفارة يمين : إنه يجزيه أن يأخذ يقيماً وينفق عليه عشرة أيام .

فصل

وقال أبو الحواري رحمه الله : من كان عليه كفارة يمين ونسى أنه كفرها أو لم يكفرها : إن عليه أن يكفرها حتى يستيقن أنه قد كفرها .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من كان عليه كفارة يمينين ، فكفر إحداها وأوصى بالأخرى ثم شك ولم يدر أيهما التي كفر . فقول : يوقع نيته على إحداها ويجعلها أيتهما شاء . وهذا إذا كانتا سواء . وإن اختلفتا فلا احتياط أن يقصد الأحوط منهما ، وأيتهما يدخل فيها الأخرى إن كانت تدخل .

وقيل : لا تطعم اليهود ولا النصارى من كفارة الأيمان ، ولا من فطرة شهر رمضان ، ولا من جزاء الصيد ، ولا بما وجب في الحج ، ولا من كفارة شهر رمضان

ولا من أضحية الحج ، ولا يطعم الجوس من هذا شيئاً . وفقراء المسلمين أحق بهذا
كله ، فإن وجدوا وإلا مساكين قومنا .

وأما المتقاء فيجوز أن يعطوا من كفارة الأيمان ومن الزكاة ومن فطرة شهر
رمضان، على قدر فقرهم ودينهم ، وهم كغيرهم من العرب . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والعشرون

في كفارة الصلاة والصيام والأيمان

وكفارة الصيام صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً أو عتق رقبة؛ فإن صام بالهلال صام شهرين متتابعين ، كانا ستين يوماً أو تسعة وخمسين يوماً أو ثمانية وخمسين يوماً . وإن اعترض الصوم بغير الهلال صام ستين يوماً تامة . وإن لم يقدر على الصيام وأراد أن يطعم ، أطعم لكل مسكين نصف صاع حب بر حتى يكمل ستين مسكيناً ، يعطى من الفطيم فصاعداً .

ومن كان لا يستطيع الصوم ولا يجد العتق ، وليس معه أن يطعم ستين مسكيناً بمرة ، جاز له أن يطعم كل مرة ما يقدر عليه من المساكين حتى تم ستين مسكيناً ، إلا أنه يكتب الذين يطعمهم لثلاثين يوماً ، ويعود يطعمهم من يمين واحدة أكثر من أكلتين .

وإن أطعم أحداً من المساكين أكلة ثم أطعمه بعد يوم أو أيام أكلة ثانية ، جاز إن شاء الله إذا عرف ذلك ولم ينسه .

واختلف فيمن يصوم الكفارة ثم يبدو له سفر قبل أن يتم صيامه . فقول : يجوز له أن يفطر في سفره ؛ لأن الكفارة ليست هي بأشد من شهر رمضان . وقد رخص الله للمسافر أن يفطر في سفره ، ويبدل ما أفطر ويتم له ما صام .

وقول : عليه أن يصوم الكفارة صوماً متتابعاً ؛ لأنه ليس للكفارة وقت معلوم ، كما أن رمضان وقتاً معلوماً . فعلى هذا القول إذا كان صوم الكفارة غير

متتابع انتقض والاختلاف في المريض كالاختلاف في المسافر إلا أن المريض أعذر ؛
لأنه مضطر في المرض من غير اختيار منه . وأما في السفر فإنه ربما يختاره الإنسان
بغير اضطرار ، وربما يضطر إليه .

فصل

وكفارة الصلاة لم يثبت لزومها من كتاب الله ، ولا من سنة رسوله محمد ﷺ
ولا من إجماع الأمة . وإنما قال بكفارة الصلاة أصحابنا من أهل هان ، رحمهم الله .
وحسن ما قالوا . وأرجو أن حجتهم في ذلك قول النبي ﷺ : ليس بين العبد
وبين الكفر^(١) إلا ترك الصلاة ، فكانت الكفارة لتارك الصلاة بمنزلة الأدب
للنفس والعقوبة لها والزجر عن ترك الصلاة .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من ترك الصلاة عمداً ، أو أكل في شهر رمضان
نهاراً ، أو كان يلحف ويحش ، ثم تاب من ذلك ، فإنه يلزمه بدل الصلاة التي
تركها على العمد أو النسيان . وعليه بدل ما أكل في شهر رمضان ، وعليه الكفارة
فيما يلزمه من ترك الصلاة على العمد والتجاهل . وبعض قال : إن عليه لكل صلاة
كفارة .

وقال بعض : كفارة واحدة تجزيه لجميع ما ضيع من الصلوات . والكفارة
هاهنا : صوم شهرين متتابعين ، أو عتق رقبة ، أو إطعام ستين مسكيناً مخير
في ذلك .

(١) أخرجه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله . م

وقول : إن ترك صلوات متتابعات فعليه لجميعها كفارة واحدة . وإن ترك صلوات ثم صلى صلوات ثم ترك صلوات بعد ذلك ، فعليه بدل تلك الصلوات وكفارة ثانية . وقول : إنه إن شغله عن تلك الصلوات معنى واحد ، مثل سكر قد سكره ، أو سبب قد دخل فيه ، أشغله من بناء أو صنعة أو عكوف على غنى ، فإذا أفاق من ذلك فعليه فيما ضيع من ذلك السبب كفارة واحدة . فإذا ضيع شيئاً من الصلوات بغير ذلك السبب ، أو اسبب مثله بعد خروجه منه ، فعليه أيضاً كفارة واحدة .

وقول : ليس عليه كفارة ، إلا أن يترك الصلاة متعمداً بغير مرض ولا عذر بسبب . وإنما هو يقصد إلى ترك الصلاة متعمداً .

وقول : إنه لا كفارة عليه في ترك الصلاة على حال . ولم نعلم أن أحداً من المسلمين عمل بهذا القول ، إلا لمن يترك الصلاة في وقت ضياع عقله أو نومه ، أو لغفلة منه حتى فات وقت الصلاة ، أو لشيء عرض له من قبل الله تعالى ، يكون له العذر بذلك ؛ لقول الله تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » .

وفي بعض القول : إن جميع ما ضيع العبد من حقوق الله تعالى كلها ، ثم تاب إلى الله تعالى منها ، فإنما عليه أن يصلي ما يستقبل من أمر دينه ، ولا شيء عليه فيما مضى إذا رجع إلى الله بصدق نيته .

ويروى أن أعرابياً أتى النبي ﷺ ، فوصف له أنه ذنوباً كثيرة . ثم قال : يا رسول الله أرأيت لو أني أخذت سيفي هذا ، فضربت في سبيل الله حتى أقتل . (١٨ - منهج الطالبين - ج ٦)

قال له رسول الله ﷺ : أذن يغفر الله لك قبل . نخرج ذلك ثم أتى جبريل عليه السلام فقال : يا رسول الله إلا الدين . فثبت في معنى الرواية أن القتال كفارة لجميع الآثام التي وصفها له السائل إلا حقوق العباد . وكانت الصلاة من حقوق الله تعالى ، لا من حقوق العباد ، والتوبة كفارة لها .

فإن قال قائل : إن ذلك خاص لمن جاهد في سبيل الله حتى يقتل . يقال له : إن الله تبارك وتعالى لم يلزم المذنبين الجهاد ، وإنما ألزمهم التوبة . ولو كان الجهاد كفارة للذنوب لم يكن للناقضون يقتلون تحت راية رسول الله ﷺ ولكن كل من جاهد مع رسول الله ﷺ أو في سبيل الله عز وجل ، يكون خروجه في الجهاد مجزياً له عن التوبة والإخلاص والرجوع إلى مرضاة الله ، بل لاخير لمجاهد ولا ثواب له ، حتى يرجع عن جميع ما عصى الله فيه ، بالتوبة والاستغفار والتحول عن الإصرار ؛ إذ لا تختلف فرائض الله تعالى على عباده . وإنما تختلف العباد في الطاعة والقدرة . وكل من صح عقله من الآفات وسوء الاعتقادات ، فعليه أن يؤدي ما افترض الله عليه ، وأن يتوب إليه من جميع أعماله السيئة ، وعليه صدق الاعتقاد فيما كلفه الله من جميع فرائضه بالقول والنية .

وإن علم شيئاً من ذلك بحلول عاهة ، أو نقصان خلق ، أو لمعنى من المعاني ولم يحكم النية ، وأدى الفرائض بالعمل والجوارح وإطاعة ، فيكون مكلفاً له لموضع قدرته عليه ، من جهاد وغيره في حين قدرته عليه .

ولا تجزى التوبة إلا بأداء ما افترض الله عليه من جهاد أو غيره ؛ لأنه لو تاب وضيع شيئاً من فرائض الله ، لم تكن توبته مجزية له .

وأما بدل صوم شهر رمضان الذى أكله على العمد ، فلم نعلم له حجة إلا على هذا القول الذى وصفناه وذكرناه .

وأما بدل صوم المريض والمسافر ، إذا أفطرا في شهر رمضان ، فذلك بحكم كتاب الله تعالى : ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر .

وإنما ذكرنا هذه الرخص والاختلاف ، لئلا يقطع أحد على أحد من المسلمين بالنار بخطئه ، وهو متمسك بأصل ضعف هو عن تأويله وعن معرفته ، لا على سبيل الإطلاق للعمل به .

والذى نأمر به من صحبنا : أن يأخذ في جميع أمور دينه بالاحتياط ، وأن يلزم نفسه في جميع ذلك الاجتهاد ، من غير أن يضيق على نفسه ، ولا يقول : إنه لا يسمعه بسوى ذلك ، ولكنه يتقرب إلى الله تعالى بالاجتهاد لنفسه في مرضاة ربه .

فصل

واختلف فيمن أكل في شهر رمضان نهائراً عامداً غير مريض ولا مسافر ، وهو بالغ عاقل مميز . فتقول : عليه صوم الدهر . ولو صام الدهر لم يصادف يوماً في الفضل ، مثل اليوم الذى أكل فيه من شهر رمضان ، فعلى هذا القول مادام هذا الآكل يمكنه الصوم وبطيقته ، فعليه أن يصوم أبداً .

وقول : عليه صوم سنة للبدل ، وصوم شهرين للسكرارة .

وقول : عليه صوم شهر للبدل ، وصوم شهرين للسكرارة .

وقول : عليه بدل ما مضى من الشهر ، وصوم شهرين للسكرارة .

وقول : عليه بدل ما أكل من الشهر وشهران للكفارة .

وقول : صوم شهرين للبدل والكفارة .

وقول : عليه البدل ولا كفارة عليه . فقد ذكرنا هذا تأصيلاً للشرع وتأسيماً

لمذاهب أهل العلم . وكل منهم متعلق بأصل يقوى به حجته في فتياه .

فصل

وأما كفارة الأيمان منها شيء ألزم من شيء . فكفارة اليمين المرسل ، وتحلة من حرم على نفسه حلالاً : من زوجة أو ملك يمين ، مما يطأ ، وكفارة قتل الصيد ، وكفارة القاتل للنفس المؤمنة ، من بلى بهن أو بشيء منهن ، فلا يزيله عنه إلا تأدية ذلك على وجهه ؛ لأن أصل فرض ذلك من كعاب الله تعالى . وما كان له أصل في كعاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ ، أو أجمع عليه المسلمون ، فلا يجوز إلا القيام به ، وتأديته على وجهه ، إلا أن ينزل بالمبتلى به عذر ، يزيل عنه حكم ذلك بوجه من الوجوه . فالمنذور سالم عندنا إن شاء الله .

ومن ترك ذلك على وجه النسيان . فلا يحكم عليه في ذلك بشيء ، ويلزمه الاجتهاد ، ويرجى له في ذلك العذر ، ويتصدق بشيء إذا لم يعرف شيئاً مما حلف به أنه عليه ، أو يعرف أنه عليه ولا يعرف ما هو . فقد زال عنه حد الفرض ، ويلزمه الاحتياط .

والأحوط في ذلك أن يأتي بالأكثر في ذلك من العدد والأشد في ذلك من الكفارات . وقد قيل : إذا لم يعرف ذلك كله ، فعليه الاحتياط في هذه

اللازمات التي لا عذر له فيهن . وأقل ذلك واحدة ، وأكثره إلى ما لا غاية فيه ، إلا ما يطمنن به القلب في ذلك .

وقيل في الأيمان والصلوات يجزى لكل يمين ولكل صلاة بكفارة . وقول : إن كفر كفارة واحدة لما كان من الصلوات والصوم . ثقيل : إنه يصوم شهرين متتابعين . وكذلك كفارة الأيمان داخله في هذين الشهرين إذا نواهما لذلك .

وقول : لا يجزيه ذلك عن الأيمان ؛ لأن فرض الكفارة في الأيمان الإطعام قبل الصيام ، إلا لمن كان معدماً من الإطعام ، فيجوز له الصوم في كفارة الأيمان ، وكان صومه في اجتماع أيمانه لا يجاوز الشهرين أو ما دون ذلك فيدخل فيهما . فإذا صام هذين الشهرين على هذه النية ، أجزأه على هذا القول عما كان من الكفارات . وأما ما كان من المفروضات بالإطعام ، فلا نعلم أن ذلك يجزيه عند صاحب هذا القول ، إلا على قول من يقول : أن التوبة تجزيه عن حقوق الله تبارك وتعالى . وقد حفظ عمر بن محمد بن سعيد عن المسلمين : أن من كان جاهلاً وحلف أيماناً كثيرة مغلفة : أنه يجزيه الاستغفار إذا تاب وأقبح ، إلا ما كان من حقوق الناس وأموالهم وأبدانهم ، فإنه لا يبرأ إلا بأدائها إليهم .

وقال الحواري بن محمد : سأل سائل سعيد بن محرز وأنا معه بطيوى : همن حلف ثم حنث فأراد أن يكفر ، ولم يعلم كم حلف . فقال سعيد : إن لم يحفظ هو فن يحفظ له . قال له السائل : إن معلى بن منير يقول : يكفر ثلاثة أيمان قال سعيد : فإن شاء أن يأخذ بقول معلى فليأخذ .

وقال غيره : وقد قيل : إذا حلف وحنث ، ولم يدرك حلف من الأيمان ،

ولا بما حلف من الأيمان ، وكان جاهلاً ، أجزاه عن ذلك كله كفارة يمين
مغلظ : صيام شهرين متتابعين توبة من الله . وقول : يكفر باليمين المغلظة والرسلة
حتى لا يشك بالاحتياط .

وقول : إنه يكفر يميناً مغلظاً حتى يعلم أنه يمين مرسل .

وقول : إنه يكفر بالمرسل حتى يعلم أنه مغلظ .

وقول : يكفر يميناً مغلظاً ويميناً مرسلًا حتى يأتي بالوجهين جميعاً .

وقيل في رجل عاهد امرأته وعاهدته: على أن لا تنكح بعده ولا ينكح بعدها ،
وأغلظا في الأيمان عليهما . فمات الرجل قبل المرأة ، وأرادت التزويج ، فإنها تسكفر
عن يمينها ولا تمنعها اليمين عن التزويج . فإن كانت تجد الإطعام أطعمت عشرة
مساكين . وإن لم تجد صامت ثلاثة أيام . وإن كانت حلفت بصدقة مالها ،
أخرجت ذلك من مالها .

وقال أبو عبد الله رحمه الله ، في الذي يحلف بالأيمان المغلظة ، ويدع الصلاة حتى
يفوت وقتها ، ولا يصوم شهر رمضان في جهله ، فعليه الكفارة على ذلك جميعاً .
وإن ذكر منه شيئاً أو لم يذكر ، فعليه أن يصوم عن ذلك كله إذا علمه حتى يموت ،
وليصم حتى يموت .

وقيل فيمين عليه كفارات كثيرة ، فنوى أن يصوم شهراً عن عشرة أيمان :
إنه يحزبه إذا نوى لجميع ذلك على قول . وإن نوى لكل يمين نية كان أفضل .
وقيل في الظاهر : إذا صام تسعة وخمسين يوماً ثم أفطر ، يظن أنه قد استكمل

الصوم ، ثم ذكر وصام ذلك في أجل الظهر أربعة الأشهر ، أجزاء صوم ذلك اليوم وحده . وإن صامه بعد انتضاء أجل الظهر ، فقد بانت منه زوجته . وإن وطئها قبل صيام ذلك اليوم فسدت عليه زوجته .

فصل

من كتاب المصنف: قال أبو عبد الله : من أوصى بكفارة يمين مرسل ، فإنها إطعام عشرة مساكين . ومن أطعم في يمين فليعلم من يطعمه أنه من يمين . ومن أطعم عن يمينه أرزاً أو دخنًا أو تمرًا أو سويقًا وحده ، فالله أعلم لم نسمع في ذلك شيئًا . ونخاف أن لا يميزه إلا بالخبز .

وقال أبو عبد الله : من أطعم دخنًا عن ظهار أو غيره من الأيمان أجزاء عنه ، فإذا أطعم منه بقيمة البر أو الشعير ، إن كان الدخن أغلى من الشعير ، وكان ثمن نصف صاع الشعير ثمن ثلث صاع دخن .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من حلف بأيمان كثيرة وهو جاهل بالإسلام : إنه يتوب إلى الله تعالى ولا كفارة عليه .

والذى يصوم الكفارة فيقطع عليه صومه مرض أو سفر ، فصومه تام لأنه من عذر ، وذلك بمنزلة الليل وبمنزلة يوم الفطر ويوم النحر . والمرضى له العذر أكثر من المسافر ؛ لأن المرض يأتي العبد باضطراب ، والسفر باضطراب واختيار . ومن صام شهرًا من كفارة التعليل ثم رض ، فإن شاء أخر وأتم إذا صح ، وإن شاء أطعم ثلاثين مسكينًا . وقول : ستين مسكينًا .

واختلف فيمن صام أربعة أشهر عن يمينين من غير تمييز بينهما . قول :
يجزيه . وقول : لا يجزيه حتى يفصل بينهما بالنية . وإن صام شهرين ثم علم أنه ليس
عليه إلا يمين واحدة ، أجزاءه عن اليمين التي عليه ، إذا نوى بصيامه لليمينين
اللتين عليه .

والذي يخاف أن يكون عليه كفارات ، فإنه ينوي إن كان عليه كفارة فهو
قضاء عما عليه ، وإن لم يكن عليه فهو قرينة لله تعالى . وكذلك الصلاة . ومن كان
عليه يمينان فسكفر إحداها ولم يدر أيهما التي كفر ، أجزأ أن يكفر الثانية .

وقال سفيان : في كفارة اليمين صاع من زبيب أو صاع من حبوب كل شيء
سوى الحنطة . والأصح من القول : أن لكل مسكين من الذرة أو الشعير ثلاثة
أرباع الصاع ، ومن البر أو ما قام مقامه من الحبوب فهو مثله . وأما سائر الحبوب
المقناة . فقيل : يعطى منها لكل صاع قدر ثمن نصف الصاع من البر . ومن أطعم
كل مسكين أربعة أسداس من الذرة جهلاً معه ، ثم مات بعضهم أو غاب فلم يقدر
عليه ، لم يجزه ذلك ولو كانت ذرة طيبة .

وقال أبو عبد الله : كان الربيع يقول : إن الشعير مثل البر ، ويعطى الوسط
من أصناف الحبوب ، ولا يعتمد الفاسد منه ولا الدون ، ولا يلزم القاية من الجيد .
وما كان أحسن فهو أفضل .

ومن أطعم عن كفارة يمين التمر والمالح أو الخبز والمالح أجزاءه ، إذا كان
ذلك غذاء لمن أطعمه وأشبعه . وعليه أن يأتيهم بالقل والبصل ، إذا كان لهم في
ذلك رغبة .

ومن لم يجد في بلده ستمين مسكينًا ليطعمهم في كفارة الظهار ، فله أن يرد الإطعام على من وجد ولا يبعث بها إلى بلد آخر . وقول : يبعث بها إلى أقرب القرى إليه .

فصل

ومن أعتق في كفارة القتل صبيًا وضمن نفقته إلى بلوغه فجائز . ويجزى في العتق من العبيد من قال : لا إله إلا الله محمد رسول الله . وقال بعضهم : حتى ينسب عليه الإسلام ويقر به .

والكسوة في الكفارة للأيمان : خمار للمرأة أو هامة لارجل ، وللصبي ثوب بقدر ما تجوز به الصلاة للبالغ ، إذا قام يوارى ركبتيه ويعقده على عنقه .

وقيل : يجزى الإزار والرداء والعمامة والتلبسوة .

وقيل : تجزى السراويل ولا يكون يشف ولا يصف . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

في ألفاظ الإيمان وما أشبه ذلك ومعاني ذلك

قال أبو سعيد رحمه الله : أصحابنا يقولون : إن الإيمان تجرى على معنيين على المعاني والتسمية . وقومنا يقولون : على أربعة معان : المعنى والتسمية والنية والتعارف . وهو قول حسن . وقيل : إن جابر بن زيد رحمه الله ، دعا رجلاً إلى طعام ، فأبى الرجل . فقال له : أقسمت لثنتين . فجاء الرجل فأكل . فقال جابر : كدت تحنثي . وقد ذكر نحو هذا عن بشير . ومن رأى أنه يحلف في نومه ثم انتبه ، فعقدها يميناً في قلبه ولم يلفظ بها لسانه ، إنه لا يمين بذلك .

ومن قال : لعمر الله أو أيم الله أو معاذ الله أو أقسمت بالله أو لله على أو أشهد بالله أو الله على شاهد . فقد قيل : كل هذا يمين . فإن حلف بالقرآن أو بسورة منه . ففي بعض القول أنها يمين ؛ لأن بسم الله الرحمن الرحيم مثبتة في كل سورة . وقول : ليس هذا بيمين . وقول : عليه أيمان بهد القرآن : وأما إن قال : والإسلام أو السكينة أو الصلاة أو نحو بيت الله أو نحو هذا ، وأوقع القسم على غير اسم الله ولم ينو بذلك القسم بالله ، فليس أرى ذلك يميناً . وكذلك إن قال : وحق رسول الله ، إذا لم يرد بذلك القسم بالله ، حتى ينوى بذلك اليمين بالله . وقول : إذا ذكر الله في ذلك فهو يمين .

وإن قال : على يمين لا أفعل كذا وكذا ، ولم يكن حلف بشئ ، فعليه يمين . وقول : لا شيء عليه في ذلك ، إلا أن يريد به يميناً .

وإن قال : حلفت لا أفعل كذا وكذا ولم يكن حلف ، فهي كذبة منه .
وإن قال : يعلم الله لقد كان كذا وكذا ، وهو يعلم أنه لم يكن ، فسكفارة ذلك
بالتغليظ . وقول : يمين مرسل .

وأما قوله : علم الله أنه فعل كذا وكذا وهو كاذب ، فعليه التغليظ على قول
من يقول في الأيمان بالتغليظ .

وإن قال : أنشدك بالله فليس بيمين . وإن قال : عليه بكل حرف في المصحف
صلاة أو حجة أو يمين مغلف . فمن أبي على رحمه الله أن عليه ما حنث فيه .

وقيل فيمن قال : هذا الطعام عليه كظهر أمه ، أن عليه كفارة التغليظ .
وأحب النظر في ذلك .

وإن قال : على في الله لأفعلن كذا وكذا ، أو قال على بالله ثم حنث . فمن
محمد بن محبوب رحمه الله : إن أراد بقوله : على في الله لأفعلن كذا وكذا ، فإن
أراد بذلك نذراً فهو نذر ، وكفارته كفارة يمين مرسل .

وإن قال على في الله أن أفعل كذا وكذا فهو يمين ، قول : مغلف . وقول مرسل .
وفي الله عندي مثل الله .

وفي قوله : على بالله إذا حنث ، إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير
رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

وإن قال : على ما اتخذ يعقوب على بنيه في شيء حنث فيه ، فعليه كفارة
التغليظ ، لأنهم أعطوه موثقة من الله .

وإن قال : عليه ميثاق الله ، قول : هو كقولهم عهد الله . وقول : عليه فيه يمين مرسل . ويوجد عن أبي زياد أن ليس عليه شيء . وكذلك عن أبي المؤثر ؛ لأنه قال : لا يدري ما اتخذ يعقوب على أولاده . وإن قال : والله عليه أنه لا يفعل من الأمر كذا وكذا ثم حنث ، ففيه يمين مرسل .

وإن قال : لا والله لا أنعل كذا وكذا ثم فعل ، فعليه كفارة بيمين مرسل . وقول : إذا قال : لا والله وبلى والله إنه لا يحنث : والحنث أولى به إذا حنث . قال هاشم : أخبرنا بشير أنه سأل أبا عبيدة مسلماً رحمه الله : هل حلف يميناً ؟ قال : لا . قال : أقسمت يميناً ؟ قال : لا .

وقيل : إن رسول الله ﷺ قال : لا تحلفوا بسورة من القرآن . ومن حلف بسورة من كتاب الله فعليه بكل آية يمين .

وروى أن الربيع قال : الأيمان أربع : والله وتالله وبالله وأيم الله . وقيل فيمن قال : على يمين لا كفارة لها : إن عليه كفارة يمين مغلظ . وإن حلف بالله الذي لا إله إلا هو ملائت ما بين السماء والأرض ثم حنث ، فعليه كفارة يمين مرسل . وقال بشير : قال أصحابنا : من قال : لا إله إلا الله أو سبحان الله ما فعلت كذا وكذا ، وقد كان فعل إنه يمين . وأما إن قال : أعوذ بالله أو معاذ ، الله فليس بيمين .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، في امرأة أرادت أن تقول : وحياتي حائلة على شيء ، فقالت : وحياتي ربي إنها لا تعذر من الكفارة . وعنده : أن حياة ربي

مثل حق ربى . ولعل غيره عذرهما من الكفارة ؛ لأنه لا خلت على مؤمن فى طلاق ولا عتاق ولا يمين . وكل خطأ من القول فهو مرفوع عن المسلمين .

وعن أبى زياد يمين قال اللهم لك على أن لا أعود أشرب النبيذ . إن عبد المقتدر قال بالتخليط .

ومن قال : والله ما على فلان دين ، يريد قطع حقه وهو كاذب . فمن أبى إبراهيم أن عليه كفارة التخليط .

وفى قوله : حلفت بالله أو أقسمت بالله كفاية يمين مرسل إذا حنت .

ومن قال لآخر : أقسمت عليك بالله لتفعلن أنه يمين . وإن حنت فعليه الكفارة . وقول : لا كفارة عليه . وكذلك إن قال بحق الله عليك .

وإن قال أقسمت لتفعلن يعنى نفسه . أو آليت لتفعلن ، ونوى بذلك اليمين . أو يقسم بالله ، ونوى بالله ليفعلن فحنت ، فعليه الكفارة كفارة يمين مرسل .

وإن قال : والله على لأفعلن كذا وكذا وحنت ؛ فمن عبد الله بن روح أنه إذا حنت أو فاته ذلك الشيء ، أن عليه كفارة يمين مغلظ . وقال أبو سعيد رحمه الله : عليه كفارة يمين مرسل .

وسئل الحسن بن أحمد رحمه الله ، عن امرأة قالت لولدها : على رحمة الله أو رحمة ربى إني لا أكلت . وإن أكلت من عفدك شيئاً . قال : لم أحفظ فى

ذلك شيئاً ، ولا أرى عليها في ذلك شيئاً ؛ لأنها دعت لنفسها بما ينبغي لها أن تدعو به .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، في امرأة حلفت يميناً بالقة من الإيمان ليست لها كفارة ثم حثت . فقد قالوا : عليها كفارة يمين مغلظ : صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً .

ومن قال : الله على شاهد لأفعلن كذا وكذا ثم حث . فعن أبي المؤثر : أن عليه كفارة يمين مرسل .

وعن أبي جابر نعيم قال : اللهم إني لا آكل طعام أحد ، ولا أفعل كذا وكذا ، فإن أراد به التسم وحث فعليه الكفارة ، وإن أراد به الدعاء فلا شيء عليه .

وفي كتاب غداة بن زيد : كل شيء يقوله العبد على كذا وكذا ، إن عليه ماسى وجعل على نفسه . فإن قال : لله على أو على الله إن ذلك يمين . فإن قال : أعوذ بالله أو حاش الله فليس يمين ، إلا أن يقصده اليمين . وقول : إنها يمين . فإن قال : بسم الله لأفعلن كذا وكذا وحث ، وأراد به اليمين فعليه الكفارة .

وعن أبي عبد الله رحمه الله : أن الذي تلزم فيه الكفارة من الإيمان من قال : والله ، أو بالله . وقد قيل في قوله : بالله ليس يمين حتى يريد به اليمين . وقول : هو يمين أو تالله أو أيم الله وربى أو ربك والذي خلقتي وخلقك . والحق إذا أراد به الله والله هو الحق . وإن أراد بالحق العدل فلا كفارة فيه . وقيل في قوله بالله : ليس يمين حتى يريد به اليمين . وقول : هو يمين .

وإن قال هو : أنا عبد الله وحق رسولك وحق الكعبة وحرمتك وحرمة الإسلام وحرمة الإمام ، فهذا فيه الاستغفار ولا كفارة فيه . وأما قوله : وحق الله فعلى يمين وقال الربيع : يمينان مرسلان . وقول : يمين مغلظ . وقول : يمين مرسل .

وقوله : حلفت عليك فليس بيمين حتى يريد به اليمين .

قوله : سألتك بالله أو بالرحم الذي بيني وبينك أو سألتك بحق الإسلام فليس هذا بيمين . وقوله : على يمين فإن أراد به اليمين فهو يمين .

وقوله : أنا حالف ولم يكن حلف فليس ذلك بيمين . وقول : إنه إذا قال : على يمين فهو يمين إذا قال : على يمين إن فعلت كذا وكذا . وقول : حتى يريد به اليمين .

وإن قال : على حرام ما حرام إسرائيل على نفسه من قبل ، إذا أراد به اليمين في شيء حدث فيه ، فكفارته كفارة يمين مرسل .

وسئل محمد بن محبوب رحمه الله عن قال : عليه ما تعجز عنه الجبال إن فعل كذا وكذا ثم فعل . قال : إن كان نوى بذلك يميناً ، فعليه يمين مغلظ . وإن كان مرسلًا لقوله ولم ينو بذلك يميناً ، فلا شيء عليه .

وقال فيمن قال : عليه يمين شديد ، أو أنا حالف بثلاثين حجة ، ولم يكن حلف ولم يعتقد هذا يميناً ، أن لا يفعل كذا وكذا ثم فعل ، أن لا كفارة عليه ، وهي كذبة ويستغفر ربه .

وكذلك لو أخبر أنه حلف أن عليه ثلاثين حجة . وكذلك لو قال : عليه
يمين يخبر أنه فعل شيئاً لم يكن فعله ، إنه لا كفارة عليه ، إلا من قال : عليه يريد
أن يجعله على نفسه يميناً ، فعليه كفارة اليمين . وقول : إن قال : إنه عليه يمين
أن عليه يميناً ، إلا أن ينوي يميناً غير القسم ، إذا قال على يمين إن فعلت كذا
وكذا .

وقال أبو نوح : من قال : أقسمت فعلى يمين . وقال أبو عبيدة : لا يمين
حتى يقول ، أقسمت بالله .

وقال محبوب : من قال : الحمد لله يريد بذلك اليمين فحنث ، فعليه الكفارة .
وقال هاشم رحمه الله : من قال : أقسمت بالله أو حلفت بالله ، ثم حنث فعليه
يمين .

وعن أبي علي رحمه الله من قال : الله أو على الله فعلى يمين .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من قال : على في الله لأفعلن كذا وكذا
أو على بالله ، فعلى كفارة يمين مرسل . وقول : بالتعليط .

وقال آخرون في قوله : على في الله فعلى يمين النذر . وعلى بالله كفارة يمين
مرسل . وعلى لله كفارة يمين مغلط . وقال آخرون : كل هذا فيه يمين مرسل .
وإن قال : على يمين لا كفارة لها ثم حنث ، فعلى المؤثر رحمه الله : إن
كفارتها بالتعليط . وقول : يمين مرسل .

فصل

ومن حلف ليرفعن على خصمه . فمن محمد بن جعفر : أنه إن وقع عليه فقد بر ، إلا أن يأتي حال لا يمكن الرفعان إليه ، فإنه يمحت .

وإن حلف ليستقصين عليه في الطلب . فإذا رفع عليه وطلب منه جميع مطالبه ، واجتهد في ذلك فقد استقصى وإن تكن له نية فهو على ما نوى . وإن حلف ليعرفنه نفسه ، فإن كانت له نية فهو ما نوى ، وإلا فإذا عرفه نفسه بلسانه أنه فلان بن فلان فقد عرفه نفسه .

وإن حلف ليسوؤه أو ليعاقبه أو ليعاقبه . فأما العقوبة فإذا عاقبه فقد بر . وأما الباقي فعلى ما نوى في ذلك . وكذلك في قوله ليعززنه . وأما قوله ليحولن بين كذا وكذا . فإذا حال بينه وبين ذلك فقد بر .

فصل

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمين حلف على شيء لا يأكله ، أو بيت لا يدخله إلى القيظ أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الذرة ، يعني الدراك أو قال : إلى آخر القيظ أو إلى انقضاء القيظ ، وقد يتقدم من الدخول ما يتقدم ويتأخر منها ما يتأخر .

فأما قوله : إلى القيظ ، فهو إلى أن يدرك القيظ مع العامة . وأما قبل ذلك فلا يمحت .

وأما قوله : إلى آخر القيظ ، فهو أن يقف الرطب من مواخير القيظ ، كان قليلاً أو كثيراً .

(١٩ - منهج الطالبين ج ٦ -)

وإن قال : إلى أول القيظ ، فهو إلى دراك أول الرطب : وكذلك إذا قال :
إلى آخر القيظ ، فهو إلى آخر شيء من الرطب .

وإن قال : إلى انتضاء القيظ ، فهو إلى انتضاء قيظ العامة .

وإن قال : إلى الصيف ، فهو إلى أن يدرك الصيف مع العامة في الجزاز والدوس .
وكذلك في الذرة .

وإن قال : إلى أول الذرة ، فهو إلى أن يدرك قدما . وإن قال : إلى آخر
الذرة ، فهو إلى آخر شيء من الذرة .

وأما قوله : إلى الربيع ، فهو إذا جد الناس النخل . ولو بقي شيء قليل من
مواخير النخل لم يعتد به .

وأما قوله : إلى الشتاء ، فهو إلى أن يدخل الناس البيوت ويستتروا من البرد .
وليس النظر إلى حساب أهل النجوم والأوقات . ولو أحس الناس بالبرد في غير
وقته لا يعتد به ولا يحث ؛ لأنه ربما وجد البرد في القيظ وليس ذلك من الشتاء .
ومن حلف ليصلين صلاة ، لا يزيد فيها ولا ينقص شيئاً . فعن أبي عبد الله
أنه إذا حفظ صلاة لم يزد فيها شيئاً ولم ينقص شيئاً ، فقد برّ إن شاء الله .

وعن أبي علي رحمه الله ، فيمن قال : لله على صوم شهر رجب ، فصام شهر
رجب إلا يوماً أفطر فيه ، فإنه يستأنف صوم شهر تام ، وعليه كفارة يمين . وأرجو
أنه إذا حد شهر رجب من سنة معروفة فهو كما قال .

وأما إذا لم يحد شهر رجب من سنة معروفة ، فإنه يصوم شهر رجب متتابعاً ،
غير الشهر الذي أفطر فيه ، ولا كفارة عليه .

وإن قال : إن فعلت كذا وكذا فصيامي منتقض ، وعنى بصوم معروف من صيامه ، أو أرسل قوله ذلك . فإن كان ذلك الشيء مما ينتقض الصوم . مثل : إن قال : إن كذبت فصومي منتقض ، وإن جامعت أو أكلت أو شربت وأشبه هذا ، فهو صادق فيما قال : ولا شيء عليه .

وإن قال شيئاً مما لا ينتقض الصوم إن فعله فصيامه منتقض . وإن أراد بذلك اليمين فهو يمين ، وإن لم يرد به يميناً لم يجب عليه يمين . وإن عنى بهذا إن فعل كذا وكذا فصومه منتقض ، يعنى أنه إثم إنما ينتقض به الصوم فهذا يمين .

وإن أرسل هذه الألفاظ ، ولم يخرج في ذلك شيئاً يوجب معنى اليمين ، فلا يبين لى عليه يمين في هذا ، إلا بشيء يوجب اليمين من الألفاظ .

وعن أبي الحسن بن أحمد رحمه الله ، فيمن حلف لا يصل فلاناً ، فأهدى إليه هدية ، أو أرسل إليه سلاماً : أنه إن كانت له نية في ذلك ، فهو ما نوى ، وإلا حنث عليه الحنث ؛ لأنه قيل : إن الهدية من الصلة ، وكذلك السلام لمن لم يمكنه الوصول .

وقيل : من نذر أن يحج ووجبت عليه حجة الفريضة ، أو نذر أن يصوم في بلد ، فصام فيه شهر رمضان أو بدلاً أو كفارة ، أو نذر أن يصوم في ، فصام فيه شهر رمضان أو بدلاً أو كفارة . أو نذر أن يدخل بيتاً لم يدخله ، أو نذر أنه يدخل بيت بنى فلان ، أو نذر أنه يصلى في موضع ، فصلّى فيه صلاة فريضة ، أنه إن فعل شيئاً من هذا أجزأه على الحالين جميعاً ، ما لم يكن له نية لشيء . فإن كانت له نية ، فله وعليه ما نوى .

ومن حلف أنه يصوم شهر شوال ، أو شهر ذى الحجة ، فصامهما إلا يوم الفطر أو يوم النحر ، أنه لا يحنت ، ويبدل يوماً مكان يوم العيد ، ولو صام يوم العيد لم ينفعه صومه .

وإن حلف أن يصوم يوم النحر أو يوم الفطر ، فإنه لا صيام فيهما وعليه الحنت . وإن حلف أنه صام هذه السنة ، وأفطر يوم عيد الفطر ، ويوم عيد الأضحى ، فلا حنت عليه إن أبدلها .

ومن قال : عليه صيام الدهر ، إن تولى للمسلمين ولالية ، ثم تولى لهم ، فإنه يلزمه صيام الدهر ما دام حياً .

وإن أراد أن يفطر أطعم عن كل يوم يريد أن يفطر فيه مسكيناً . وقول : ليس له ذلك إلا أن يعجز عن الصيام . وليس يلزمه صيام الدهر إلا بعد الحنت . وليس له أن يفطر إذا سافر ، إلا أن لا يقدر على الصيام فيجوز له الإفطار . فإن أفطر من عذر ، فعليه لكل يوم أفطره إطعام مسكين .

وكذلك إذا مرض ولم يستطع الصوم ، أطعم عن كل يوم مسكيناً . وأما يوم الفطر ويوم النحر ، فله أن يفطرهما . وليس عليه أن يطعم مكانهما .

ويعجبنا لمن حلف أن لا يتولى للمسلمين ولالية ، أن لا يحنت ولا يتولى لهم ، إلا أن يكون إمام العامة ؛ ويخاف في تركه الولاية ذهاب دعوة الإسلام واصطلام البيعة وذهاب الدولة ، فإنه يحنت وبلى الإمامة .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمن قال : عليه عهد الله في غير قسم : فإنه

لا شيء عليه . وقيل في رجل جعل على نفسه بيت أخيه حراماً إن دخله ، وحراماً عليه كلامه ، وحراماً عليه ليس ثوبه . فإن ذلك كله يصير يميناً واحدة إذا حنث ، إذا كان في مجلس واحد . وقول : عليه لكل شيء من ذلك كفارة يمين ، ولو كان ذلك في مجلس واحد .

وقيل في الأيمان : إذا حلف الحالف بأيمان متفقة اللفظ ، ولو كثرت في معنى واحد في مجلس واحد : أنه إذا حنث نقيها في كل ما لفظ كفارة . وقيل : إنما عليه كفارة واحدة ولو كثرت الأيمان ، إذا كانت في مجلس واحد . وإن كان ذلك في مقامات ومجالس ، فلكل مقام أو مجلس كفارة .

وقيل : ولو اختلفت الألفاظ واتفقت الماى والكفارات ، فإن ما عليه كفارة واحدة ، ولو كثرت الألفاظ واختلفت إذا اتفقت الكفارة .

وقيل : في كل لفظ من ذلك كفارة ولو كان في معنى واحد ، إلا أن يكون في مجلس واحد .

وأما من حلف بالله ولعن نفسه وقبح وجهه ، فهذا معان مختلفة . وقيل : إنما تختلف من هذا اليمين بالله ، واللعن والتبجح بخالفان اليمين ، وهما متفقان وما أشبههما من الجزاء والمقت ، ولا يشقبه ذلك ولو اتفق في الكفارة . وعند من يوافق بين ذلك ولا يتفق ذلك . وقوله : هو يهودى أو نصرانى أو مشرك متفق في المعنى .

فصل

وعن بشير بن محمد رحمهم الله ، فيمن حلف وآلى أن ماله صدقة ثم حنث ،

إنه يتصدق بعشر ماله . وإن حلف عشر مرات إنه يتصدق منه بعشر بعد عشر إلى عشر مرات .

وقال أبو الحواري رحمه الله : الذي تأخذ به أنه إن سمي لفقراء ، فعليه عشر ماله . وإن لم يسم فلا شيء عليه . كذلك بلغنا عن محمد بن محبوب وموسى بن علي رحمهما الله .

فإن حلف عشر مرات في معنى واحد ، فإنما عليه عشر واحدة . وقول : عليه عشر ماله في هذا عشر مرات ولو ذهب ماله كله . وقول : عليه عشر بعد عشر . وقول : عليه عشر واحد إذا كان في معنى واحد . وإن كان في معان شتى فعليه لكل معنى عشر . وإن كان في معنى واحد في سبل مختلفة . فقد قيل في ذلك باختلاف .

وأما إذا لم يسم بأحد ولا نوى . فقد قيل : عليه عشر ماله ، يفرقه على الفقراء والصدقة أهلها معروفون كما قال الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » . وفي بعض القول : عليه العشر إذا عرف هو أن الصدقة للفقراء ، وعرف موضع الصدقة . وقول : عليه كفارة يمين لأنه قد أراد القسم . وقول : لا شيء عليه حتى يسمى أو ينوى . وقول : إذا كان يعلم أن الصدقة للفقراء والمساكين ، ثم حلف بالصدقة ، فهي للفقراء والمساكين ولو لم يسم . وقول : حتى يسمى أو ينوى وإلا فلا شيء عليه .

فصل

حفظ أبو عبد الله عن موسى بن عليّ رحمهما الله ، في رجل قال : عليه ألف

نعمه ، أن عليه كفارة واحدة . وإن قال : عليه خمسة عهود لله ، فمليه لكل عهد كفارة بالتغليظ . وقول : كفارة واحدة تجزيه في العهود كلها .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، في الذي يقول : عليه عشرون عهدا بالله ثم يمحن ، إن عليه عشرين يمينا مغلفة .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، في الذي يقول : عليه لله أنه مثل قوله : عليه عهد الله . والذي يقول : عليه ميثاق الله مثل قوله عليه عهد الله . وكذلك عهد رسول الله وميثاقه .

وعن سليمان بن الحكم رحمه الله ، فيمن قال : أنا أعطى الله عهداً إن فعلت كذا وكذا ، أو أن أنعل كذا وكذا . فإن حنث فمليه كفارة يمين مغلفة .

وقيل : كفارة العهد بالتغليظ عتق رقبة أو إطعام ستين مسكينا ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، يبدأ بالطعام والعتق قبل الصوم .

ومن قال : عليه عهد الله ليفعلن كذا ، ثم حلف بالله الذي لا إله إلا هو ليفعله ، ثم قال : عليه حرام ليفعله ثم حنث ، فإنه يكفر يمينا واحدة .

وحفظ أبو زياد عن أبي مروان ، فيمن قال : هو يهودي أو نصراني أو مجوسي ثم حنث ، إن عليه لكل ملة كفارة .

ويوجد عن محمد بن محبوب : أن الكفارات إذا اتفقت في الحنث كفارة واحدة . وقال غيره : ولو كانت الأيمان بلفظ واحد ، إلا أنه في مقاعد شتى ، فلكل مقعد كفارة إذا حنث . وقول : لكل لفظة كفارة ، ولو كان في مجلس واحد .

فصل

ومن قال : إن فعلت كذا وكذا فلا قبل الله مني صوماً ولا صلاة ، ثم رجع فضيع الذي قال ، إن عليه صوم شهرين متتابعين . وروى ذلك عن موسى ابن علي . وروى أن أزهراً قال : إن عليه صوم ثلاثة أيام أو إطعام عشرة مساكين . وقول : لاحث عليه إن فعل فاسياً .

وقيل : من حلف أنه يصوم الدهر ، فإنه حاث ؛ لأنه لا يحل له أن يصوم يوم العيد . وكذلك إن حلف أول ليلة في السنة أنه يصومها فجاء فيها يوم العيد . وكذلك إن حلف في أول ليلة من ذى الحجة أنه يصومه كله . فإنه يحث في هذا كله . ومن قال : عليه صيام شهرين في شيء حث فيه ، ولم يقل : متتابعين . فأجاز من أجاز تفريق الشهرين .

وأما تفريق الأيام في الشهر ، فأحسب في أكثر القول أنه لا يجوز . وأما إذا صام شهراً تاماً وأفطر ما أفطر ثم صام شهراً آخر . فأرجو أنه يجوز .

فصل

عن أبي الحواري رحمه الله ، فيمن قبح وجهه ثم قال : وإلا فعليه صيام شهرين متتابعين ، ولا يشرب لقوم لبناً ، ثم رجع فقبح وجهه ، وإلا فعليه صيام شهرين لا يأكل لهم طعاماً ، ثم عاد فقبح وجهه ، وإلا فعليه صيام شهرين لا يدخل لهم منزلاً : إن عليه في كل شيء من هذا حث فيه ما جعل على نفسه . فإن شرب لبناً لهم ، فعليه صيام شهرين . وعليه للقبحة صيام ثلاثة أيام . وإن أكل لهم طعاماً فعليه مثل ذلك .

وكذلك إن دخل لهم منزلاً فعليه مثل ذلك ، كان هذا في مجلس واحد أو مقاعد شتى .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، في رجل حلف لا يصلي خلف فلان ، ثم إنه نسي وصلى خلفه ، فلما فرغ من صلاته ذكر أنه صلى وهو جنب ، إنه يحنث ولو صلى خلفه بركعة أو شيئاً من الصلوات ، إلا أن يقول : لا يصلي خلفه صلاة تامة أو نوى ذلك ، لم يحنث حتى يصلي خلفه صلاة تامة .

وإن صلى خلفه نافلة في شهر رمضان ، فإذا صلى خلفه ركعتين حنث ، إلا أن ينوى صلاة مفروضة . وقول : إذا حلف لا يصلي خلفه ، فلا يحنث حتى يصلي خلفه صلاة تامة . وإن صلى خلفه نافلة فحنث يصلي ركعتين .

وإن حلف لا يؤذن ، فبدأ بالأذان فأذن شيئاً منه ثم لم يتم الأذان . فقول : يحنث ، وقول : لا يحنث .

فصل

وقيل : من قال : حلفت عليك ، فليس بيمين حتى يريد بها اليمين . وكذلك إن قال : على يمين إن فعلت ، وقيل : هي يمين إلا أن ينوى يميناً غير القسم . وإن قال : سألتك بالله لا شيء فيه ، والله لا تفعل كذلك . وسألتك بالله أو بحق الله عليك ، ثم حنث ففيه اختلاف .

وإن قال : والله لا يفعل كذا وكذا ففعل فهو حائن . وإن قال : لا إله إلا الله إن لم أفعل كذا وكذا ، فلا يمين حتى يريد به يميناً . وإن قال : وحق

الكرسى فليس بيمين . وإن قال : وحق كرسى الله . فقول : يمين . وقول :
ليس بيمين .

وقال محمد بن روح : من حلف بالله كاذباً وهو يعلم أنه كاذب ، فهو يمين
مغلظ ؛ لقوله تعالى : « وَيَخْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » ، وقول : إذا لم يحلفه
حاكم ولم يقطع بها مالا فعليه يمين مرسل .

ومن قال : الله بلا واو فقيـل : إنها غير يمين حتى يريد بها اليمين . وإن قال :
والحق وأراد به الله فالله هو الحق . فإن أراد به العدل فلا شيء عليه . وأشهد بالله
يمين . وقول : ليس بيمين . وفي معاذ الله اختلاف ، وفي وحق رسول الله اختلاف .

وعن هاشم : وفي لعمر الله لا نعلم فيها يميناً . وأقسمت عليك . عن جابر
ابن زيد أنه يمين ؛ لقول الله تعالى : « إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْنَعُنَّ كُفْرَهُمْ مِمَّا صَبَّحُوا بِهِ كُفْرًا » .

وقيل : إن هذا ليس بيمين . وإنما هو خبر . ولعلمهم إنما أقسموا بالله وعزة
الله وعظمة الله . وأعوذ بالله يمين .

واختلفوا فيمين قال : على يمين ، قال قوم : يمين ، ومن قال : إن فعلت كذا
فعلى عتق رقبة ، فمن أبى يحكي بكفر يميناً .

وقال أبو الحسن رحمه الله : من جعل على نفسه صوماً في فعل شيء لزمه أدائه ،
ولو لم يذكر اسم الله ، فإن قال : الله وملائكته شاهدون عليك أنك تفعل . فقال :
نعم . فلم يفعل ، فعليه يمين مغلظ .

ومن قال : يعلم الله لقد كان كذا وكذا ، وهو يعلم أنه لم يكن فسكفارته
التخليط .

وقول : إن قوله : يعلم الله أنه فعل ولم يفعل ، ففيه اختلاف ، فقول : مغلف
وقول مرسل .

وأما قوله : علم الله أنه كان كذا وكذا ، فعليه التعليل ، وليس فيه اختلاف
على قول من قال بالتعليل في الإيمان . وأثبت بعض كفارة الرسل في جميع
الإيمان ؛ لقول الله تعالى « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس والعشرون

في يمين الصبي والعبد والمشرک

وقيل : إذا حلف الصبي قبل بلوغه أيماناً كثيرة وحنث . وذكر الأيمان بعد بلوغه ، إنه لا كفارة عليه . واختلف فيمن حلف وهو صبي ثم حنث بعد البلوغ ، فقول : عليه الحنث ، وقول : لا حنث عليه . وهو أحب إلينا ؛ لأن الحنث إنما يقع بيمين ، والصبي لا يمين له . وبعض أحب القول الأول .

وكذلك من حلف وهو عبد وحنث وهو عبد ، فلا شيء عليه . وإن حلف وهو مشرك ، وحنث وهو مشرك ، فلا شيء عليه . وإن حنثا بعد العتق والإسلام .

وقول : إن العبد إذا حنث وهو عبد لزمه الحنث ، وليس له أن يكفر إلا برأى سيده بالإطعام . فإن صام برأى سيده أو أطعم أجرى عنه ، وإن لم يكفر حتى عتق كان عليه الكفارة . ويؤمر سيده أن لا يمنعه الكفارة ، ويأذن له أن يصوم أو يطعم . فإن صام ولم يعجز عن خدمة سيده ، أجرى ذلك عنه ولا إثم عليه ؛ لأن ذلك لازم له أن يفعل .

وأما المشرك فإذا حلف وهو مشرك ، وحنث وهو مشرك ، فلا شيء عليه . وإن حنث وهو مسلم . فعلى قول من يقول في الصبي : إنه يلزمه الحنث يلزم هذا الحنث .

وعلى قول من يقول : لا يلزم الصبي الحنث لا يلزم هذا الحنث . وهذا أوجب

أن يلزمه الحنث ؛ لأن هذا قد كان مخاطباً بذلك ، إلا أنه لم يكن يدين به ، والصبي لم يكن مخاطباً بذلك في حال من الأحوال .

ومن حلف بالصدقة والعتق وهو مشرك ، فلم ينحث حتى أسلم . فإن كان يحرم على نفسه ما حلف عليه فعليه الحنث ، وإن كان لا يحرمه على نفسه فلا حنث عليه .

وسئل محبوب بن الرحيل رحمه الله ، عن العبد إذا حلف وحنث ، هل تجب عليه الكفارة ؟ قال : إذا أذن له مولاه جاز له أن يكفر . وإن لم يأذن له لم يجوز له . فإن عتق العبد يوماً ما كفر يمينه .

وقال هاشم رحمه الله : قد قال بعضهم : عليه الصوم وهو عبد وإن لم يأذن له مولاه . وإن لم يسكنه حتى أعتق . فإن كان حين يعتق موسراً فليطعم . وإن كان مسيراً فليعد الصوم ، إن كان كفر بالصوم في الرق بغير إذن سيده . وقول : يجوز عنه ما صامه في الرق . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والعشرون

في الأيمان بالغيب ومعاني ذلك

وقيل : إن أيمان الغيب كلها تحث ، حتى قيل : إن من حلف بطلاق زوجته أن الجعاج بن يوسف الثقفي عامل بني مروان في النار. فإنه يحث ، إلا أن يقول : إنه عندي أنه من أهل النار ، فإنه لا يحث ، وقول : إنه يحث ، إلا أن يقول : إن كان مات على ما كان عليه فهو من أهل النار ؛ لأنه لا يجوز أن يشهد عليه أنه من أهل النار ؛ لأن ذلك من شهادة الغيب وقيل : من أخذ رمانة بيده ، ثم حلف أن فيها كذا وكذا ، فقلتها فوجدها كذلك إنه يحث . وإن حلف أن لم يكن فيها كذا وكذا ، فوجدت كذلك فليس يحث .

وقال أبو اللؤثر ، في رجل عهد رجلاً في البيت ثم خرج ، فلقية رجل فسأله عنه ، فحلف أنه في البيت : إنه يحث . وذلك أنه حلف على معرفة أنه في البيت .

وروى الحواري بن محمد عن محمد بن جعفر ، فيمين حلف بطلاق امرأته إن لم ينزل الغيث اليوم أو يقدم فلان أو يموت أو نحو هذا . قال : إن حلف على ذلك على المزم : إنه يقع الطلاق من حينه ؛ لأنه حلف على غيب ، وإن كانت يمينه أنها كذا وكذا ، ولم يكن كذا وكذا من الاستثناء ، فلم يكن ذلك طلاقاً . وإن كان لم تطلق .

وقيل في رجلين رأيا طيراً ، فحلف كل واحد منهما بطلاق زوجته أنه ضير

كذبا وكذا ، ثم طار فلم يعرف . فإذا حلفا على الغيب حفتا ولو كان كذلك ، فإن كان أحدهما يقول : إنه مستيقن أنه كما حلف ، لم يقع عليه^(١) حنث .

ومن حلف أن جبل اليعمد بحاله ، فعليه الحنث ؛ لأنه حلف على الغيب . وإن حلف إن كان بحاله ، فليس ذلك من أيمان الغيب . وفي بعض القول : أنه لا يحنث ؛ لأن الجبال لا تزول إلى يوم القيامة ، وقول : يحنث لأن الله يفعل في خلقه ما يشاء .

وقال أبو الحواري : من حلف على مثل هذه الأشياء الثابتة ، مثل الجبال أو البحر أنه في مكانه على حاله وهو لا يراه ، إنه يحنث ؛ لأنه غائب عنه .

وقال موسى بن علي رحمه الله : من حلف لا يقدم فلان غدا ، أو لا يموت غدا ، أو لا يخرج غدا ، أو لا تلد فلانة غدا ، أو لا تحمل فلانة ، أو لا تقوم القيامة غدا أو نحو هذا . فإن هذا غيب ، ويحنث حين حلف بذلك . وإن قال : وإن قدم فلان غدا أو خرج ، أو قامت القيامة ، أو ولدت فلانة أو نحو هذا ، فعليه يمين أو نذر ، أو قال : إن الحلال عليه حرام أو الحرام له حلال ، أو عليه لعنة الله أو غضبه ، فهذا ليس بغيب ، ولا يحنث حتى يكون كذلك .

وعن محمد بن جعفر رحمه الله ، فيمن حلف بطلاق زوجته إن لم يكن الغيث أصاب موضعا كذا أمس ، فصح أن الغيث أصاب ذلك الموضع أمس كما حلف .

(١) مثال ذلك : شاهدا طائرا على شجرة . فقال أحدهما : غراب . وقال الآخر : حمامة . فحلف كل منهما بطلاق امرأته على ما تيقن في نفسه . فطار الطائر ولم يعرف غيرهما صدق ما حلفا عليه ، لم يلزمهما طلاق ولا أحدهما . كذا صرح به بعض العلماء ، بناء على أن الحالف على أغلب ظنه لا يحنث . م

فلذا لم يكن عزم على اليمين بالغيب : أن الغيث أصاب موضع كذا . فنرجو أن لا يحدث ؛ لأنه قال : إن لم يكن الغيث أصاب . ونرجو أن لا تطلق زوجته . وقول : إنه يحدث ، وقول : إنه إن كان كما قال فله نيته ، إن لم يعزم أنه قد أصاب . وإن كان معناه أنه إن كان أصاب أو كان لم يصب ، فذلك يخرج على ما يقع عليه الصعقة في ذلك .

وقال أيضاً في رجل حلف أن في هذه الرمانة مائة حبة . قال : أما في قوله : إن فيها مائة حبة . فحلف على غيب ويحدث ، وإن قال : إن لم يكن فيها مائة حبة . فإن وجد مائة حبة لم يحدث إذا نظرت ، وقول : إنه يحدث في قوله : إن لم يكن فيها مائة حبة ؛ لأنه يخرج على معنى العزم . وقول : لا يحدث إن كان فيها مائة حبة ، وقول : له نيته في ذلك . وإن كان معه ذلك على العزم حدث . وإن كان على غير العزم أن فيها مائة حبة لم يحدث ، إن كان فيها مائة حبة . وإن لم يكن فيها مائة حبة حدث . وإن كان فيها أكثر من مائة حبة ، فلا يحدث ولا يرى الزيادة تضره . وإن كانت حبة فيها نواتان لم نرها اثنتين في تمام للمائة حبة . وإن كان فيها حب لأبس ورطب فهو سواء . وإن كان فيها حب مدرك وحب مخلوق ليس ببالغ ، فكل ما قد صار حباً فهو معدود فيه . وإن تلفت الرمانة قبل أن يعلم ما فيها ، فهو أمر فيه لبس ولا يحكم عليه بالحدث .

ومن حلف أن في البحر السمك ، يعني في وقته ذلك ، بغير علم محيط به في ذلك الوقت ، فهو من أيمان الغيب التي يجب بها الحنث . وإن كان يريد على ما يتعارف

به وتجري به العادة ، لاعلى سبيل القطع ، فنرجو أن لا يحنث إذا قصد لذلك ؛
لأن هذا هو المعروف من السمك والبحر .

ومن حلف ليحيين الموتى لم يحنث من حيته ؛ لأن الله يفعل ما يشاء ، ومن
حلف أن الشمس تشرق غداً من المشرق ، ثم إنها أشرقت إنه يحنث ، وإن
حلف على ما يعلم من صدق نفسه لم يحنث . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والعشرون

في جواز اليمين للخائف على فعل والنية في الإيمان

قال أبو المؤثر رحمه الله : ذكر لنا أن أبا عبيدة رحمه الله حلف على أربعة دوانق ، كانت له على رجل جحده إياها ، فرد إليه اليمين فحلف . قال الله تعالى : « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا » قيل : إن ذلك فيمن حلف على فعل شيء مما له في فعله الثواب عند الله تعالى . إنه يحنث ويكفر يمينه ، وليتقرب إلى الله بفعل ذلك ، ولا يعتل باليمين عن فعل ما يذنبه من البر والتقوى .

وقال النبي ﷺ^(١) : من حلف يميناً على شيء ، فرأى ما هو أفضل ، فليكفر يمينه وليأت الذي هو أفضل . فمن هنا قيل : إنه يحنث . وقيل : إنه لا يحنث حتى يفعل . وقال الله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » وذلك قول الرجل : لا والله وبلا والله في كلامه ، ولا يعتد بقوله ذلك على يمين « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » ثم قال تعالى : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » مخير في هذا كله . « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا لم تفتم واحفظوا أيمانكم » .

(١) أخرجه الربيع عن أبي هريرة [ورواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه] . وفيه دليل على أن الحنث في أيمان أفضل من الحانطة عليها إذا كان في الحنث مصلحة . م

فمن حلف بالله ثم حنث فليحفظ يمينه حتى يكفرها. فهذه كفارة اليمين المرسلة.
ومن يحرم زوجته على نفسه أو ما أحله الله له من الحلال .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : لا تحلفوا بأبائكم ولا بالطواغيت ؛ فإن أحب الأيمان إلى الله أن لا يحلف إلا به . فإذا حلفت بالله فاصدقوا . وكان الفقهاء يكرهون قول الرجل : بحياة فلان . قيل : مر ابن عباس برجل يحلف بالسكبة . فقال : لأن أحلف بالله فأحنث أحب إلى من أن أحلف بغيره فأصدق .
وحدث نافع بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركبته يحلف بأبيه . فعاداه رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . ونحب أن لا يحلف أحد بالله كاذباً . ومن حلف بالله صادقاً فلا بأس عليه .

فصل

وعن محمد بن جعفر ، فيمن حلف ليفطرن رمضان كله أو يوماً منه أو هذا اليوم وهو من رمضان، أو ليطأن امرأته فيه ، أو ليقتلن فلاناً أو نحو هذا . قال : إن فعل هذا لم يحنث ، وإن لم يفعله لم يحنث . والذي يؤمر به أن يكفر ولا يفعل ، ولا ينوي أن يفعل ذلك فيكون من الآثمين ، إلا أن يسافر في رمضان . ويجوز له الإفطار ، أو يقتل من يجوز له قتله بواجب الشرع له .

وعن أبي محمد رحمه الله ، فيمن حلف رجلاً يميناً على حق وهو ظالم له ، ثم أراد التوبة وسلم إليه حقه بعد اليمين ، فإما عليه التوبة إلى الله تعالى ، ولا نبصر عليهما كفارة ، كان حلفه بحجج أو غيرها أم لم تلزمه إلا التوبة .

ومن حلف بالله فوجد بها مآلاً عليه ، أو قطع بها مآلاً لنفسه ، فهي اليمين الغموس التي تغمس صاحبها في الإثم .

فصل

واختلف في النية في الأيمان . فقيل : للحالف ما نوى في يمينه ، وعليه ما نوى في يمينه . وقول : ليس عليه في ما نوى في يمينه ، ولا له ما نوى في يمينه . وإنما يثبت له وعليه ما وقع عليه الكلام في اليمين . وقول : عليه ما نوى وليس له ما نوى في يمينه . وهذا كله مما لم يقع الحكم عليه لغيره . فإذا وقع عليه الحكم لغيره من زوجة في طلاق أو عبد في عتاق ، وحاكمه خصمه في ذلك ، حكم عليه بما أظهر من اليمين ، ولم تقبل دعواه فيما أسر من النية . ولو كان الحاكم ممن يرى له النية ، ما جاز أن يحمل خصمه له على الحكم بذلك ؛ لأنه مقر باليمين مدع للنية

وقال أبو سعيد رحمه الله : عند أصحابنا أن الأيمان تجري على معنيين : على للمعنى والتسمية . وقال قومنا : إن اليمين تجري على أربعة معان : المعنى والتسمية والتمارف والنية . وهو قول حسن .

ومن استحلفه سلطان جائر ظلماً منه له ، وليس له عليه يمين ، ولكن خاف السجن أو الضرب ، حلف له على ما استحلفه . واستثنى في نفسه . ومن استحلفه حاكم على حق لخصمه ، حلف واستثنى في نفسه : إن ذلك لا ينفعه ؛ لأن اليمين للحلف . وفي موضع : له ما نوى وليس عليه ما نوى على المعنى ليس اللفظ بعينه . ومن حلف لغيره يميناً ليرضيه بها ، ولم تكن له عليه يمين ، ولم يطل بها حقاً ، واستثنى في نفسه فعه الاستثناء .

وقال أبو عبد الله رحمه الله ، في سارق تقب بيتاً ، فأدخل رأسه فضر به صاحب البيت فقتله : إنه جائز له ذلك . وإن طلب أولياؤه منه اليمين حلف ما قتله ويحرك لسانه ظلماً له سرّاً .

وعن أبي جابر رحمه الله ، في الذي حلف ما فعل كذا وكذا العام ثم سكت ، ثم قال : ولا نواه ، ثم نظر فإذا هو قد كان نواه . فإن كان قد قطع فيما بين ذلك بسكوت أو كلام ، فقد انقطع . ولا يلحقه ، إلا أن يعلم أنه التحق هذا بتلك اليمين وإن شك أنه سكت واستيقن القول ، ولم يستيقن السكوت فيما بين ذلك . فأخاف أن يلزمه حتى يعلم أنه كان قد قطع فيما بين ذلك .

وسئل السيد موسى بن علي رحمه الله : عن رجل حلفه رجل يميناً قد اتهمه بالدخول على رجل : أن اليمين على من حلف ، وقد حث وليس له أن يصرف ذلك بالنية . وعليه الحنث إذا حلف حائثاً . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والعشرون

في اليمين على فعل شيء فيفوت الشيء قبل الفعل

وفي الكلام قبل إتمام اليمين

وعن موسى بن موسى ، فيمين حلف بطلاق أو غيره : إن لم يضرب فلاناً أو يقيده أو يكلمه أو يزوره ، فمات فلان قبل أن يفعل ذلك : إنه يحث ولا ينفعه فعله ذلك بعد الموت .

وإن حلف إن لم يفعل فلاناً أو يحمله ، فمات قبل أن يفعل ذلك ففسله وحله ، فإنه يبر بذلك ولا حث عليه ، إلا أن يفوت ذلك في حياته ، فلم يفعل ذلك في حياته ، فلم يبر في بعض القول . وقد يكون من الفعل بعد الموت ما يبر به مثل الحياة ، ويحث في ذلك مثل ما يبر ، ويبر بمثل ما يحث . من اختلاف ذلك واتفاقه . فلو حلف لا يضرب فلاناً فصر به ميتاً . أعجبنى أن يحث في ذلك . وإن حلف أن يضربه فصر به بعد موته . أعجبنى أن لا يبر . وقال : ما كان يجوز فعله في الحياة أو بعد الموت ، ففعله الذي حلف عليه بعد الموت بر . وذلك مثل من حلف إن لم يأكل من لحم هذه الشاة فمات ، فأكل من لحمها بعد الموت . أو حلف إن لم يفعل فلاناً أو يحمله ، ففسله أو حله بعد الموت وأشبه ذلك ، لم يحث في جميع ذلك .

وإن حلف لا يدخل قرية فلانة أو دار فلان وأشبه ذلك . نفرت القرية أو الدار فدخل موضعها ، فإنه لا يحث . وقول : إنه لا يبر بذلك . وإن حلف أن

يضرب غلامه أو يعطى عمراً شيئاً ، فلم يضرب غلامه ولم يعط حتى ماتا ، فإنه يحنث ولا ينفعه ضربه بعد موته . وكذلك إن حلف لا يأكل لحماً من هذه الشاة ، فأكل منه بعد أن ماتت . فقيل : إنه يحنث . وبعض يقول : حتى يأكله كله .

واختلف فيمن حلف ليعطين فلاناً كذا وكذا . فأت فلان قبل أن يعطيه فأعطى ورثته . فقول : لا يحنث . وقول : يحنث . وكذلك إن قال : يقضيه أو يوفيه . فقضى ورثته أو أوفاهم . فإن حلف أنه يضرب هذا الطير أو هذه الدابة حتى يقتلها ، فضربها . ثم ذبحها قبل القتل ، أو صرعها قبل أن يضربها فإنه إذا ضربها ثم ذبحها قبل أن يموتها بالضرب فإنه يحنث . وإن ذبحها ثم ضربها قبل أن يموتها حتى ماتت ، فإنه لا يحنث ولا يحل له أكل لحمها إذا ضربها قبل أن يموتها حتى ماتت ، فإنه لا يحنث . وإذا ذبحها بعد الضرب حنث وجاز له أكل لحمها . والله أعلم .

فصل

وقيل فيمن قال : عليه لعنة الله أو غضبه أو عليه ألف يمين أو عليه الحج أو امرأته طالق أو هي عليه كظهر أمه ، ثم سكوت ولم يقل : إن فعل كذا وكذا ، ثم فعل هو ذلك الذي أراد . فإن كان حلف بذلك الشيء الذي أراد ، ثم بدا له فأمسك عنه قبل تمام اليمين . فلا يرى اليمين تلزمه إلا في الطلاق ، فأخاف أن تلزمه .

ومن قال لرجل : اذهب إلى فلان فقل له : إن فلاناً يقول : والله لأدخلن منزل فلان ، ثم رجع عن ذلك وقال : لا تذهب . إن هذا رجوع . ويهدم اليمين ما لم يقل للمأمور لمن أرسل إليه . وأظن أن هذا عن أبي عبد الله رحمه الله .

وعن هاشم ومسيح رحمهما الله ، في امرأة طلبها رجل ليتزوجها . فقالت : إن تزوجته العام فالها صدقة في المساكين ثم سكنت ، فقال لها قائل : فبعد العام ؟ فقالت : ولا بعد العام ، قالت ذلك بعد أن سكنت عن اليمين ، قالا : إنها حين سكنت فقد انقطع ، إلا أن تكون عقدت تمام ذلك اليمين على ما التحقت من قولها : ولا بعد العام .

ومن حلف يميناً يريد بها ما فعل كذا أو إن يفعل كذا ثم أمسك ، أن لا بأس عليه إلا الطلاق والعق والظهار . فإذا حلف بشيء منها ثم لم يتم ما أراد لزمه ذلك ، إلا أن يحدث به بكم ، فلا يقدر أن يعكلم فيما يستأنف ، لم يلزمه الطلاق والعق والظهار .

وقال الحسن بن أحمد : وقعت في المجلس مسألة في امرأة قُتل لها نساء : إن فلاناً يريد أن يتزوج بك . فقالت : على الله ألف حجة لا تزوجت به . فقلن لها : ولا غيره . ثم قلن لها بعد ذلك : كيف خلقت ؟ قالت : قلت على ألف حجة لا تزوجت فلاناً ولا غيره . فقال فيها أبو علي رحمه الله : إنها لا تحنث إلا في تزويج فلان وحده . وأما غيره فلا حنث عليها ؛ لأنها عقدت اليمين عليه وحده . وإنما قصدت إليه هو ثم سكنت . وقلن لها : ذلك ولا غيره ؟ فقالت : ولا غيره لم يكن هذا الشيء . ثم قلن لها : كيف خلقت ؟ فقالت : قلت كذا وكذا . فكأنها تخبرهن عن خبر . وكذلك قال فيها أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع والعشرون

في الأيمان إذا اتفقت في اللفظ والمعنى واختلفت في ذلك

وفي عطف اليمين ومعاني ذلك

قال ابن جعفر : كل من حلف بيمين واحدة على شيء واحد في مقعد واحد ،
فهو يمين واحدة ولو أكثر من ذلك .

وأما إن حلف بتلك اليمين على شيء ، ثم حلف بها على شيء آخر في مكانه
فهو يمينان . وكذلك إن حلف بالأيمان المختلفة في كلام واحد على شيء واحد ،
ثم حنث ، فعليه لكل يمين كفارة .

وإن حلف بأيمان متفرقة ، بلفظ واحد في مقعد واحد ، أو مقاعد شتى في معنى
واحد ثم حنث ، فلكل يمين كفارة .

وقول : لكل مقعد كفارة ، ولو في معنى واحد بلفظ واحد .

وقول : حتى تختلف الأيمان ثم تكون لكل يمين كفارة .

وإن اختلفت المقاعد والساعات ، فإذا اتفقت الأيمان بلفظ واحد في معنى
واحد ولو كثرت ، فإنما عليه كفارة واحدة . وأما إذا اختلفت المعاني ، ففي كل
معنى كفارة ، اتفقت الألفاظ أو لم تتفق .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمن قال : عليه ألف لعنة فلا شيء عليه .

وإن قال : ألف لعنة من الله ، فعليه كفارة واحدة للألف اللعنة ، إلا أن تسكون
له نية .

وإن قال : عليه ألف عهد لله أو عهد من الله ثم حنث ، فعليه كفارة ألف عهد صيام ألفي شهر أو إطعام على قدر ذلك .

وقول : عليه كفارة واحدة مرسلة . وإن قال : عليه ألف لعنة وألف عهد لله ، ولم يقل لله ولا نوى ذلك ، فلا شيء عليه .

وإن قال : عليه ألف لعنة أو ألف عهد أو ألف قبعة أو ألف حجة وحنث ، فأما في الحج فيلزمه ما قال . وأما الباقي فمن محمد بن محبوب رحمه الله : إنه لا شيء عليه حتى يقول : إنه من الله أو ينوى ذلك .

وقال أبو الحواري رحمه الله ، فيمن قال : علىّ عشرون عهداً بالله ثم يحنث : إن عليه عشرين يميناً مرسلاً . وقال غيره : عليه عشرون يميناً مغلفة .

وقال موسى بن علي رحمه الله : من قال : عليه ألف لعنة أن عليه كفارة واحدة .

وقال محمد بن جعفر رحمه الله ، في رجل حلف ليجعلن الراية على رقبة جاريته ثم ليجعلها في رقبتها ثلاثة أيام ، ثم حلف ليجعلها في رقبتها خمسة أيام ، ثم حنث بموت الجارية قبل أن يضمنها في رقبتها ، أو غابت الجارية : إنه يلزمه لكل يمين كفارة .

وإن كانت الأيمان كلها بالله أو مغلفة ، لموضع اختلاف الأوقات في الأيمان ، حيث ذكر ، في يمين ثلاثة أيام ، وفي يمين خمسة أيام . ورفع مثل هذا عن أبي مروان .

وقول : إن جعلها في عنقها خمسة ألغام ، فقد بر في أيمانه كلها ؛ لأن اليوم
والثلاثة داخلة في الخمسة ، ولو جعلها في عنقها يوماً بر في يمين وحنث في يمينين .
ولو جعلها في عنقها ثلاثة ألغام بر في يمينين وحنث في يمين ، وإن لم يجعلها في عنقها
حنث في الأيمان كلها .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من حلف أيماناً مختلفة على شيء واحد ، فعليه
في ذلك كفارة واحدة . وأما إن فعل ذلك الشيء ثم حلف أنه ما فعله ، فإنه يلزمه
لكل يمين كفارة .

وحفظ محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمن قال : عليه ألف لعنة في معنى وحنث
فيه : أنه ليس عليه إلا لعنة واحدة .

وأما إن قال عليه : ألف حجة ، فعليه ألف حجة . وإن قال عليه ألف يمين
فعليه ألف يمين . وإن قال : عليه ألف عهد فعليه ألف عهد .

وقال غيره : إن قال : عليه ألف عهد أو ألف لعنة أو ألف قبضة من الله
أو ألف يمين ، فإنما يرد ذلك كله إلى كفارة واحدة .

وأما إن قال : عليه ألف حجة أو ألف هدى أو ألف بدنة أو شيء مما يفعل
فإن عليه جميع ذلك إذا حنث . وأما ما يرجع كله إلى معنى واحد ، ففيه كفارة
واحدة .

ومن حلف لا يلبس ثوبه ثم لبث ألبماً . فقال له قائل : كفر بيمينك والبس
ثوبك ، فحلف أيضاً أنه لا يلبسه ، ثم بدا له بعد ذلك أن يلبسه . فقال موسى : عليه
إذا لبسه كفارتان . وقال سليمان : واحدة . وقال أبو سعيد رحمه الله : كفارة
واحدة أحب إلى .

وإن قال : عهد الله لا يفعل كذا وكذا ثم فعل . فإن كان نوى بذلك يمينًا ، فعليه كفارة يمين . وإن لم ينو يمينًا فلا شيء عليه .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، أوفى رجل لمن نفسه ألف لعنة ، أنه لا يلبس من غزل امرأته ثم حنث : إن عليه صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينًا لجميع ذلك . والله أعلم .

فصل

حفظ أبو المؤثر عن محمد بن محبوب رحمه الله ، في الذي يحلف لا يكلم فلانًا ولا فلانًا ، ولا يدخل دار فلان ، ثم دخل الدار وكلم فلانًا وفلانًا ، إنه يحنث وعليه ثلاثة أيمان . وإن فعل واحدة من هؤلاء ، فعليه كفارة يمين واحدة .

وكذلك إن حلف لا يكلم فلانًا ، أو فلانًا ، أو يدخل دار فلان ، فهي مثلها . وكذلك في قوله : لا يكلم فلانًا ولا فلانًا .

وأما قوله : لا يكلم فلانًا أو فلانًا أو فلانًا ، فإن كانت له نية في ذلك ، فلا يجزى عنده أن يكلم فلانًا . وإن كلم فلانًا الأول قبل الثاني حنث . وإن كلم الثاني قبل الأول لم يحنث .

وكذلك قوله : لا أكلم فلانًا أو أدخل دار فلان . فإذا دخل دار فلان وكلم فلانًا ، لم يحنث عندي . وإن كلم فلانًا قبل أن يدخل دار فلان حنث .

وإن حلف إن كلم فلانًا أو فلانًا كان ذلك مثل قوله : لا يكلم فلانًا ولا فلانًا ولا فلانًا .

وإن قال : إن كتم فلانا وفلانا ودخل دار فلان ، فلا حنث عليه حتى يفعل جميع هذا . وكذلك في الطلاق .

ورأى محمد بن محبوب رحمه الله على رجل قال : والله لا ألبس هذا الرداء ولا هذا الإزار ، ثم لبس الرداء ولبس الإزار بعده ، أو جمعها جميعاً ولبسها أن عليه كفارتين لأنه قال : لا ألبس هذا الرداء ولا هذا الإزار . ولو قال : لا ألبس هذا الرداء وهذا الإزار ، كانت الكفارة واحدة .

ومن حلف ما كتم فلانا دراهم ولا دنانير ، فكتمه أحدهما حنث وإن قال : دراهم ودنانير ، فكتمه أحدهما لم يعنث حتى يكتمه كليهما .

وقول : إن حلف ما كتم فلانا درهما ولا ديناراً ، وقد كان كتمه إلهما ، فعلى كفارة واحدة . وإن كان قد كتمه أحدهما ، فعلى كفارة واحدة ، وإن قال ما كتمه ديناراً ودرهما ، فعلى يكتمه جميع ذلك .

وكذلك إن حلف لا يكلم فلانا وفلانا ، فلا يحنث حتى يكلمهما جميعاً . وإن قال : أو فلانا أو فلانا أو فلانا ، فكلمها كتم واحداً منهم حنث .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن كملت زيدا أو عمرا أو عبد الله ، فكلمت أحدهم : إنها تطلق . وإن كلمتهم جميعاً وقع عليها ثلاث تطليقات . والله أعلم .

وقيل في امرأة قال لها قوم : عليك المشى إلى بيت الله عشر مرات ، ومالك

صدقة في المساكين ، وعليك بكل آية في المصحف يمين وعتق ما تملكين ؛ لأننا
أخرجناك من فلان لا تتزوجين . فقالت : نعم لا أتزوج بفلان ولا غيره .
فقال موسى : إن كانت حاولت في قولها : نعم شيئاً ولم ترد به جوابهم .
فأرجو أن لا يكون عليها شيء ، ولو أرادت بقولها : نعم الإبل والبقر ؛ لأنه ليس
يحق عليها ذلك . وإن أرادت جوابهم حنثت . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثلاثون

فى اليمين بقبض الحقوق وتركها وردها

وفى اليمين بالظلم والخيانة

وعن محمد بن جعفر ، فى رجل حلف لا يأخذ حقاً له على رجل ، فقضى الغريم ذلك الحق رجلاً بحق له على الخالف : أن الخالف لا يحنت ، ولو برأ الذى عليه الحق إذا لم يأمره بالدفع إليه ولم يتممه له .

وقال فى رجل عليه حق لرجل ، خلف الطالب أنه لا يأخذه منه ، وحلف المطلوب أنه لا يعطيه إياه . فالخيلة فى ذلك أن يجيء المطلوب بالحق الذى عليه فيضمه ، ولا يعطيه الطالب . فإن قبضه ولم يأخذه منه فقد برا جميعاً على الإرسال . وإن نوى شيئاً فعلى ما نواه .

ومن كان يطلب رجلاً بدراهم ، خلف أنه لا يأخذها إلا جملة فلم يقدر المطلوب أن يعطيه إياه جميعاً ، وأراد أن يحمله بحقه جميعاً على رجل ، أن الإحالة ليست بوفاء ، وإنما هى دين مثله .

وإن حلف لا يأخذها منه إلا جميعاً ، فلا يبرأ بالإحالة . ولو عرض له من ماله كان له ذلك وفاءً .

ومن كان له على آخر دراهم ، خلف أنه لا يصالحه عليها ولا يعطيه إياها ، فأعطاهما رجلاً ثم صالح الرجل أو أعطاه إياها : إنه لا حنت عليه . وقول : يحنت .

فإن حلف أنه لا يعجرى له في أرضه هذه ساقية ، ولا يجعل له فيها ممراً ،
فأعطاه الأرض جميعاً : إنه يحنث في المعنى ، وأما في التسمية فلا يحنث .

وإن أعطاه رجلاً غيره ، فأعطى الرجل المعطى الرجل الأول ممراً ، بعد
ما أحرز العطية في الأرض ، لم يحنث الرجل الأول .

ومن قال لزوجته : علىّ يمين حجة إن لم تردى ولدك على أبيه ، أو تتركى لى
حقتك . فقالت : قد تركت لك حقى بجلوس ولدى معى ، فلا ترى حنثاً بجلوس
ولدها معها ، ولها حقها إذا جلس ولدها معها .

وقال محمد بن محبوب ، في رجل له حق على رجل ، فحلف صاحب الحق أنه
لا يأخذ المطلوب بحقه ، ثم إن الذى عليه الحق أعطاه حقه فأخذه ، أن صاحب الحق
لا يحنث ، إلا أن يكون نوى في نفسه لا يأخذه بحقه : أى لا يأخذ منه حقه .
فإذا أعطاه إياه حنث .

وقول : لا يحنث بالمعطية وإنما يحنث بالأخذ إذا سمي بالأخذ أو نواه .

وإن حلف صاحب الحق أنه لا يأخذ منه حقه ، فأعطاه المطلوب وأعطاه غير
ذلك الحق ، أنه يحنث إذا كان نوى لا يأخذ منه حقه ذلك . وقال أبو زياد مثله .

وقال في امرأة حلفت زوجها أنها لا ترجع تطلب إليه حقاً ، فإن رفع لها أحد
إلى المسلمين ، فبغائز أن يطلب لها الحق من زوجها وإن لم توكله ، إذا أرادت
المرأة أخذ حقها من زوجها .

وإن قالت لا أريد أخذ حقى من زوجى ، فلا يجوز لأحد أن يطلب حقها

من زوجها ، ولا أن يرفع لها بحقها . ولا حنث على المرأة في يمينها ؛ لأنها لم تأمر ولم توكل .

وقيل في رجل أخذ من عند رجل شيئاً ، فحلف إن لم يرد عليه شيئاً ليرفع عليه إلى الوالي ، فردّه عليه غيره ، وقال : قد نويت أن يرد هو أو غيره ، فقال : إن كان نوى حين أراد أن يحلف أن يرد هو أو غيره ، فإن نيته تنفعه ، وإن لم ينو فرد عليه غيره حنث .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إن كان الآخذ أمر الآخر أن يردّه فردّه بأمره ، فلا حنث عليه . وذلك إذا كانت اليمين إن لم يرد الآخذ للشيء ، فرد الشيء غير الآخذ له . وإن كان اليمين إن لم يرد الشيء بعينه فرد غيره شرواه أو مثله فكلما قال الأول .

وإن كان له نية أن يصل إلى حقه من ذلك ، فإذا رد عليه ذلك الشيء بعينه أو ما يجب عليه رده من الأشياء التي يصل بها هذا إلى أخذ حقه ، مما قد اعتقد عليه نقد بر ، وإن لم تكن له في ذلك نية فحنث يرد الشيء بعينه .

ويوجد في الأثر في رجل حلف أنه يعطى رجلاً حبه بالقدادة ثم خرج الذي له الحب وأمره أن يدفعه إلى امرأته : إنه إذا دفعه إلى امرأته بالقدادة ، نقد بر ولا يحنث وأمره كغمله كذا قال الفقهاء .

(٢١ - منهج الطالبين - ج ١)

فصل

وقيل في رجل قبح رجلا ولعنه ، أو شتمه بما لا يكون له أن يقول ، ثم حلف أنه ما ظلمه إنه يحنث . ولو نفق منه شجرة أو أخذ منه حبة على وجه السرقة ، أو بخسه في الميزان ، أو من وجه لا يجوز له ، ثم حلف أنه ما ظلمه إنه يحنث .

وإن وقع عليه اسم ظلم ثم حلف أنه ما جهل عليه أو ما اعتدى عليه إنه يحنث . وإن كان عليه دين لرجل فطلبه منه فلم يعطه إياه ثم حلف أنه ما ظلمه : إنه يحنث ، إذا كان موسراً يقدر على الوفاء والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل حلف لا يخون زوجته في مالها ، فأعطته شيئاً من الدراهم يردها على رجل كانت قد أخذتها من عنده على دين فقال لها : إن نفق مني وإلا رددته عليه ، فنفق بالنصف فاشتري به سلمة . هل يكون قد خانها إذا لم ترض بذلك ؟ قال : إن كان المال لها وقد استحقته وفعل فيه بغير رأيها ما لا يجوز له فيه إلا أن تتم له ، فهو خيانة لها في مالها .

وإن كان المال للرجل الذي قضاها ولم تستحقته ، ففعله ذلك خيانة في مال غيرها . وإن كان الذي رده لا يرد في النقود بالإجماع إلا أنه ينفق بغير خلاف سعر عامة نقد البديل ، أي يكون من مالها أو من مال المردود عليه ، إذا لم ينفق بغير النقد الذي عليه عامة الناس ؟

قال : إن كان خارجا من العقود في الإجماع فاقترضته بجهالة للنقد ، فهو من مال المقتضى في الأصل .

وإن كان مما يجوز في العقود إلا أنه يختلف فاقترضته ، فهو من مالها لأنها اقتضته برضاها وهو ثابت في الأصل . والله أعلم . به التوفيق .

* * *

القول الثلاثون

في اليمين بالقيد والضرب والقتل

وقيل : من حلف ليقيدن فلانا ولا نية . فقيده بحبل ، أو قيده بغير ذلك من الحديد . فإذا قيده بشيء من الحديد أو غيره فقد برىء ، ولا حنث عليه إذا قيده بما يكون قيداً ولا نية له في ذلك .

وإن حلف لأضرب فلاناً بالسيف ، فضربه بالسيف وهو في غمده ، فإنه يبر . فإذا لم تكن له نية فقد برىء . وكذلك السكين . ولو أدخل السيف في خشبة ثم ضربه به لم يبر ، حتى يضربه بالسيف في غمده أو بالحديد وكذلك المدية .

وعن محمد بن جعفر ، في رجل قتل أخته ، وترك أولاداً ذكوراً صغاراً ، فحلف ، أخوها بالله وثلاثين حبة ، إن أقر قاتلها وأعطاه الحق من نفسه ليقطعن يده ، ثم طالب القاتل إعطاء الحق ، وأحب القاتل الصلح والخلاص من يمينه .

ففي بعض الرأي أن عليه الدية أو يعطونه نصف الدية ثم يقتلونه . فأرجو على هذا الرأي ، إن هو أشهد على نفسه بالدية لورثة هذه المرأة ، وتاب إلى الله وأعطى ما يلزمه ، ولم يمارضه هو بإقراره وإعطاء الحق كما حلف ، ولا يكون على هذا حفتاً . وإن تمذر الآخر فقد اكتفى بما تخلص .

ومن حلف ليقتلن نفساً فقتل ذرة أو سقاطاً أو دابة . فإن كان مرسلًا ليمينه فقد بر ولا حنث عليه . وإن كان نوى البشر فلا يبر .

ومن حلف ليضرب بن غلامه، فلا يحلف حتى يموت أحدهما أو يحد حداً. ولو حلف ليضربه حتى يبول أو يفتش عليه، لم يبر حتى يضربه كما قال. ومن حلف على عبدٍ ليشكوه إلى مولاه حتى يضربه، فشكاه إليه ولم يضربه فقد بر في يمينه. وحتى ليست بغاية ما هنا.

وقال أبو مروان فيمن حلف أنه يحبس غلامه ويقيده يومين، فحبسه وقيدته يوماً. وفي اليوم الثاني أطلق الغلام من نفسه القيد وخرج: إنه لا بأس على السيد وقد حبسه.

وقول: إذا لم يتم اليومين مقيداً محبوساً لم يبر.

وعن الحسن بن سعيد بن قريش، فيمن حلف لا يضرب فلانا فجذبه أو ركضه، أنه إذا آلمه ذلك إنه لا يحلف.

ومن حلف لا يضرب زيدا فذفره، فعن أبي محمد رحمه الله أن الدفر على وجهين، فالذي لا يؤلم ولا يؤذى لا يسمى ضرباً، إذا لم يقصد به الإيلام.

وأما الذي يقصد به الإيلام والأذى فهو ضرب. ففقهه أو ركضه برجله أو وطىء عليه برجله. وكره هو ذلك أن هذا يكون ضرباً، وإن جذبه بيده يريد به إيلامه أو يشفي غيظه فهو مثل الضرب.

ومن حلف لرجل أو امرأة: لئن دخلت على بيتي لا يكون معي لك إلا السيف، أو لأضربنك ضربة بالسيف، فدخل عليه فضربه بصفيح السيف. فإن نوى أن يضربه بصنحته أجزأه عنه، وإن نوى أن يضربه بحده فلا يجزى عنه.

ومن قال : والله هذا ضارب زيداً أو لم يكن ضربه لم يحث ؛ لأنه في المعنى أنه حلف سيضربه .

وإن قال : هذا ضارب زيداً ، يريد أنه يضربه حث ، وإن قال : ضارب زيد وقد كان ضربه لم يحث ، وإن قال : هذا ضارب زيداً في حال ضربه إياه لم يحث .

ومن حلف أنه يضرب امرأته مائة ضربة ، فضربها بمائة شراخ من النخل ضربة واحدة ، فقد بر قسمه . فيما يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله في تفسير قوله تعالى : « فخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحث » .

ومن حلف بعده لأمون من يضربك حتى تبرك زمناً، فإن لم يأمر به من يضربه حتى يموت أحدهما وقع الحث ، فإن عين على أحد بعينه يضربه ، فبات الممين عليه حث . والزمانة : إذا مرض مرضاً لا يقدر معه على التصرف والكسب والحج والذهاب .

وقيل : إن أيوب عليه السلام حلف ليعضن زوجته مائة ضربة ، فأمره الله تعالى أن يأخذ بيده ضعفاً ويضربها ضربة واحدة . والضعف : هو القبضة الواحدة ، وهو فيما قيل : مائة عود من الأسل عدد ما حلف عليه . وقال ابن عباس : قبض قبضة من سنبل فضربها به ، وكانت مائة سنبل .

وقال عطاء وغيره : هي للناس عامة .

وقال مجاهد : هي لأيوب خاصة .

وقيل : الضفث الإذخر ، عمد إلى مائة عود منه فضربها بها ضربة واحدة
فأوجمها بها ، فبرت يمينه وكان ذكيا .

ويقال : إن امرأة أيوب هي رحمة بنت يوسف النبي عليهم كلهم منا السلام .
اللهم أبلغهم وجميع أنبيائك وملائكتك ورسلك منا السلام ، وإذا البسلال
والإكرام . وصلى الله على النبي وآله وسلم .

القول الثانى والثلاثون

فى اليمين بالإهمال والإجارات والكسب

عن موسى بن على رحمه الله ، فى رجل حلف بطلاق زوجته أو غيره ، أنه لا يعمل نخل فلان أو نخلاً لفلان ، أو لا يصعدا ، أو لا يأكل من ثمرتها ولا يستقيها ، وما أشبه هذا ، ثم فعل ما حلف عنه حنث .

وإن زالت النخلة إلى ملك غير الأول ، فعمل الحالف فيما قد حلف عنه بعد إزالته لم يحنث ، وإن عمل فى نخل بين الحلوفا عن نخله وغيره لم يحنث ، كان ذلك قبل إزالته لحصته منها أو بعد إزالته لها .

وإن قال : لا يسكن دار فلان أو دوره ، أو لا يشتريها أو لا يبيت فيها ، أو ما أشبه هذا من القول فى مثلها .

وإن قال : لا يشتري دابته أو عبده أو دوابه وعبيده ، أو ثوبه أو ثيابه وما أشبه هذا من القول فى مثلها .

فإن قال : نخله هذا أو نخلته هذه أو داره هذه ، أو دوره هذه أو أرضه هذه أو دابته هذه أو عبده هذا أو عبده هؤلاء ، أو ثيابه هذه أو ثوبه هذا ، أو ما أشبه هذا من القول ، ففعل فى ذلك ما حلف عليه ، ولفلان فى ذلك شريك أو لا شريك له فيه ، وقد أزال فلان ذلك الشيء أو لم يزله حنث ؛ لأنه حده فى يمينه .

ويقع الحنث فى قوله : لا يعمل إذا عمل شيئاً . ولو قل ، إلا أن ينوى عمل شيء محدد .

- ويقع الحنث في قوله : ولا يشتريها إذا استوجبها بالبيع .
- ويقع الحنث في قوله : لا يصعد بها إذا صعد منها شيئاً .
- ويقع الحنث في قوله : ولا يأكل من ثمرتها إذا أكل منها شيئاً .
- ويقع الحنث في قوله : لا يدخلها إذا أدخل رأسه أو الرجلين . وإن حلف لا يعمل ضيعة فلا يأمر من يعملها .
- قال أبو المؤثر : إن حلف لا يقطع هذه الفخلة مرسلاً ، فأمر من قطعها ، فقد حنث إلا أن يحضر نية أنه لا يقطعها بيده .
- وإن حلف لا يطلع هذه الفخلة فأمر من يطلعها ، فلا حنث عليه .
- وإن حلف لا يزجر مع فلان فسقى له . فإن كان أراد العمل معه فقد حنث .
- وإن أرسل القول فأرجو أن لا يحنث حتى يزجر معه . والزجر هو الزجر المعروف مع الناس .
- وقال محمد بن جعفر : من حلف لا يعمل كذا وكذا ، ثم أمر من فعله له حنث .
- وإن أمر من يفعل لنفسه ، فلا أرى عليه حنثاً .
- ومن حلف أنه لا يدخل موضعاً معروفاً ، فأمر من دخل فلا حنث عليه .
- ويوجد في الآثار فیهن حلف عن شيء فأمر به من يفعله . نقول : لا يحنث إلا أن ينوي أنه لا يفعل ولا يأمر .
- وقول : كل ما حلف عليه أن لا يفعله ، فأمر من يفعله من قول أو عمل حنث .
- وقول : يحنث في الأفعال دون الثقال .

وقول : إذا حلف عن شيء فأمر من يفعله له ، مما يجز به إلى نفسه نفعاً أو يدفع به ضرراً حث . ولا يحث إذا أمر بما لا يضره ولا ينفعه .

وقول : كل ما أمر به مما حلف لا يفعله أو يقوله من كلام فأمر به حث .

وفي الأثر في امرأة حلفت : لا يرعى غلامها غنم ابنتها شهرين ، وأرسلت غلامها يرعى غنمها ثم إن الابنة أرسلت غنمها للرعى ، فاختلطت غنم الابنة بغنم السيدة . فإن كان غلام الحالفة يرعى شيئاً من غنم ابنتها ، ردها من موضع إلى موضع من الرعى ، فقد حثت . وذلك إذا صح . وإن كان الغلام لا يهتم بها . وإنما هو يأوى لغم سيده ، ويرعى غنم سيده ، فلا حث عليها وليس على الحالفة إن تصدق غلامها إذا قال : إنه رعى غنم ابنتها . وأما إذا حلفت بعنق غلامها : فإنه إذا يصدق إذا قال : إنه يرعى غنم ابنتها .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في رجل باع لرجل حبة . وقال له : أعطيك ، وحلف له على ذلك ، ثم أراد الخروج من يومه ذلك . فقال له : لا تخرج حتى أعطيك . فقال له : أن يدفعه إلى امرأته ، فدفعه هذا إلى امرأته بالقداء ، إنه يبر بذلك ولا حث عليه ، وأمره كفعله .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، فيمن حلف لا يعمل لفلان كذا وكذا إن لم يصفه في كذا وكذا ، إنه لا يحث حتى يعمل له قبل أن يعينه .

ومن حلف أنه لا يستخدم فلاناً فقال له : افعل كذا وكذا ، فقد استخدمه ويحث . وإن لم يفعل المأمور ذلك ، فإنه أعلم .

وعن أبي جابر ، يمين حلف لا يعمل كل يوم جمعة أو لا يعمل يوم الجمعة ، ونوى كل يوم جمعة : أنه كلما عمل يوم جمعة ، فعليه كفارة يمينه .

وإن أرسل القول أنه لا يعمل كل يوم الجمعة ، ولم ينو كل جمعة ، ولم يقل كل يوم جمعة ، وعمل يوم الجمعة لم تلزمه كفارة إلا مرة واحدة . ولم ينو عليه كفارة أبعد ذلك فيما عمل يوم الجمعة إلا من بعد حنثه الأول .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل يعمل لرجل أرضاً ، فحلف العامل أنه لا يعمل هذا العمل ، فأخذ بعض عمله الذي كان يعمل يوم حلف ، وعمل بقية عمله . أنه إذا حلف على ذلك العمل بيمينه وهو محدود ، ثم عاد يعمل فيه حث إذا عمل ذلك العمل بيمينه الذي حلف عنه .

وقيل في امرأة حانت لا تطاخنها امرأة حباً لها ، فبجأت المرأة التي حلفت عليها ، فأدارت الرحى وفيها من ذلك الحب . فإن فوت أن لا تطاخنها فليس عليها شيء . وإن كانت فوت لا تطحن معها منه شيئاً ، فقد حثت ؛ لأنها إذا حركتها فقد طحنت . وقول : حتى تطحن ذلك الحب أو تطاخنها إياه ، إذا كان محدوداً ، إلا أن تكون لها نية أن لا تطاخنها منه إن تطحن شيئاً أو تطحن منه شيئاً .

وقيل في رجل يعمل مع رجل أرضاً أو نخلاً ، فوضع غلامه مكانه ، فحلف الآخر لا يعمل غلامك معي ، يعني لا يكون عاملاً مثل مولاه ، فأخرجه من العمل ورجع هو يعمل ، ثم استعان في ذلك العمل أعواناً ؛ وجاء الغلام فعمل معهم في عمل الخالف . فخرجوا أن لا حث عليه ، إلا أن يكون حلف لا يمس عملاً له .

ومن حلف لا يعمل نخلة فلان أو لا يسميها ، فإن أزالها فلان ثم سقاها فلا يحث .
وكذلك لو سقى نخلة بينه وبين غيره لم يحث .

وإن حلف لا يعمل هذه القطعة ، فعملها غيره ثم حصدها هو فإنه يحث . وإن
داسها لم يحث إلا أن ينوى أنه يعمل التراب ، فلا بأس أن يعمل غيره .

فصل

واختلف في الكسب . نقول : إن كل ما ملكه الإنسان فهو من كسبه .
وقول : هو ما صار إليه من المال بمعالجة ومكاسب يتصرف فيها . فمن حلف
لا يأكل كسب فلان ولا جمعه ، فلا يأكله ولو زال إلى غيره لأنه محدود . وقول :
هو بمنزلة ماله إذا زال عنه ، لم يحث إذا أكل منه إذا زال إلى غيره .

ومن حلف لا يأكل من كسب فلان ، فورث مالا ، فهو من كسبه إلا أن
ينوى كسب يده . وكذلك الهبة له . والله أعلم . وبه التوفيق .

• • •

القول الثالث والثلاثون

في اليمين بالحجىء والذهاب والدخول والخروج والضحية والفطر

وقيل : من حلف ليسفرن أو ليفيين ، فتمدى الفرسخين من بلده أو حيث حلف ، فقد سفر وقد غاب .

وإن حلف ليخرجن إلى نزوى ، فخرج من منزله قاصداً إليها فقد خرج .
وقول : حتى يخرج من عمران بلده .

وإن قال : ليزهبن إلى فلان ، فخطا خطوة أو خطوتين ذاهباً ، فقد ذهب ولو لم يصل .

وقال موسى بن علي رحمه الله : من حلف لا يدخل الأرض الفلانية أو القرية الفلانية ، أو إن لم يأتها أو يطأها أو نحو ذلك . فإن دخلها أو أتاها أو وطئها كما حلف بر . وإن جاءت حالة لا يمكنه دخولها ، ولا أن يأتها ولا يطأها : من موته ، أو ذهاب الأرض ، أو القرية ، أو غير ذلك من الأمور التي لا يمكنه أن يدخلها ولا يأتها ولا يطأها حث . وعلى الخالف أن يوصى بالكفارة إذا لم يفعل حتى حضره الموت .

وقول : لاحث عليه بعد موته ؛ لأنه غير متعمد بشيء بعد موته من حقوق الله . وإن حد ليمينه وقتاً معلوماً ، فلم يدخلها ولم يأتها ولم يطأها حتى مضى الوقت حث .

وإن قال : إن لم يخرج إلى أرض كذا وكذا أو قرية كذا أو يذهب أو

يغدو أو يروح أو يمضى أو يتوجه إليها ، نخرج إليها أو ذهب أو غدا أو راح أو مضى أو توجه ، ثم عوض له أمر فرجع ، أو أراد أن يرجع فرجع فلا حنث عليه ، فقد بر ؛ لأنه قد خرج أو ذهب أو غدا أو راح أو مضى أو توجه وفعل ذلك لا يريد غيره . وكذلك إن حلف إن يأت فلاناً أو أرض كذا وكذا ، أو قرية كذا وكذا أو يدخلها أو يطأها أو أشباه ذلك . ففعل قوله : إن لم يفعل هو ذلك .

وكذلك إن حلف أن يخرج فلان إلى أرض كذا وكذا أو قرية كذا وكذا أو يذهب أو يغدو أو يروح أو يمضى أو يتوجه إليها ، فهو مثل قوله : إن لم يفعل هو ذلك .

وكذلك إن قال : إن خرجت زوجته إلى أمها أو أبيها أو إلى أرض كذا وكذا أو قرية كذا وكذا ، أو إلى بنى فلان أو إلى دار فلان ، أو مضت أو ذهبت أو غدت أو راجت أو توجهت وأشبه ذلك فعلى طالق ، نخرجت أو توجهت فقد وقع الحنث .

وكذلك إن قال : إن لحقته أو لحقت فلاناً ، فلحقته أو لحقت فلاناً ، فقد وقع الحنث .

وإن قال : إن لحقتني إلى أمك أو أبك أو إلى موضع كذا وكذا فأنث طالق ، فلحقته لتفهم ما يقول ، فلا يقع طلاق .

والذى معنا أنها إذا لحقته تريد الموضع ، فقد لحقته وقد وقع الحنث . وقول : لا يقع حتى تصل الموضع .

وإن قال : إن لحقتني فأنث طالق ، فلحقته لتفهم ما يقول طلقت . وإن حلف

لا يكلم فلانا إلى الفطر ، وحلف لا يفطر في هذه القرية ، فإنه لا يكلم فلانا حتى بكل شهر رمضان . وإن كلف ليلة الفطر لم يعنث .

وأما قوله : لا يفطر في هذه القرية ، فليخرج منها في آخر يوم من شهر رمضان حتى ينقضى يوم الفطر ، إلا أن تكون له في ذلك نية فهو ما نوى .

وإن قال لعبد : إن دخلت الدار فانت حر . فإن أراد أن يدخلها ولا يعنث ، فإنه يبيعه لغيره أو يهبه ، ثم يدخلها ثم يشتريه بعد ذلك ، ولا يضره إن دخلها وهذا وجه من الحيلة في بر الممين .

وإن حلفت امرأة لا تدخل دار فلان إلا بالليل ، فدخلت عند مغيب الشمس أو عند طلوع الفجر قبل المغرب وبعد الفجر حنثت . وإن حلفت لا تضحي مع زوجها ، فإنها تغيب عنه يوم الأضحي كلفه مذ تطلع الشمس إلى الليل .

ومن أسكن منزله رجلاً ثم حلف ليخرجه منه ، فأخرجه ثم أراد رده إليه ، فله أن يرده بعد إخراجة ، إلا أن يكون نوى أنه لا يرده أبداً .

وإن حلف لا يذهب إلى النهر أو السوق أو باب فلان ، فخرج إلى جنازة والطريق يمر على ذلك إنه لا يعنث ، إذ لم يقصد بالذهاب إلى ذلك . وإنما قصد بالخروج على الجنازة . وإن قال : إن أتى النهر أو السوق أو دخله فضى إلى الجنازة وأتاه ودخله حنث .

وإن حلف إن لم يأت الكعبة أو يأت فلاناً . فإذا أتى الكعبة ونظر إليها فقد بر وإن لم يدخلها . وكذلك إن أتى فلاناً ولم يمسه .

وإن حلف لا يخرج من بلد إلى قرية ، فخرج إلى مسافة فيها بيت أو ليس فيها بيت ، فلا يحنث إذا كانت غير قرية .

وقال أبو سعيد رحمه الله : اختلف في الذي يحلف أنه يخرج إلى بلد غير قريته أو نذر . فقول : إذا خرج متوجهاً بالقصد منه إلى الخروج فقد بر .

وقول : حتى يخرج من عمران بلده . وقول : حتى يصل كل ذلك حسن .

ويعجبني في النذر حتى يصل إلى البلد الذي نذر . وفي اليمين إذا خرج متوجهاً أن يبر . وإن حلف ليخرجن من هذا البلد إلى بلد آخر ، فإن كان نوى أن يصل إلى ذلك البلد ، فلا يبر حتى يصل إليه . وقول : لا تضره الغية . وإن خرج من البلد فقد بر .

ومن حلف لا غربت عليه الشمس في منزله ، فخرج قبل غروبها وأقام خارجاً حتى غربت لم يحنث . وإن غربت الشمس وهو في البيت حنث .

وإن حلف لا يكلم فلاناً إلى الفطر ، فإذا غابت الشمس من ليلة الفطر فبأنز أن يكلمه . وقول : حتى يطلع الفجر من يوم عيد الفطر . وقول : حتى ينصرف الإمام من صلاة العيد ، كان باقياً عليه شيء من صوم شهر رمضان أو لم يكن ، إلا أن يكون له في ذلك نية ، فله مانوى .

ومن حلف لا يفعل شيئاً إلى الأضحى ، فهو إلى رجوع الناس من صلاة الإمام صلاة عيد الأضحى .

ويروى عن الفضل بن الحواري رحمه الله ، أنه قال في امرأة قالت : عليها

عهد الله لتغدون بجارتها إلى السوق ، فذت المرأة إلى السوق ، أو أمرت من يفدو بها فلا حنث عليها وقد برت .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل حلف لا يكلم فلاناً إلى الفطر ، ولا يفطر في هذه القرية ، فإنه لا يكلمه حتى يكمل شهر رمضان . وإن كله ليلة الفطر لم يحنث .

وأما قوله : لا يفطر في هذه القرية . فإنه يخرج منها آخر يوم من شهر رمضان ، حتى يأتي عليه الليل وقد خرج من حدودها ، ثم لا يرجع إليها حتى ينقضى أمر الفطر ، إلا أن يكون له في ذلك نية فله ما نوى .

وقال أبو علي رحمه الله : حتى ينقضى يوم الفطر . وقول : حتى يرجع الناس من صلاة عيد الفطر .

وأما قوله : لا يفطر في هذه القرية . فإذا خرج منها ليلة الفطر ويوم الفطر فقد بر . وإن وقف فيها يوم الفطر أو ليلة الفطر . فقد حنث .

فصل

ومن حلف لا بدخل بيتاً فسقط فيه ، حنث من وجه المعنى لا من وجه التسمية . وإن حلف أنه لا يدخل هذه الدار ومنها يدخل البستان ، فدخل البستان لم يحنث ؛ لأن البستان غير الدار . وإن كان البستان ليس بينه وبين الدار جدار ، فإن دخله حنث ، وإن كان بينهما جدار فوقه حتى بقي منه شيء ، وهو فرجة بينه وبين الدار (٢٢) - منهج الطالبين - ج٦

لا ناحية . فأرجو أن لا يحنث حتى يكون ذلك الجدار كله قد انهدم ولم يبق منه شيء .

وإن حلف لا يدخل هذا البيت ، والبيت مما يحول من موضع إلى موضع ، فعول من ذلالت الموضع إنه لا يزيل عنه الحنث أو أن يكون أراد في يمينه البقعة . وإن كان مراسلا ليمينه ، فالبيت بيمينه حيث حول .

وإن حلف ليخرجن من محار ، ونوى أن يصل إلى تؤام . فعن أبي عبد الله أنه لا تضره نيته في هذا ، ويخرج إلى تؤام ، ثم يرجع إلى محار ولا يحنث ولا تضره النية .

واحتلفوا في رجل حلف إن لم يخرج من نزوى ، ونوى أن يصل إلى أزكى . فعن سليمان أن عليه أن يصل إلى أزكى .

وقال هاشم وغيره : يخرج من نزوى ولا يرجع إلى أزكى ، ولا تضره النية في هذا .

قال أبو محمد رحمه الله : من حلف أنه يخرج إلى محار ، فخرج إلى محار إلى بعض الطريق ، منه مرض أو غيره فإنه لا يحنث . وإن رجع من غير عذر أو عجز حنث . وإن حلف أنه يدخل نزوى ، ونوى أن يسلم على الإمام ، فدخل نزوى ولم يسلم على الإمام . فبعض يوجب عليه الحنث بالنية ، وبعض لا يوجب . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والثلاثون

في البين بالتزويج والوطء والزنا
والمعاشرة والمجامعة والمبيت والسكن

قيل : من حلف لامرأة إن تزوجها لا يتزوج عليها ، فتزوجها ثم طلقها واحدة ، ثم تركها حتى انقضت عدتها ، ثم تزوجها تزويجاً جديداً ، ثم تزوج عليها إنه يحنث ؛ لأنه تزوج عليها وهي امرأته .

قال أبو المؤثر رحمه الله : إن تزوجها ثم طلقها فانقضت عدتها ، ثم تزوج غيرها ، ثم رجع تزوجها هي من بعد ، فلا حنث عليه . وإن حلفت امرأة لا تتزوج برجل معه امرأة ، فطلق رجل زوجته واحدة ، ثم تزوج بها ثم رجع امرأته ، فلا حنث عليها ؛ لأنها تزوجت رجلاً ليس له امرأة .

ومن حلف أنه يتزوج ، فتزوج امرأة ، وأملك بها فقد بر ، ولو لم يدخل بها . وإن تزوج صبيةً بقيمة ، فليس ذلك بتزويج حتى تبلغ وترضى . وإن تزوجها من أبيها ففي ذلك اختلاف .

وإن تزوج يهودية أو نصرانية فقد تزوج ولا حنث عليه . وإن تزوج أمة فقول : ببر ، وقول : لا ببر . وقول إن لم يجد طولاً إلى الحرة ، واحتاج إلى التزويج فتزوج أمة ، فهو تزويج . وهذا أوسط الآراء عندي .

وإن تزوج محدودة على الزنا لم ببر ؛ لأنها لا تحل له .

وقال الحواري بن محمد : سألت محمد بن جعفر عن امرأة حلفت بثلاثين حجة إن لم تزوج فلاناً ، أو إن لم تزوج له ، فلم تزوج له ، أو تزوج به حتى جاءت حالة لا يمكن تزويجه بها أو تزوجها له . فإنها تحنث وتكون عليها يمين واحدة ، لأنها لو تزوجت به كانت قد برت .

وإن تزوجت له برت . وذلك إذا قالت له : إن لم تزوج له ، أو تزوج به . وإن قالت : إن لم تزوج له أو تزوج به ثم مات فعلها كفارات .

وكذلك إن قالت : إن لم تزوج له أو تزوج به فعلها كذلك كفارتان إذا لم تزوج له ولا تزوجت به . وإن تزوجت له ولم تزوج به فعلها كفارة واحدة إذا لم تزوج له ولم تزوج به . وإن تزوجت له ولم تزوج به فعلها كفارة واحدة .

ومن حلف أنه لا يطلق زوجته ولا يبريها ، فقهر على طلاقها أو برآنها ، وجبر على ذلك ، إنه لا يلزمه طلاق ولا حنث على بعض القول . وإن وكل وكيلاً في طلاقها ، فطلق الوكيل حنث .

وإن جعل طلاقها في يد رجل ، فطلق المجمعول في يده ولم يأمره هو أن يطلق لم يحنث .

وكذلك إن جعل طلاقها في يدها ولم يأمرها أن تطلق نفسها لم يلزمه شيء ؛ لأنه يمكن أن يجعل طلاقها في يد غيره ولم يطلق المجمعول في يده .

ومن حلف أنه لا يتزوج النساء ولا يشتري العبيد ، فلا يجوز له أن يتزوج من النساء ، ولا أن يشتري من العبيد ، قل ذلك أو أكثر .

وإن حلف لا يشتري عبداً أو لا يتزوج نساء ، فيجوز له أن يتزوج واحدة أو اثنتين ويشترى عبداً أو عبيدين وأما أكثر فلا .

وقال أبو المؤثر ، في امرأة حلفت لا يتزوج ، فتزوجت بأخيها من الرضاة ثم علما ذلك : إنه ليس بتزويج . وقال غيره : إنها تعذت لأنه يقع عليه اسم تزويج في الأيمان . وأما في أحكام التزويج فلا حث يثبت . وكذلك في الذي يحلف أنه يتزوج امرأة ، فتزوج أخته من الرضاة إنه لا يبر في أكثر القول .

وإن قالت امرأة : قبح الله وجهها إن تزوجت فلاناً ، فتزوجها وليها ولم تغير هي التزويج . فإذا رضيت به زوجاً حثت ، وعليها كفارة التغليظ . وقيل : كفارة يمين مرسل : إطعام عشرة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام .

ومن حلف أن يتزوج امرأة مخصوصة ، فتزوجها من ولي غير أبيها وأبوها حاضر إنه لا يبر بذلك . وهذا تزويج لا يجوز إلا بعد الحجة على الأب وامتناعه عن التزويج أو يتم التزويج قبل الدخول .

وإن كانت حلفت أنها لا يتزوج به إلا أن يشاء الله ، أو يقضى الله ذلك ، أو يأذن الله بذلك ، فتزوجت به من بعد ذلك فلا حث عليهما .

وقال أبو زكريا : من حلف أن لا يتزوج فلانة ، فأمر من يتزوجها له ، إنه يعث ؛ لأن التزويج لا يتم إلا برضاه . وقول : إن التزويج يثبت بنفس العقد على الأمر . فعلى هذا القول إنه لا يعث .

ومن حلف أنه لا يتزوج ولا نية له ، فتزوج أخته أو امرأة لها زوج ولا يعلم به ، أو بلا شهود ، لم يعث إلا أن يتزوج تزوجاً صحيحاً .

ومن حلف لمتزوجن على امرأته ، وعزم أنه لا يتزوج ، فإنه يحنث وعليه كفارة يمينه . وما دام بنوى أنه يتزوج عليها ، فلا يقع عليه الحنث حتى تموت امرأته ، أو تقع بينهما ويمنعه حرمة . فإن مات هو قبل أن تموت هي أو تقع بينهما حرمة ، فلا يحنث ؛ لأنه لا يقع الحنث على الميت ، إلا أن يكون حلف بالعتق ، فإنه إذا مات وقع الحنث . وقول : إنه يحنث وعليه الوصية بالكفارة . والله أعلم .

فصل

وقيل : من حلف لا يأتي فاحشة ، فتزوج امرأة ودخل بها ثم صح أنها أخته في الرضاة ، إنه لا يحنث إذا لم يعتمد لذلك مع العلم به . وكذلك لو تزوج امرأة وكلت رجلاً يزوجها به ، ولها ولي حاضر إنه لا يحنث .

وقال الأزهري بن محمد بن جعفر : من حلف أنه لا يزني ، فعبت بنفسه حتى أمتى إنه لا يحنث ؛ لأن الزنا ما يجب به الحد ، وهذا عليه التوبة بما لحقه من الإثم . وعن أبي الحسن في رجل حلف أيماناً أنه لا يزني ، ثم غالب امرأة على نفسها حتى أنزل ولم تطاوعه المرأة ، لم يحنث حتى يزني الزنى المعروف ، إن كان نيته ذلك . وإن كان أرسل القول ولم يقيده بنية الزنا الذي يجب به الحد . فقد قيل إن لكل جارحة زناً وأخاف عليه الحنث .

فصل

وقيل فمين حلف على زوجته أن يطأها على وتد فيطؤها على جبل ، ولا حنث

عليه لقوله تعالى : « وَجَمَلْنَا الْجِبَالَ أُوتَادًا » إلا أن يكون للحالف نية فعلية ما نوى .

وإن حلف إن لم يطأها على بساط فوطئها على الأرض ولم يطأها على بساط ، فقد قيل : إنه يحنث لأن البسط معروفة مع العامة ، والبساط مما يمكن أن يطأ زوجته عليه . والوند والأوتاد لا يمكن أن يطأ زوجته على شيء منها . وقد سمي الله الجبال أُوتَادًا ، ولا يحنث إن وطئ . وكذلك قال الله تعالى : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا لَتَسْكُوا مِنْهَا سُبُلًا خَجَاجًا » إلا أن المعنى مختلف في معنى هذا .

والوطء : هو غيبوبة الحشفة في الفرج والتقاء الختانين في حكم الشريعة ، وهو مع النقاء يجب به الحد ، واستكمال الصداق ، وتحليل الزوجة لطلقها ثلاثاً ، ويجب به الحنث في الإبلاء ، ويجب به الفسل من الجفابة ، وتقض الصوم ، وتقض الاعتكاف ، وتقض الحج ، ويحرم به الزويج إذا كان على معنى التحريم ، وتحرم به الزوجة إذا كانت حائضاً وتعمد للوطء في الحيض . وأما في معنى حكم التعارف مع الناس ، فالوطء هو الجماع في الفرج حتى يقذف الرجل فيه الماء . فهذا هو التعارف من تسمية الوطء عند الناس .

والذي يوجبہ النظر إن كان الحالف مرسلاً ، لقوله : إنه يطأ زوجته . فإذا وطئها بقدر ما يلتقي الختانان فقد وطئ وقد بر . وإن كان نوى بالوطء هو قضاء الشهوة بإزالة الماء الدافق في الفرج ، فلا يبر بدون ذلك ؛ لأن الأيمان على المعاني وعلى التسمية . والله أعلم .

فصل

وقيل في من حلف لا يدخل هذا البيت أو دار فلان ولا يخرج منه ، فأدخل رأسه فيه أو أخرجه منه أو أحد رجليه أو يديه جميعاً حدث .

وقيل : حتى يدخل رأسه أو يديه أو رجليه أو يداً أو رجلاً .
وبعض يقول : ولو أدخل أصبعاً منه فقد دخل .

وقول : حتى يدخل أكثره . وكذلك القول في الخروج . وإن كانت في البيت شجرة أغصانها خارجة منه ، فتعلق بها وصعد عليها ، فما كان في الأغصان الخارجة ، فهو خارج . وإن كان على الأغصان الداخلة فهو داخل .

وقول : إنه إذا كان في الأغصان حتى يدخل كله أو يخرج كله . وقول : إذا كان في هواء البيت ليس بداخله في مهارته وإنما هو في هواء به ، إن ذلك ليس بدخول في البيت . كما قيل إن ظهر البيت ليس من البيت ، إلا أن يكون سكناً عليه ستر . وإن كان الفصن لا يخرج من حد عمارة البيت فهو من البيت .

وقيل : من حلف لا يدخل لفلان بيتاً ، فشى على ظهر بيته إنه لا يحنث .

وعن أبي علي رحمه الله ، في رجل حلف لا يدخل إلى فلان ، فاطلع عليه من جدار الدار ، إنه لا يحنث حتى يدخل رأسه . وقال أبو عبد الله رحمه الله ، في رجل حلف لا يدخل بيت فلان ، فدخل غرفة فوق بيته ، إنه يحنث إلا أن يقصد إلى البيت غير الغرفة .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في رجل حلف لا يدخل هذا البيت ، فلم يدخله حتى خرب البيت وبقي موضعه ، ثم دخل موضعه ، فإن كان عنى الموضع حنث ،

وإن كان قال : هذا البيت ولم يكن له معنى ، فإذا ذهب البيت ولم يبق منه شيء .
لم يحدث إذا دخل الموضع من بعد ذهاب البيت .

ومن حلف لا يدخل دار فلان ، يعنى داراً بعينها ، ثم باع فلان داره على غيره ،
ثم دخل الحالف الدار . ففي حديثه بذلك اختلاف .

وكذلك إن حلف لا يأكل من مال زوجته ، يعنى مالا معروفاً ، فأشهدت
له به أو زال إليه منها ببيع أو ميراث أو إقرار أو هبة ، فيختلف في أكله منه .
وإن حلف أنه لا يدخل مأتم فلان . فالمأتم ثلاثة أيام ثم يدخل إلا أن تكون له
في ذلك نية فهو ما نوى .

وقال محمد بن جعفر ، في امرأة حلفت لا تدخل بيت أمها ، فوهبت أمها لها
منزلها ، فإن كانت حلفت على منزل بعينه ، ثم زال عن أمها لم تحدث بدخوله ،
لأنه ليس بمنزل أمها ، وأما إن حلفت عن منزل أمها وإن لم يكن لأمها منزل ،
وانما كانت تسكن منازل الناس ، فإذا لم تحدد في المين منزلاً بعينه ، فلا أرى
الحث إلا في منزلها .

وقول : إذا سكنت منزلاً فهو منزلها في التسمية ، وتحدث في مثل ذلك
بالتسمية .

وإن كان في بيتها قبة أو خيمة أو عريش فحول إلى موضع آخر ، فإن كانت
أرادت ذلك الموضع الأول بعينه فهو ذلك ، وإن أرسلت المين فحيث عدل منزلها
ذلك ودخلته وقع الحث .

ومن حلف أن لم يدخل هذا البيت وقد كان دخله ، فإذا دخله بعد اليمين فلا حنث عليه .

وإن حلف لا يدخل بيت كذا وكذا وهو فيه . فإن خرج عند آخر تمام الكلام فلا حنث عليه . وإن بقي فيه بعد فراغه من اليمين حنث . وكذلك إن حلف لا يلبس ثوباً وهو فيه .

وكذلك إن حلف لا يركب دابة وهو على ظهرها وأمثال هذا . وكذلك إن حلف لا يدخل بيت فلان وله بيت من العطين ، فدخل قبة له أو خيمة أو عريشاً فإن كان مرسلًا ليمينه حنث . وإن وقعت نيته على بيت من العطين لم يحنث إن دخل قبة أو خيمة أو عريشاً . وإن حلف لا يدخل بيتاً فلا يدخل قبة ولا خيمة ولا عريشاً .

وعن محمد بن جعفر : ومن حلف لا يدخل دار فلان فدخل تحت سقف باب الدار ، فلا يحنث ما كان في موضع لا يستأذن فيه على أهل الدار .

وكذلك من حلف لا يدخل البحر ، فلا يكون داخلًا حتى يدخل في الماء من البحر . وإن كانت له نية فهو ما نوى . وإن ركب في سفينة في البحر فقد دخل البحر . والله أعلم .

فصل

وقيل في امرأة حلفت لا تسكن دار أبيها أو ابنها ، ثم تحولت عنه وصارت تزورهم ، فتقعد معهم أياماً وتبيت . فإن كانت لها نية أنها لا تتخذها منزلاً ،

ثم تحولت وزارتهم ، فلا حنث عليها . وإن أرسلت قولها ، فأكلت فيها ونامت .
فقد كان محمد بن محبوب رحمه الله يقول : إن الجماع والأكل سكن .

ومن حلف أنه لا يسكن هذه الدار ، فأنهدمت ولم يبق فيها سكن ، ثم بناها
مرة ثانية أو بنى فيها خيمة ثم سكنها الخالف ، إنه لا يحنث ؛ لأن تلك غير الدار التي
حلف عليها . وإن ضاع سقفها وبقيت الجدر ، وأعاد السقف على الجدر الأولى ثم
سكنها حنث .

وإن حلف لا يسكن دار فلان فسكن شيئاً منها وأنهدمت ، وبقي منها موضع
لم ينهدم فسكنه فإنه يحنث . والسكن حده الأكل والنوم والجماع .
وأما اليمين على المقام فن أتم الصلاة في موضع ونواه مقاماً فقد أقام . وأما
الجلوس فإن توطأ قاعداً فقد جلس .

ومن حلف لا يسكن فلاناً فزاره ولبث معه شهراً أو أقل أو أكثر
واستضافه مثل ذلك ، وكان يأكل معه وينام في منزله إنه لا يحنث . والزائر غير
السكن . وكذلك الضيف ، ولا يحنث حتى ينوي بذلك مساكنته .

وعن أبي على رحمه الله ، فيمن حلف لا يسكن منزلاً فرض فيه مريض ،
ماتاه في أول الليل فنام حتى أصبح ، فلم نره حائثاً وإن مات . وقال غيره : إن
أكل ونام وجامع فقد سكن ، وكذلك إن حلف لا يسكن قرية . فدخلها لحاجة
ولم يسكنها لم يحنث وإن مات .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في امرأة حلفت لا تسكن فلاناً فساكنها في السفينة
في البحر ، فلم يأتى لا أرى في السفينة مساكنة ؛ لأن ذلك حد سفر ، إلا أن يكونا

زوجين وجامع الرجل زوجته في بليح المركب ، فهو مسا كنة منهما . وأما غيرها من الناس فلا مسا كنة بينهما لأنه سفر .

وقال : من حلف لا يساكن ولده إلى سنة ، وله بيوت متفرقة ، وكان الولد في أحدهن وبأكل وينام وحده مع غير والده . فإن كان الوالد ليس له نية أن لا يساكنه في بيت معروف من منزله ، فذلك له إذا اعتقد عند يمينه ذلك .

وإن كان مرسلًا في يمينه أن لا يساكنه ، وكان هذا الولد في بيت من منزل والده الذي يسكنه في منزل داره هذه ، والدار لها باب واحد يجمعها ويطلق عليها ، وهم شركاء في سكن بيوتها ، ليس هنالك تمييز . فنحننا أن هذا سكن واحد . فإذا أكل الوالد معه في تلك البيوت ، أو نام معه فيها وقع الحنف .

وهذا كرجل له بيت وفيه حِبن وصقة وغرفة وفنت ومنزل صغير وكبير ، وكل ذلك يسكنه هو وعياله ، لا يستأذن واحد منهم في ذلك على الآخر فيما يلزمه إلاذن إلا على الباب الخارج الكبير ، فهذا سكن واحد .

وإن كان هذا الولد منقطعًا في منزل بائن ، لا يجوز الدخول عليه من بابه للداخلين من الباب الأكبر إلا بإذن ، فهذا منزل بائن عن سكن والده . وهذا لا يحث . فانهم الفرق في هذا .

وإن كان بستان في المنزل ؛ وكان الولد يسكن ذلك البستان ، والبستان محاط عليه مع المنزل ومحصن عليهما ، ويدخل إليه من باب المنزل ووالده وعياله وخدمه وعمال الولد وخدمه شرع في البستان لا يستترون فيه إلا كسترهم في منزلهم ، فهذا

بمنزلة البيت وكلهم ساكنون فيه ، ويقع عليه الحنث إن ساكنه فيه ، إلا أن يكون له في ذلك نية فله ما نوى .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر ، في امرأة حلفت لا تساكن زوجها ، وتسكفر يمينها متى ما أمكن لها . وما يلزمها من أمر زوجها أشد وأعظم مما يلزمها في حنث اليمين ، إلا أن يأذن لها زوجها أن لا تساكنه لأجل الحنث ويسمى ذلك ولا حنث عليها ولا إثم . وإن لم يأذن لها ولم يكن لها عذر في ذلك ولم تساكنه ، فعليها التوبة ولا حنث عليها .

وقال محمد بن محمد بن جعفر ، في رجل قال : لا يجمعه وفلان ظل فجمعهما ظل السماء أو ظل السحاب . فأما ظل السماء فلا تعلم عليه حنثاً . وأما في ظل السحاب فضعاف أن يحنث . وقال أبو الحواري رحمه الله ، في امرأة غضبت على زوجها وحلفت بأنها لا تسكون معه ، فخرجت إلى أهلها ثم رجعت إلى زوجها وإلى منزله إنها تحنث .

وعن محمد بن سعيد بن أبي بكر رحمه الله ، في رجل حلف لا يسكن هذا البيت وهو فيه إنه يحنث إن لم يخرج منه عند فراغه . وقال غير هذا : إذا حلف لا يبعد فيه . وأما السكن فحتى ينام فيه بمديمينه أو يعتقه مسكنه أو يأكل فيه أو يجامع . وكذلك إن حلف لا يلبس ثوباً وهو عليه ، فإن طرحه عنه قبل أن يفرغ من كلامه أو عند فراغه فلا حنث عليه . وإن فرغ من كلامه وهو عليه حنث وعليه الكفارة .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، في رجل حلف لا يسكن هذا البيت شهراً وهو فيه ، فليخرج منه من حينه ولا يسكن شهراً ، وإن حلف لا يظله ظل بيت ، فاستظل بظل ظهره ، إنه لا يحنث حتى يستظل في داخله . وقال الشافعي : من حلف لا يسكن داراً فانتقل منها وترك بها ماله وعياله لم يحنث . وقال أبو حنيفة : يحنث .

فصل

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في رجل حلف أنه ينمس اليوم مرسلًا بلا نية ، إنه إن لم ينمس من حين ما قال إلى تمام ذلك اليوم حنث وإن كانت له في ذلك نية ، فهو على ما عقد عليه نيته . وإن حلف لا ينام فنمس قاعداً أو قائماً ، ففى المعنى إنه يحنث . وفي التسمية لا يحنث .

وإن حلف لا ينام على البساط والفرش مرسلًا ، منام على الأرض . فنقول : يحنث . وقول : لا يحنث .

وإن حلف لا يقعد على الأرض فقعده على بساط لم يحنث . وإن قعد على ثيابه التي هو لابسها حنث إذا قعد بها على الأرض .

وإن حلف لا يمشى على الأرض فمشى على ثعلبيه أو خفيه حنث . وإن مشى على بساط ما كان لم يحنث .

وإن حلف لا يبيت في منزل زيد وكان فيه ليلة ولم ينم ، فإنه يحنث وإن لم ينمس ؛ لقول الله تعالى : « والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً » . وإن حلف

لا يقبل في منزل زيد ، فدخل فيه قبل الزوال إلى المهاجرة ولم ينم ولم ينم ، فإنه لا يحدث ؛ لقول النبي ^(١) ﷺ : « قتلوا فإن الشياطين لا تقبل » والله أعلم .

قال الحواري بن محمد ، في امرأة حلفت لا تجماع زوجها : إنه إن كانت لها نية فأنوت . وإن لم تكن لها نية في شيء مما فيه الجماع حدثت . قال : والمساكنة والوطء من الجماع . وإن حلفت لا تعاشره فالمساكنة من المعاشرة .

ومن حلف لا يصاحب فلاناً ، مصحبه في سفر أو حضر حث : والصحبة أن يتعاقدا على الصحبة ، فإن اتفقا في طريق ومشيا جميعاً بلا عقد الصحبة ، فلا يكون بذلك صحبة . وإن يرد جواب كلامه أو سأل في شيء ، فلا بأس ولا يحدث أن يبدأ بالكلام . وإن بدأه بكلام وهو خاطف أو واقفه أو قاعده وكله ، فنحب له أن لا يحدث . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الطب عن أنس . م

القول الخامس والثلاثون

في اليمين بالمعطية والتجارة والبيع والشراء
والشركة والركوب ومعانيه

وقيل : من حلف على امرأته لا تعطى خادماً له شيئاً من بيته ، ونيتته أن لا تعطيه حباً ولا تمرأ إن له نيتته إن لم يكن حلف بالطلاق والعتاق . فإن أعطى هو خادمه أو أمر من يعطيه غير التي حلف عليها جاز له ذلك . ومن أعطى غيره شيئاً فأراد المعطى أن يرد المعطية على المعطى ، فحلف أنه لا يأخذها فإن باع المعطية أو رد عليه ثمنها لم يحنث .

وقال سلمة بن مسلم : من حلف أنه يهب شيئاً من ماله لفلان ، فوجهه له فلم يقبله ، إنه يبر بذلك ولا حنث عليه . وأما في الحكم فلا تصح الهبة إلا بالتقبض .

وقيل : فمين ممة ثياب ، فأعطى رجلاً ثوباً ولم يدفعه له ، ثم حلف بطلاق امرأته أنه لا يعطى من ثيابه هذه أحداً . فالوجه في ذلك أن يخصمه إلى الحاكم حتى يكون الحاكم هو الذي يدفع إليه المعطية أو يعزله عنه ؛ لأن الحاكم إذا دفع المعطية للمعطى لم يحنث الحالف . وإن دفعها الحالف من غير حكم الحاكم حنث .

وقيل في امرأة حلفت على زوجها ، ليعطيها شيئاً من ماله ، فأعطاه ثم رجع فيما أعطاه ، فله ذلك ولا يقع على زوجته حنث وقد برت ، إلا أن تسكون نوت أن يعطيها عطية تثبت لها .

واختلف في الأمر بالعطية . فقول : يقوم مقام العطية ، إلا أن بنوى العطية بيده . وقول : لا يقوم مقامها .

فصل

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمين حلف لا يأكل من تجارة امرأته ، فأعطاه من عنده أو تجرت له وأكل منه وهو أراد تجارتها من مالها : إنه لا يحث إذا تجرت له ولم يأخذ شيئاً من الربح ، فإن أكل من مالها فيه حصّة حث . فإن حلف لا يشاركها فشاركها في تجارة أو زراعة أو مال أو غير ذلك مما يشارك فيه حث . وإن وقع لها ميراث مما يرثانه ، أو تصدق عليهما بصدقة ، أو أعطيا شيئاً من غيرها . فأما الميراث الذي ورثاه جميعاً ، فذلك لم يشاركها فيه . ولا حث عليه في ذلك ؛ لأنه لا يقدر رد ذلك ولا دفعه عن نفسه . وإنما جاء من قبل الله تعالى . وأما العطية فلا تسكون إلا بالقبول . فإذا قبل العطية مشتركة فقد أشركتها وقد حث .

وكذلك الصدقة إلا أن لا يقبلها ؛ لأن له أن يقبلها وأن لا يقبلها . وذلك من فعله . وكل شيء كان من غير فعله فهو غير حاث فيه . وقول : يحث بالمشاركة على حال .

فصل

وعن أبي جابر في الذي حلف لا يشتري ولا يبيع ، فأمر بذلك أو كتب أو أرسل قال : أخاف أن يحث في كل ذلك .

(٢٣ - منهج الطالبين ج ٦ -)

وعن أبي على رحمه الله ، فيمن حلف لا يبيع من مال رجل شيئاً ، فاشترى منه أو حلف لا يشتري منه شيئاً فباع منه : إنه لا يحنث على القسمية . وأما في المعنى فيحنث .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل أراد أن يبيع شيئاً من ماله ، وأحب أن يشتريه رحمه له ، فحلف رحمه بثلاثين حبة ، أنه لا يشتري من عنده شيئاً ، فجاء رجل إلى الحالف فقال : كم يسوى مال فلان الذي أراد بيعه عليك وحلفت عنه ؟ فقال له : كذا وكذا . فذهب هذا الرجل فاشترى المال بذلك الثمن الذي عرفه إياه الحالف وقال له : أقرضني من مالك كذا وكذا درهماً ، أراد ثمن المال . ففعل له ذلك وأخذ الدراهم من عنده قرضاً ، وسلمها في ثمن المال ، ودفع المال في يد الحالف أو يد ولده ، ثم رجع هذا المشتري ، فطلب الحل من ذلك القرض وأخذه منه . فإذا كان هذا الحالف لم يأمر بشرا . ذلك المال ولم يشتري من عند الذي حلف عنه شيئاً ، لم يحنث إذا لم يشتري ولم يأمر من يشتري له من عنده .

ومن حلف لا يبيع دابة له بمائة درهم فباعها بأقل من مائة درهم حنث .

وإن حلف أنه لا يبيع عبده فباعه على رجل ولم يقبل الرجل البيع . فقيل : إن الحنث يقع عليه قبل الرجل أو لم يقبل . وقيل : لا يقع لأن البيع لا يثبت إلا بقبول من المشتري . وإن باعه بالخيار فإن كان نوى أن يبيعه قطعاً فلم يبيعه لم يحنث وإن لم ينو يبيعه قطعاً فباعه بالخيار حنث ؛ لأن بيع الخيار يقع عليه اسم بيع . والله أعلم .

وقال أبو محمد : اختلف أصحابنا ، فيمن حلف على بيع شيء معين فبادل به .
فمن محمد بن محبوب رحمه الله أنه يحنث .

وقال غيره : لا يحنث : والنظر يوجب وقوع الحنث ، لأن البديل يسمى بيعاً على التوسع . والدليل على ذلك قول الله تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى » فيسمى استبدالهم الكفر بالإيمان شراء منهم لذلك ؛ لأن محمد بن محبوب لم يمتنع في هذا على ما أصله وأجاز الشفعة في المال المبيع ، ولم يمتنع الشفعة في المال المبادل به . ويسمى بدل الأرض بالأرض قايضاً . والقياض عنده بيع ، ولا أعرف ما وجه ما ذهب إليه .

وقيل في رجل اشترى شاة على مشورة : وقطعوا لها ثمناً ، فسكرت زوجته الشاة ، غلف بطلاقها ثلاثاً أنه لا يملك هذه الشاة ، ثم مضى بها وردها ، فلم نر في هذا طلاقاً لحال ضعف البيع والشرط فيه .

وإن حلف لا باع ولا وهب شيئاً يسمى به ، فأقر بذلك الشيء لأحد . فمن أبي سعيد رحمه الله أنه يحنث ؛ لأن الإقرار بإنما هو هبة ، إلا أن يكون ذلك الشيء لمن أقر له به في الأصل .

وإن حلف لا يبيع ولا يهب لإنسان معلوم ، فجائز له أن يبيع ويهب لغيره .

وإن حلف لا يشتري سمناً فاشترى زبداً ، حنث على المعنى ولا يحنث على التسمية .

وإن حلف لا يشتري جبناً فاشترى مخضاً ، حنث في المعنى والتسمية ، وإن

حلف لا يبيع غلامه ولا يزوج أمته ، وباع الغلام بيعاً فاسداً ، وزوج الأمة تزويجاً
 حنث في البيع ولا يحنث في النكاح ؛ لأن البيع إذا فسد من أجل الجهالة أو الغبن ،
 ورضى بذلك المشتري جاز ويسمى بيعاً . وأما النكاح إذا فسد لم يجز فيه الإتمام .
 وإن حلف لا يركب جملاً فركب ناقة ، أو لا يركب فرساً فركب برذونا فإنه
 لا يحنث . وإن حلف عن الحمار والخيل مرسلاً لم يركب ذلك لأن ذلك منها .

فصل

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمن حلف لا يأكل من مال امرأته حتى
 تقسمه . قال : لا يأكل حتى تقسمه . وإن قسمت بعضه وبقي البعض لم تقدر على
 قسمه ، إنه لا يبر حتى تقسم كل ما كان لها ، إلا أن يكون عن قسم شيء معين .
 والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والثلاثون

في الإيمان بالأفعال والخير عليها

وما يصدق فيه قول الواحد ومعاني ذلك

وقيل : من حلف لا يفعل شيئاً مما يمكن أن يفعله مرة بعد مرة وقد كان فعله ، فإنه لا يحث حتى يفعله بعد اليقين . وإن كان مما لا يفعل إلا مرة ، وقد كان فعل ذلك فقد حث . وذلك مثل من حلف إن لم يذبح هذه الشاة أو إن لم يصل هذه الصلاة ، وقد ذبح الشاة وصلى من قبل ، فإنه يحث لأن هذا لا يمكن أن يفعل مرة بعد أخرى .

وإن قال : إن لم يدخل هذا البيت أو نحو ذلك وقد كان دخله . فإذا دخله من بعد اليقين فلا حث عليه .

وقول : إن حلف أنه لا يذبح تلك الشاة ولا يصلي تلك الصلاة بعينها ، وقد كان فعل ذلك حث ، إذا كان ذلك مما لا يمكن أن يفعل مرة بعد مرة .

وإن حلف لا يشارك فلاناً ولا يعق رقبة ولا يفارق غريمه . فأت أبوه فأصبح للال مشتركاً بينه وبين الذي حلف عنه وورث أمه أو غيرها ممن لا يحل له نكاحه بالنسب ، فعتق لأجل ملسكه إياه أو جزء وأمنه وفارقه غريمه بلا رأيه ، فإنه لا يحث في شيء من هذا ؛ لأنه ليس من فعله . وأخاف إن رضى بمشاركة فلان من بعد أن علم بها أن يحث ، إلا أن يزبل الذي له من حين ما علم وأمكنته المقاسمة .

ومن كانت له حصّة في جمل فقال : امرأته طالق لا يعود يشارك فلاناً أو لا يشاركه في هذا الجمل ثم قام من حينه ، فأزل حصته من هذا الجمل من بعد يمينه ، فلا يحنث حتى يعود يشاركه . وإن قال : لا يشاركه وهو شريكه في الأصل ، فلا حنث عليه إذا أزال حصته لغيره ولو لم يرض بمشاركته . وأما إن رضى بمشاركته ولم يزل حصته عنه ، فأرجو أنه يحنث .

وقال أبو عبد الله ، في الذي يحلف عن دخول مكان وهو فيه ، فإن خرج منه عند آخر كلامه وإلا حنث . وقال فيمن حلف بطلاق زوجته : إن وكلت عليه فلاناً ، وقد كانت وكلته عليه من قبل : إنه لا يحنث حتى توكله عليه بعد اليمين . وإن نازعه بالوكالة الأولى بعد اليمين فالله أعلم .

فصل

ومن حلف ليعزلن امرأته عن ابنه ولم يوقت وقتاً ، وكان مسافراً حتى خلا سنون ولم يعزلها ، فإنه يحنث إذا وصل من سفره ولم يعزلها . وعزلها هو أن يعزلها في منزل بطعامها .

فصل

عن محمد بن جعفر ، فيمن حلف على شيء أنه لا يفعله ، وكافت يمينه على غضب ، ولم يدر كيف حلف أو نسي ذلك من بعد ما حلف ، فأخبره ثقة قد سمعه حين حلف أنه استثنى في يمينه أنه لا يفعل ذلك إلى وقت قد وقّته ، وقد انقضى ذلك الوقت . فأرجو أن يسمع أن يأخذ في ذلك بقول الثقة ، ولا يكون عليه حنث إذا فعل الذي حلف عليه بعد انقضاء الوقت الذي أخبره به الثقة ، قياساً على

ما قال به محمد بن محبوب رحمه ، فيمن شك في صلاته ، فحفظت عليه أمة مملوكة يثق بها . وقالت له : إن صلاتك قد تمت : إنه يأخذ بقولها .

وقال : لو أن رجلاً ثقة أخبر رجلاً أنه قد قضى عنه رجل غائب حقاً يطلبه به ، وإن ذلك الرجل قد أبرى هذا في الذي عليه له من الدين ووسع له منه ، فإنه يقبل ذلك ويبرأ من ذلك الحق ، إلا أن يجهل صاحب الحق فيمكر ذلك ويطلب حقه فهو له .

وقال : لو أن رجلاً كانت عليه كفارة من ظهار وأعطى ثقة واحداً لإطعام المساكين ، وأخبره ذلك الثقة أنه قد دفعه إليهم ، إنه يقبل قوله ويجزى ذلك عنه .

وأجاز الفقهاء قبول قول الثقة في رفع الولاية ، فلذلك رأينا أن كل شيء أخبر به الثقة الواحد من أمر أمانة الله أنه قد صار إلى وجه الله ، فيجوز الأخذ بقوله .

وقد جرت العادة والعرف بين الناس في إرسالهم الواحد في حوائجهم وقضاء ديونهم وبيعهم وشراهم . فيقول الرسول : اشتريت هذا من فلان وهذا من فلان وهذه الدابة من فلان ، وهذا المال من فلان . ولو طلبوا صحة هذا في الحكم لم يجز إلا بالصحة على ذلك .

وقد جرت بمثل هذا أحكام العرف والعادة بين الناس . ولولا هذا لضاق على الناس كثير من أمر دينهم ودنياهم . ولم يجز لأحد أن يرسل غيره يشتري له بضاعة من سوق ولا غيره حتى يحضر هو بنفسه . وكل هذا ما لم تكن فيه منكرة ولا خصامة .

ويوجد عن أبي الحواري رحمه الله ، فيمن حلف وهو سكران أو غير سكران ، ونسى كيف حلف ، فأخبره ثقة بما حلف بما يحل أو يحرم ، إنه لا يصدقه حتى يكون ثقة ومعه ثقة آخر . وإن تنزه عن الشبهة فهو خير له .

فصل

ومن قال : عليه عهد الله وميثاقه أنه لا يذكر فلاناً إلا بخير ، فذكره بسوء ، إن عليه كفارة الحنث : صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، أو عتق رقبة . وإن كان المذكور في موضع التثنية ، وكان في ذكره بالخبر فساد على المسلمين . وفي ذكره بالسوء صلاح لهم . فإنه يتوخى مافيه صلاح المسلمين ولا يكون كاذباً ولا حائثاً ، وهو مثاب في قوله ، إذا أراد به صلاحاً للمسلمين وخلصاً لهم . ويوجد في الأثر في رجل لقي جباراً أخذته شاة لرجل أو غيرها ظالماً له ، فأراد خلاصها منه لربها ، فحلف عند الجبار عليها أنها له حتى يخلصها من يده لصاحبها ، إنه لا يكون بذلك كاذباً ولا حائثاً .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، في رجل حلف بثلاثين حجة أنه لا يعود يذنو إلى شيء من مكاره الله ، إلا أن يقضى عليه أو يغلبه الشيطان ، ففعل ذلك ، إنه قد أساء ولا كفارة عليه ؛ لأنه قد استثنى في يمينه ولم يفعل ذلك إلا بقضاء الله عليه . وقيل فيمن حلف لا يكلم رجلاً له أو جاره أو أخاه أو ولده ما وسعه ذلك ، إنه لا نعلم في السعة في ذلك حداً محدوداً . وإن كلف وحذث في ما يمكنه الحنث فيه فهو أحب إلى .

وقال سعيد بن المبشر : سألتنا هاشمًا عن رجل حلف لرجل : إني آتيتك غدًا ، أو قال يوم كذا إلا أن يحبسني القضاء والقدر ، فعرض له طعام فحبسه . قال : ذلك من القضاء والقدر .

وقيل في امرأة حلفت أنها لا تزوج إلى أن يقضى الله أو يأذن الله ، أو يلغى أمر الله ، فتزوجت بعد ذلك فلا يرى عليها حنثًا .

فصل

ومن حلف لا يدخل بيتًا فسقط فيه من على نخله ، فلا حنث عليه إذا غلب على ذلك .

وكذلك من حلف لا يدخل السجن فأكرهه على دخوله ، لم يحنث إذا كان إكراهه بغير حق . وأما إذا أكرهه بحق حنث . وحد الإكراه : أن يعمل إليه أو يسحب له سحبًا ولا يمشي إليه على رجليه .

ويوجد في موضع آخر ، فيمن حلف لا يدخل السجن ، فأدخله جبراً إنه يحنث . وقول : لا يحنث . فإن حلف على زوجته ألا تدخل دار زيد فجبرت على دخولها . فقول : يحنث . وقول : لا يحنث . وأكثر القول أنه يقع الحنث . وإن كانت الميمن على دخوله هو وأجبر على الدخول فيه ، ففيه أيضاً اختلاف . وأكثر القول أنه لا يحنث .

وقال أبو سعيد رحمه الله : كل شيء حلف عليه الخالف وهو يسعه ألا يفعله ، فجبر على فعله . ففيه اختلاف . وأما ما كان لا يسعه تركه ، فجبر عليه بعد أن حلف لا يفعله فهو حائن . ولا نعلم في ذلك اختلافًا .

وقال أبو عبد الله: إن أمر الإمام أو الوالي بحبس رجل ، فحلف أنه لا يدخل السجن ، فأدخل مقهوراً لم يحنث . وقول : إن كان الحبس بحق حنث . وإن كان بغير حق لم يحنث إذا قهر على ذلك .

وفي كتاب الأشياخ ، في رجل حلف بطلاق زوجته إن لم تجيء معه إلى البيت ، فكرهت فسحبها حتى أدخلها البيت . فإن كان سحبها وهي تمشي على رجلها حتى دخلت إلا أنها كارهة . فخرجوا ألا يقع الطلاق . وإن سحبها سحباً وأدخلها البيت فنعاف أن يقع الطلاق .

وفي رجل قال : إن وطئت هذا البيت فامرأته طالق ، فحمله رجل وأدخله البيت . فإنه يلزم الحامل المحمول ما لزمه لامرأته . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والثلاثون

في حكم الحاكم على الخالف والرفمان إليه

في الأيمان وما أشبه ذلك

قال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل حلف يمينًا مع حاكم أو وال أو وحده فقال : إن كان كذا وكذا فداره صدقة للشراة أو دراهمه التي له على فلان وسمى بها ، فهي صدقة على الشراة أو المسلمين ، أو هي في السبيل ، ثم صبح بشاهدي عدل أنه كاذب في يمينه ، أو أقر أنه كذب في يمينه ، إن الحاكم لا يجبره على دفع ما حلف به لمن وجه صدقته إليه . ويلزم الخالف بنفسه أن يوجهه إلى من لزمه له ، إذا كان ذلك قدر ثلث ماله إلى ما دون ذلك . وإن كان أكثر من الثلث رجع إلى عشر ماله ، يدفعه إلى من وجهه إليه بالصدقة . فإن أداه عن نفسه فقد أدى ما وجب عليه . وإن كره بقيت عليه تبعته ، ولا يجبره المسلمون على تأديته .

وعن هاشم بن غيلان رحمه الله ، في رجل قال : إن فعلت كذا وكذا فإلى أو شيء منه صدقة على فلان ، ثم حنث وطلب ذلك الذي تصدق به عليه . قال : لا يحكم له عليه وهو أعلم بيمينه .

ومن حلف أو حلفه الحاكم بصدقة ماله ، ثم نازعه بعض من يقوم بذلك وأصح عليه البينة بحنثه في يمينه ، إنه لا يؤخذ بدفعه إلى أهله ، وذلك إليه هو إن شاء أن يؤدي وإن شاء أن يترك ، وهو عليه إلا الطلاق والعناق ، فإنه يؤخذ به .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : لا يجبر الناس على إخراج الكفارات في الأيمان

ولا في النذور ولا في صدقة أموالهم . وإنما يحكم عليهم في طلاق أو عتاق أوظهار
إن طلبت الزوجة ذلك .

فصل

قال أبو المؤثر رحمه الله: الذي تحفظ أن من حلف بالله أنه لا يفعل كذا وكذا،
إلا أن يحكم عليه الحاكم ، فإنه لا يحكم عليه إلا حاكم منصوب . قال : وأقول :
إن لم يكن في البلد حاكم منصوب فجاعة من المسلمين من أهل البلد يقومون مقام
الحاكم . والجماعة من خمسة أنفس فصاعداً يقومون مقام الحاكم ، ولم يحدث إذا
حكوا عليه .

وإن حلف رجل أن يرفع على رجل ، فإن كانت له نية فله نيته . وإن لم تكن
له نية فليس ببر ، إلا أن يرفع عليه إلى من يترافع إليه الناس في بلده ، أو إلى من
يترافع إليه الناس ولو إلى سلطان جائر .

وكذلك إن رفع عليه إلى قاض قدمه السلطان الجائر . وإن كان عندهم رجل
يترافع الناس إليه بر إذا رفع إليه .

وكذلك إذا رفع عليه رجل صالح ، وكان أهلاً أن يرفع إليه بر . وحد
الرفعان أن يقول لمن يرفع إليه : أنصفني من هذا بالحق . فإذا قال ذلك فقد بر .
وإن دعاه بالدرة فأبى أن يوفيه ، فلا يبر حتى يحضر إلى من يرفع عليه معه . وإن
حلف أن يرفع عليه إلى الحاكم ، فحتى يرفع عليه إلى القاضي أو الإمام .

ومن حلف ليرفعن على فلان إلى الإمام أو الوالي ، فكتب إليه كتاباً وأرسل
رسولاً بالرفعان فقد بر في يمينه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والثلاثون

في الاستثناء في الإيمان

وقيل : من استثنى في يمينه فقال : إن شاء الله متصلاً بلفظ اليمين فليس عليه حنث ؛ لأنه قد استثنى . والاستثناء يهدم اليمين ، إلا الإيمان بالطلاق والظهار والعق والفكاح لا يهدمن الاستثناء وينفع الاستثناء إذا أراد به الحالف هدم اليمين في أكثر القول .

وإذا كان الاستثناء متصلاً باليمين نفع قبل اليمين وبعدها كل ذلك سواء .

ولو حلف بالله لا يوطأ زوجته وقال : إن شاء الله ، فلم يوطأها أربعة أشهر فقد قيل : إن الاستثناء ينفع في هذا . ولا حنث عليه ولا إيلاء ؛ لأن اليمين منهزمة عنه ، وليس هذا مثل الطلاق .

وإن حلف على أمر قد فات فعله ثم استثنى لم ينفعه الاستثناء ، وإنما يكون متصلاً باليمين . فإن قطع بين اليمين والاستثناء منها بسكتة أو كلمة من غير الاستثناء لم يكن استثناء .

وقال أبو علي رحمه الله : من حلف ثم استثنى فقال : إن شاء الله متصلاً باليمين هدم اليمين ، ولو يقو استثناءه هدم اليمين . وأما إن قدم الاستثناء قبل اليمين فلا ينفعه حتى يعوى به هدم اليمين . ومن قال : والله لأفعلن كذا وكذا ثم سكت ساعة ثم استثنى . فإن كان الفعل طاعة لله فليفعل . وإن كان معصية فلا يفعل وله ثنياء ما لم

يتكلم بينهما بشيء . وقول : إذا سكت سكتة فليس له بعد ذلك استثناء . وقول :
 ما لم يسكت أو يتكلم بشيء ، إلا يكون سكوته لنفسه بنفسه فلا يضره ذلك .
 ومن حلف فقال : إن شاء الله ونوى بذلك تكفير يمينه ، فلا كفارة عليه .
 وإنما الكفارة على من عقد على نفسه اليمين .

وإن قال : إن شاء الله ولم ينو بها تكفير يمينه فإنه يكفر .
 وإن جعل عليه العهد فقال : إن شاء الله مستثنياً ، فلا شيء عليه إذا كان
 متصلاً بذلك باليمين .

والاستثناء إذا كان متصلاً باليمين يهدم اليمين ، ولو لم ترد به هدم اليمين ما لم
 رد به معنى غير هدم اليمين .

وقول : حتى يريد به هدم اليمين ولو اتصل باليمين .
 وقول : حتى يريد به الاستثناء قبل أن يحلف وإنما حلف ونيته أن يستثنى .
 ومن جهر بيمينه أنه لا يعطى فلاناً كذا وكذا واستثنى سرّاً في نفسه ونيته
 الاستثناء . فمن أبى الحسن رحمه الله : إذا أسر الاستثناء في نفسه فليس ذلك
 بشيء .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا أفصح الاستثناء بلسانه وأسمعها أذنيه فهو
 استثناء . وقيل : إذا لم يحلف على حق يلزمه في الحكم فيه اليمين ، فاستثناؤه جائز
 في نفسه ولو لم يحرك بذلك لسانه . والنية تنفعه إذا نوى الاستثناء متصلاً باليمين .
 وقيل في رجل أخبر رجلاً خبراً وحلفه بالله وثلاثين حجة . وقال : إن شاء الله

ثم حث . فمن أبي الحسن رحمه الله : إن كان قد استثنى فلا شيء عليه . وإن لم يكن استثنى وحث ، فعليه الكفارة وما حلف عليه .

وعن محمد بن جعفر ، في رجل قال : والله لا يفعل كذا وكذا ، ثم قال كذلك ثانية وثالثة واستثنى في الثالثة . قال : إن أراد بذلك الاستثناء للأيمان كلها نفعه . وقول : لا ينفعه .

وأنا أحب أن ينفعه إذا كانت الأيمان متصلا بها الاستثناء وأراد الاستثناء لها كلها . وقول : لا ينفع الاستثناء حتى يعتقد أنه يستثنى لها كلها قبل أن يأخذ في العلق بغيرها .

فإن قال : عليه عهد الله وعليه نذر ثم قال : إن شاء الله . إنه لا ينفعه هذا الاستثناء .

وقيل : من أراد أن يستثنى عهد فراغه من اليمين فمضى : إنه يستثنى متى ما ذكره . ويروى هذا القول لابن عباس أنه قال : من نسي الاستثناء فله أن يستثنى ولو بعد سنة . واحتج بقوله تعالى : « وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ » .

وقال الشافعي : إذا كان بين يمينه والاستثناء سكتة كسكتة الرجل من الكلام لاهي أو النفس أو انقطاع الصوت فهو موصول . وإنما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين .

وأما استثناء الحالف في نفسه فمقبول : جائز على حال ولا يجوز . وذلك أن يعتقد الاستثناء عند اليمين .

وقيل : إن كان محلفاً لم ينفعه . وإن حلف بنفسه أجزأه .

وقول : ينفعه ولو كان محلفاً ، إلا أن يحلف على القول .

وقال محبوب : لا ينفعه الاستثناء في الصدقة ، ولم نسمع ذلك من غيره من

الفقهاء . وكان ابنه محمد يذهب إلى الأخذ بقول من يقول : إنه ينفع في الصدقة .

وقال : يوجد أن الاستثناء لا ينفع في النذور . وأنا أحب أن ينفع الاستثناء

في الصدقة والهدى والنذور .

وقيل : من سمع صوت رجل يناديه . فقال : والله إن هذا يناديني إن شاء

الله ولم يكن يناديه ، أو قال : والله إن هذا صوت فلان إن شاء الله ، ولم يكن صوت فلان ، فهذا كله استثناء يميزه .

وإن قال : والله إنى لا أفعل كذا وكذا إن شاء الله أو أفعل كذا إن شاء

الله . فكله استثناء ولا شيء عليه .

وقيل في رجل أراد فراق زوجته فاتفقا حتى تحلف له بثلاثين حجة أنها لا تتزوج

غيره ، ويحلف هو كذلك ، فلما حلفت كره الزوج أن يحلف . فإن تزوجت لزمها

الحنث . ولا تبر بغير الزوج لها ، وهو آثم فيما صنع بها ، إلا أن تكون قالت

على إثر يمينها ، على أن يحلف هو لها ، أو نوت ذلك في نفسها ولو لم تظهره بلسانها .

فإذا لم يحلف لها ؛ فلها استئناؤها بلسانها أو نيتها . ولا أرى عليها كفارة .

وكذلك القول فيمن حلف غيره على أن يحلف له مثل ذلك ، ويكره الآخر

أن يحلف بعدما استحلفه .

ومن استحلفه سلطان جائر ظلماً منه له ، وليس له عليه يمين ، ولكن خاف

الضرب والسجن ، فحلف له على ما استحلّقه عليه ، واستثنى في نفسه . قال أبو على رحمه الله : له استثناءؤه .

وإن استحلّقه حاكم أو غيره على يمين وجبت عليه ، واستثنى هو في نفسه : إن ذلك لا ينفعه ؛ لأن اليمين للمحلف لا للمحالف . وإن حلف لرجل يمين ليرضيه بها وليس عليه ذلك ، ولم يذهب له بها حقاً ، واستثنى في نفسه . فهذه معه أشد من الأولى ، ورخص في ذلك من رخص .

وقال أبو عبد الله ، في سارقٍ نهب بيتاً فأدخل رأسه فيه ، فضربه صاحب البيت فقتله . فأجاز له قتله . وإن طلبوا منه اليمين حلف ما قتله ويحرك لسانه ظالماً له . والله أعلم . وبه التوقيع .

القول التاسع والثلاثون

فيمين حلف على فعل ما لا يقدر على فعله أو حلف على فعل شيء

ففعل بعضه أو ما فعل شيئاً وقد فعله

قال موسى بن علي رحمه الله : من حلف لا يكلم فلاناً فكله حث . وإن حلف لينسفن الجبال ، أو ليصعدن إلى السماء ، أو ليحيين الموتى ، أو ليشرب ماء البحر ، أو مثل هذا مما لا يقدر عليه . فإنه يحث من حينه ، وقال غيره : لا يحث من حينه ؛ لأن الله يفعل ما يشاء .

وقال أبو جابر : كذلك من نذر على ما لا يمكن ، فإنه يحث ويكفر ، وقال : من حلف بالله وبالبحر وأن يحج معه الجبل أو السماء أو الأرض أو ما لا يمكنه أو يمكنه ، فعليه ما أئزم نفسه ، وأما فيما قال : ويحج معه كذا وكذا أو يحج كذا وكذا ، فلا أرى ذلك شيئاً .

وروى زياد عن موسى بن علي رحمه الله ، في الذي يحلف ويقول : هو يشرب هذا البحر ، أو يحمل هذا الجبل ، أو ما لا يستطيع عليه ، أن عليه أن يهدي بدنة . وكذلك قال أبو جعفر ، وقال غيره . وذلك إذا سمى به هدياً وأراد .

وقال أبو علي رحمه الله ، في رجل قال : إن أكلت في منزل فلان شيئاً ، فأنا أحمله بأخراسي إلى بيت الله ثم فعل ، فلا شيء عليه حتى يقول : فعلى أن أحمله ، فإن قال ذلك فعليه بدنة . وقول : يهدي ثمنه إذا حث .

فصل

ومن حلف لا يعرف مال فلان ، وهو يعرف بعضه . فنرجو أن لا يحنث حتى يعرفه كله .

وكذلك من حلف أنه ليس له مملوك وله حصّة في مملوك ، إنه لا يحنث . وإن حلف أنه لا يصعد هذه النخلة ، فصعد منها بعضاً حنث .

وقال أبو علي رحمه الله : من حلف لا يجلب شاة ، فحلب بعضها ، ثم ذكر يمينه فأمسك عن الحلب ، إنه لا يحنث حتى يجلبها كلها . وكذلك إن حلف لا يأكل شيئاً محدوداً ، فأكل بعضه وذهب بعضه ولو قل لم يحنث .

وكذلك إن حلف أنه لا يحفظ القرآن وهو يحفظ بعضه ، لم يحنث حتى يحفظه كله . وإن حلف لا يشتري عبداً فاشتري جزءاً من عبد لم يحنث .

وإن حلف لا يشتري ثوباً فاشتري جزءاً من ثوب مما يكون لباساً حنث . وإن كان أقل من اللباس ولا يلبس مثله . فقد قيل : إنه لا يحنث إلا أن يحلف على ثوب بعينه أنه لا يشتريه ، فاشتري منه جزءاً ، لم يحنث حتى يشتريه كله .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمن حلف لا يشرب لبن هذه الغنم ، ولا يأكل لبن هذه الغنم ، فشرب وأكل من بعضها ، فإنه لا يحنث حتى يشرب من لبن تلك الغنم كلها ، إذا حلف عن غنم محدودة .

وأما إذا حلف لا يشرب من لبن شيء من هذه الغنم . فشرب من لبن بعضها فإنه يحنث .

وقول : حتى يشرب شيئاً من لبن الغنم كلها . وإن حلف لا يشرب من لبن شيء منها ، فإذا شرب شيئاً من لبن شيء منها حنث .

ومن حلف بطلاق امرأته أنه لا يخبر بخبر ، فأخبر ببعضه لم يقع الطلاق حتى يتم الخبر . وإن حلف لا يرى تلك الدراهم ، فرأى بعضها لم يحنث حتى يراها كلها ، إلا إن كان يعنى عند يمينه لا يراها ولا يرى شيئاً منها ، فإذا رأى شيئاً منها حنث . وهذا مما يتجزأ . وأما ما لا يتجزأ مثل الكعبة ونحوها إذا حلف لا يرى الكعبة فرأى منها شيئاً ، فقد رآها وقد حنث . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الأربعون

في تحريم الحلال وتحليل الحرام

وذكر العاقل والجاهل

وقيل : من حرم على نفسه شيئاً هو له حلال إن فعل كذا وكذا ، فإنه يحث من حين ما قال ، إلا أن يكون قال : هذا الطعام عليه حرام إن أكله ، أو بيته هذا عليه حرام إن دخله ، فلا يحث - حتى يأكل أو يدخل .

وأما إن قال : هو عليه حرام فإنه يحث من حينه .

وإن قال : الحرام له حلال والحلال عليه حرام ، فسكفارتها سواء .

قال أبو المؤثر : إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

وقال آخرون : إن قال : الحرام له حلال إن فعل كذا وكذا ، ثم حث ، عليه صيام شهرين . والقول الأول أكثر .

وقال نجدة بن الفضل التحلى : اختلفوا في الذي يقول : الحرام له حلال إن فعل كذا وكذا ثم حث . فقول : عليه كفارة يمين مرسل . وقال قوم : مغلط .

وقال محمد بن أحمد السمعاني رحمه الله ، فيمن حرم على نفسه الحلال على يمين يعقدها ثم يحث ، فعليه كفارة يمين مرسل .

ومن قال : الحلال عليه حرام ، فهو كاذب في قوله ، وعليه أن يتوب من قوله الكذب ، ولا كفارة عليه .

ومن قال : هذا الطعام على حرام اليوم ، فعلية كفارة يمين مرسل ، حنث أو لم يحنث .

وإن قال : هذا الطعام على حرام إن أكاته اليوم ، فلم يأكاه في ذلك اليوم ، فقد بر ، ولا كفارة عليه .

وقيل : إن كل من حرم على نفسه شيئاً مما أحله الله له ، فعلية كفارة يمين مرسل ، إلا أن ينوى بذلك الطلاق فيلزمه الطلاق .

وقيل في امرأة قالت لولدها : تبرك على حرام : إنها إن أكلت منه ، فعلية كفارة يمين مرسل . وإن حرمت ملكها أو شيئاً منه على نفسها حنثت ، أكلت منه أو لم تأكل منه . ومن قال : ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل هو على حرام ، وأراد به اليمين في شيء حنث فيه ، فعلية كفارة يمين مرسل .

وقال سليمان بن عثمان : من قال لامرأته : هي عليه حرام كحرمة الطلاق : إن عليه كفارة وتطليقة

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل قال لرجل : ما أكلت من مالك فهو على حرام . وكان قد أكل من ماله بإذنه إنه لا يحنث .

وإن كان قد أكل من ماله بغير إذنه ، فقد أكل حراماً . وعليه رد ما أكل ، ولا كفارة عليه .

وقال رحمه الله ، فيمن قال : الحلال عليه حرام ، أو الحرام له حلال ثم حنث ، إن عليه لها كفارة واحدة كفارة يمين مرسل .

وقال بعض الفقهاء : إن قال : الحرام له حلال وحنث ، فعليه كفارة التغليظ . وإن قال : الحلال عليه حرام ، فعليه كفارة يمين مرسل .

وقوله : عليه وله سواء في اللفظ . ولا تدخل الزوجة في تحريم الحلال حتى ينوى ذلك في يمينه . فإذا نواها في يمينه فعليه الكفارة في ذلك . وإن لم يطأها لأجل اليمين حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالإيلاء . ونحو هذا يوجد عن محمد بن جعفر وموسى بن علي رحمه الله .

وقيل : إن كان قال : كل حلال لي فهو حرام عليّ إن امرأته تدخل في ذلك . وكذلك إن قال : كل بيت فهو عليّ حرام . فقول : تدخل الزوجة في ذلك . وقول : لا تدخل حتى ينويها بذلك .

وإن قال : هذا الطعام عليه حرام كحرمة الظهار . إن أكل منه فعليه كفارة يمين مغلف .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من جعل على نفسه شيئاً من الحلال حراماً قطعاً ، ولم يخلف في ذلك يميناً أنه فعل أو لم يفعل ، فإنه يحنث من حينه ، وعليه كفارة يمين . وإن هو حرم على نفسه شيئاً من حلاله إن فعل كذا وكذا . وإن لم يفعل كذا وكذا . فلا يقع عليه يمين حتى يحنث . فإذا حنث فعليه الكفارة .

وسئل الحسن بن أحمد عن قال : هذا الطعام على مثل لحم الخنزير . قال أحب أن تلزمه الكفارة كالذي يحرم الحلال .

وقال فيمن قال لولده البالغ أو الصبي: قد حرمت مالك على نفسك: إن تعريمه لمال ولده كتعريمه لملكه ، في قول من يرى مال الولد للوالد . وعلى قول من لا يراه له ، يجعل تعريمه لمال ولده على نفسه كتعريمه مال غيره .
قال أحمد بن محمد بن أبي بكر رحمه الله : من قال : حرم الله إن فعل كذا وكذا ثم فعله إنه يجزيه أن يستغفر ربه من ذلك .

ومن قال : زوجته عليه حرام ، فعليه عتق رقبة إن كان غنياً ، أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ثوباً ثوباً ، أو صيام ثلاثة أيام إن كان فقيراً .
وقيل : إن التحرير في يمين التحريم خاص . وأما كفارة اليمين بإطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وقول : إنه عام في يمين التحريم واليمين بالله .

وقال أبو الحواري بن محمد بن جعفر ، من أهل سمرقند : إنه حفظ عن أبي جعفر في رجل حرم ماله كله عليه إن فعل كذا وكذا : إن عليه الكفارة حنث أو لم يحنث .

وقول : لا يحنث حتى يفعل ، إلا أن يحرم ماله على نفسه لغير يمين فتلزمه الكفارة . وتعريم ماله كله أو بمضه سواء .

ومن حرم على نفسه ما حرم الله ورسوله ، يريد بذلك اليمين . فقول : إنه يمين بالإرادة ، وإن لم يرد به يميناً فليس ذلك بيمين ؛ لأنه صادق في قوله .

وقال محمد بن هاشم رحمه الله ، في رجل قال : حبي على حرام إنه يكفر وإن بذره فعليه الحنث .

وإن قال : والله لا آكل هذا الحب ، فبذره فهو أهون .

وإن قال : دخول هذا الباب على حرام إلى خمسة أيام ، لم يلزمه شيء إذا وقت لذلك وقتاً .

وكذلك إن قال : إن مس زوجته أو أمته إلى خمسة أيام ، فهي عليه حرام ، فلم يمسه تلك الأيام . فلما انقضت مسها إنه لا شيء عليه في ذلك . ولو قال : إن مسها فهي عليه حرام ، ولم يوقت لذلك وقتاً ، كانت عليه الكفارة .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، فيمن قال : صلاته عليه حرام إن فعل كذا وكذا ثم فعل ، فعليه كفارة التحريم ؛ لأن الصلاة مما أحلها الله له .

وكذلك إن قال : صيامه عليه حرام . القول فيه سواء .

وعن أبي علي رحمه الله ، في امرأة تقول لزوجها : أنت على حرام وأنا عليك حرام . ففى قولها : أنت على حرام يمين مرسل .

وأما قولها . أنا عليك حرام . فالله أعلم بما يلزمها في ذلك . ولعلها إن قصدت إلى تحريم الحلال أن يلزمها كفارة التحريم : كفارة يمين مرسل .

ومن قال : عليه حرام إن شرب ماء هذا القدر ، ثم أهرق منه الماء . فعن سليمان بن الحكم أن عليه الكفارة . وقول : لا كفارة عليه حتى يشرب ماء القدر .

وحفظ زهاد بن مشوبة عن أبيه عن سليمان بن عثمان أن تحريم المرأة ليس كتحريم سائر الأشياء . وعليه أن يمتنع في الكفارة رقبة حتى لا يجد ، ثم يكسو

عشرة مساكين حتى لا يجد ، ثم يطعم عشرة مساكين حتى لا يجد من هذا شيئاً ، فيصوم ثلاثة أيام . وقال هاشم ومسيح : يكسو أو يعتق أو يطعم ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام . وكذلك قال موسى بن علي رحمهم الله جميعاً .

ومن قال : رد الله عليه كل صلاة صلاتها وصوم صيامه إن فعل كذا وكذا ، فلا شيء عليه ، إلا أن ينوي أحبط الله عمله فتلزمه الكفارة .

وإن قال : لا يقبل الله له صلاة ولا صوماً . فنرجو أن يجزيه كفارة يمين مرسل .

وقيل في رجل له أربعة غلمان ، فرأى واحداً منهم . فقال : خدمتك على حرام . ولم يعرف الغلام الذي رآه : إن كفارة واحدة تجزيه في ذلك . ولو حرم خدمة غلمانه كلهم على نفسه على العموم أو الانفراد في معنى واحد حث فيه . بإيما عليه كفارة واحدة .

وإن قال : هذا الطعام على حرام كظهر أمي أو كحرمة أمي : إن عليه كفارة التغليظ والله أعلم .

فصل

وقيل : من حلف أنه عاقل أو غير عاقل . فإذا بلغ وصح من الآفات ، فهو عاقل . وإن عصى وأقام على معصية الله ، فهو غافل لا يعقل ، وله نيته في ذلك .

وأما الجاهل فهو المقيم على معصية الله ، والمالم : المطيع لله ولم يعصه بجبل

ولا علم . والسفلة : من عصى الله وأقام على معصيته . ومن كانت له ولاية في الدين
فليس بسفلة . والشريف : هو المطيع . وعند الناس : من كان له جاه وقدر . والوضع :
هو العاصي لله ، ويرد نكاحه في تزويج عن طريق الشرع نسبه وصداقته من
تزويج الحرائر من العرب . والذليل من أذله الحق وأجأه إلى الذل . والعزير من
أعزه الحق واعتز به ، وكان أهلاً لذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والأربعون

فيمين حلف على غيره أو حلفه من يخاف منه

وقيل : من قال لرجل : بالله افعل فلم يفعل ، فليس هذا بيمين . وإذا قال :
بالله ليفعلن . فلا أراه إلا يميناً .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله عن رجل حلف على رجل يفعل كذا وكذا ،
ثم فعل الرجل هذا ، أيحنت الرجل ؟

قال : لا إذا كان قال : لا يفعل كذا وكذا ، أو قال : بالله عليك لا يفعل كذا
وكذا ، ثم فعل الرجل إنه يحنت

وإذا قال له : سألتك بالله أو بحق الله عليك . فقد قال بعض الفقهاء : إنه
لا يحنت .

وقال آخرون : إنه يحنت . وإن حلف بالله على رجل ليأخذ من عنده
شيئاً عرضه عليه ، وإلا فإنه لا يكلمه سنة . فكره الرجل أن يأخذ ، فلم يكلمه حتى
قبِلَ منه أو أخذ : إنه لا حنت عليه .

ومن قرب إلى قوم طعاماً فحلف رجل منهم إننا لا نأكله ، فأكله واحد
منهم ، إنه لا حنت عليه . وإن كان قصده بيمينه أن لا يأكلوه جميعاً ، فلا يحنت
حتى يأكلوه كلهم ويأكلوا الطعام كله . وذلك إذا أرسل القول . وإن كان
قصد لا يأكل واحد منهم من ذلك ، فأكل من أكل منهم حنت الحالف .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من حلف على جماعة أنهم لا يذوقون هذا الطعام ، فذايهم واحد منهم ولم يذوقه الآخرون ، فلا حنث عليه حتى يذوقوه جميعاً .
وإن حلف على جماعة أن لا يبلغوه شيئاً مثل نار أو ثوب أو غير ذلك ، فبلغه إياه واحد منهم حنث .

وإن قال لآخر : بالله عليك أو بحق الله عليك كل هذا الرغيف الخبز . فقال الآخر : لا آكل . فمن بعض الفقهاء إنه لا كفارة على أحدهما .
وإنما يقع الحنث على من يقول : والله إنك تأكل هذا أو تفعل كذا ، فلم يأكل الآخر ولم يفعل ، فإن الحنث يقع على الحالف .

وإن قال : والله الذي لا إله إلا هو إنك تفعل كذا وكذا فلم يفعل ذلك . ففي ظاهر القول إنه ليس بيمين . وإن أراد به اليمين فهي يمين على قول من يقول : إن اليمين تلزم بالنية وهي يمين مرسل .

فإن قال لرجل إنك فعلت في كذا وكذا فقال الآخر : لا . فقال له : إن كنت فاعلاً فعليك لعنة الله . قال : نعم . وقال : وقد فعل فيه . قال : قد حنث وعليه كفارة مغلظة .

وقيل في امرأة قالت لزوجها : والله لا تزوج على فلانة مستغفمة له . فقال : نعم . وهو قد تزوج بها . فهذه يمين منها أنه لا يتزوج فلانة ، وإن كانت نيته هو بقوله : نعم جواباً لسكلامها يريد به اليمين ، فعليه الكفارة .

ومن قال لآخر : احنث وعلى كفارة يمينك ، ثم قال بعد أن حنث : لم أعلم ، أنه مغلط ، قال : يلزمه ذلك .

وكذلك لو قال لعريم له: اتركه وعلى حَقِّك. ثم غاب الذي عليه الحق . فقال:
لم أعلم أن حَقِّك كذا وكذا ، فإنه يلزمه والله أعلم .

فصل

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجلٍ أخذهُ اللصوص ، وحلفوه أن
لا يخبر بهم أحداً وهو يعرفهم ، فكتب أسماءهم على الأرض : إن الكتاب كلام ،
ولسكن من يهدد بالقتل والضرب فلا يمين عليه .

وقال غيره : يختلف في الكتاب . فقول : هو كلام . وقول : ليس بكلام .
وقول : إذا قرئ فهو كلام ، وإن لم يقرأ فليس بكلام .

وقيل في رجل في يده جراح ، فعصره آخر وأوجهه وقال : لا أتركك حتى
تطلق امرأتك ، فطلقها وهو لا يقدر على الامتناع من الرجل . فعن أبي سعيد رحمه
الله : إنه إذا كان لا يقدر على الامتناع منه ، فهو مجبور لا يقع عليه الطلاق . وقول:
إن امرأته تطلق . والقول الأول أكثر .

وعن أبي علي الحسن بن أحمد رحمه الله في رجل أشهر السلاح على زوجته ،
وجبرها حتى حلفت أنها لا تسكلم زيدا ، وهي لم تسكن عليها مضرة من زيد في المال
ولا في نفس . فإذا خافت من زوجها على نفسها لم يلزمها اليمين . وأما هي فليس لها
أن تعصى زوجها إذا كره ذلك .

وقيل : من أكرهه السلطان على اليمين فيما تلزمه فيه اليمين ، إن اليمين تلزمه .
وأخشى أن تكون هذه كذلك ، إذا كان الزوج يخشى أن يلحقه من كلامها
له شيء من الضرر . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والأربعون

فى أيمان السلاطين

وقول : إذا اتهم السلطان رجلاً أن عنده مالا لرجل أو يعلم بماله ، فحلفه السلطان ما عنده له مال ، وأنه لا يعلم بماله . فإذا كان السلطان يعرف منه الظلم والفسب ، وخاف منه على ذلك المال فلا حث عليه .

وإن حلف برأى نفسه من غير أن يحلفه ، فهو حاث فى يمينه ، إلا أن ينوى مع يمينه لا يعلم أين هو تلك الساعة وكان فى تلك الساعة لا يعلم أين هو فلا حث عليه .

وإن كان إنما حلف بخافة الضرب أو القتل فلا حث عليه .

وإن كان يعلم من السلطان أنه متى صح معه مال لذلك الرجل عند أحد من الناس أخذه ، وقد جرى منه ذلك وعرف به من قبل ، فقد مضى القول فى ذلك .

وقيل : إنه ليس للرجل أن يحلف إلا أن يكلفه السلطان اليمين ، فإن كلفه السلطان اليمين وخاف منه فلا حث عليه .

واختلفوا فى اليمين بمطلب خاوص السلطان الجائر ، إذا كان المال يزيد أن يخرصه على ربه فيقول : إنه ليس لى . فيطلب منه اليمين فيحلف له على ذلك ليسلم ماله . فقول : إنه لا حث عليه ولا يمين للظلمة ، إلا أن يبدأ هو باليمين قبل أن يطلبها منه .

وقول : فإنه يحنث ، ونحب أنه لا حنث عليه .

وفي جواب محمد بن الحسن رحمه الله ، في رجل أبصر رجلاً من أهل الجور يحلف الناس لينخبروه بما لا يجوز لهم ، ثم أقبل على الرجل وهو من أهل الصلاح ليحلفه ، فأبى أن يحلف ودافعه بالقول فلم يعذره واغتاض ، تخاف الرجل على نفسه منه ، فحلفه بالطلاق أو بصدقة ماله . قال : إن الجبور لا يحنث ، ولا يمين على المنصوب .

ثم اختلف المسلمون في ذلك . ونحن نقول : إن هذا الجبار إذا هدده بعقوبته وهو يعلم أنه إذا خالف أمره غضب ، وإذا غضب عاقب ، ولا يعلم هذا الجبور أنه يعاقبه بأى عقوبة ، وحلف خوفاً من العقوبة لم يحنث ؛ لأنه لا حنث على مجبور .

وحفظ محمد بن هاشم عن عبد الله بن ربيعة عن محبوب في الذي يحلفه السلطان إذا أبرز له السيف أو السوط ويهدده وحلف فلا يمين عليه .

ومما عرض على أبي عبد الله رحمه الله : سئل عن رجل استحلفه السلطان لهدله على رجل أو على ماله . فحلف بالله ماله به علم وهو يعلم مكانه . قال : يحلف ويكفر ، ولا يدخل على مال مسلم وكافر ولا على ماله ضرر .

وقال أبو عبد الله لو أن سلطاناً قال لرجل : طلق امرأتك أو أعتق عبدك . وإلا قتلتك وشهر عليه شيئاً من السلاح فله أن يفعل ، ولا تطلق امرأته ، ولا يعتق عبده . وتجوز التتية في القول لا في الفعل .

ولو قيل له : ازن بهذه المرأة وإلا قتلتك وشهر عليه السلاح ، فإنه لا يزنى ولو قتله ، كانت المرأة راضية أو كارهة .

وكذلك لو قال له : اشرب في شهر رمضان ، فلا يشرب في شهر رمضان ولو قتله .

وسئل أبو عبد الله عن رجل حلفه السلطان على فعل فعله . فحلف بالطلاق ما فعله ، وقد كان فعله ثم أنكر . فإذا صح بشاهدي عدل أنه فعل فإن أراه لازماً له . ويقع الطلاق على امرأته إلا أن يكون خاف على نفسه خوفاً تسمعه فيه التقية من قتل أو ضرب فأعطى ذلك ، وقد رأى من لم يحلف فأصابه ذلك .

وإن أقر أنه حلف من بعد أن فعل فقد حنث وطلقت امرأته وإن قال : إنه فعل من بعد أن حلف ، فالقول قوله ولا طلاق عليه ، إلا أن يشهد شاهداً عدل أنه أقر عندهما ، أو علما أنه فعل من قبل أن يحلف .

وإن كان السلطان ليس من عادته العقوبة بالأخذ والضرب والقتل ، ولا يدرى هذا ما يصيبه منه ثم حلف وحنث ، فعليه كفارة اليمين . ولو أن جباراً استسكره رجلاً على وطء امرأة بالقتل فوطئها ، فعليه عقربا ولا حد عليه .

وكذلك إن استسكره على إتلاف شيء من أموال الناس ، فإن عليه ما جنى بيده ، ولا تسقط حقوق العباد . وأما حقوق الله ففيها المذر مع الخوف والتوبة تأتي عليها . والله أعلم .

وحفظ معاذ بن معاذ عن الأشعث بن الحسن ، في رجل مرّ على عشار زمره بمالك له . فقال : هؤلاء أحرار إنه لا بأس عليه .

(٢٥ - منهج الطالبين ج ٢ - ٦)

وقال أبو عبد الله : إنهم يعتقدون إلا أن يبدأ بشيء من العقوبة أو يرى غيره قد عوقب .

وإذا أراد السلطان أن يحلف رجلاً فقال : أنا لا أحلف . فإذا أمره السلطان باليمين فقد أكرهه ، إذا خافه على نفسه أو ماله . وأمر السلطان إكراه .

والذى عرفنا من الأثر في قول بعض الفقهاء أن الجبور على شيء يحنث . ويروى أن النبي ﷺ قال : لا حنث على ^(١) مُغْتَصَب .

وسئل بعض الفقهاء عن رجل حلف بالعتق والطلاق على أمرٍ إن لم يحلف خاف على دمه وماله . قال : إن كان لا يستطيع أن يفر ويهرب واضطر إلى اليمين ، فليس عليه طلاق ولا عتق .

وزعموا أن حميلاً قال : سألت جابر بن زيد رحمه الله ، أياهم كان نصر بن مدركة . على البصرة ، وكان يستحلف الناس بالطلاق والعتق . قال : فعناني ذلك . فقلت ما قلت . وليس الطلاق والعتاق بأشد من الكفر الذى جاءت فيه رخصة التقية . فإذا حلف بالطلاق والعتق جاز له أن يمسك امرأته ورقيقه . زيادة في بعض النسخ نقلاً عن بيان الشرع عن رجل منع رجلاً الصلاة حتى ذهب وقتها وجبره على الإفطار ، فأما الممنوع فلا يرى عليه شيئاً إلا الصلاة إذا أمكن له ذلك . وأما المانع فلا نعلم عليه إلا الوزر . وأما الإفطار فإن كان في شهر رمضان وخاف القتل ، فلا يرى عليه بأساً . والوزر على من جبره . والله أعلم . ١٠ هـ .

(١) أخرجه الطبراني عن ثوبان : رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . ورواه الربيع عن ابن عباس بلفظ : رفع عن أمي الخ . م

فصل

قال محمد بن جعفر : قد نظرنا فيما نبتلى به من أمر الجبابة وما يظلمونهم به ، مما لم يجعله الله لهم عليهم ، ثم لا يرصون إلا أن يجبروه على ظلم الناس لهم ، أو بدلوهم عليهم حتى يظلموه ، أو يطلبوا من آخرين أموالهم ظلماً . فإن قالوا : إنهم لا يعرفون ذلك ولا يقدرّون عليه ، حلفهم بالعق والطلاق وغير ذلك من الأيمان المغلظة . فجعل الله تعالى من ذلك مخرجاً بقوله : « إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » وليس شيء بأعظم من الكفر . وقد أنزل الله تعالى فيه العذر عند الخوف على النفس .

وقيل : ذلك بشرط ثبوت الإيمان في القلب إعطاء الرضا باللسان ، ولم يجعل الله على من ابتلى بهذا شيئاً من العقوبات ، ولا الكفارات ، ولا شيئاً من المذمات . وذلك رحمة من الله من بها على عباده .

وإنما تجوز التقية في القول لا في الفعل ؛ لأنه لا يجوز لمسلم أن يعصى الله بركوب ما حرم الله عليه للتقية ، ولا يضيع ما أوجب الله عليه للتقية ، إلا أن يحال بينه وبين الفرائض كالصلاة ، فإنه يصليها كما أمكنه ولو بالتكبير .

وقيل : لولا ثلاث هلكت الأمة : الحسك والتوبة والتقية . وقيل : الرخصة .

وأما أيمان الجبابة فتتصرف على وجوه : فمن حلفه الجبار على حق له أو لغيره ، أو حلفه أنه يصلي أو يصوم شهر رمضان ، أو يؤدى حقاً عليه للناس ، أو لا يشرب الخمر ولا يأكل لحم الخنزير ، فحلف بمثل هذه الأيمان ، ثم حث

لزمته كفارة اليمين ، فإن كان ظالماً فلم يظلم في هذا ، وهذا قول أبي المؤثر ومحمد ابن محبوب رحمهم الله ، وهذا إذا حلفه يمين المسلمين ، ولم يحلفه بما لا يجوز كالطلاق والعتاق .

وأما إذا قال الجبار لرجل : إنه بلغني أنك تقول كذا وتفعل كذا هو شيء جائز في الحق أن يقوله أو يفعله : إلا أنه مما يفضب الجبار ، فإن أقرب به ضربه ، وإن أنكره حلفه بالأيمان الغلاظ ما قال : كذا وكذا ولا فعل كذا وكذا ، وهو قد قال ذلك وفعله ، فحلف تقيّة منه فلا حنث عليه ؛ لأنه ليس عليه أن يقر فيعاقبه ،

وكذلك لو أن رجلاً شتم الجبار أو قذفه بما ليس له ، فاستحلفه الجبار ما فعل وهو إن لم يحلف ناله من العقوبة أكثر مما يلزمه على ذلك الذنب الذي فعله ، فحلف فلا حنث عليه . وإن كان إنما يعاقبه بقدر ذلك الذنب أو بما يحتمله من العقوبة ، فحلف فهو حائن .

وكذلك إن حلفه أنه لا يفعل كذا وكذا ، ولا يقول كذا وكذا شيء هو طاعة لله تعالى ، جائز له قوله وفعله ، وعليه في تركه مضرة في ماله ونفسه ، فاتقاه وحلف ثم فعل ذلك فلا حنث عليه .

وإن حلفه لا يعلم أين فلان ولا يعرف لفلان مالا ، أو لم يأخذ لفلان مالا ، وإن أعلمهم بفلان أو ماله خاف منهم أن يظلموه في نفسه أو ماله ، فحلف أنه لم يعلم أين فلان ولا يعرف لفلان مالا ، أو حلف أن يقتل لهم فلاناً ويأخذ لهم

ماله فحنث في هذا ، فلا حنث عليه إذا ألجأه الأمر من الجبار بين ظلم الناس أو العقوبة أو اليمين . ولا يجوز أن يدل ظالماً على مسلم ولا على ماله ، ولكن يحلف ويحنث ، ولا حنث عليه ولا كفارة

واختلفوا في حد العذر الذي يجوز به التقية . فقال بعضهم : إذا خاف على نفسه القتل أو الضرب الشديد أو يخلد في السجن .

وقال بعضهم : حتى يشار إليه بالسيف أو السياط . وهذا القول ضيق معنا لأنه إذا بسط الجبار يده بالسيف أو السوط فمن يتسكه وما بعد القول إلا الفعل . وقال الله تعالى : « إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً » والتقية إنما تكون من خوف ما يخاف منه العذاب قبل وقوعه .

فإذا كان هذا الجبار معروفاً منه الظلم للناس في أبدانهم وأموالهم ، ولا يتقى الله فيهم ، وقد يعرف منه ذلك فالتقية منه جائزة ، إذا توعد أحداً بشيء من العقوبات ، ورجا دفعها بإعطاء شيء من القول ، من يمين أو غيرها ، فذلك جائز قبل وقوع العذاب وبعده ، إذا كان يرجو بذلك دفع ضرر أو يقع له أو لغيره . ولا حنث على الحالف في مثل هذا .

وكذلك من توعد الجبار بالضرب أو القتل ، أو رأى من ضربه أو قتله على مثل ما يأمره الجبار بفعله ، إذا امتنع منه فقد صار في حد التقية ، ويسمى أن يعطيه بلسانه ما شاء من القول والإيمان ، ولا إثم عليه في ذلك .

وقال أبو المؤثر أيضاً : إذا كان الجبار معروفاً أنه يقتل على الفضب أو يعاقب

العقوبة الوجيمة . فإذا أمر رجلاً أن يطلق امرأته أو يكفر ، وقد رآه يعاقب من يعصيه وربما سلم منه من سلم عن أغضبه ، فإذا أعطاه هذا الرجل من القول والأيمان ما أمره به ، فلا إثم عليه ولا حنث ، وهذا من حد التقية .

ومن كان لا يستطيع الامتناع من الجبار وأعوانه ، فالتقية له جائزة ، كان الجبار وأعوانه مجتنبين أو متفرقين .

وقيل لأبي المؤثر : من هذه الجبار بضرب سوط أو سوطين وهو يتألم من ذلك ، إلا أنه يحتمل ذلك ، وحلف على هذه الصفة .

قال : لا حنث عليه . وفي موضع : فعلية الحنث .

قيل له : أرايت إن أخذ أعوان السلطان رجلاً . فقالوا له : طلق امرأتك فإني ، بضربه سوطاً واحداً ، ولم يكونوا توعدوه بشيء فطلق امرأته .

قال : لا حنث عليه ؛ لأنه لا يدري متى يتركونه .

قيل له : فإن ضربه سوطاً ثم تركوه فلم يطلق ، ثم أخذوا آخر فقالوا له : طلق امرأتك ، وقد رأى هذا فطلق .

قال : عليه الحنث إذا كان يحتمل ذلك .

والضرب الذي لا يحتمله المضروب لا نعلم له حداً مفسراً ، لاختلاف الناس وأحوالهم وضعفهم وقوتهم في ذلك ، إلا أنهم قالوا : إن وعدوه عشرة أسواط ، فرجاء أن يحتمل ذلك ، فلما أن ضرب سوطين لم يحتمل ذلك ، فطلق فلا طلاق عليه .

وإن ضربه العشرة ثم طلق بعد ذلك لزمه الطلاق ، إلا أن يعاد عليه الضرب أو يتوعدوه بالزيادة ، فطلق فلا طلاق عليه .

وإن قالوا له : طلق ولم يتوعدوه بشيء ، فعلق فلا طلاق عليه ؛ لأنهم قد ضربوه ولا يعرف لضربهم حدا .

وإن أمروه أن يحلف لهم أو يطلق أو يكفر بلسانه ، ولم يرم قتلوا أحدا على الامتناع من ذلك ، ولا عذبوه ولا خلدوه في السجن ، ولم يتوعدوه شيئا من ذلك إلا أنه خافهم لما يرى من جورهم وظلمهم ، فحلف لهم وطلق أو أعتق على هذا الوجه ، فهو حائث ، إلا أن يعلم أنهم يقتلون على الغضب ويمذبون عليه ، وإن لم يعطهم مأسأله غضبوا عليه ، وهو لا يقدر على الامتناع منهم . فنرجو أنه لا يلزمه الحنث ولا الطلاق ولا العتاق .

وأما بيع ماله أو عطيته بمطلبهم ، فلا يجوز عليه إذا كان كارها وماله له . فإن ظهر المسلمون فأراد الذين وهبوه للجباية أو باعوا لهم أموالهم بمطلب منهم أو أعوانهم إليهم ، أن يأخذوا أموالهم من أيدي الجباية أو أعوانهم فلم ذلك .

وقد بلغنا أن الجلندي رحمه الله رد بيع من حل لهم الدواة ، وقال : إن طلبوا أيمان أصحاب الأموال ما باعوا لهم ولا وهبوا لهم بطيبة أنفسهم فيلزمهم ذلك . فإن حلفوا أخذوا أموالهم . وإن نكلوا عن اليمين لم ينزع لهم . ولا يكلف أصحاب الأموال البيعة : أنهم باعوا أو وهبوا كارهين . وإن ردوا الأيمان إلى الجباية وأعوانهم ما أكرههم على ذلك ، فليس عليهم أيمان .

وإن قبض البائعون أو الواهبون أموالهم ، فلا غلة لهم إذا كانوا باعوا أو وهبوا بغير وعيد .

وإن كانوا باعوا أو وهبوا بوعيد ، فإن لهم غسلة أموالهم على الجبابة .
وما استهلك منها الجبابة ، وما أنفقوا أو غرموا في صلاح الأموال يطرح عنهم
من الغلة ، فإن زاد عن الغلة فليس لهم غرم ، وما فسده أو بفوه فأهل الأموال
بالخيار إن شاءوا كفواهم إخراج عمارهم، وإن شاءوا دفعوا إليهم قيمته يوم يأخذونه
منهم ، ويحسب عليهم ما استغلوا وأجر ما سكنوا ، فإن كان أكثر من قيمة
الشجر أو البناء ، فعليهم رد الفضل مما استغلوه أو سكنوه ، وإن كان قصاصاً
صارت الأموال لأهلها وليس للجبابة شيء .

وإن كان ما استغلوه أقل من قيمة البناء والشجر ، طرح عن أهل الأموال
مثل ما استغلوه وسكنوه ، ودفعوا إليهم فضل القيمة . وإن أمروهم بقطع عمارتهم
أخذوا منهم قيمة ما استغلوه وسكنوا ، وللجبابة على أهل الأموال ما دفع إليهم
من الثمن .

وقد بلغنا عن الجليلي رحمه الله أنه لم يأخذ المغتصب بغلة ، ولم يأخذ أهل
الأموال بالثمن . والذي معنا أنهم لم يطالبوا بذلك ، ولو طلبوا لأوصلهم إليه، وهذا
الذي مضى عليه قول أبي المؤثر .

وقال غيره : وذلك إذا لم يكن الطين والفسل من الأرض المغتصبة ، ويوجد
عن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل يبنى في أرض غيره داراً من طينه وجذوعه
ودعائه ، أعفى المغصوبة أرضه ثم قدر صاحب الأرض المغصوبة على إخراج الغاصب،
إنه لا حق للغاصب في ذلك .

وقال غيره : إن لصاحب الأرض الخيار إن شاء أخذه وأعطى قيمته للعامر ،

وإن شاء أمره بإخراجه ، وله ذلك عليه ، وقالوا : إن من أخذه السلطان باليمين فجأةً على بيعة أو غيرها ، فله العذر عن الحنث .

وأما إذا علم أن السلطان يحلف على البيعة أو غيرها ، ودو في موضع لا يعلم به السلطان ، أو في موضع يقدر فيه على الامتناع من السلطان الجائر ، فذهب إليه وهو يعلم أنه يحلف الناس على البيعة أو غيرها من الأيمان ، فذهب إليه برأى نفسه وحلفه ، فإنه يلزمه الحنث .

وأما إذا كان في مملكته وأرسل إليه وهو لا يقدر على الامتناع منه ، أو ذهب إلى السلطان في حاجة له أو لغيره أو ذهب إليه بلا حاجة ، إلا أنه لا يعلم أنه يريد به ظمًا ، فلما رآه السلطان أخذه وحمل عليه هذه الأيمان ، فهذا مثل المأخوذ فجأةً ولا حنث عليه .

وأما الذي حلف عن فعل شيء وأخبر الجبار بيمينه ، فجبره الجبار على فعل ما حلف عن فعله ؛ فإنه لا يحنث . وإن لم يخبره بيمينه ناسيًا أو متعمداً ، أو أكرهه ففعل ذلك فهو حاث . فإن أكرهه على اليمين أنه لا يقتل فلاناً ولا يشرب الخمر ولا يزني ، ثم أجبره على فعل ذلك الذي حلفه عليه ، فلا حنث عليه ، وهو آثم فيما يآثم في فعله إذا استسكره عليه . ولا يحنث في يمينه . وهذا بمنزلة الذي يجبر على الطلاق والعق .

وإن حلفه الجبار بطلاق زوجته أنه لا يشرب الماء في هذا اليوم أو لا يدخل منزله هذا اليوم ، وما يشبه هذا مما هو له حلال فعله ، فجبره الجبار على شرب الماء ودخول منزله في ذلك اليوم . فنرجو أنه لا يحنث بذلك ؛ لأنه حلال له فعله .

قال أبو المؤثر رحمه الله : وإن حلف بعق عبده وطلاق زوجته إن دخل دار فلان أو أكل هذا الطعام ، فجبره على ذلك جبار ، ففعل ولم يخبره يمينه فهو حائن . وإن أخبره يمينه ثم جبره على ذلك حتى فعل فلا حنث عليه .

وقال : كل ما أمره به الجبار أن يفعله مما لا إثم عليه إن فعله وليس بواجب عليه فعله ، حلف بطلاق امرأته أو عتق عبده لا يفعله ، ثم جبره الجبار حتى فعله ، وقد كان حلفه من بعد أن أمره ، فأرى عليه فيه الحنث .

وأما ما أمره به من معصية الله ، مما لو فعله بنفسه من غير أن يكرهه عليه ، كان عاصياً لله فيه . فإن أكرهه عليه ففعله لم يَأْثَمَ من أجل التقية ، فحلف بطلاق زوجته وعتق عبده ألا يفعله ، يريد بذلك المنع من معصية الله ، فجبره حتى فعل فلا حنث عليه .

فإن قال له بايعني . فحلف بطلاق امرأته لا يبايعه ، فجبره حتى بايعه . قال : إن كان قال له : بايعني على طاعة الله . فأخاف أن يحدث ؛ لأنه لم يكن عليه إثم إن بايعه على طاعة الله . ولو كان ينبغي له أن لا يبايع الجبار بيعه على حال ، ولكن لا أرى عليه في هذا إثمًا .

وإن قال له : بايعني على معصية الله ، أو على أن لا تخرج على ولا تعين على محاربتى أو نحو هذا ، فحلف بالطلاق والعتق لا يبايعه على ذلك ، فلا حنث عليه إن شاء الله في اليمين التي يستحلفه بها .

وإن حلف بيمين غير ما يحلفه به الجبار، حنث في مثل ذلك، مثل ما لو استحلفه

بالطلاق فحلف هو بالعتق أو بالحج أو بالصدقة ، لزمه هو الحدث في العتق والحج والصدقة .

وكذلك إن استحلفه ببعض هذه الأيمان، فحلف هو يمينين أو بثلاثة أيمان مثل ما أنه لو استحلفه بالطلاق ، فحلف هو بالطلاق والعتق معاً ، لزمه الحدث في العتق دون الطلاق .

وإن أكره الجبار رجلاً على اليمين أن يفعل ما هو محرم عليه فعله ، فحلف ثم أجبره جبار آخر على أن يفعل ذلك الشيء ففعله ، فإنه إذا أخبر هذا الجبار الأخير بيمينته التي حلفه عليها الجبار الأول ، فأكرهه على فعله بعد ذلك، فلا حث عليه ، وهو آثم فيما يأتى في فعله على الإكراه . وأما الحدث فلا يلزمه وإن لم يخبره بيمينته فهو حائث .

وكذلك إن فعل ذو ذلك الشيء بيمينته الذي أكرهه الجبار أن يحلف عن فعله ثم فعله هو بنفسه . فإن كان حلفه عن فعل مالا يجوز له فعله ففعله ، فهو حائث في يمينته . وإن كان استحلفه عما يجوز له فعله ففعله ، فلا حث عليه .

وإن حلفه لا يعصى الله ، وسمى له المصيبة صغيرة أو كبيرة أو لم يسمها . وقال له : إن لم تحلف قتلتك ثم حلف ، ثم عصى الله بفعله تلك المصيبة لزمه الحدث . وإن حلفه لا يعصى الله ثم عصى الله فالله أعلم .

وإن دفع الجبار إلى رجل خبزة وقال له : كلها في بيتك . فأخذها فقال له : احلف بطلاق امرأتك أنك تأكلها وإلا قتلتك ، فحلف ولم يأكلها ، فهو حائث . وقول : لا يلزمه الحدث ، لأنه لا يلزمه أكلها ، ولا يمين على منسوب .

وإن طلب إليه جبار أن يعطيه درهماً أو علفاً لدايته . فقال له : ليس عندي علف ولا درهم ، فحلفه بالطلاق والعناق ما عنده درهم ولا علف ولا يمسكه ، فحلف على ذلك وهو غداً درهم وعلف في ملسكه .

وكذلك إن حلف بهذه الأيمان إن لم يذهب إلى موضع قريب قد ذكره له إلى وقت ، ولم يذهب حتى انقضى الوقت ، ولم تكن الدراهم ولا العلف ولا الذهب يمجزه ، ولا إثم عليه فيه إن فعله . فنحجب الوقوف عن هذه المسألة .

ورأى بعض أنه لا يحنث بهذا ، لأن ظلم الجبابة قليلة وكثيره ظلم . وقد عذر الله الناس عند التتمة من الظلة . وقد كان لهذا الرجل الضعيف الذي حلفه الجبار أن لا يعطيه من ماله شيئاً ، ولا يعمل له عملاً ، ويحل له أن يقاتله على ماله . وإن قتل دون ذلك فهو شهيد . والذي قاتله على ماله هو بذلك ظالم كافر هالك . وقد جعل الله له أن يجاهره على ذلك . فمن أجل هذا أحببت أن لا يحنث هذا الرجل .

وإن قال له : احلف بطلاق امرأتك لتعطيني كذا وكذا من مالك وإلا قتلتك . فحلف بطلاق امرأته ليعطيه ذلك الشيء ، قليلاً كان كثيراً ، ثم لم يعطه ذلك لم يحنث في هذا ، ولو كان قادراً أن يعطيه ؛ لأن هذا لا يعد بداً من الميمن . أكثر ما مضى من القول عن أبي المؤثر ومحمد بن جعفر .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل حلفه السلطان ، فقال له : امرأتك طالق إن لم تواف يوم كذا أرض كذا ، فانطلق ليوافي ثم رجع . قال : إن كان مجبوراً فلا تملك امرأته . وهكذا قال أبو المؤثر .

وقال محمد بن جعفر، في رجل حلف بطلاق امرأته إن شرب نبيذاً فدخل على جبار، فحلف عليه إن لم يشرب فأخبره أنه حلف عن شربه، فلم يسمع له قولاً، وخافه على دمه، فشرب إنه لا حنث عليه، في قول أبي المؤثر. ويحنث في قول أبي عبد الله؛ لأن معه أن التقيّة لا تجوز في الفعل.

وإن قال له الجبار بلغني أن فلاناً في منزلك فأظهرني عليه، وهو يعلم أنه إذا ظفر به قتله، فحلف بطلاق امرأته ما هو في بيته، فإن امرأته لا تطلق.

وكذلك في الإيمان في مثل هذا لا كفارة عليه فيها، وهو معذور، لأن الله تعالى يقول: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» وهذا في القول دون الفعل.

وقال أبو المؤثر: تطلق امرأته إذا حلف بطلاقها أن فلاناً ليس في بيته، وهو يعلم أنه في بيته، ولو كان يعلم أنه إذا ظفر به قتله، إلا أن يقول له الجبار: احلف بطلاق امرأتك أنك لا تعلم أين هو، وما هو في بيتك، وإلا قتلتك أو ضربتك، على هذا الوجه الذي تسمعه فيه التقيّة. فحلف كما أمره أن يحلف فلا حنث عليه.

قيل له: إن قال له: احلف بطلاق امرأتك ما تعلم أين هو وإلا قتلتك، فعلف بطلاقها ما هو في بيته وهو في بيته، أو قال له احلف ما هو في بيتك، فعلف أنه ما يعلم أين هو، وهو يعلم أين هو.

قال: هو في كل هذا حانث؛ لأنه لم يحلف كما أمره. وإنما لا يلزمه الحنث إذا حلف كما أمره أن يحلف.

وإن قال له : طلق امرأتك وإلا قتلتك أو قتلت ولدك أو غلامك ، أو قتلت فلاناً ، أو أخذت من مال فلان مائة درهم ، أو أخذت من مالك كذا وكذا .

قال : إن طلق على هذا وجب عليه الطلاق ؛ لأن الوعيد إنما وقع على غيره . ولا يجوز له أن يتقى عن غيره بطلاق امرأته ، ولا أن يكفر إلا في ولده الغير . وأما قتل غلامه وأخذ ماله فليس فيه تقية .

وقول : تسع التقية في المال والنفس ، فإذا خاف على نفسه أو ماله وسعيه التقية . وقال محمد بن محبوب : من استعاضه سلطان جائر على شيء بالطلاق ما فعل شيئاً ساء له ، وقد فعله ، وهو يخاف أن يظلمه : إنه لا حنث عليه .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : إذا كان يخاف منه العقوبة إذا أفر له بالفعل فلا حنث عليه . وإن كان لا يعاقبه على ذلك الفعل ، فليخبره ولا يخاف . فإن حلف حنث .

وقيل : إن التقية تسع في الخوف على النفس والمال والدين ولا تسع في العرض . وقيل : كل منزلة تسع فيها التقية بالكفر باللسان ، فإذا أعطاه الطلاق والعناق على تلك المنزلة ، جاز له أن يمسك امرأته ورقيقه .

وقال رجل لأبي الشعثاء رحمه الله : إنما نمر على المشارين فندخاف أن يذهبوا ببعض أموالنا ، ألنا أن نحلف لهم بالطلاق ؟ قال : أبو الشعثاء أبق عايك امرأتك ولا تعطهم طلاقاً . فتحرم عليك .

وقال غيره : لا بأس عليه إن خاف أن تذهب طائفة من ماله أن يحلف بالله ثم يكفر ، ولا يحلف بالطلاق فيجوز عليه ما فرض من الطلاق .

وقيل في رجل أخذوه بالبيعة ، فجمعوا الناس في حائط أو مسجد ، وأمروا رجلاً أن يقرأ عليهم كتاباً فيه إيمان البيعة ، فجعل أولئك القوم يقولون : نعم نعم ، وفيهم رجل يقول : لا ، لا ، ولا يظن له أحد إنه لا شيء عليه . وإن أوى برأسه كأنه يريهم الرضا من نفسه ولم يتكلم ، إنه لا يلزمه اليمين ما لم يفصح بلسانه .

وقال محمد بن جعفر في عبيد أخذوا سيدهم ليقتلوه أو ليلقوه في البحر أو يفعلوا به فعلاً يهلكه أو يعتقهم فأعتقهم ، فلم يروا عليه في ذلك^(١) عتقاً .

وكذلك إن أوثق عبد سيده فقال : أعتقني وإلا قتلتك فأعتقه ، فإنه لا يعتق . وإن حلف له حاكم حلف أنه عبده ما خرج منه بعق . وهكذا قال أبو المؤثر .

وقال محمد بن جعفر ، في رجل هو وامرأته على جبل أو سطح ، فدلته امرأته بحبل لينحدر برأيه ، فلما صار في بعض المنحدر قالت له : طلقني وإلا أرسلت بك الحبل حتى تسقط ، فطلقها : إنها لا تطلق . فإن طلقها ثلاثاً بقيت معه بواحدة ، في قول أبي عبد الله رحمه الله . وقال أبو زياد : يطلقها واحدة ، فإن قبلت فذاك . وإن قالت : زدني زادها واحدة .

وقال أبو المؤثر : إن التمية تجوز للمستكره الذي لا يقدر عن الامتناع ممن يستكرهه . والله أعلم وبه التوفيق .

(١) روى أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن عائشة : لا طلاق ولاعتاق في إغلاق . م

القول الثالث والأربعون

في اليمين بالصدقة

قال أبو زياد : قال موسى بن علي ، في رجل حلف ثلاثة أيمان بالصدقة : أنه يخرج العشر ، ثم يخرج العشر من بعد العشر ، ثم العشر من بعد العشر .

قال أبو سعيد رحمه الله : إذا تصدق الرجل بماله في يمين حنث فيها ، كان عليه العشر فإن حلف بأقل من ثلث ماله فعليه إذا حنث ، أن يخرج ما تصدق به ، وإن كان أكثر من ثلث ماله ، رد إلى ثلث ماله . وقول : يرد إلى عشر ماله . وقول : يثبت عليه عشر ما تصدق به .

وقيل في امرأة حلفت بالصدقة فحنثت ، ولها على زوجها صداق عاجل وآجل : إنها تعشر العاجل . وإذا قبضت الآجل عشرته أيضاً .

وقال هاشم رحمه الله ، في كتاب موسى إلى الجليلي : إن المرأة إذا حلفت بصدقة مالها فحنثت ، فإن كانت على قدرة من أخذ صداقها أخرجت منه العشر ، وإن كانت لا تقدر على أخذه فليس عليها فيه شيء .

وقال محمد بن جعفر : من حلف بصدقة ماله ولم يسم بها لأحد . فقول : إن الصدقة معروف أهلها . وقول : إن حنث فعليه كفارة يمين . وقول : لا شيء عليه في ذلك حتى يسميه للفقراء والمساكين ثم يكون عشره للفقراء . وهذا الرأي أحب إلينا .

وإن قال : ماله صدقة على الشياطين ، فلا شيء عليه في ذلك . وقول : يكون
عشره للفقراء . وإن قال : على الجن أو على الأغنياء أو على من لا يحصى من
الكثرة ، فمشر ماله للفقراء إلا في قوله للأغنياء ، فإنه لا شيء عليه في ذلك .
ومن حلف بصدقة ماله فحنث ، فإن العدول يقومون ماله قيمة وسطة ، ثم يخرج
عشره فيفرقه على الفقراء .

وقول : يرفع له دينه العاجل والآجل وبعشر ما بقي .

وقول : يرفع له دينه العاجل .

وقول : لا يرفع دينه العاجل ولا الآجل . ونحب أن يرفع دينه كله إذا قال :
يقضيه من حينه ، وترفع له ثيابه التي هو لا بسها . وفي موضع : يلبسها .

وإن كان له حق آجل أخرج عشره إذا قبضه ويقوم يوم حنث . وإن كان
لم يعرف ذلك فقيمه يوم يخرج عشره ، وليس عليه عشر الغلة التي قبل الحنث .

وإن تصدق بثلاث ماله أو ربه أو سدسه ، أخرج ذلك كله للفقراء . وإن
تصدق بأكثر من الثلاث رجع إلى العشر .

ومن حلف بصدقة ماله وليس له مال ، وحنث وله مال ، أخرج عشر ماله
يوم حنث .

وإن حلف وله مال ، وحنث وليس له مال ، فليس عليه شيء .

وكذلك من جعل ماله في السبيل أو في سبيل الله ، فعليه أن يخرج العشر
من ماله للفقراء إذا حنث .

(٢٦ - منهج الطالبين - ج ٦)

ومن حلف بصدقة ماله للفقراء ، وحنث ولم يخرج عشر ماله حتى حضرته
الوفاة ، فأشهد بماله لزوجته بصدائق لها عليه ، وماله أقل من صدائق زوجته ،
وأوصى أن تفرق قيمة عشر ماله ، فأبى الزوجة . فإنه يبدأ بالدين قبل ، فإن فضل
شيء بعد الدين ، أعطى للفقراء ، وإلا فلا شيء لهم .

ومن حلف بصدقة ماله للعبيد . إنه يكون للعبيد . وإن قال : لليتامى ، فهو
للفقراء من اليتامى . وإن قال : للمساكين فهم الفقراء . وإن قال : للجن ، فهو
للفقراء . وإن قال : للمشركين ، فهو للفقراء من أهل ديننا ، إذا نواها لهم . وقول :
لن عني بذلك من المسلمين . وإن قال : لليهود والنصارى والمجوس وأهل الشرك ،
أو للرجال أو للنساء ، إنها لمن يسمى به من هؤلاء . وإن قال : لبني آدم ، فهي
للفقراء .

وإن قال : للأطفال ، فهي للفقراء من الأطفال . ونحب أن تكون لمن ذكر
منهم . فأما العبيد ، فأنه أعلم . وصاحب اليمين في الصدقة وغيرها ، هو الذي يكفر
عن نفسه لا يأخذه الحاكم بذلك .

وعن أبي عبد الله ، فيمن حلف بصدقة ماله وحنث ، إنه يقوم عليه أصل
ماله وغلته . إلا ما أنفق من الغلة قبل التقويم . وإن كان قبل الحنث ، فلا قيمة
عليه فيه .

وقول : ليس عليه في الغلة قيمة ، إلا أنه يقوم عليه الأصل يوم الحنث بما
فيه . وما كان مدركا من الغلة يوم الحنث ، مما لا يكون تبعاً في البيع للأصل ،

ففيه القيمة ، ويرفع له دينه كله عاجله وآجله . وإن كان ماله كفاف دينه ، فيقال له :
أقض دينك الساعة . فإن قضاها فله ذلك . وإن أخره على الأمل أن يقضى ، فإنه
يعشر ماله .

ومما ينسب إلى أبي الحواري رحمه الله ، فيمن حلف بعق غبيده ، أو بصدقة
ماله عليه فعل نفسه ، جاز له أن يزيل ماله إلى غيره ببيع أو هبة . وكذلك العبيد .
فإذا صار للمال والعبيد إلى ملك غيره ، ثم حنث من بعد ذلك ، ثم رجع إليه ماله
وعبيده ، جاز له . وإن رجع إلى ذلك الفعل الذي حلف عنه ، والمال والعبيد في
ملكه ، لم يحنث والمال والعبيد له . ويروى هذا القول أو معناه ، لجابر بن زيد
رحمه الله .

ومن حلف بصدقة ماله على فقراء معينين ، فلما حنث وجدهم قد غابوا أو ماتوا ،
أو غاب بعضهم أو مات . فإذا كانوا ممن تجوز لهم الصدقة ، فهو لهم ، ويعطى
ورثة من مات ، ويحسب لأغائب حصته ويحبس له .

وفي بعض القول : إنه إذا جعل ماله صدقة على رجل بعينه أو أناس بعينهم :
إن ذلك ليس بواجب عليه ، وعليه كفارة يمين . وقول : لا شيء عليه . وقول :
يكون ذلك للفقراء .

وقيل فيمن جعل ماله صدقة على الفقراء فحنث ، إنه يخرج عشر ماله من كل
شيء ، ويقوّمه عدلان من المسلمين قيمة وسطة . وقول : قيمة رخيصة . وإن قوّمه
واحد جاز ذلك . وإن قوّمه هو بنفسه بقيمة العدل أو العدول ، جاز ذلك . وإن
إزاد أن يعطى من كل شيء منه ، فليس عليه أكثر من ذلك .

وإن حبس ماله فأعطى قيمته جاز ذلك ، ولا يجبر على إخراجه إذا حنث ،
إلا أن يفعل هو من ذات نفسه .

وإن أزال إخراج ذلك من ماله للفقراء ، أقام الحاكم وكيلًا للفقراء ، وقبضه
لهم وفرقه عليهم .

ومن حلف بالصدقة وليس له مال ، وحنث وله مال ، أخرج عشر ماله يوم
حنث وإن حلف وله مال ، وحنث وليس له مال ، فليس عليه شيء .

وكذلك من جعل ماله في سبيل الله ، فعليه أن يخرج العشر من ماله يوم حلف .
وقول : يوم حنث . وقول : يخرج الأوفر من ذلك .

ومن حلف بصدقة ماله ، أنه لا يطعم فلانًا من ماله شيئًا حده له : إنه لا يحنث
حتى يطعمهم الشيء الذي حده . وإن أراد أن يزيل ماله ويحنث ، فالإزالة أن يبيعه
بيعًا صحيحًا ثم يحنث ، أو يهبه لأحد أو يقربه . وقول : إنه إذا باع ماله ثم حنث ،
وجب عليه أن يعشر الثمن إلا أن يحلف بصدقة شيء منه بعينه . فإذا زال بالبيع
قبل الحنث ، فلا حنث عليه .

وأما إن حلف بصدقة ماله ثم حنث ، فعليه عشر الثمن ، ولا إحراز في البيع
ولا قبض فيه .

وأما إن أعطى ماله لغيره عطية صحيحة ، فالمعطى يحوز العطية قبل الحنث ،
وليس العطية كالبيع ، إذا كان الأصل في العطية فوتًا في الأحكام ، ولو كان المعطى
يريد الحيلة عن حنث الميمن . وأما الإقرار بقول : هو كالبيع . وقول : هو كالعطية
ويحتاج إلى الإحراز .

قال الحواري بن محمد بن الأزهر : قلت لأبي جابر محمد بن جعفر : إن حلف بصدقة ماله لا يأكل شيئاً من ماله . قال : إن أكل شيئاً من ماله ، قل أو أكثر حنث ، أكل برأيه أو بغير رأيه . وكذلك إن قال : إن أكل من مال فلان شيئاً فأكل منه شيئاً . قل أو أكثر حنث .

ومن كتاب غداة بن سعيد ، في المرأة إذا حلفت بصدقة مالها في المساكين ، إن عليها أن تعشر صداقها الذي لها على زوجها . وإن ماتت فعلى ورثتها أن يخرجوا عشرة ، ويجهرون على ذلك إذا امتنعوا . وقول : لا يجهرون ، إلا أن توصى بذلك وكان يخرج من الثلث . وإن وهبته لزوجها ، فعليها أيضاً عشرة في المساكين ، تخرجه من مالها ؛ لأنها لما أعطته كانت قد قبضته .

وإن حلف رجل بصدقة ماله فحنث ، وله مال ولم يخرج عشرة حتى هلك ماله ، إنه يكون ديناً عليه .

ومن حلف بصدقة ماله مراراً ، أخرج عشرة ، ثم عشر ما بقي بعد عشره ، ثم عشر ما بقي بعد ذلك . وكذلك يفعل ذلك حتى يأتي على جميع الأيمان ، مثل ذلك في الذي يحلف ثلاثة أيمان ، فيحنث فيها وهو يملك مائة درهم أو قيمتها ، فإنه يخرج في اليمين الأولى عشرة دراهم ، وفي الثانية تسعة دراهم ، وفي الثالثة ثمانية دراهم وعشر درهم ، هكذا يصنع .

وإن حنث في شيء من الأيمان وله مال كثير ، وحنث في شيء منها بعد ذلك ، وله مال أقل منه أو أكثر ، أخرج عشر ماله يوم حنث في اليمين الأولى ،

ثم يعشر ما بقى من ماله الأول ، مع عشر ما استفاد بعد حنث اليمين الأولى ، قبل حنث اليمين الآخرة .

ومن كان عليه حنث في أيمان بالصدقة ، ولم يوص بها ، وعلم بها ورثته بعد موته ، أو شهد بها عندهم شاهدا عدل ، فإنه يلزمهم أن يخرجوا ذلك من ماله .

وأما إن حلف في شيء واحد بصدقة ماله ، ثم حلف في وقت آخر بصدقة ماله ، ثم كذلك حتى حلف مراراً ، ثم حنث ، فإنما عليه عشر واحد .

وإن حلف ثلاثة أيمان في أشياء مختلفة ، ثم حنث في يمين بعد يمين ، فإنه يخرج عشر ماله لأول يمين حنثها ، ثم عشر ما بقى منه لليمين الثانية ، ثم عشر ما بقى منه بعد ذلك ليمينه الثالثة ، ثم كذلك حتى تنقضى الأيمان .

وإن قال في شيء واحد بكلمة واحدة: عليه صدقة ماله عشر مرات ثم حنث ، فعليه صدقة ماله عشر مرات كما قال .

وكذلك إن قال : عليه عشرة أيمان مرسلّة أو أيمان مغلظة ، في شيء واحد بكلمة واحدة ، فعليه عشرة أيمان كما قال . وقول : عليه كفارة واحدة في هذا في الأيمان المغلظة والمرسلّة .

وأما الصدقة فأنه أعلم ولا تراها تبعاً من معنى الأيمان التي يعقدها المرء على نفسه .

وكذلك إن حلف بصدقة ماله في شيء ، ثم حلف في وقت بعد ذلك في ذلك الشيء بصدقة ماله ، ويؤى فيه صدقة ثانية ، ثم كذلك حتى حلف بصدقة ماله

مراراً في ذلك الشيء ، وهو ينوى صدقة أخرى ، ثم حنث قال : عليه لكل يمين كفارة .

وكذلك القول في الأيمان المرسله والمنظلة ، إذا نوى عند كل يمين أنها يمين غير الأولى ثم حنث ، فعليه لكل يمين كفارة .

وإن حلف بصدقة ماله عشر مرات ، بكلمة واحدة في شيء واحد ثم حنث ، فعليه أن يخرج عشر ماله جملة عشر مرات .

قال أبو الحواري رحمه الله : إنما عليه إذا حلف عشر مرات في معنى واحد عشر واحد . قيل له : وكذلك إن حلف في شيء واحد بصدقة ماله ، مرة بعد مرة ، ويفوى في كل مرة أنها يمين أخرى ثم حنث ؟ قال : نعم . قال : وإن أوصى به بعد موته ومات ، فذلك من ثلث ماله .

وقيل في رجل طلبت إليه امرأته فضة له ، هي تعلمها وقد نسيها هو . فقال : كل فضة له مستورة فهي للضعفاء . فإنه إن كان أراد بهذا الصدقة في شيء حنث فيه . فإن كانت تلك الفضة التي أوقع عليها اسم الصدقة مقدار ثلث ماله أو أقل ، فعلى بعض القول : إنها صدقة كلها إذا حنث . وإن كانت أكثر من ثلث ماله ، فقد قيل : إنما تقع الصدقة على عشرها . وإن لم يرد بذلك صدقة ولا يميناً ، وإنما أرسل القول في ذلك إجماعاً ، بمعنى العذر من مطلب المرأة ، فلا يجب عليه بذلك شيء . وإن كانت الفضة للضعفاء كما قال ، فهي لهم .

ويوجد في الأثر ، في الرجل إذا حلف بصدقة ماله على الساكنين ، ثم حلف بصدقة ماله على أبناء السبيل ، ثم حلف بصدقة ماله على الشراة . وكل

ذلك في معنى واحد ، إن فعل كذا وكذا ثم فعل ، فإنه يعشر ماله على هذا كله ، يخرج لكل يمين عشر ماله كاملاً ؛ لأن الحنث وقع في وقت واحد .

فإن حلف بصدقة ماله على الفقراء إن فعل كذا وكذا ، ثم عاد وحلف بصدقة ماله على الفقراء إن فعل كذا وكذا ، يريد الشيء الأول ثم فعله . فإنما عليه كفارة واحدة .

فإن قال : إن فعل كذا وكذا ، فماله صدقة على الفقراء ، ثم قال : إن فعل ذلك الشيء ، فماله صدقة على المساكين ثم فعله فعلى قول من يقول : إن الفقراء هم المساكين والمساكين هم الفقراء ، يرى عليه الكفارة الواحدة . وعلى قول من يفرق بين الفقراء والمساكين ، يرى لكل يمين كفارة .

ولو حلف بصدقة ماله إن كلم زيدا أو عمرا أو عبد الله أو محمداً ، حتى عدد عشرة ، ثم كلمهم كلهم بكلمة واحدة ، يلزمه أن يعشر ماله كله العشر التام ، حتى يذهب ماله كله . وإن كلم واحداً بعد واحد عشر ماله عشرأ بعد عشر . وإن جمع أحداً منهم ، كان عليه ما جمع .

فصل

ومن جعل ماله صدقة لله إن فعل كذا ثم حنث ، إنه يخرج عشر ماله للفقراء فإن قال : للفقراء ، فهو أيضاً للفقراء .

وإن قال : للجن ، فهو للفقراء . وإن قال : لوجه الله ، فهو للفقراء .

وإن قال : على الشراة ، وهو من أهل عمان فهو لشراة أهل عمان .

وإن لم يكن في همان شراة ، فهي لشراة أقرب المواضع إلى همان . وإن لم يجد شراة ، فهو دين عليه ، إلى أن يجد شراة يستحقونها ، من همان أو غيرها . فإن كان المال قليلاً ، أجزأه أن يعطيه قليلاً منه . وإن كان كثيراً ، أعطاه على قدره من السكثرة .

وإن قال : صدقة على فلان ، فهو له .

وإن قال : صدقة للفقراء ، ففقراء أقاربه أولى بها . وإن حضره من غيرهم ، جاز له أن يعطيه ، وفقراء قريته أولى من الأجانبين من فقراء غير قريته . وإن لم يكن في قرابته أو قريته فقراء ، أنفذ ذلك في أقرب القرى إلى قريته أو حضره .

ويخرج عشر كل مال يملكه من أصل أو حيوان أو عروض أو نجارة أو غيرها إلا ثيابه التي عليه .

فإن كان له مال غائب لا يدري كيف هو ، فإنه يخرج عشره إذا وصل إليه وعرفه ، إلا ما استفاد بعد الحنث .

وإن حنث وله مال ولم يخرج عشره حتى تلف أو تلف منه شيء ، إنه لا شيء ، عاينه فيما تلف . وإن استفاد مالا بعد الحنث ، فلا شيء عليه فيما استفاد بعد الحنث .

وإن حلف ولا مال له ، أو له مال قليل ، وحنث وله مال أو مال أكثر من يوم حلف . فإنه يخرج عشره كله يوم حنث .

وإن حلف وله مال كذا ، ثم حنث وقد تلف ماله أو بعضه قبل الحنث ،
إنه لا شيء عليه فيما تلف قبل الحنث

ويخرج عشر ماله بالقيمة المتوسطة بين الغلاء والرخس ، وإن قومه له غيره
جاز . وإن قومه بنفسه جاز . وإن أخرج من كل شيء يتجرى عشره جاز .

وإن فرق القيمة دراهم ودنانير . وإن رأى أن يأخذ به طعاماً ويفرقه أصلح
للفقراء ، فاشترى به طعاماً وفرقه عليهم جاز . ويفرق على الفقراء من أهل مذهبه .
فإن لم يجد منهم أحداً ، ففي فقراء أهل الإسلام من غير مذهبه . فإن لم يجد منهم
أحداً ففي فقراء أهل الذمة .

وإن رفع دينه من ماله ، فلم يبق منه إلا مقدار درهم أو أقل أو أكثر فإنه
يخرج عشر ذلك الباقي . وإن كان قليلاً وأعطاه فقيراً واحداً أجزاء إن شاء الله .
ومن أخرج عشر ماله مالا أصلاً للفقراء أجزاء ، ويقم الحاكم للفقراء وكيلاً يبيعه
لهم ، ويفرق ثمنه عليهم ، ولا يجبر هو على إخراجه إذا حنث ، إلا أن يفعل هو
من ذات نفسه . وإن لم يخرج فله أن يوصى به وهو من الثلث .

ومن قال مالي صدقة على فلان لوجه الله . أو هبة أو أعطيته إياه ، فهو عطية
والصدقة ما أريد به وجه الله لسكين أو فقير . وأما العطية فلا تثبت إلا بالإحراز .
وقال هاشم بن غيلان رحمه الله ، في رجل قال : إن فعلت كذا وكذا فإلى صدقة
على فلان أو شيء منه ، ثم حنث ، فطلب الرجل ما تصدق به عليه ، إنه لا يحكم
عليه له بذلك ؛ لأنه هو أعلم بيمينه ، وذلك عليه هو أن يفعله . وقيل : إنه لا يثبت

الصدقة لرجل بيمينه ؛ لأنه يتحول من حال الفقر إلى الغنى . وقول : ذلك وهو له .
وقول : يكون له أو للفقراء .

وأما من جعل ماله صدقة على الفقراء والمساكين ، أو لوجه الله من غير يمين :
إنه لا شيء عليه .

وإن تصدق بمشروء ماله فهو أحسن . وإن أراد بذلك اليمين في شيء حنث
فيه ، فعليه فيه عشر ماله .

وقول : يجب عليه أن يتصدق بماله كله ؛ لأنه قد جعله صدقة لوجه الله إلا
أن يكون قال ذلك في حد غضب وغيظ ، فلا تكون صدقة في غضب .

ومن قال : ما أعطيت من مالى فلاناً فهو صدقة للمساكين ، أو كل شيء
أعطى فلاناً من ماله فهو صدقة للمساكين . نقول : إنه كله سواء . وكل شيء
أعطى فلاناً من ماله فهو صدقة للمساكين ، إذا كان ذلك دون ثلث ماله أو ثلث
ماله . وإن كان أكثر من ثلث ماله ، أرجع إلى عشر ما أعطاه .

وقول : تجوز العطية ويصدق بقيمته .

وقول : يكون من مال المعطى بيمينه ، ولا تصح العطية وكذلك البيع وغيره .

وقول : هذا في قوله : إن أعطيت : وأما ما أعطيت ، أو كل شيء أعطيت ،
فليس ذلك بيمين ، ولا شيء عليه .

وعن هاشم بن غيلان رحمه الله ، في امرأة حلفت في صدقة ما لها فحنثت ،

فوقع عليها في القيمة مائتا درهم ، وطلبت إليها الزكاة في حليها . فقال : إن كانت تعطى مائتي درهم مما عليها يرفع لها ، وإلا فلا ترجع لها .

وعن محمد بن روح رحمه الله : ومن حلف بصدقة ماله على الفقراء مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك ، وسعى في ذلك أو في مرة واحدة فقراء مكة : إن عليه قيمة عشر ماله ، يبعث به مع من يأمنه عليه ، يفرقه عنه على فقراء مكة . فإذا أخبره من أمره بذلك : أنه قد فرقه عليهم فيما يمكن له ذلك فقد برى . إن شاء الله .

وقال في رجل حلف أن عليه لله مائة حجة ، وعليه لله ألف عهد ، وعليه لفقراء مكة أو أهل مكة عشرة آلاف صدقة ، أو لم يقل صدقة ثم حنث فيلزمه من الأيمان ما جعل على نفسه .

وفي قول : عليه لفقراء مكة عشرة آلاف صدقة ، باعتقاد منه لذلك واختيار ، من غير جبر ولا غضب ولا غيظ . فلا نقول يبطلان ذلك عنه .

ومن جعل على نفسه شيئاً من عمل الطاعات ، كالصلاة والصوم والحج والصدقة والنذر والاعتكاف ، أحببنا له الوفاء به إن قدر عليه .

وأجاب محمد بن محبوب في رجل جعل على نفسه مائة ألف حجة ، وإنه كلما عطش رجع يشرب من منزله ، وهو له ولاية إنه إذا حنث لا تترك ولايته . وعليه في قوله : إنه كلما عطش رجع يشرب من منزله إنه يفجر بدنة .

وفي قوله : عليه لأهل مكة أو لفقراء مكة ، ولم يقل صدقة ، إن ذلك بمنزلة

الإقرار . فإن كان صادقاً لزمه فيما بينه وبين الله . وإن كان كاذباً في الحكم عند العباد ، لمن يجب له الاحتساب عليه في ذلك .

وإن قال : أقدرت بذلك ، جعلته صدقة على نفسه ، لم يكن للحاكم أن يحكم عليه بحكم في ذلك ، إلا أنه يؤمر أن ينفذ الصدقة ، إذا تصدق بها على غير غضب . وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل عليه دين لرجل فطله إمام فقال الذي له الدين : ذلك الدين صدقة من مالى على فقراء مكة . أو قال : لفقراء مكة إقراراً منى ، أو قال : وصية منى في حياتى وبعد وفاتى . قال : إن كان جعل ذلك على غضب منه ، فله حقه ، ولا شيء لفقراء مكة منه : وعلى الذى عليه الدين أن يؤديه إلى ذلك الرجل .

وإن كان هذا القول منه على جد رضى منه ، فذلك على الخالف . وعلى الذى عليه الدين أن يسلمه إلى الخالف ، ليتخلص منه الخالف إلى الفقراء .

وفي رجل قتل رجلاً ، فقال المقتول عند وفاته : ثلث دينى لفقراء مكة وصية منى لهم . فإن كان الدم خطأ جاز ذلك ، وإن كان قد أوصى لأقربيه بوصية وإلا دخل الأقربون مع الفقراء في ثلث الوصية لهم .

وأما إذا كان القتل عمداً ، فإن مات فأمر دمه إلى أوليائه : إن منوا عليه برى منه ، وإن رجموا إلى الدية كان الجواب كالأول .

سئل هاشم رحمه الله عن رجل أشير عليه أن يشتري مالا . قال : إن اشتريته فهو صدقة على الفقراء والمساكين . فاشتراه بعد ذلك . فقال : لا يلزمه في ذلك شيء .

قال محمد بن محبوب رحمه الله: من حلف بالصدقة ولم يسم بها لأحد ثم حنث، إنه يلزمه عشر ماله للفقراء ؛ لأن الصدقة معروف أهلها . الحجة في ذلك أن النبي ﷺ جعل ماله صدقة ولم يسم بها . وإنما قال : إنا معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة . فرأى أبو بكر الصديق رضي الله عنه أنه للفقراء .

وقال أبو عبد الله في رجل قال: إن فعل كذا وكذا فیده صدقة في المساكين ثم حنث ، فلم نر عليه شيئاً ، ويستغفر ربه .

وإن قال : إن فعل كذا وكذا فإله صدقة للكعبة وحنث ، لزمه ما قال . ويخرج لها من ماله ما بين الخمس إلى العشر ، ويمسك بقية ماله لنفسه . والذي للكعبة إن شاء أن يشتري به هدياً وينحره بنى ، وإن شاء يشتري به طيباً تعطيه به الكعبة . والهدى أفضل .

ومن قال : ماله صدقة على جميع خلق الله في شيء حنث فيه . فعن أبي عبد الله أنه يدفع عشر ماله إلى فقراء بلده ، ولا يقدر أن يدفع صدقته إلى جميع خلق الله .

وعن أبي المؤثر رحمه الله فيمن قال لغيره : ما أخذت من مالي بغير أمرى فهو صدقة على الخدم ، أو قال : كل شيء أخذته من مالي ، أو قال : إن أخذت من مالي شيئاً فهو صدقة على الخدم ، ثم أخذ الرجل من ماله بغير أمره شيئاً بعد شيء .

فأما في قوله : ما أخذت من مالي أو كل شيء أخذت من مالي ، فلا يلزمه شيء ؛ لأن هذا ليس بيمين .

وأما قوله : إن أخذت من مالى بغير أمرى ، فهو صدقة على الخدم . فإذا أخذ من ماله شيئاً بغير أمره ، وقع عليه الحنث فى أول مرة . فإذا أخذ بعد ذلك شيئاً ، فلا حنث عليه ، وينظر إلى ما أخذ من ماله فى أول مرة . فإن كان ثلث ماله أو دون ذلك ، فهو صدقة كله كما حلف .

وإن كان أكثر من ثلث ماله ، رجع إلى العشر ، وكان عليه صدقة عشر ما أخذ الرجل من ماله ، بغير أمره فى أول مرة . وليس عليه أن يتصدق من صلب ماله لأجل ذلك ، ولكنه يأخذ من الذى أخذ منه ، ويتصدق ويطلب إليه ذلك . فإن أفى أن يدفع إنيه ما يتصدق به ، لم يكن عليه شيء حتى يدفع إليه .

وإن حضره الموت أوصى أن على فلان كذا وكذا إلى أن يتصدق به على الفقراء من الخدم ، على قدر ما يجب عليه . وإن لم يجد من قراء الخدم أحداً ، تصدق به على غيرهم من الفقراء .

١٢

ومن كان له على رجل درهم فقال : هذه الدرهم التى لى على فلان صدقة على المساكين ، إنها لا تثبت صدقة بهذا ، وله فيها الرجعة ما لم ينفذها . وإن أمضاها فذلك حسن وأفضل . وإن رجع قبل أن تقبض منه كانت له الرجعة .

ولو أنه قال : إن فعلت كذا وكذا ، فالدرهم التى على فلان صدقة على المساكين ، ثم فعل ذلك ، فإنه يحنث فى تلك الدرهم . فإن كانت ثلث ماله أو دون ذلك تصدق بها كلها . فإذا قبضها من الرجل ، فإن منه إياها لم يلزمه النرم حتى يقبضها .

فإن حضره الموت أوصى بها كما ذكرنا فيما تقدم . وإن كانت أكثر من ثلث ماله ، تصدق بعشر تلك الدراهم وحدها ، في الوجه الذي ذكره .

وقول : إنها تكون بمنزلة اليمين بالصدقة ، وتنفذ هذه الدراهم على سبيل ما يلزمه في اليمين بالصدقة . فإن كان ثلث ماله أو أقل كانت صدقة كلها . وإن كانت أكثر كان عشرها صدقة على المساكين ، ولو لم يقل : إن فعلت كذا وكذا . وإنما قال : هي صدقة مبتدأ من غير يمين ، إنها صدقة .

وقول : إنها تكون كلها للمساكين ، ولو كانت ماله كله . وعليه أن ينفذها على المساكين ؛ لأنه لا قبض عليهم ولا إحراز ومن أعطاهم عطية وقد ثبت لهم ولا رجعة له فيها . وقول : له أن ينفذها صدقة ، وله أن يمسكها له .

وقيل في رجل له نخلتان . فقال : نخلتاي صدقة إن فعلت كذا فحنث ، إن ثلث نخلتيه صدقة .

ويروى أن محمد بن محبوب رحمه الله ، كان يقول فيمن يقول : عليه عهد الله في غير قسم إنه لاشيء . وقد صدق لأن عليه عهد الله . وإن قال : ماله صدقة على المساكين في غير قسم ، إنه يعشر ماله .

ومن قال للناس : إني حلفت بمائة درهم في المساكين ، أنه لا يفعل كذا وكذا ، ولم يكن حلف ، إنه لاشيء عليه . إلا أن يكون قال : على يمين بمائة درهم في المساكين . فإذا قال ذلك فقد لزمه .

وقيل فيمن قال لغريمه : إن قضيتك حقك إلى كذا وكذا وإلا كل شيء لي

صدقة لوجه الله ، ثم أخلف وحنث . أن عبيده يعتقون وماله يخرج عشرة للمساكين وإن قالت امرأة : شعرها صدقة على المساكين ثم حنثت ، إنه لا شيء عليها .
ومن قال : ماله صدقة ولا أفعل كذا وكذا ، ثم فعل ، فليس عليه شيء .
وإن حلف بصدقة ماله على فلان لوجه الله ثم حنث . فإن بدا له أن يمسك ماله ، فليصم ثلاثة أيام .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل طلب امرأته شيئاً من مالها ، ففهمته منه ، فحلف بصدقة ماله إن أعطته ذلك الشيء ، ليعطينها من فضل أول ثمرة تجيئه فأعطته فجاءت الثمرة فلم يعطها ، واشترى بتلك الفضلة أصلاً أو عروضاً ، قال : إذا تحولت الدراهم ورجعت متاعاً وأصلاً ، وقع عليه الحنث ولا يجوز له بيع ما اشترى ودفع ثمنه ، وإن بقي معه من دراهم تلك الغلة بقية لا تبلغ حقها . فقالت : أنا آخذها وأهب لك البقية ، فلا ينفعه ذلك عن الحنث . وعليه أن يعشر ماله للفقراء .

ومن قال : نصف ماله صدقة في المساكين ثم حنث . فقول : إذا تصدق بدون الجلة جاز من دون ذلك الثلث . وقول : إذا تصدق بما فوق الثلث يرجع إلى العشر .

ومن حلف بصدقة ماله وحنث ، فلا يطعم منها من يلزمه عوله . ومن قال : ماله صافية إن فعل كذا وكذا ثم حنث ، إنه لا يلزمه في ذلك شيء .

ومن تصدق بماله على غنى . فقول : لا يجوز له الصدقة . ويرجع المال إلى (٢٧ - منهج الطالبين ج ١ - ٦)

صاحبه الخالف به . وقول : يمضى العشر للفقراء . وإن كانت الصدقة على فقير معين ، فيعطى من المال بقدر ما يكون به غنياً عن الزكاة ، ويرجع على صاحبه بالباقي من العشر .

وإن قال : إن بعث كذا وكذا ، فهو صدقة على الفقراء . فبإع ذلك ثبت بيعه ، وعليه عشر ماله يخرج له للفقراء . وإن كان ذلك أكثر من ثلث ماله ، رجع إلى الثلث . وإن كان مقدار الثلث أو أقل ، أخرجه كله للفقراء . هكذا عن أبي الحسن رحمه الله .

وإن حلفت امرأة بصدقة ماله إن تزوجت فلاناً ، ثم تزوجته على صداق . فإن صداقها الذى تزوجته عليه يدخل فى قيمة ماله . وقال بعض الفقهاء : لا يدخل . وقال بعض : إن تزوجها بلا صداق ودخل بها ، ثم استوجبت عليه صداقها بعد الحنث ، لم تعشر صداقها منه . وإن حلف بصدقة نصف ماله على المساكين . فإنه يلزمه نصف عشر ماله إذا حنث .

وإن قالت امرأة تزوجها : كل مال أملكه صدقة إن دخلت بيت فلانة ، ثم دخلته وحنث . فبعض يلزمها عشر ما ملكت للفقراء .

وقول : عليها كفارة يمين مرسل ؛ لأنها حلفت يميناً لم تسم بها صدقة معروفة . وفى بعض القول : إنه لا شيء عليها ، إلا أن تسمى به صدقة على الفقراء ، أو على أحد سمى به ، أو تنوى به ذلك .

وإن قالت : صدقة ما تملك للجن ثم حنث . فقيل : إنها تعشر ما ملكت ، تفرقه على الفقراء من الإنس .

واختلف فيمن حلف بصدقة ماله ، ثم حنث ، وزاد ماله أو نقص . فقول : يقول : يَوْمَ ماله يوم حنث . وقول : يوم حلف .

وكذلك لو حلف بالمشى إلى بيت الله الحرام ، وهو في موضع بعيد منه ، ثم حنث وهو في موضع أقرب إليه . فقول : يمشى من حيث حلف . وقول : من حيث حنث .

فإن قال : ماله صدقة على أهل عمان ثم حنث . فإن قدر أن يتصدق به على أهل عمان ، أعنى الفقراء منهم . وإلا فليس عليه إلا ما يقدر عليه .

وعن أبي زياد فيمن قال : بدنه صدقة إنه يعتق رقبة . وقول : قد أساء ولا شيء عليه .

وزعم الحواري بن محمد أنه مشى مع رجل إلى سليمان . قال : فسألناه عن رجل ، جعل ماله صدقة ولم يسم . قال : فأخبرنا أن واثلاً وهاشماً يريد هاشم ابن المهاجر قالوا : إن الصدقة قد عرف أهلها . وهو رأى محمد بن محبوب رحمه الله . قال : وأخبرنا أن موسى وبشيراً قالوا : يكفر يميناً . قالوا له : بهم تأمرنا ؟ فسكت . ثم قال موسى وبشير : هما شيخنا أهل عمان : خذا بقولهما . وهو رأى موسى بن علي وأبي الحواري رحمه الله . وروى أن موسى بن علي قال : رجع جدنا عن ذلك ، يريد موسى بن أبي جابر .

ومن قال : عبده حر ، وماله صدقة ، وزوجته طالق ، ولم يرد بذلك عتقاً ولا صدقة ولا طلاقاً ، فلا يلزمه في ذلك شيء ، فيما بينه وبين الله . إلا أن يصح

عليه ذلك في الحكم ، فيؤخذ بما يجب عليه في الحكم ، ويستغفر ربه من الكذب ، إلا أن تكون المرأة قد كانت طلقت قبل ذلك ، فلم تصدقه أنه كاذب .

واختلف فيمن يخلف بالصدقة ويحنث ، فتحضره الوفاة قبل أن يخرج الصدقة من ماله . فقول : إنه يكون مع وصاياه من ثلث ماله ، وعليه أن يوصى به .

وقول : يكون من جملة المال قبل الوصال . والاختلاف فيه كالاختلاف في الزكاة وحج الفريضة ، وما أشبه ذلك من الوازم .

ومن تصدق بنخلة على فقير لوجه الله تعالى واشترط ثمرتها سنة فله ذلك ومن تصدق بماله على فلان لوجه الله ، فلم يقبله فلان . فإن الحالف قد بر وماله راجع إليه ، وهو كمن تصدق على من لا تجوز له الصدقة .

ومن حلف بالصدقة وحنث ، فإنه يقوم عدلان من المسلمين قيمة وسطة . وقول : قيمة رخيصة . وقول : يقوم عدل واحد . وقول : إن يقوم الحالف وحده قيمة عدل جاز ذلك .

وإن قالت امرأة : ثوبها صدقة على أمها ، جاز لأمرها إذا لم يحكم عليها لها بعولها . وإن قالت : في فقراء أهل الذمة والرهبان ، فذلك عليهم .

وأما الجوس والمشركون وعمدة الأوثان فلا شيء لهم . وقول : يكون لفقراء المسلمين .

وإن قال : على أهل القبور ، فذلك للفقراء من المسلمين .

ومن حلف بصدقة ثوبه ، فلم يعط قيمته حتى نقص الثوب ، إن عليه فضل

ما بين القيمتين مع تسليم الثوب أو تسليم قيمته يوم حنث . ومن جعل ماله لوجه الله ، فليمن به في سبيل الله ومقراء المسلمين وفي الرقاب .

وقيل في امرأة اشترت من رجل طعاماً ، وقالت : إن اكرتفيت عنه رددته عليك . فسئل الرجل : ألك طعام عند فلانة ؟ فقال : كل طعام لي معها فهو صدقة للمساكين ، ونسي شرط المرأة : إنه لا يلزمه شيء ، إلا أن تكون رده قبل ذلك عليه . والله أعلم .

فصل

وسئل بعض الفقهاء ، عن حلف بصدقة ماله على الفقراء ثم حنث ، هل عليه أن يعشر ماله ؟ قال : نعم . إن كان كثيراً عشرة ، وإن كان قليلاً خمسة ، وإن كان وسطاً أخرج سبعة . وفي بعض قول قومنا : يخرج ثلثه . وفي بعض قولهم : يخرج ثمنه .

فالذي يرى إخراج الثلث محتج بقول النبي ﷺ للرجل ، حين استأذنه في الصدقة بماله كله ، فرخص له إلى الثلث ، ومنع الموصى أن يوصى بأكثر من الثلث فرد النبي ﷺ الصدقة والوصية إلى الثلث .

والذي يذهب إلى الخمس يقول : إن الله تعالى قد رضى من الغنائم بالخمس . فلا تكون الصدقة بأكثر من الخمس .

والذي قال : بالعشر فيذهب إلى معنى الزكاة ، إن الله أوجب الزكاة فرضاً ،

(١) أخرجه الربيع والجماعة عن سعد بن أبي وقاص .

فثبت الزكاة في السنة العشر من الثمار التي تسقيها الأنهار وأشباهاها ، وهو أوفر الزكاة .

والذي يقول بعشر المال إذا كان كثيراً . فحد الكثير : إذا كان يملك ألف درهم أو قيمتها فما فوق ذلك . وإن كان خمسمائة درهم فما دونها فهو قليل . وما بين الألف وخمس المائة متوسطة .

والذي يقول : إن عليه كفارة يمين وليس عليه أن يعشر ماله ولا يحمسه ، يحتج بقول الله تعالى بعد ذكر كفارة الأيمان : « ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ » واليمين بالصدقة هي من الأيمان وداخلة في معناها . وإن كانت غير يمين ولا حنث فيها ، فيفعل في ماله ما يشاء . وإن أوجب الحنث داخل في اليمين . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والأربعون في الأيمان بالحج والصلاة والصوم

وعن أبي عبد الله رحمه الله في رجل حلف بثلاثين حجة ، أنه لا يعود يدنو إلى شيء من مكاره الله ، إلا أن يقضى عليه أو يغلبه الشيطان ، ففعل ذلك ، إنه قد أساء ، ولا كفارة عليه ليمينه ؛ لأنه قد استغنى ، ولم يفعل ذلك إلا بقضاء من الله عليه .

ومن حلف بالحج وهو فقير لا يقدر على الحج ، إنه لا يلزمه الحج ؛ لقول الله تعالى : « لا يَكُفُّ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ويصوم شهرين إن قدر على ذلك . وقول : ليس عليه في الحج صوم ، وعليه الحج إذا قدر .

ومن حلف بالحج وحذف لزمه الحج من حيث حلف . وقول : من حيث حلف . وقول : من مصره . وقول : من حيث يحرم الناس . وإن لم تكن له في ذلك نية ، ومشى إليها من قريب أو بعيد فقد مشى إليها .

وإن قالت امرأة : والله وثلاثين حجة لا أكلت لزوجي طعامًا ، فأكلت ، فإنه يلزمها كفارة يمين مرسلة . وقولها : وثلاثين حجة ليس بشيء حتى تجعل على نفسها ثلاثين حجة . فإذا حنثت لزمها ثلاثون حجة كما جعلت على نفسها . ولعل بعضًا يلزمها ذلك إذا حنثت .

وعن أبي عبد الله ، في رجل قال لامرأته : عليه لعنة الله وهو مشرك بالله ، وإلا فعليه الحج إلى بيت الله الحرام ثلاثون حجة ، إن نظرت في وجهي إلى سنة ،

ثم جاءته وهو جالس في قوم فمظرتة : إن عليه في قوله: عليه لعنة الله وهو مشرك بالله : صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وعليه الحج من قابل ؛ لقوله : ثلاثون حجة .

وإن كان فقيراً لا يستطيع الحج ، فيصوم لكل حجة شهرين .

وإن قدر على الحج بعد ذلك فليحج ، وإن لم يقدر على الصيام فليحسب ما يلزمه من الصيام ، ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً : غداء أو عشاء أو سحوراً ، أو يعطى كل مسكين نصف صاع برّاً وثلاثة أرباع الصاع ذرة أو شعيراً . وإن قال في يمينه : كلما عطش رجعت يشرب من عمان ، فعليه في ذلك أن يهدى بدنة .

وإن قال في يمينه : والله الذي لا إله إلا هو ، فعليه سبعون حجة ، ثم حنث فإنه يلزمه في قوله : والله الذي لا إله إلا هو صيام ثلاثة أيام ، إن كان فقيراً ، أو إطعام عشرة مساكين إن كان غنياً .

وأما قوله : عليه سبعون حجة . فعن الأزهري أنه يلزمه صيام شهرين ، وأنا أحب أن يصوم لكل حجة شهرين ، إذا كان فقيراً . ومتى أيسر حج أيضاً ، ولم يجزه الصيام الذي صامه .

وعن أبي الحسن البسوي أنه ليس عليه في الحج صوم .

ومن قال : يا رب يبرأ فلان من مرضه ، وأنا أحج إلى مكة ثلاثين حجة ، أو اللهم يصح أو على نذر إن صح ، أو إن صح فعلى ثلاثون حجة ، أو بالله يصح وأنا أحج ثلاثين حجة ، ولم يحفظ حقيقة اللفظ . قال : إن صح فعليه ثلاثون حجة ، وإن لم يصح فلا شيء عليه .

وإن قال : بحق الله أو بحق أنبيائه ورسوله وملائكته أو بحق القرآن ، إنه نائب لله عن معصية سماها ، فإن رجع إليها فعليه ثلاثون حجة ، حافيا ماشيا ، وصوم الدهر كله ، ثم حنث ولا يقدر على ذلك . فقول : عليه ما جعل على نفسه .

وقول : إذا لم يقدر على الحج صام عن كل حجة شهرين متتابعين . ومتى قدر على الحج حج .

وقول : يجزيه أن يصوم لجميع ذلك شهرين .

وقول : يجزيه كفارة يمين مرسلة .

وإن قال : إن فعل كذا وكذا فهو محرم بالحج ، ثم حنث . فإن كان قوله هذا في أشهر الحج فعليه الحج ، وإن لم يكن في أشهر الحج فهو يمين . وأما إن قال : فعليه الحج وحنث ، فعليه في أى وقت حلف بذلك .

وإن قال : على الحج إلى بيت الله الحرام ثلاثين حجة مرة فعليه الحج . وإن كان نوى ثلاثين مرة يحسب ويذهب في سنة واحدة فله نيته . وإن لم تكن له نية مشى من بلده .

ومن حلف بالحج ولم يقل : إلى بيت الله الحرام وحنث ، فإنه يلزمه الحج ، لأن الحج معروف ، إلا أن يفوى لغير بيت الله الحرام وحنث ، فإنه يلزمه الحج ؛ لأن الحج معروف .

وإن قال في يمينه : والله الذى لا إله إلا هو فهو برىء من دين محمد ﷺ ، وإلا فعليه الحج إلى بيت الله الحرام ، إن فعل كذا وكذا ، ثم حنث ، فعليه كفارة

يعين مرسل في يمينه بالله . وعليه في قوله : إنه برىء من دين محمد ﷺ ، وإلا فعليه كفارة مغلفة ، وعليه في قوله : عليه الحج أن يحج فإن لم يقدر صام شهرين . ومتى قدر على الحج حج .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن قال لامرأته: إن دخلتِ دار فلان فهو ملب بالحج ، فدخلت فإنه يحج مع الناس ؛ لأن الحج أشهر معلومات ، ويلبى من حيث يلبي الناس . وإن قال ذلك في أشهر الحج وهو محرم بالحج ، وإن كان في غير أشهر الحج ، فعليه كفارة يعين .

ومن قال : عليه لله نصف حجة أو نصف صوم يوم ، فهذا لا يجوز . ويعين أن تلزمه حجة تامة وصوم يوم تام .

وقيل في رجل قال : إن نجاني الله من هذا العدو فعلى الله أن أحج ، ولم يكن حج الفريضة . فإن كان نيته أن يحج الفريضة . وإن لا فعليه حجة سواها .

ومن كان في جزيرة في بحر ، وحلف بالمشى إلى بيت الله الحرام . فإنه يحج راكباً ، ويحج آخر معه ، وتجزئه تلك الحجة عن حجة الفريضة .

وعن محمد بن روح رحمه الله : إن من حلف بالحج فقدّر عليه ، فنحب له أن يحج من غير أن يوجب على الناس ما لم يفرض الله عليهم ، ولكن من جعل على نفسه شيئاً من الطاعات ، فنحب له الوفاء بذلك ، لا يقصر عن ذلك وهو قادر عليه .

وقال محمد بن هاشم رحمه الله : من قال : أنا محرم في أشهر الحج ، فهو محرم حتى يحج . وإن قالها في غير أشهر الحج فعليه يعين .

وقول : إن حنث في أشهر الحج كان محرماً . وإن لم يحنث في أشهر الحج فإنما عليه يمين . وقول : إن حنث في أشهر الحج فعليه حجة ، ولا يكون محرماً ، ولكن عليه الحج . وإن حنث في غير أشهر الحج فيمين .

وعن أبي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ، عن يحنث بالحج ثم يحنث ، وهو ممن لا يجب عليه الحج : إنه لا كفارة عليه ، وإنما الحج على من يجب عليه الحج .

ومن قال لزوجته : إن دخلت دار فلان إلى ثلاثة أشهر فهو ملب بحجة ، فدخلت المرأة قبل ثلاثة الأشهر . قال : إن استطاع أن يحج من عامه فليحج . وإن لم يكن ذلك في أشهر الحج ، ففيه اختلاف . وقد قدمنا ذكره فيما تقدم .

ومن قال : عليه الحج إن فعل كذا وكذا ، ثم فعل ونيته المشي إلى مسجد من مساجد القرية ، فإنه يلزمه الحج إلى بيت الله الحرام ؛ لأن الحج لا يكون إلى مساجد القرى ، وإنما يكون لبيت الله الحرام الذي بمكة .

قال أبو عبيد الله : له نيته . وإن أرسل القول فهو إلى البيت الحرام الذي بمكة . ومن حلف بالمشي وبلده قريب من مكة ، فشى إلى مكة ، ثم أراد أن يرجع إلى بلده ولا يحج ، فنحب له أن لا يدخل الميقات إلا محرماً معتبراً .

وإن لم يقدر على المشي حمل معه غيره راكبين ، فنحب للمحمول أن يحرم لنفسه . وإن دخلا معتمرين في أشهر الحج ، ثم أراد المحمول أن يرجع إلى بلاده ، فلا نحب له المقام إلا أن يشترط ذلك عليه الحامل .

قال أبو المؤثر : إذا حلف بالمشى ولم يمان بالحيج ، فإن شاء حج وإن شاء رجع
بغير رأى حامله ، وليس عليه مؤنة في رجعته ، ولتيم الحيج برجل يحمله حتى يقضى
الحيج .

وفي بعض القول : من حلف بالمشى إلى بيت الله الحرام فعليه الحيج .

ومن حلف بالمشى وحنت وهو لا يطيق المشى ، وليس له مال يحج به راكباً .
فمن أبي عبد الله : يصبر على المشى ، ويجهد جهده حتى يخرج من بلد إلى بلد . فإن
لم تكن له نفقة أجر نفسه وجهد جهده حتى يحج . فإن لم يطق المشى ، وكانت له
نية صادقة ، فالله أولى بالمذر ، قال أبو المؤثر : يصوم شهرين ، وإن قدر بعد ذلك
حج .

وقيل في امرأة : حلفت بثلاثين حجة لا تبرى زوجها من صداقها ، فحبسها
زوجها وحملها على الكراهية ، فأعطت المرأة ابنها صداقها ، وقصدت بالعطية
إليه لا تريد به البرأة من زوجها ، فلا حنت عليها ، وإن أعطته ليمبرى لها الزوج
نفسها ، فهي حائثة .

ويوجد عن القاضي أبي سليمان هداد بن سعيد أن المسلمين اختلفوا فيه من يخلف
بمحجج لا يقدر عليها . فقال بعضهم : عليه الحيج ولا يميزه عن ذلك .

وقال بعضهم : يصوم لكل حجة شهرين .

وقال بعضهم : يصوم لجميع ذلك شهرين .

وقال بعضهم : يصوم ثلاثة أيام .

وقال بعضهم : تجزيه التوبة ؛ لأن الله لا يكاف العباد ما لا يطيقون . وهذه مسألة مستورة عن الجاهل .

ومن حلف بالحج وأن يحج معه الجبل ، فليس عليه في الجبل شيء .
ومن حلف وهو بعمان لا يكلم فلاناً ، فكلمه بالبصرة ، فإنه يحنث من حيث حلف . وأما في سائر الأيمان فإنه من حيث حلف حنث .
ومن قال : أنا أحج بفلان إن كلمته . ففهم من قال : يلزمه . ومنهم من قال : لا يلزمه ولو حنث حتى يقول : على .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : بلغني أن امرأة حلفت بالمشى ، فأتت ابن عباس . فقال : احملى مملوكك ولتسكن راكبة ، فإن عجزت عن المشى فلتمش عنك واركي فإذا استرحت فامشي ما قدرت على المشى . فإذا بلغت مكة فأعتقها ، ففعلت ذلك .
ومن حلف بالمشى فليركب إلى الموضع الذي يحرم الناس منه ثم يمشى . وقال الربيع : يمشى من حيث حلف . وقيل في الحالف بالحج إذا حنث إنه يؤدي في كل سنة حجة . وقيل : إن أخرجها كلها في سنة جاز .

وقال الشيخ أبو محمد رحمه الله : من حلف بالحج لزمه ما ألزم نفسه ، ويجوز له أن يخرج غيره .

فإن قال في يمينه : إن فعل كذا وكذا فهو خارج إلى بيت الله فحنث ، لم يجز له أن يخرج عنه غيره لقضاء ما لزمه من الحج في يمينه . الفرق في ذلك : أنه حلف بالحج فكأنه أوجب على نفسه أوصاف الحج وأفعاله . فإذا قام به أو أقام به غيره سقط عنه كالدين .

وأما إذا علق شرط اليمين بفعل نفسه وقيام ذمته لم يحزه ، إلا أن يقوم هو به . فإن قال : فإن كان كذا فهو محرم بحجة . فكان ذلك في غير أشهر الحج ، لزمه كفارة يمين مرسل . وإن كان في أشهر الحج لزمه الإحرام . وعليه أن يخرج حاجاً .
وإن لم يحج في تلك السنة ومضت سنوات ثم حج ، فما دام لم يقض الحج فهو محرم ، ويلزمه ما يلزم المحرمين . فإذا أصاب النساء أو اشترى الطيب أو قتل الصيد ، لزمه الفداء وهو عاص .

وقيل : من حلف بثلاثين حجة وحنث ولزمه الحج . فإن خرج بحجة ، وأقام بمكة حتى يقضى ثلاثين حجة . فقد قيل : يحزه ذلك إذا كان هو الذي يقضى عن نفسه . وإن خرج هو بحجة واحدة ، وخرج معه تسعة وعشرون رجلاً ، بقسمة وعشرين حجة في سنة واحدة ، جاز ذلك إن شاء الله .

وإن هلك هذا الحالف قبل أن يقضى هذه الحجج ، وأوصى بها ، فيؤتجر عنه من بلده من يخرج بها . ولا يحزه أن يؤتجر عنه من مكة . والله أعلم .

فصل

وقيل فيمن حلف أن يصلي اليوم كله ، فصلى في أوقات الصلاة التي تجوز فيها الصلاة ، وأمسك عن الصلاة ، في الوقت الذي لا تجوز فيه الصلاة ، فإنه يحنث لأنه لم يصل اليوم كله .

وإن هو فعل برأيه ، فصلى اليوم كله لم يحنث ، ويستغفر ربه عما خالف فيه الأثر .

وإن حلف لقد صلى الهاجرة أو قد تزوج امرأة ، أو قد أوفى غريمه درهماً كان عليه له ، وقد كان صلى الهاجرة صلاة منتهضة أو تزوج أخته ، أو أوفى غريمه درهماً زائماً . فكل هذا يحنث فيه ؛ لأن ذلك غير جار عنه ، إلا أن يكون علم بنقض الصلاة عند يمينه ، فحلف لقد صلى تلك الصلاة التي قد صلاها ، أو تزوج تلك المرأة التي قد تزوجها ، وأوفى ذلك الدرهم ، فلا حنث عليه . وفيه قول غير هذا .

وإن حلف لا يصلي خلف فلان . فإذا دخل في الصلاة وأحرم فقد حنث ، ولو انتقضت صلاته ولم يتمها . وقول: حتى يصلي خلفه صلاة تامّة إن كانت فريضة . وإن كانت نافلة فحتى يصلي ركعتين .

ومن حلف أنه يصلي وراء فلان صلاة الهاجرة هذا اليوم فأدرك معه الركعتين الأخيرتين ، أو أدرك الصلاة من أولها . فلما صلى الإمام الركعتين الأوليتين انتقضت صلاة الإمام أو صلاة الخالف .

فمن محمد بن محبوب رحمه الله : إنه إذا أحرم خلف الإمام فقد دخل في الصلاة إذا حلف أن يصلي خلفه أو لا يصلي خلفه فقد برّ وحنث .

وكذلك إن انتقضت صلاة الإمام أو صلاة الخالف ، وقد صلى مع القوم بعض الصلاة فقد برّ ، ولا يضره تقضيها .

ومن قال : صلاته عليه حسرة ، أو صيامه عليه حسرة إن فعل كذا وكذا ثم فعله ، فعليه كفارة يمين مغلظة ؛ لقوله تعالى : « كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ

حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ » . وكل ما يوجب النار من جميع الأيمان ، ففيه كفارة التغليظ .

ومن قال : نقض الله عليه كل صوم صامه أو كل صلاة صلاها إن فعل كذا وكذا ، فلم نحفظ في هذا شيئاً ، إلا أنه إن كان يريد : أحبط الله عمله من صلاة وصيام ، فيلزمه أن يكفر يميناً مغلفاً . وفي بعض القول : مرسلًا .

فصل

ومن قال : إن فعل كذا وكذا فعليه صيام سنة ، أو صيام شهرين ثم حنث .
فقول : عليه ما جعل على نفسه .

وقول : عليه صيام شهرين ولا يلزمه ما جعل على نفسه . وقول : عليه كفارة يمين مرسل .

وقول : لا يلزمه شيء ؛ لأنه مستحيل أن يجعل على نفسه شيئاً لم يجعله الله عليه ، وأحب قول من أوجب عليه صوم شهرين .

وفي امرأة عاتبتها امرأة على كلمة قالتها . فقالت : على صيام سنة إنى ما قلت تلك الكلمة ، وقد كانت قالتها . فبعض رأى عليها ما جعلت على نفسها . ولعل بعضاً لم ير ذلك ، ومن قال : إن فعل كذا وكذا فعليه صيام شهرين ، وحنث ولم يقدر على الصيام ؛ فإنه يجزيه أن يعتق رقبة ، أو يطعم ستين مسكيناً ، وقول : عليه الصوم متى أطلق . وقول : عليه كفارة يمين .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في رجل قال : إن فعلت كذا وكذا فعلى صيام شهرين ، ولم يقل : لله ثم فعل . فإنه يلزمه صيام شهرين . فقول : يجوز له أن يفرقهما . وقول : يتابعهما إذا لم يكن قال أو نوى أنهما متتابعان .

وإن قال : على صيام ولم يسم كم . فأقل الصيام يوم .

وإن حلف أنه يصوم أياماً مرسلة ، فعليه صيام ثلاثة أيام . وقيل : إن الأيام من الثلاث إلى العشر ، وأقلها ثلاث وأكثرها عشر . والثلاث تجزئ في التسمية والعشر أحوط .

وإن حلف أنه يصوم الأيام . فقيل : يصوم سبعة الأيام المعدودة بأسمائها .

وإن حلف أنه يصوم هذه الأيام ، فله نيته في ذلك . وإن لم تكن له في ذلك نية صام الأسبوع المستقبل .

وإن حلف أنه يصوم أقصى الأيام . فإن كان له نية فله نيته وإن لم تكن له نية ، فلا أعلم فيه شيئاً . وإن صام من الثلاث إلى العشر . فأرجو أنه يميزه .

وإن حلف أنه يصوم أجل الأيام أو أفضل الأيام . فعنى أفضل الأيام : يوم الجمعة وأجلها يوم الجمعة .

وإن حلف أنه يصوم خمس مرسلاً . فنحن أن يصومهن متواليات مثل الأيام والشهور .

ومن حلف أن صيامه تقضى عليه أنه ما فعل كذا وكذا ، وقد كان فعل . (٢٨ - منهج الطالبين - ج ٦)

إنه إن كان قد صام فلا تقض عليه . وإن قال ذلك وهو صائم ، انتقض صوم يوم ذلك .

ومن قال : عليه صوم شهرين في شيء حث فيه ولم يقل : متتابعين . فأكثر القول أنه لا يفرق الأيام في هذا ، وتسكون أيام الشهرين متتابعة . فإذا صام شهراً تاماً ، فله أن يفطر ما أفطره ثم يصوم الشهر الآخر متتابعاً . وإن صام الشهرين متتابعين فهو أحسن .

وأما الذي قال : عليه لله صوم شهر رجب لشهر بعينه ، فصامه إلا يوماً ، فإنه يصوم شهراً مكانه ويكفر بعينه .

وإن كان قال : صوم شهر غير محدود ، فصامه إلا يوماً ، فإنه يستأنف صوم شهر تام .

فصل

ومن حلف لا يصلي اليوم ، فصلى وهو على غير وضوء ، فذكر من بعد أن صلى أنه لم يكن على وضوء . فإنه يحث ، إلا أن يكون نوى صلاة صحيحة فإن صلى وهو يعلم أنه على غير وضوء ، فإنه لا يحث .

ومن توضأ للصلاة ، فمسح على الخف ، ودخل في الصلاة ، غلب رجل بالطلاق أن هذا الرجل ماضى . فإن كان الخالف ممن يرى المسح على الخف وقع به الطلاق . وقال أبو مالك رحمه الله : إنه يحث إلا أن يقول : ما صلى على وضوء . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والأربعون

في اليمين بالمساجد والبيت المقدس

والشىء والمحدود في الأيمان وبذله ومعافى ذلك

ومن قال : عليه المشى إلى بيت الله المقدس أو قبر النبي ﷺ . فمقيل : إن عليه ذلك إذا حث . وقيل : ليس عليه ذلك . وقيل : إن كليهما يمين مرسل . وعن أبي علي رحمه الله ، في رجل حلف بالمشى إلى قبر النبي ﷺ ، ثم حث فما نبرته مما حلف عليه .

وقال غيره : إنه كذلك ما لم يسم بشيء في ذلك عليه ، ويريد ذلك وينويه ، على قول من يقول : إن النية تلزم في ذلك .

ومن حلف أنه لا يفعل كذا وكذا وإلا فعليه المشى ولم يسم إلى بيت الله . فإن كان نوى إلى بيت الله فعليه ما ألزم نفسه . وإن لم ينو بيت الله الذي بمكة فعليه يمين .

وقول : عليه كفارة . ولا شيء عليه في المشى حتى ينوى مشياً فيه طاعة لله .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمين قال : عليه المشى إلى بيت الله إن فعل كذا أو كذا ثم فعل وهو يقول : إنه نوى مسجداً في القرية إن له نيتته ، وعليه المشى إلى ذلك المسجد الذي نواه ، وإن نوى الحج فالحج معروف موضعه ولو نوى مسجداً .

وقال في رجل فقير حلف لا يتزوج ، وإن تزوج فعليه المشى إلى بيت الله راجلاً
فغلبت عليه الشهوة ، فتزوج خوف العنت على نفسه ، ولا يطيق المشى للصح ، ولا
مال له فيمحيج راكباً ، فإنه يصبر على المشى ، وعليه أن يجتهد جهده حتى يحج . فإن
لم يعط فأنه أولى بالعدر .

وإن قال : عليه المشى إلى بيت الله المقدس أو إلى قبر النبي ﷺ أو إلى
جهاد المشركين في شيء حدث فيه ، فلا يلزمه في هذا شيء حتى يحلف بالله مع قوله
في شيء يحدث فيه ؛ لأن هذا ليس من الأيمان .

ومن قال : وحق رسول الله ثم حدث ، فلا كفارة عليه ؛ لأنه حلف بغير الله ،
وكذلك لو قال : وأرض الله وعرش الله وبيت الله ، فليس في هذا كفارة ، وقول :
إن حلف بهذا وذكر الله فعليه الكفارة .

وأما إن قال : وحق النبي ﷺ ، أو حق العرش أو حق السماء أو حق
الأرض أو حق الكعبة أو حق البيت ، لم يكن في هذه كفارة ولا اختلاف
في هذا .

وإن قال : معاذ الله لا أفعل كذا وكذا فليس بيمين . وقول : إنه يمين .
وأما أعود بالله فليس بيمين .

فصل

وعن محمد بن جعفر فيمين حلف لا يأكل ما في هذا الظرف . قال : هو من
الحدود ؛ لأن الحدود ما عرف بعينه . وغير الحدود ما لم يعرف بعينه .

وكذلك إن حلف لا يأكل ما في هذا البيت أو الدار ، لم يأكل شيئاً مما فيه من حب أو تمر أو غيره . وإن حلف لا يأكل مال فلان وثمرته ، فذلك ليس من المحدود . وإن حلف لا يأكل مال فلان وثمرته من هذه القرية فذلك من المحدود .

وأما الذي حلف لا يأكل شيئاً محدوداً مثل جراب بعينه أو غير ذلك من المحدودات . فقيل : لا يحنث حتى يأكله كله ، إلا أن يفوى أنه لا يأكل منه شيئاً . وقول : إن أكل منه شيئاً حنث ، إلا أن يكون نوى ألا يأكله كله . وإن حلف لا يأكل مال فلان وثمرته فليس ذلك بمحدود . وإن حلف لا يأكل من مال فلان وثمرته من هذه القرية فذلك من المحدود وإن حلف لا يأكل ما في هذه القرية من حب فليس ذلك بمحدود .

واختلف في بدل المحدود . فقول : إن بدل الشيء هو منه . وقول : هو غيره . ولعل أكثر القول أن من حلف على محدود إنه يجوز له بدله ؛ لأنه غيره والله أعلم . ومن حلف لا يأكل من مال فلان فزال ذلك المال عنه إلى غيره ، لم يحنث إذا أكل منه ما لم يكن محدوداً . وقول : إذا زال عن فلان ولو كان محدوداً لم يحنث ؛ لأنه ليس لفلان . وإن حلف لا يأكل من فلان من موضع حده ، فزال ذلك الموضع عن فلان فلا يأكله ؛ لأن هذا من المحدود . وقول : يأكله وليس هو لفلان الآن .

وكذلك لو قرَّب إليه طعام لياً أكله ، فشكل شيء أكله فقد قبضه الآكل وصار له أكله ، فهو له ولا حنث عليه ، وقول : يحنث في ذلك .

ومن حلف على شيء محدود لا يأكل منه . فله أن يبدل ويبيعه ويشتري بشئ منه
ويأكل منه . وقول : يحنث ولو كان محدوداً .

وإن حلف لا يذوق فإذا ذاق بلسانه حنث . فإن حلف لا يأكل هذا الحب
المحدود في هذا الظرف ، ولا هذا التمر الذي في هذا الجراب ، فأكل منهما وبقي
منهما بقية ، فلا يحنث حتى يأكل ما فيهما من الحب والتمر كله .

وإن حلف لا يأكل من هذا التمر ولا من هذا الحب المحدود فأكل منهما
قليلاً أو كثيراً حنث . وإن أبدل بهما غيرها وأكل البديل لم يحنث .

وإن حلف لا يأكل من هذا التمر ولا من هذا الحب ، فباعهما أو أعطاهما
وصارا لغيره ثم أكل منهما ، فإنه يحنث ولو زال من ملسكه .

فإن حلف لا يأكل من تمر هذه النخلة ، وهو قائم في رأسها ثم أحدر ، فإنه
من المحدود كالجراب .

وإن حلف لا يأكل من هذه النخلة ، أو من تمر هذه النخلة مرسلانها
يستقبل من تمرها الذي تحمله ، فالجواب كالجواب في تمر الجراب .

ومن حلف لا يأكل من مال فلان هذا ، يريد قطعة معروفة محدودة ، فأكل
من تلك القطعة . وقد زالت من يد مالكها أو هي في يده ، فإنه يحنث . فإن أبدل
به وأكل من بدله لم يحنث ؛ لأنه أكل من غيره .

وإن حلف لا يأكل من مال فلان مرسلان لبيعه ، فأكل من مال فلان أو
أو بدله حنث ؛ لأن بدله صار ماله .

وإن زال من ملسكه يبيع أو هبة ثم أكل منه لم يحنث ؛ لأنه قد خرج من ملسكه ، وليس هو في هذا الموضع بمعنى المحدود .

وإن حلف لا يأكل من مال فلان من هذا البستان ، ولا من تمر فلان من هذا الجراب فإن كان ذلك واقعاً محدوداً مثل تمر الجراب فهو مثله .

وإن أرسل اليمين في مال فلان من هذا البستان ، فهذه يمين يقع على ما يملك فلان من ذلك وهي مثل الجراب .

وفي موضع : إنه إذا لم يأكل من مال فلان ، من ذلك البستان ، أكل من ماله غير ذلك لم يحنث ، ويشبه اليمين للرسلة ؛ لأنه سواء حلف لا يأكل من مال فلان مرسلاً من هذا البستان ، أو من هذه القرية ، أو من عمان أو من الدنيا . فشكل هذا معناه واحد . وإنما وقعت اليمين على مال فلان الذي يملكه . فإذا زال من ملسكه شيء من ماله ، من قبل أن يحنث الخالف في يمينه أو بعد ، فإنه إنما أكل من المال الذي قد زال من ملك فلان . فلا نرى أنه يحنث وهو معناه في هذا الموضع ، مثل الذي حلف لا يأكل من مال فلان .

وأخبر عبد الملك بن غيلان أن رجلاً حلف على زوج من نعال أنه لا يلبسه . فسأل موسى إنه أن يبيعه ويشتري بثمنه مكانه ، فلم يرخص له ونهاه عن ذلك .

وأخبر محمد بن الحسن أنه سأل موسى ، فأفتى أنه لا بأس بثمنه وبذله . ولا ندرى أى رأيه كان قبل . وأما محمد بن المسيب فقال : يبيعه ويشتري بثمنه ما شاء .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، في رجل حلف لا يأكل من مال امرأته ، فعطفت امرأته شاة من ثمرتها : إنه لا بأس عليه يأكل لحم الشاة ولبنها .

وإن حلف لا يشتري ملحاً . فاشترى خبزاً ملحاً أو سمكاً ملحاً فلا يحنث .
وعن محمد بن جعفر ، في رجل حلف بفراق امرأته أو غير ذلك : أنه لا يأكل
من مال فلان أو من عمله ، ثم اشترى من رجل شيئاً فأكله ثم قضاه هو والرجل
الذي حلف عن ماله أو عمله ، من مال المحلوف عنه أو عمله إنه لا يحنث . وقول :
إنه يحنث . وإن قضى ثمن ذلك بعد أن اشتراه ، قبل أن يأكله ثم أكله وقف
عن الفتوى . وقال غيره : إذا اشتراه على نفسه ثم قضى من الثمن ، فالاختلاف فيه
واحد . وهذا أشد في المستقبل ؛ لأنه الآن يأكل ماله . ولما أخذ ذلك فاشتراه
ثم أكله حنث ، وليس في ذلك اختلاف إذا اشتراه به صفقة ، والمال للآخر ويحنث .
وعن موسى بن علي رحمه الله ، في رجل حلف لا يأكل مما يحمل على حمار
زوجته من حب أو تمر ، فأكل مما يحمل على الحمار من السمك ، فإنه يحنث .
وقول : لا يحنث إلا أن يحلف لا يأكل مما يحمل على هذا الحمار ، ولا يسمى
من حب أو تمر أو غير ذلك ، فإنه يحنث إذا أكل مما حمل عليه إذا لم يجد شيئاً
معروفاً .
وعن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن حلف لا يأكل من مال محدود لفلان ،
مزال ذلك المال المحدود إلى غير فلان فأكل منه . فقول : يحنث وقول : لا يحنث .
ونحب إن كان اعتماده ونيته أنه لا يأكل إذا هو مال فلان ، فزال عن فلان
إنه لا يحنث ؛ لأنه ليس هو مال فلان .
وإن كان قصده في يمينه أنه لا يأكل من المال بيمينه ، لا من أجل أنه مال
فلان ، فأكل منه حنث ؛ لأن المال هو قائم العين .

وإن حلف أنه لا يأكل من نخل ابنه ، يعنى الثمرة ، فاشترى من الثمر لحماً
فأكله فإن كان نوى لا يأكل الثمرة ، فاشترى منه لحماً ، فأمرى عليه بأساً .
وإن لم ينو أكل الثمرة نفسها ، فاشترى منها شيئاً ، ففيه معنى الاختلاف على ما جاء
في الجدل .

ومما أجاب به موسى بن علي محمد بن محبوب رحمهما الله ، في رجل حلف
لا يأكل من مال هو لفلان ، أو شيء هو لفلان ، أو مال كان لفلان . فتصدق
صاحب المال على الخالف بالمال ، أو باعه له أو لغيره ، فأكل الخالف منه . فعلى
قوله في مال كان لفلان ، فأكل منه الخالف حنث . وأما قوله : مال هو لفلان
أو شيء هو لفلان . فإذا زال المال من يده بأمر منقطع فأكل منه الخالف لم يحنث ،
وإن حلف لا يأكل من كسب فلان فأزاله إلى غيره ، فإن كان نوى مادام في
ملكه أكله إذا زال من ملكه ، وإن لم ينو ذلك فلا يأكله في ملكه
ولا إذا زال .

وقول : إنه إذا حلف لا يأكل كسب فلان ، فهو محدود لا يأكله في ملكه
ولا في ملك غيره . وكذلك إن قال : لا يأكل من جمع فلان .

وقول : إنه بمنزلة ماله إذا زال عنه . فهو ماله قد جمعه وكسبه ثم زال عنه
فقد كسبه غيره وجمعه ، فلا يحنث إذا أكله في ملك غيره . وإن حلف لا يأكله
جملة ، فأكل منه حنث زال عنه أو لم يزل . وعلى قول من يقول : إنه من المحدود
فلا يحنث حتى يأكله كله .

ومن حلف لا يأكل من طعام أمه فأكل من طعام لها فيه حصة حث .
وقول : لا يحث إذا أكل بقدر حصة غيرها برأى صاحبها ، قسم أو لم يقسم .

وقول : إذا أكل بعد القسم لم يحث . وإن أكل قبل القسم حث . وإن
حلف لا يدخل دار أمه ، ولا يصعد نخلة لها ، ثم دخل داراً لها فيها حصة ،
أو صعد نخلة لها فيها نصيب ، إنه يحث . ولا يكون هذا مثل الطعام ؛ لأن الطعام
يقبض قليلاً وكثيره . وأما الدار التي تنقسم فهي كالطعام . وأما العبد والنخلة
وأمثال ما لا يقبض ولا ينقسم بالتجزى ، فلا تقع فيه اختلاف والاختلاف فيما
ينقسم .

ومن حلف لا يأكل من كسب فلان ، فورث فلان ميراثاً فأكل منه . فإن
كان نوى مما يكسب هو من عمله ومطلبه واحتياله ، فهو ما نوى ولا يدخل الميراث
في ذلك . وإن كان أرسل القول فأخاف أن يحث . وقول : كل ما ملك فهو من
كسبه . وقول : كسبه ما صار إليه من معاملاته ووجه معاملاته ، وكسبه الذى
يتصرف فيه من المطالب والحركات في استجلاب المال .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من حلف لا يأكل زراعة فلان المحدود منها أو
غير المحدود فأكل من بديله لم يحث . وإن حلف لا يأكل من زراعته لمحدود
منها أو غير محدود ، فأكل من بديل زراعته ففي ذلك اختلاف . بعض يرى عليه
الحث ، وبعض لا يرى عليه حثاً .

وأما المرأة التي حلفت لا تأكل من عند زوجها شيئاً فأرسل إليها زوجها بشيء .

على يد غيره ، فأكلت ذلك على هذا الوجه إنها تحنث . وإن كان ذلك عطية من زوجها لغيرها ، ثم أكلت هي من عقد العطي . فقد قيل في ذلك باختلاف إذا علمت أو صح معها . ومن حلف لا يدخل دار فلان داراً معلومة ، ثم باع فلان داره تلك على غيره ، ثم دخل الحالف الدار . فقد قيل في ذلك باختلاف . وكذلك إن حلف لا يأكل مال زوجته من مال معروف ، فأشهدت به له وزال إليه بعق ثابت . فإن ذلك مما يختلف فيه إذا أكل معه .

ومن حلف لا يأكل من ثمرة هذه النخلة ولا ثمرة فيها . فقول : إنه من المحدود . وكذلك من حلف على لبن شاة بعينها وفيها لبن ، فهو من المحدود . وقيل : ليس من المحدود . وكذلك ثمرة الأرض .

ومن حلف لا يأكل لبن هذه الشاة أو اللحم أو هذا اللحم . ففى أكله أو بديله أو ثمنه اختلاف . وكذلك إن أكل من مرق اللحم . ومن حلف لا يبيع غلامه في عمان ، فباعه في مكلا محار حنث . وكذلك إن حلف لينخرج من عمان اليوم فخرج إلى مكلا محار لم يخرج .

وإن حلف لا يأكل من لحم هذه الشاة ، فلا يأكل من شحمها ؛ لأن الشحم من اللحم . وقول : له أن يأكل الشحم الخالص ؛ لأن الله حرم على اليهود الشحم وأحل لهم اللحم . وإن حلف لا يأكل لبن هذه الشاة لم يأكل سمنها . وإن حلف عن سمنها لم يأكل من لبنها .

ومن حلف لا يأكل هذا التيمظ ، فأكل منه رطباً لم يحنث . وإن حلف
لا يأكل من مال زوجته فاستقى من ركيته لنفسه لم يحنث . وإن استقت هي
وعبدها حنث . وإن حلف لا يحلب لبن هذه الشاة ، فحلب بعضه لم يحنث .
والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والأربعون

في اليمين إلى وقت الثمار واليمين في الماء كولات

وقيل : من حلف لا يفعل كذا وكذا إلى الربيع ، فتربت النخل وبقي منها شيء قليل ، مثل نخلة قش ونخلة فرض أو شبه ذلك ، ثم فعل ذلك إنه لاحت عليه .

وقيل في امرأة غضبت على زوجها ، وحلفت ولمنت نفسها أنها لا تشق معه في قريته ، وكره الزوج الخروج معها ، ولم تعرف هي حد وقت الشتاء ، إنها إن شئت معه في قريته ، فعليها السكفارة صيام شهرين أو إطعام ستين مسكياً . وليس لها أن تعصيه في المقام معه إلا أن يوسع لها . فإن وسع لها فوقت الشتاء إن كانت هي تعرفه فهو على ما نوت . وإن كانت لم تنو وقتاً معروفاً ، فحد الشتاء أنقضاء البرد ودخول الحر .

وأما أول القيظ فقد قيل : لأنه إذا وقع أول الرطب قل أو كثر في البلد الذي هو فيه . والقيظ هو دراك البلعق والشجار . وآخر القيظ هو أن لا يبقى من القيظ شيء . والربع هو عامة الجداد ، ولو بقي شيء يسير فذلك هو الربع ، وأما الحد الذي إلى الذرة والصيف فأول الصيف أول الجزاز ، وآخره آخر الجزاز . وآخر السنة آخر ساعة تبقى من شهر ذي الحجة .

وقيل : إن الشتاء هو أن يدخل الناس البيوت لانتقاء البرد . وليس النفاذ في ذلك إلى حساب أهل النجوم ومعرفة الأوقات . وإن جاء برد في غير وقته ،

فلا يمتد به ؛ لأنه ربما جاء برد في غير وقته وليس ذلك من الشتاء ، وقد ذكرنا شيئاً من هذا المعنى في القول الرابع والعشرين . ومن حلف لا يتعدى مع فلان اليوم ، فلا بأس عليه أن يتعدى معه بعد ذلك اليوم .

فصل

واختلف فيمن حلف أن الرمان من الفاكهة . فقول : يحنث وقول : لا يحنث . وحجة من قال : إنه يحنث ؛ لأن الله تعالى أفرد ذكره من الفاكهة فقال : « فيها فاكهة ونخل ورمان » واحتج من قال : إنه لا يحنث ، بقوله تعالى : « من كان عدواً لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكائيل فإن الله عدو للكافرين » . وقد علمنا أنهم من الملائكة ، ولكن قد يرد الله ذكر الشيء في كتابه .

فصل

ومن حلف لا يقضم حباً فأكل طحينا ، إنه لا حنث عليه . وإن حلف لا يأكل شعيراً ، فأكل برّاً فيه شعير حنث . وإن حلف لا يأكل برا ، فأكل شعيراً فيه بر حنث . وإن حلف لا يشتري شعيراً ، فاشترى برّاً فيه شعير لم يحنث . وإن حلف لا يشتري برّاً ، فاشترى شعيراً فيه بر ، لم يحنث إذا كان هو الأغلب في التسمية ، والمعنى غير ما حلف عليه .

وإن حلف لا يأكل من هذا الحب ، فبذر الحب وأكل من زرع ذلك الحب حنث . وقول : لا يحنث ؛ لأن هذا غير الحب الذي حلف عليه . والأول قد استهلكته الأرض .

ومن حلف لا يشتري حديداً ، فاشترى باباً فيه حديد لم يحنث ، لأن مقصده في الشراء للباب لا للحديد .

وكذلك إن حلف لا يشتري خشباً ، فاشترى داراً فيها خشب ، أو حلف لا يشتري نوى ، فاشترى تمرأ فيه نوى ، لم يحنث في كل هذا . وما أشبه هذا فهو مثله .

وإن حلف لا يأكل شعيراً فأكل خبز بر فيه شعير ، فإنه يحنث . وهذا غير الأول ، إلا أن يكون مختلطاً من الزراعة . وقول : لا يحنث ؛ لأن هذا ليس بشعير في التسمية .

ومن حلف لا يأكل من خبز فلانة . فالحبز ما مد حتى استدار خبزاً . وإن عجنت وصفحت ومدت الحبز هي ، وطرحه غيرها في التنور أو الصلي ، لم يحنث بأكله من ذلك الحبز .

وقول : إن طرحته هي فعى خابزة ؛ لأن الطارحة له على النار والمادة له باليدين أو غيرها ما خابزتان . وقول : إن الخابزة هي الطارحة للحبز في التنور أو غيره . وإن حلف لا يأكل من خبز امرأة في شهر رجب ، فخبزت في جمادى الآخرة . فمن أبي عبد الله رحمه الله : إنه لا يأكل في شهر رجب ما خبزت في شهر جمادى ، ولا يأكل في شهر شعبان ما خبزت في شهر رجب . وله أن يأكل في شهر شعبان ما خبزت في جمادى .

وإن حلف لا يأكل خبز امرأته فصفحت امرأته الحبز إنها قد خبزت ولو

خبزه غيرها، ويحنث إذا أكل منه ، ولو أكله مجيئاً بعد ما صفحته حنث. وكذلك قال أبو معاوية رحمه الله . وكذلك لو خبزته في القدر ثم أكله حنث .

وقال محمد بن روح رحمه الله : إن حلف لا يأكل خبز امرأته ، فإن أراد بيمينه خبز يدها ، فلا حنث عليه ولو طحنته ومجنته وأوقدت النار ما لم تدر الخبز بأصابعها أو راحة يدها أو تجعله على الصلي أو الجر أو الحصى المحمى بالنار أو موضع الخبز من الرمل وأشبه ذلك ، وإن لم يرد بذلك خبز يدها ، فعليه الحنث إذا كان من خبز تملكه هذه المرأة ولو خبزته غيرها بيدها .

وإن حلف لا يأكل خبز الذرة ، فخلط البر والذرة وخبز وأكله ، ففي معنى التسمية لا يحنث ، وأما في المعنى فلا يتعمى من الاختلاف في حنثه ، وإن خلط بغيره من الحبوب التي تخبز كالشعير والأرز وأشباهه من الحبوب المعروفة بالخبز ، وأما ما كان من الحبوب التي لا تعرف بالخبز ، فأخاف أن يكون الاسم لها إذا كانت هي الأغلب .

وإن حلف لا يأكل الطرى من السمك فزال عنه اسم الطرى ، ووقع عليه اسم المالح ، جاز له أكله ، وأقل ما يكون من ذلك يوم وليلة إذا كان على ذلك. وله أن يأكل صد^(١) الوديان .

وإن حلف لا يشتري صوفاً ، فاشتري كبشاً عليه صوف إنه لا يحنث ، وإن حلف لا يدخل بيته صوف ، فدخله كبش عليه صوف حنث . وقول : لا يحنث ما لم يسقط منه صوف في البيت .

(١) الصد : صغار السمك الخارج من الفيول والمياه الحلوة . ويوجد في الأفلاج المانية .

وإن حلف لا يأكل اللحم ، فأكل المخ الذي يخرج من الرأس ، حنث في المعنى ولا يحنث في التسمية .

وإن حلف لا يأكل الشحم ، فأكل المخ الخالص لم يشبه معنى حنث في تسمية ولا معنى ، وإن حلف لا يأكل اللحم فأكل المخ^(١) الخالص من الشحم . فيختلف في حنثه في التسمية والمعنى .

وإن حلف لا يأكل الشحم فأكل اللحم النقي من الشحم لم يحنث ، وإن كان لا يبقى من الشحم إلا أن اللحم هو الغالب في التسمية ، فلا يحنث في التسمية ويحنث في المعنى . وقول : لا يأكل اللحم .

ومن حلف لا يأكل اللبن ، فله أن يأكل السمن ؛ لأن السمن ليس بلبن . وإن حلف لا يأكل السمن ، فلا يأكل اللبن ؛ لأنه لا يخلو منه .

وإن حلف لا يشرب من لبن شاة فأكل من جبن موضوع في لبنها ، فإنه يحنث إلا أن ينوى الشرب بعينه . وقول : لا يحنث .

وقال أبو الله : أخبرنا أبو صفرة عن والدي رحمه الله أنه قال : من حلف لا يأكل من لحم هذه الشاة ، فأكل من شحمها حنث ؛ لأن الشحم يحى من اللحم ، وإن حلف لا يأكل في شحمها فأكل من لحمها لم يحنث ؛ لأن اللحم لا يحى من الشحم .

وقال بعض الفقهاء : من حلف لا يأكل اللحم أكل الشحم ، ومن حلف

(١) في نسخة : اللحم بدل المخ .

(٢٩ - منهج الطالبين ج - ٦)

لا يأكل من سني هذه الشاة ، فله أن يأكل من لبنها حليياً . واختلف فيمن حلف لا يأكل اللحم أو لحمًا بعينه ، فأكل من مرقه . فقول : يحنث . وقول : لا يحنث . وروى الأزهري بن محمد بن جعفر عن أبيه ، فيمن حلف لا يأكل الزبد أو السمن ، فإن أراد زبدًا بعينه أو سمنًا بعينه ، فلا يحنث في أكل غير الذي حلف عنه ، وإن أرسل القول حنث في الزبد ؛ لأنه سمن . وقول : إنه يحنث في أكل الزبد أو السمن .

وقيل : من حلف لا يأكل السمن لم يحنث بأكل اللبن في التسمية ، في أي حال كان ذلك اللبن . ومن حلف لا يأكل الزبد أو السمن ، فأكل الخبيض من اللبن لم يحنث .

وسئل أبو الحسن رحمه الله ، هن حلف لا يشتري السمك ولا يأكله هل يشتري القاشع والكسيف أو يأكله ؟ أم هما من السمك ؟ قال : إن كان مرسلًا ليمينه فإن القاشع والكسيف من السمك ، ويحنث إذا اشتراها أو أكلهما . وقال غيره : يحنث في المعنى ولا يحنث في التسمية .

وقال الملا : اختلف الفقهاء فيمن حلف لا يأكل لحمًا ونيقه لحم البقر وأكل سواء . قال : وأنا أقول : إن أكل من سواء فليكفر يمينًا . وأما مسيح فقال : حنثت أن كل من حلف من غير أن يستحلف ، فله نيقة في يمينه . وقال هاشم وحواري : إن نوى لحم البقر فأكل غيره فلا بأس عليه .

وإن حلف لا يأكل اللحم كله ، وأدخل في نيقة السمك ، إنه لا يأكل السمك . وإن أكله حنث .

وقال أبوالمؤثر رحمه الله : كل من حلف وأحضر نيته على شيء حلف عنه ، فله نيته وعليه نيته إذا اعتقدها عند الحلف . وإن نوى قبل الحلف أو بعده ، فلا تنفعه نيته ولا تضره . وقال : من حلف لا يأكل هذا اللبن أو من هذا اللبن ، فأكل من زبد حنث ، وإن حلف لا يأكل اللبن ولم يجد لبناً بعينه ، فله أن يأكل الزبد الخالص من اللبن والأقط من اللبن .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من حلف لا يأكل اللبن فلا يأكل الزبد ؛ لأنه لا يغلو من اللبن ، ولكن يأكل السمن إذا أذيب على النار وخلص من اللبن .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من حلف لا يأكل اللحم ، فلا يأكل السمك الطرى . وقال في موضع آخر : إن السمك ليس من اللحم إلا أن يكون قصد إليه بيمينه . ومن حلف لا يأكل السمن فأكل اللبن لم يحنث .

وإن حلف لا يأكل اللبن ، فأكل الإنفحة^(١) التي من المنطر لم يحنث في التسمية . وأخاف أن يحنث في المعنى . وأما إن حلف لا يأكل من لبن هذه الشاة ، فأكل شطرها لم يحنث بلا اختلاف .

ومن حلف لا يأكل لبن الجمد ، فأكل لبن الضأن أو الطماطم . ففى المعنى يقع عليه الحنث ، وفي التسمية لا يقع لأنها أصناف ويجمعها الضأن . ومن حلف

(١) الإنفحة بكسر الهمزة وتفتح الفاء مخففة وبالهاء المهملة : كرش الحمل أو الجدى مالم يأكل . فإذا أكل فهو كرش . وكذا المنفحة بكسر الميم . وذكر ثعلب في الفصيح في باب ملكسور أوله : الإنفحة مشددة ومخففة اه مختار .

لا يأكل من سمك زبد ، وكان في سمكه ملح ، فأخذ منه وجعله في طعام وأكل منه الحالف إنه لا حنث عليه .

ومن حلف لا يأكل لحم الأنعام ، فأكل من لحم الضبباء والوعول . فعن أبي سعيد رحمه الله إنه لا يحنث . وإن حلف لا يأكل لحم الغنم ، فأكل لحم ظبي أو وعل حنث . وإن حلف لا يأكل اللحم ولا السم ، فأكل الملح الذي في العظام لم يحنث .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : من حلف لا يأكل من لبن هذه الشاة ، فوضع جدى من لبنها ثم ذبحه : إنه لا بأس عليه بأكل لحمه ، ولكن لا يأكل ما بقي في الإنفحة من اللبن ، ولا يأكل الإنفحة حتى تفصل .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من حلف لا يأكل الشواء ، فأكل باذنجاناً أو سمكاً غير مشوى ، فلا يحنث حتى يأكل شوى اللحم ؛ لأنه هو الشواء المعروف . وإن كانت له في ذلك نية فهو ما نوى . ومن حلف لا يأكل لحم الطير لم يأكل لحم الدجاج ولا النعام ، إلا أن يكون له في ذلك نية فهو ما نوى . وإن حلف لا يأكل لحم شاة ولا نية له فأكل لحم تيس لم يحنث . وإن حلف لا يأكل لحم شاة ونيتته الغنم ، ولم يقصد أنثى من ذكر ، ثم أكل لحم تيس حنث ؛ لأنه من جملة الغنم .

وإن حلف لا يأكل لحم الغنم ، فهو بمنزلة الشاة ؛ لأنه اسم جامع . وكذلك المعز اسم جامع . وكذلك الضأن . والجمع اسم جامع لذكورها وإناثها . وكذلك

الإبل والبقر اسم جامع لذكورها وإناثها . وأما إن حلف لا يأكل لحم الجمل
فأكل لحم ناقة لم يحنث ؛ لأن اسم الجمل يختص به الذكران من الإبل دون الإناث
وكذلك السكباش اسم يختص بالذكران من الضأن .

ومن حلف لا يدخل بيته لحماً ، فأكل لحماً خارجاً من بيته ثم دخل في أضراسه
شيء من اللحم ، فلا بأس عليه . وإن خلع أضراسه منه وطرح منه في البيت خفت
عليه الحنث . وأما إن غرقه فأرجو أن لا يحنث إن شاء الله . وإن حلف لا يشرب
اللبن إلا من شاة هي له ، فشرب من لبن شاة له فيها النصف حنث ، حتى تكون
الشاة له خالصة ، وقال بعض الفقهاء : من حلف لا يأكل اللحم أكل الشحم .
وإن حلف لا يأكل الشحم أكل اللحم ؛ لأن لكل واحدٍ منهما اسماً ينفرد به .
وقد ذكرنا الاختلاف في ذلك .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من حلف لا يأكل اللبن فشربه ، إنه يحنث
إلا أنه يوجد في بعض التول : إن من حلف لا يشرب اللبن وأكل الثريد إنه
لا يحنث . وقول : يحنث .

ومن حلف لا يأكل اللبن ، فأدخل له منه شيء في دواء ، وشربه بعد ما امتزج
به ، وكان الدواء هو الغالب لم يحنث . وإن كان اللبن غالباً للدواء حنث . وكذلك
إن وقع اللبن في ماء أو غيره وشرب منه لم يحنث ، حتى يكون اللبن هو الغالب .
ومن حلف عن أكل السويق فشربه حنث . وإن حلف عن القرح والفلفل
أو الخلل ، فوضع منه في قدر وأكل منه حنث . وقول : لا يحنث في التسمية ويحنث
في المنى .

ومن حلف لا يأكل اللحم أو من اللحم ، فشكل ذلك فيه اختلاف ، كان اللحم محدوداً أو غير محدود . وإن قال : لا يأكل لبن هذه الشاة وثمرة هذه النخلة أو هذه الأرض . نقول : إنه محدود . وقول : ليس بمحدود ، إلا أن يكون فيها شيء ، حين حلف . وقيل : كل محدود حلف لا يأكله ، إنه لا يحنت حتى يأكله كله . واختلف في أكل ثمنه وبديله . نقول : يجوز أكل ثمنه وبديله . وقول : يأكل من ثمنه ولا يأكل من بديله .

وإن حلف على لبن شاة لا يشربه ، فلا يأكل الزبد ؛ لأن الزبد من اللبن . وإن حلف لا يأكل لحم شاة ، فلا يشرب من مرقه .

وقول : إن نوى أكل اللحم بعينه ، لم يحنت بأكل المرق وشربه ، إلا أن تكون بقيت بقية فيه من اللحم . وإن أرسل القول فإنه يحنت ؛ لأن المرق قد ذاب فيه من اللحم .

وإن حلف لا يأكل المرق ، وطبخ لحماً أو غيره وهو رطب أو بعد أن يبس ، فإنه يحنت لأن المرق فيه . وقول : لا يحنت حتى يأكل المرق هائناً عن اللحم ومن غيره . أما اللحم فلا يقع عليه اسم المرق . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والأربعون

في اليمين بما كان من رطب أو تمر أو شبه ذلك

ومن حلف لا يأكل التمر فأكل حشفاً حنث . وقول : إنه لا يحث . وإن حلف لا يأكل التمر ، فأكل دبساً لم يحث في التسمية . وأخاف أن يحث في المعنى . وإن حلف لا يأكل الدبس فأكل التمر لم يحث .

وإن حلف لا يأكل من التمر فأكل من الدبس حنث ؛ لأنه من التمر . وإن حلف لا يأكل من الدبس فأكل من التمر لم يحث ؛ لأن الدبس من التمر ، والتمر ليس من الدبس .

وإن حلف لا يشرب النبيذ ، فعمل خلاً في جرة حتى صار في حد القبيذ شرب منه . ففي معنى قول مسلم بن إبراهيم : يحث لأن عنده ما دام الخلل في القبيذ فهو نبيذ حتى يصير خلاً . وقال غيره : إنه بالنية إن كان أسس خلاً فهو خل . وإن كان أسس نبيذاً فهو نبيذ . فعلى قول من يقول : الأيمان بالنيات لم نر عليه حنثاً . وعلى القول الآخر يحث .

ومن حلف لا يأكل ثمرة نخلة امرأة ، فباعها أو قابض بها يذنبها ، وأكل من ثمرة بدلها أو ما اشترى منها ، لم يحث إذا كانت النخلة محدودة بعينها .

وإن حلف لا يبيع هذا الجراب إلا بسبعة دراهم ، ثم باعه بأقل من ذلك أو أكثر ، حث في التسمية والمعنى ، وإن كانت له نية فله نية ، وإن حلف لا يأكل التمر أو أكل الخلل والدبس ، إلا أن يحلف عن تمر محدود ، فلا يأكل منه ولا من

دبسه ولا من خله ، وقول : لا يحنث حتى يأ كله كله ، ومن حلف لا يأ كل الرطب أو كل البسر .

ومن حلف عن البسر لم يأ كل الرطب . وفي موضع : أكل الرطب . وإن حلف لا يأ كل رطب نخلة أو كل من بسرها . فإن حلف لا يأ كل بسر نخلة ، فلا يأ كل بسرها ولا رطبها . وإن حلف لا يأ كل من ثمرة هذه النخلة ، فأكل من ثمرة حجة في رأسها فهو من ثمرتها . وقول : إن الحجة غير النخلة . وإن حلف لا يأ كل مما أثمرت هذه النخلة ، فأكل من ثمرة حجبها لم يحنث . وإن حلف لا يأ كل مما أغلت هذه النخلة ، فأكل من ثمرة حجبها لم يحنث . وقول : يحنث . وكذلك النخلة إن قال : مما على هذه النخلة . وإن شئت الحجة من الأرض من تحت النخلة ، فهي غير النخلة بلا اختلاف في قول لأبي الحواري رحمه الله .

ومن حلف لا يأ كل التمر فعلم منه خلا أو مرس منه مريسا ، فأكل من ذلك الخل أو الريس إنه لا يحنث . وإن حلف لا يأ كل العسل ، فعلم منه نبيذاً وشربه لم يحنث . وقول : يحنث .

ومن حلف لا يأ كل التمر ، فأكل الخل أو العسل أو شرب النبيذ لم يحنث . وإن حلف لا يشرب النبيذ ولا يأ كل الخل ، فشرب النبيذ لم يحنث . وإن حلف لا يشرب النبيذ ، فأكل الخل لم يحنث . وإن حلف لا يأ كل الخل فشرب النبيذ لم يحنث .

وقال موسى بن علي : من حلف لا يأ كل البسر الأخضر ، فأكل الفصخ

لم يحنث . وإن حلف لا يأكل الفصخ ، فأكل البسر الأخضر لم يحنث . وإن حلف لا يأكل البسر ، فأكل الرطب لم يحنث . وإن حلف لا يأكل البسر ، فأكل البسل ، لم يحنث إذا أراد بيمينه غير البسل . وإن حلف لا يأكل البسر البسل فأكل البسر الأخضر والفصخ لم يحنث .

وإن حلف لا يأكل هذا الجراب ولا ثمنه ، فليس له أن يأكل ما أبدل به من الطعام ؛ لأن بدله ثمن له ، إلا أن يكون نوى بالثمن دراهم فله نيته ، ويأكل ما أبدل به غير الذي نواه ، ولا يأكل أيضاً مما اشتراه به من ذلك الثمن الذي نواه . فإن فعل فإنه يحنث .

وعن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمن حلف لا يأكل ثمرة هذه الذخلة وليس فيها ثمرة ، أو فيها ثمرة ولم يقل : ثمرة هذه الذخلة التي هي فيها ، ثم أكل منها شيئاً حنث ، إلا أن يحلف على ثمرة قائمة محدودة بيمينها ، فيحلف لا يأكل ثمرة هذه الذخلة التي فيها ، ثم أكل منها شيئاً فإنه لا يحنث حتى يأكل ثمرتها تلك كلها .

وقول : لا يحنث حتى يأكل ثمرتها كلها ، كان قد حد ثمرة محدودة أو لم يحد ؛ لأن ثمرة الذخلة محدودة . وكذلك لبن هذه الشاة وخبز هذه المرأة وغزل هذه المرأة ، إذا كان يعني غزلها بيدها . وقول : إن هذا كله ليس بمحدود حتى يحد منه شيئاً قائماً بيمينه ثم يلحقه معنى المحدود .

ومن حلف بطلاق امرأته إن لم يأكل هذا الجراب ، فليس عليه أن يأكل

الحشف ولا العجم^(١)، وإنما يأكل منه ما يأكل الفاس من مثله من معاني العرف بينهم . وإن خرج منه غسل بعد اليمين ولم يأكل التمر مع الغسل لم يبر . والذي خرج من قبل اليمين فلا شيء عليه فيه .

وإن حلف لا يأكل من هذا التمر ، فله أن يأكل من خله وغسله ونبذه وما جاء منه ، مما لا يقع عليه اسم التمر ، ولا حفت عليه في معنى التسمية . وقول : لا يأكل من جميع ما جاء منه . وكذلك إن حلف لا يأكل التمر مرسلاً ، إنه يحرم فيه الاختلاف على نحو ما مضى من القول .

وإن حلف لا يطلع هذه النخلة ، وطلع نخلة يجنبها أو شجرة حتى حاذى رأس النخلة ، فترقى إلى رأسها ، ونزل من حيث طلع . فإن لم تكن له في ذلك نية فقد طلع ؛ لأن الطلوع هو العلو على الشيء . ولا يبعد هذا من الاختلاف . وإن حلف لا يأكل هذه البسرة ، فتركها حتى رطبت فأكلها . فقول : يحنث : وقول : لا يحنث .

وحفظ عن محمد بن هاشم عن أبي علي رحمه الله ، فيمن حلف لا يأكل التمر فإنه له أن يأكل الخلل والغسل والبسر واللبسل ، إلا أن تكون يمينه على شيء محدود ، فلا يأكله ولا الذي جاء منه .

وسئل أبو عبد الله عن حلف لا يأكل من رطب هذه النخلة . هل له أن يأكل من بسرها ؟ قال : نعم . قيل له : فإن كانت بسرة قد أقترنت ؟ قال :

(١) العجم بفتح الحاء : النوى . والواحدة عجمة مثل قسبة وقصب . والعامة تقول : عجم بالتسكين ١٠٠ . مختار .

يقطع ما رطب منها ويأكل ما بقي من البسرة ، إلا أن يقول : هذه البسرة بعينها ، فلا يأكلها ولو أرطبت . وكذلك إن حلف على رطوبة بعينها لا يأكلها ، فلا يأكلها ولو صارت تمرة .

وإن حلف عن أكل الفاكهة أكل الرطب والمان ؛ لأن الله أخرجهما من الفاكهة . وكذلك الأترج والبطيخ والجوز وما أشبهه ليس من الفاكهة . وفي الرمان قول : إنه من الفاكهة . وإن حلف عن أكل الأدم أكل البيض والجن وما أشبهه ؛ لأن الأدم ما يؤدم به .

وسئل محمد بن جعفر عن حلف لا يأكل من أول هذا الجراب ولا من آخره أو غير الجراب ، وأراد أن يأكل من بعضه من وسطه ، ما الذي يجوز له منه ؟ قال : إن الجراب ونحوه من الأشياء التي لا يستبين تمييزها ، فلا نعرف الفرق بين أولها وآخرها . وأما مثل ما يميز من الأشياء فيكون فيه أول وآخر ووسط ، كالذي يحلف عن ثلاث نخلات ، لا يأكل من ثمرة أولهن ولا آخرهن ، فلا بأس عليه أن يأكل من الوسطة . وما أشبه هذا فهو مثله .

واختلف فيمن حلف لا يطعم ثوره نوى ، فأطعمه تمرأ فيه نوى . ففي معنى التسمية لا يحنث . وفي حكم المعنى يحنث . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والأربعون

في اليمين بالأكل والشرب والذوق والشراء

ومن حلف لا يأكل طعاماً فشرّب ماءً أو نبيذاً أو خلّاً أو خمرًا لم يحنث .
وإن شرب لبناً أو دبساً حنث . وإن قال : لا يأكل عيشاً ، فشرّب شيئاً من هذا
حنث ؛ لأن كل شيء يعاش به فهو عيش .

وإن حلف لا يأكل من طعام فلان ، فأتقدم من عنده بزيوت أو خل أو سمن
أو شيء من الصنع الذي يعمل . فقال بمض الفقهاء : يحنث إلا في الخل ؛ لأنه ليس
من الطعام .

وإن حلف لا يشرب النبيذ، فعلم خلّاً ثم شرب منه حين صار في حد النبيذ،
فلا حنث عليه . وإن شرب من عصير تمر النبيذ لم يحنث ؛ لأنه لم يصرف في حد
النبيذ . وإن حلف لا يأكل طعاماً مع فلان ، فأكل معه من الإدام والأدهان
حنث ، وقول : إنه من الإدام .

واختلف في الملح ، فقول : إنه من الطعام ، وقول : إنه ليس من الطعام .
ومن حلف لا يطعم شاته حبشياً ، فأطعمها ورق سدر خرطه . لحفظه من حفظه عن
موسى أنه لا بأس .

وإن حلف لا يشرب شراباً ولا نية له ، فشرّب خلّاً أو شيئاً غير الماء حنث .

وإن حلف لا يشرب لبناً أو شيئاً غيره فوجر^(١) إلهه مغلوباً لم يحنث . وإن كان برأيه حنث .

وإن حلف لا يأكل من صيد البر والبحر، فأكل من صيد الأنهار والأودية . فأرجو أن لا يحنث .

وإن حلف لا يأكل من طعام فلان . فأكل مغرة أو ملحاً من عند فلان لم يحنث . وكذلك الطين . وكذلك إن قال: من عيش فلان . وإن حلف لا يأكل من عند فلان شيئاً ، فأكل هذا حنث .

وإن حلف لا يشرب السكر ، فشرب ما يجري عليه اسم سكر حنث .

وإن حلف لا يأكل الخبيص ولا نية له ، فأكل ما يجري عليه اسم خبيص حنث . وإن حلف لا يأكل الحلوى ، فإن قصد إلى شيء موصوف بذلك إلى نية . وإن أرسل القول فأخاف أن يحنث في كل طعام حلوى . ومن حلف لا يأكل البقل ولا نية له . فأرجو أن لا يكون عليه حنث إلا في البقل المعروف .

وإن حلف لا يأكل الشجر ولا نية له ، فأخاف أن يحنث في جميع الشجر الذي يقع عليه اسم شجر . وإن حلف لا يأكل من بقول الأرض . فكل ما أبلت الأرض حنث فيه ، إلا أن تكون له في ذلك نية ، وإلا فما أنبتت الأرض فهو من بقولها . وإن حلف لا يأكل من البقول ، فكل ما جرى عليه اسم البقول حنث في أكله . وإن حلف لا يأكل اللحم لم يحنث في أكل السمك ، كان طرياً أو ملحاً .

(١) الوجر : أن توجر ماء أو دواء في وسط خلق صبي أو من لسان العرب . م

وإن حلف لا يأكل القدير ولا الشواء . فشكل ما همل بالتقدير فهو قدير ، وما شوى فهو شواء ، كان الشواء على حجارة أو جمر أو حديد ، إذا كان على عمل الشواء ، وقيل : لا يحث في الشوى إلا من شوى اللحم . وذلك على النية . وإذا ثبت هذا في الشواء من اللحم خاصة أشبه ذلك في تقدير اللحم خاصة . وإن حلف لا يبطأ النساء ولا نية له ، فوطىء صبوية لم تبلغ . خفت عليه الحث .

وإن حلف لا يركب ، فركب سفينة أو علا إنسانا فهو من الركوب ؛ إلا أن تكون له في ذلك نية . وإن حلف لا يضحك فتبسم ، فإذا كثر عن أسنانه فقد ضحك ، وإن حلف لا يشرب لبناً ، فخلط لبناً في ماء وشربه حث ، إلا أن يكون اللبن وقع في ماء كثير هلك فيه حتى ذهب ، فلا حث عليه .

ومن حلف لا يشرب من نهر أو بحر أو ماء بعينه ، فمجن من ذلك خبزاً ومحو ذلك وأكل منه ، فإن كان حلف عن الشرب بعينه وإلا فأخاف أن يعث ، وفي بعض القول : إذا عولج خبزاً أو غيره من ذلك الماء . فأرجو أن لا يعث في معنى ولا تسمية ، وأما صنع القدور من ذلك ، فإن شرب به حث ، وإن أكله لحقه معنى الاختلاف .

ومن حلف لا يأكل الشواء فإنه شواء اللحم المعروف ، إلا أن يريد غير ذلك . ومن حلف لا يشرب شراباً ولا نية له ، ثم شرب خلاً أو شيئاً غير الماء حث ، وإن حلف بطلاق أو عتاق لا يشرب شراباً ، وهو ينوى شراباً بعينه ، فشرب من غير الذي نواه فله نية ، ولا يحث حتى يشرب الذي نوى بشربه ، وأما في الحكم فيلزمه الحث مع الأحكام ، إذا لم تصدق زوجته أو عبده ، حتى يصح أنه نوى غيره .

وقال محمد بن جعفر : من حلف أنه لا يشرب شراباً فشرّب لبناً أو سويقاً أو سحوجاً أو سغوناً . فإن كانت له في ذلك نية فهو ما نوى ، وإلا فأخاف أن يعنث في كل شراب شربه .

وإن حلف لا يأكل طعاماً أو عيشاً أو إداماً أو شيئاً أو رزقاً ، فأكل من ذلك . فأما في العيش والشيء والرزق وكل شيء أكله أو شربه مما يؤكل فقد حنث ، وأما في الطعام فلا يعنث حتى يأكل الطعام المعروف . وكذلك الإدام .

ومن حلف لا يشرب الماء ، فشرّب نبيذاً فيه ماء قد عمل به فهو حنث . وإن حلف لا يشرب نبيذاً ، فشرّب سكراً أو عصيراً مما لا يجرى عليه اسم النبيذ : إنه لا يعنث . وإن كان مما يجرى عليه اسمه حنث .

وإن حلف لا يشرب مع فلان شراباً ، فشرّب معه في مجلس واحد من شراب واحد فقد حنث . وإن حلف لا يشرب شراباً ، فذاقه بلسانه ولم يدخل جوفه ، يقول : يعنث ، وقول : لا يعنث .

وإن حلف لا يشرب شراباً فص رماناً حتى أساغه وألقى نواه فلا حنث عليه ، وإن استخرج ماءه في فيه حتى تبين له ثم شربه ، خفت عليه الحنث ، وقول : لا يعنث . وإن عصره في إناء ثم شربه حنث . وإن حلف لا يشرب الماء ، فشرّب شيئاً قليلاً ، فهو حنث في الشيء من ذلك إذا شربه وإن لو قل . وكذلك الذي حلف لا يأكل الطعام ؛ فأكل منه قليلاً أو كثيراً حنث .

فصل

ومن حلف لا يذوق فذاق بلسانه حث. وإن حلف لا يذوق فأكل حث.
وإن حلف لا يأكل فذاق لم يحث. وإن حلف أنه يأكل، وحلف أنه يذوق،
ولم يأكل ولم يذق، فعليه يمينان. ولو أكل بر في يمينيه كليهما.

وإن حلف لا يشرب شراباً، فذاقه بلسانه، ولم يدخل جوفه، فلا حث
عليه. وإن حلف لا يذوق شراباً، فذاقه بلسانه ولم يدخل جوفه حث.

وفي بعض القول: إن من حلف لا يأكل طعاماً فذاق، فإنه يحث. بقول:
حتى يدخل حلقه ويسيقه. وإن حلف لا يأكل طعاماً، فنتى حتى لاك منه شيئاً
ومضغه، ثم ذكر فالتقاء. من فيه. ففي الأثر: إن من حلف لا يأكل لم يحث
حتى يشبع.

ومن حلف لا يذوق. فإذا ذاق حث ولو لم يستغ. ثم سئل عمر بن المفضل
عن حلف لا يأكل فذاق. فقال: يحث. ثم روجع في ذلك. ثم جاء هاشم
ابن عبد الله الخراساني، فسأله عمر بمحضر السائل فقال: من حلف لا يأكل لم يحث
حتى يشبع.

وإن حلف لا يذوق، فذاق ولو لم يشبع حث. وإن حلف لا يشبع ولا يروى.
فإن عني بنفسه فأكل ثم ترك قبل أن تشتهي نفسه، وهو يحتاج للازداد فلم
يشبع. وكذلك الرى.

وحفظ أبو زهاد عن هاشم بن عبد الله الخراساني، في الذي يحلف لا يذوق

الشيء فيذوقه ولا يسيغه ، إنه لم يحث إن لم يأكله حتى يسيغه ويضمض فاه
ويبرزه . قال أبو المؤثر : أحفظ هذا . وأحفظ هذا عن أبي زياد . وقيل : من
لا يأكل فذاق ولم يسخ إنه يحث . وقول : حتى يسيغ . ومن حلف لا يذوق
فأكل حث إذا أساغ .

فصل

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في رجل قرب إلى رجل طعاماً ، وحلف عليه
أن يأكل منه حتى يشبع ، فأكل ثم قال : شبت . إنه يجوز له تصديقه ولو
أكل منه قليلاً ؛ لأنه أعلم بنفسه . وإن حلف لا يأكل طعاماً بعينه فحلف فيه
طعاماً غيره ، فيختلف فيه ما لم يكن فيه الطعام الذي حده كله .

وإن حلف لا يأكل في بيت سماء طعاماً أو عيشاً ، ثم أكل مغرة ، أو شرب
فيه نبيذاً أو ماءً وكان يمينه مرسلًا . فقال أبو عبد الله : إن للقرة والطين ليستا
من الطعام ولا من المعيشة ، ولا حث على من أكلهما . وأما النبيذ فليس من
الطعام ، وما من العيش ، والحث يلزم فيهما إذا حلف لا يأكل عيشاً .

وإن حلف لا يأكل في منزل فلان طعاماً ، فأكل حباً مقلاً وغير مقلاً ،
أو شرب سغونا أو لبناً أو سويقاً أو نبيذاً أو استف دقيقاً ، حث في كل ذلك
إلا النبيذ . وقول : لا يحث في الدقيق والحب المقلا وغير المقلا . وأنا أحب أن
يكون الدقيق والحب المقلا وغير المقلا من الطعام ، ويحث بأكله . والابن والسمنك
والعسل من الطعام .

(٣٠ - متيج الطالبين - ج ٦)

وقال أبو عبد الله رحمه الله: إن حلف لا يشرب النبيذ ، وأرسل يمينه إرسالاً ،
إنه ليس له أن يشرب نبيذ التمر ولا المسل ولا الزبيب ولا الأرز ولا الذرة ولا
الشمير ولا الرمان ولا النارجيل ولا البسر ولا شيئاً من الأنبهة التي يعملها الناس
من جميع الأشياء . فإن شرب شيئاً من هذا حنث . وإن عمل نبيذاً في وعاء أديم
فيما يحل فيه الشراب ، فلما صار في حد النبيذ بدا له أن يجعله خلاً ، فشرب منه
بعد أن صار في حد الخل ، وخرج من حد النبيذ وتأدم منه في طعام حنث
وكذلك إن شرب من الخمر إذا جعل عليه الملح وصار خلاً فإنه يعنث .

وإن حلف لا يأكل الدراهم ، فأكل ما اشترى به من تلك الدراهم فإنه يعنث .
وإن أبدل بالشئ الذي اشتراه من تلك الدراهم شيئاً آخر ، فأكل البديل لم يعنث .
وإن حلف لا يأكل من حب فلان شيئاً أو من مال فلان شيئاً ففعل حباً له
وحباً لفلان ، فطعن وخبز وقسم الخبز بالميزان ، فأكل هذا من حصته . فعن أبي سعيد
رحمه الله : إنه يختلف في هذا . قول : إنه إذا قسم بالميزان ، وميزت له حصته
فأكل منها ، فلا حنث عليه ؛ لأنه أكل ماله . وقول : يعنث لأنه مختلط فيه من
المال الذي حلف عنه . ولعل الأول يذهب في الأيمان إلى التسمية والمؤخر إلى المعنى .

وقال محمد بن جعفر ، في امرأة حرم عليها رجل ماله ، فطعن له حب في رحي ،
ثم طعننت هي بعده ، وقد بقي في الرحي من حبه أو بخره في قدر طعام ، ثم بخرت
هي في تلك القدر . ففي كل هذا إذا علمت أنه إذا بقي شيء مما كان له ، واختلط
فيه طعامها ، لزمها ضمانه . وإن لم تعلم أنه بقي منه شيء يختلط بطعامها . فأرجو
أن لا يكون عليها بأس إن شاء الله .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن حلف لا يأكل من حب فلان وهو شريكه في حب ، فقسم الحب بالسكيل ، أو اتفقا على قسمه بغير كيل ، وأكل مما وقع له ، إنه لا يبحث إذا كانت اليمين على غير محدود . وكذلك إن حلف لا يأكل من حب فلان ، فخلطاً حباً وطحنه ، وقسمه خبزاً أو طحيناً ، بوزن أو كيل أو تقدير باتفاقهما . وأكل مما وقع له . فقول : يبحث . وقول : لا يبحث . وأحب أن لا يبحث . إذا كان اعتماده في ذلك أكل ماله وأخذ حصته .

وإن حلف لا يأكل شيئاً من الأدم ولم يحدد أدماً معروفاً . فالزيت والخل من الإدام . وأما الخبز والسمن والبيض فلا أعلم أنه من الإدام ، إلا أن يقصد إلى شيء من ذلك بعينه ، فيبحث بأكله . وكذلك البقول . وأما السمك واللبن فلا أعلم أنهما من الإدام . وأما اللحم مما دخل في فيه الشك . وإن حلف لا يطعم فلاناً شيئاً ، فأعطاه خلأ أو سقاء ماء ، إنه لا يبحث .

فصل

فمن أبي علي رحمه الله ، فيمن حلف لا يشتري شعيراً ، فاشترى برّاً فيه شعير ، إنه لا يبحث إذا قصد إلى شراء البر . وكذلك إن حلف لا يشتري حديداً ، فاشترى داراً فيها أبواب فيها حديد .

وكذلك إن حلف لا يشتري خشباً ، فاشترى داراً فيها خشب ، فإنه لا يبحث في كل هذا . وكذلك إن حلف لا يشتري نوّى ، فاشترى تمرّاً فيه نوّى . أو حلف لا يشتري ملحاً فاشترى خبزاً فيه ملح أو سمكاً مملوحاً . وأما إن حلف لا يأكل

شعيراً ، فأكل خبز بر أو ذرة فيه شعير ، فإنه يحنث . وفرقوا بين الأكل والشراء .

وإن حلف لا يأكل من خبز هذا التنور ، فخبز فيه على الجمر في قاعة ، فأكل منه لم يحدث في التسمية . وأخاف أن يحدث في المعنى . وكذلك إن حلف لا يأكل من شويه ، فوضع الشواء في قدر ، وغطى على القدر ووضعت في التنور ، فأكل منه . فأخاف أن يحدث لأنه قد شوى في هذا التنور ، وليس هذا كالحبز .

وإن حلف لا يأكل من هذا التمر ، فعصر منه مديد ، أو همل به شيئاً من الطعام ، فأكل منه . فقليل : فإنه يحدث . وقول : لا يحدث . وإن شرب من المديد قبل أن يعمل به شيء من الطعام ، دخل فيه معنى الاختلاف على المعنى والتسمية . وكذلك إن حلف لا يأكل من هذا الزبد ، فعمل سمياً ثم همل به شيء من الحلوات ، فيجرب فيه معنى الاختلاف أيضاً .

وإن حلف لا يأكل العسل ، فعمل منه حلوى وأكل منها ، ولم يكن له في ذلك نية في ذلك . فالقول فيه من الاختلاف كالسمن . وكذلك كل شيء حلف أنه لا يأكل منه ، فاستبحال إلى معنى غيره . فالقول بالاختلاف فيه سواء .

وإن حلف لا يأكل من العسل ، فأكل عسل النحل . فإن كان في موضع لا يكون مأكولاً ، حدث إذا كان مأكولاً في العموم وأما إذا كان في موضع لا يكون مأكولاً في العموم ، فيجرب فيه معنى الاختلاف . وإن حلف أنه لا يشتري لحماً وهو في موضع الغالب فيه معهم لحم الغنم والضأن ، فاشترى من لحم الإبل

والبقر ، فإنه يحنث لأن الإبل والبقر من الأنعام كالضأن والمعر . وإن اشترى من طرى السمك . ففيه اختلاف . ويعجبنى أن لا يحنث وإن اشترى من لحم صيد البر وقع عليه الحنث . وأما الذى يختلف فى أكل لحمه من الصيود ، فاشترى منه جرى فيه معنى الاختلاف .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من حلف لا يأكل من الروس ، فأكل روس بصل أو سمك ، لم يحنث حتى يأكل من روس الأنعام . وإن حلف أن لا يأكل رأساً مما وقع عليه اسم رأس من شجر أو طير أو سمك أو غير ذلك حنث . وإن حلف لا يأكل العيش فأكل المعارة لم يحنث وإن حلف لا يأكل عيشاً فأكل المعارة لم يحنث أيضاً

وإن حلف لا يأكل العيش أو عيشاً ، فشرب ماءً حنث . وإن حلف هما يؤكل ويشرب أن لا يشربه ، فأكله أو لا يؤكل فشربه . فقول : يحنث . وقول : لا يحنث .

وإن حلف لا يأكل الخلاوة ، فأكل تيناً أو عنباً ، فإن لم تسكن له فى الخلاوة نية ، فكل ما أكل من الخلاوة أو استحبال إلى الخلاوة حنث . وإن كانت نية الخلو ، فهو مانوى ، ولا يحنث بمثل هذا ؛ لأن الخلو غير الخلاوة والموز النضيج والزام والبوت وأشباه هذا بمنزلة ما حلا من الأشجار .

ومن حلف عن أكل الخلاوة ، فكل ما أكل مما يقع عليه اسم الخلاوة حنث . وإن كان غيره أحلى منه والخلاوة تختلف ، والمرارة تحتل بعضها أصراً من بعض . وإن حلف لا يأكل حباً ، فأكل حبة أو حبتين حنث . وكذلك

إن حلف لا يأكل الحب . وإن حلف لا يأكل الحب ، فأكل زيباً أو بوناً
أورمه أنا نقول : يحنث . وقول : لا يحنث .

وإن حلف لا يلبس حريراً فلبس ثوباً فيه رقعة حرير حنث . وإن لبس منه
قدر عرض أصبعين فقد لبس . وإن كان دون ذلك لم يكن لابساً له ، إلا أن يجد
شيئاً بعينه ، فيحنث به كان قليلاً أو كثيراً .

وإن حلف لا يأكل مما مسته النار ، فأكل لحماً مطبوخاً أو غير مما طبخ
على النار حنث ؛ لأن المطبوخ مما مسته النار لأن مسها بحرارتها ولهبها . وكذلك
الشمس إذا مست شيئاً بحرارتها ، فقد مسته ولو لم يمسه قرها .

ومن حلف لا يمس هذا الحب ، فس منه جانباً ، لم يحنث إذا كان مجزئاً .
وإن حلف لا يشرب ماء ، فشرّب مما كان من المياه المضافه كماء الورد وأشباهه ،
مما يقع عليه اسم الماء المضاف ، ويقع عليه اسم الشرب في المعاني حنث . وأما ما لا
يقع عليه اسم الشرب في الأدوية وغيرها ، فلا يعجنى أن يحنث .

وإن حلف لا يأكل طعاماً ، فأكل لبناً أو عسلاً حنث ، إذا كان من
عسل النحل . وأما عسل النحل فيختلف فيه . نقول : إنه يقع موقع الأدوية
والشهوات . وقول : إنه كالطعام ويعصم من الجوع . وأما إن نوى شيئاً من
الطعام فهو ما نوى . وإن حلف لا يأكل في هذا البيت طعاماً ، فأكل فيه لبناً
لم يحنث ؛ لأن اللبن ليس من الطعام . ومن حلف لا يأكل فيه شيئاً ، فضع فيه
فيه لبناً ، وأساغ ريقه واللبن في فيه ، خفت عليه الحنث . والفلفل والملح ليسا
من الطعام .

وإن حلفت امرأة لا تأكل من بيت زوجها طعاماً ، فأكلت خبزاً عجن
بملح مما له لم تحنث . وكذلك الفلفل والسكر والزيت والسمن . وإن أكلت
هاذنجاناً أو عدساً أو قثاء أو بطيخاً أو بقلًا أو بصلاً أو لبناً أو حمصاً حنثت .

وإن حلفت لا أخذت من مال زوجها نفقة ، ثم أخذت لهاذنجاناً أو أترنجاً
أو شيئاً من البقول لم تحنث ؛ لأن النفقة معروفة . وإن حلفت لا أكلت لزوجي
طعاماً ، فأكلت لهاذنجاناً أو أترنجاً ، لم يسم طعاماً . والبقول والفواكه والأدم
ليس بطعام . وإن حلفت لا تأكل لزوجها خرافاً^(١) ، فجدها نخلة ، فلا بأس عليها
أن تأكل من الجداد ؛ لأن الجداد غير الخراف . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

(١) الخراف : جنس الرضب من النخلة . م

القول التاسع والأربعون

في الإيمان باللباس والأفعال ومعانيه

وقيل : من حلف لا يلبس ثوب كتمان وقطن ، فلبس ثوب كتمان وقطن ملحم لم يحنث ، وإن حلف لا يلبس ثياب فلان ، فلبس من ثيابه ثوباً واحداً ، لم يحنث حتى يلبس ثلاثة أثواب من ثيابه ، ثم يحنث إذا أرسل يمينه .

وإن حلف لا يلبس ثوب فلان ، فقطع ثوباً له نصفين ، ثم لبس الخالف أحد النصفين ، فإن كانت القطعة التي لبسها مما تكون من اللباس فإنه يحنث ، وإن كانت مما ليس بلباس لم يحنث ، وإن وصل بتلك القطعة غيرها من الثياب حتى صار يصلح للباس ثم لبسه لم يحنث :

وإن حلف لا يلبس نعلين ، فقام عليهما لم يحنث ، وإن حلف على ثوب لا يلبسه فحمله بلا لبس لم يحنث .

قال محمد بن جعفر ، في امرأة حلفت لا تغزل زوجها أو غيره ولا تكسوه ، فاشتري المحلوف عنه ثوباً أو غزلاً من غزلها من عندها أو من عند غيرها أو بادل به ، لم يحنث حتى تغزل له أو تكسوه كما حلفت .

ومن حلف لا يلبس هذا الة يص أو السروال ، فارتدى بهما على عاتقه حنث . وقال أبو عبد الله : إن كان وضعه إياه لينقله من موضع إلى موضع لم يحنث ، وإن نوى بوضعه إياه للباس والتسمية فهو لباس ، وقال : من حلف لا يلبس من

غزل فلانة ثوباً فلبس ثوباً من غزلها ، وغزل ، لم يحث حتى يلبس ثوباً خالصاً من غزلها .

وإن حلف لا يأكل خبزاً من طحينها ، فأكل خبزاً من طحينها وطحين غيرها لم يحث ، وإن حلف لا يلبس من غزلها ولا يأكل من طحينها ، فلبس ثوباً فيه من غزلها ، وأكل خبزاً فيه طحينها حث ولو قل . وقال في امرأة حلفت لا تلبس من ثمن هذا المال أو هذه القطعة ، فباع أو باع غيرها برأيتها أو بغير رأيتها نصف ذلك المال أو القطعة ، وليست من ثمنه ، لم تحث حتى تلبس من ثمن ذلك المال كله أو من القطعة كلها .

وإن باع زوجها أو غيره ذلك المال أو تلك القطعة بلا رأيتها ولبست من ثمنه ، فإن أتمت البيع حثت إلا أن تكون القطعة لمن باعها . وكذلك إن حلفت لا تأكل من ثمنه ، فذلك مثل اللباس .

وقيل في رجل حلف أنه لا يلبس غزل أمة ، فغزلت أمه لإخوته ثياباً : إنه إن لبس ثياب إخوته التي غزلتها أمه حث ، إلا أن يكون حلف عن غزل محدود ، فله أن يلبس من غير ذلك الغزل من غزلها ، وإن غزلت امرأته لأمه ، وغزلت أمه لامرأته ، وأخذ هو غزل أمه الذي غزلته لها امرأته ، فلا بأس عليه .

وإن حلفت امرأة لا تغزل ، فبعردت ومزعت ونفكت ولم تغزل لم تحث ، وكذلك التي حلفت لا تحبز ، فبعجت لم تحث ، وإن خلجت وصنعت حتى يستوى الخبز ، فقد خبزت وتحث بذلك . والخلج هو تدوير العجين حتى يستوى خبزاً على النار .

وإن حلف لا يلبس هذا الثوب ولا ثوباً منه ، يعنى لا يشتري منه قطعاً
وتفضل له منه ثوباً ، فباعث امرأته الثوب واشترت منه قطعاً وغزلته ثوباً لنفسها .
قال : إن كان الثوب الأول لها ، أو صار لها ذلك القطن ، حتى صار لها هذا الثوب
الآخر ، فله نتيجه في ذلك ، ولا يحث إن لبسه ؛ لأنه لم تفضل له مانوى .

وإن حلف لا يلبس ثوباً من غزل امرأته ، فطرح عليه ثوب من غزلها وهو
نائم أو مريض ، إنه قد لبس من غزلها .

وعن الحسن بن أحمد ، في رجل حلف لا يلبس غزل امرأته ، فخطب ثوب
بخطب من غزلها ولبسه . قال : لم أعرف فيه شيئاً . وأحب أن يحث .

وعن سليمان بن عثمان رحمه الله ، فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب ، ولا ياكل
هذا البر ، إنه يبيع ويشتري بثمنه ثوباً وبراً .

وزعم محمد بن القاسم أن أبا مودود قال : إن كان نوى أنه لا يلبسه ، ويشتري
بثمنه مكانه فلا بأس . ومن حلف لا يلبس من غزل امرأته . فإن قصده إلى غزل
يبرئه ، فحلف لا يلبس هذا الغزل ، جاز له أن يبدل به ويلبس بديله . وإن حلف
لا يلبس من غزلها ، فلبس لم يكن له أن يلبسه ، ولا يلبس ما يبدل به .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا حلف لا يلبس غزلها ، محدوداً كان أو غير
محدود ، فلبس بديله لم يحث . وإن حلف لا يلبس من غزلها ، فلبس من بديله ،
محدوداً كان أو غير محدود حث .

ومن حلف لا يلبس ثوباً من غزل قرابته ، فلبس ثوباً من غزلهم أو فيه

من غزلهم ، أو طرح عليه وهو نائم . فإذا لبس من غزلهم ثوباً كاملاً ، أو فيه من غزلهم مقدار ما يكون منه ثوب ، فإنه يحنث . وكذلك إن طرح عليه أو دبر به برأيه .

وقيل : لم يحنث بذلك حتى يتردى به أو يتزر به أو يلتحف أو يتسكفن به . وأما إن افترشه لم يحنث . وإن لبسه مع غيره حنث .

وإن حلف لا يلبس ثوباً ، فقطع ذلك الثوب وتلفع منه بقطعة فلا بأس عليه . قال أبو المؤثر : إن لبس منه شيئاً حنث . وقال غيره : إن لبس منه قدر ما يكون ثوباً في التسمية أو المعنى ، وإلا لم يحنث . وإن حلف لا يلبس كمة فوضعها على يده لم يحنث . ومن حلف لا يلبس نعلين ، فقام عليهما ليقياه الشمس ، ولم يدخل رجله في الشراك لم يحنث . وإن أزال منهما شيئاً ولبسهما لم يحنث .

فصل

وقيل في امرأ حلفت أن لا تذكر اسم زوجها واسمه محمد : إنها لا تحنث إذا صلت على النبي محمد ﷺ ، إلا أن تكون حلفت أنها لا تذكر اسم محمد ، فإنها تحنث إذا ذكرته .

وحفظ الواضح بن عقبة عن محبوب وأبي عثمان رحمهم الله ، في رجل حلف لا يخرج دابة حدها من زرع قد حده ، ثم رأى تلك الدابة في ذلك الزرع . فقال : الدابة في الزرع . فسممه غلام فأخرجها . فقالا : إنه قد حنث .

ومن حلف لا يكلم فلاناً ، فكتب إليه أو أرسل إليه رسولا بكلام عنه فقد

حُث . وقول : لا يحُث . وليس الكتاب بكلام ؛ قال الله عز وجل : « وما كان لبَشَرٍ أن يُسَكِّهَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أو مِن وراءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولًا » .
ومن حلف لا يكلم الفقراء ، فسكلم منهم فقيرًا واحدًا حُث . ومن حلف لا يكلم فلانًا حتى يفطر شهر رمضان . فإذا رأى هلال شوال جاز له أن يكلمه .

وقال أبو عبد الله : من حلف لا يكلم فلانًا ، فسكبت إليه كتابًا فإذا وصل إليه ذلك الكتاب فقرأه أو قرأ عليه حُث . قال الله تعالى : « وإن أحدًا من المشركين استجارك فأجزه حتى يسمع كلام الله » وكلام الله : كتابه . وهو القرآن العظيم . هدايا الله به ، ونور قلوبنا بتلاوته ، ورزقنا العمل بما فيه . وجعله مصباحًا لنا في حياتنا ومماتنا : اللهم لا تحرمنا بركته ، واجعله حجة لنا في الدنيا والآخرة لاحجة علينا . يا الله يا أرحم الراحمين . يا ذا الجلال والإكرام وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمي وآله وسلم .

ومن حلف لا يكلم فلانًا ، فأرسل إليه رسولًا أن يقول له كذا وكذا ، فأبلغه الرسول ذلك الكلام حُث . وهذا أشد من قراءة الكتاب عليه . وإن كتب إليه كتابًا بتعريف شيء من الكلام ، وأرسله إليه ثم رجع إلى الرسول وقال له : لا تدفع إلى فلان كتابي هذا الذي أمرتك أن تدفعه إليه ، وقال له : لا تقل له شيئًا مما قلته لك أن تقوله له ، فذهب الرسول بعد ذلك ، ودفع إليه ذلك الكتاب ، أو قرأه عليه ، أو بلغه ذلك الكلام حُث .

وأما إذا حلف لا يشتري من السوق ثوبًا ، فأمر من يشتري له منه ثوبًا ثم

رجع إليه . فقال له : لا تشتري منه شيئا ، فاشترى له بعد أن قال له : لا تشتري لي لم يحنث .

وإن حلف لا يكلم فلاناً ، فرب قوم فسلم عليهم وفيهم فلان ، لم يحنث حتى يقصد إليه بالسلم وإليهم . وإن قام فيهم خطيباً وذلك الرجل فيهم . فيقول في خطبته : اعلوا أو اقلوا كذا ، لم يحنث أيضاً حتى يقصد إليه بالخطاب . وإن صلى بقوم ودخل ذلك الرجل في الصلاة خلفه ، فلما قضى صلاته قال : سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، لم يحنث حتى يقصد إليه بالسلم .

قال أبو سعيد رحمه الله : إذا حلف رجل بالطلاق أنه لا يكلم فلاناً ، فففى على جماعه وفلان منهم ، فسلم عليهم . فففى مجملًا : إنه يحنث . وقيل مجملًا : إنه لا يحنث . وقيل : يحنث إلا أن ينوى بالتسليم على غيره ويعزله في نيته . وقيل : لا يحنث حتى يريد بالتسليم على الجماعة ويدخله ففهم . وهذا القول مئى أحب . وأما إذا لقى فسلم عليه حنث . وإن حلف أنه لا يناطقه . فالناطق هو الكلام . فإن كله حنث .

وقال محمد بن جعفر : من حلف أنه لا يكلم فلاناً ، فرأى إنساناً فقال : من هذا ؟ فقال له : أنا فلان . وهو الذى حلف عن كلامه أنه إن سأل غيره عنه لم يحنث . وإن سأل عنه نفسه فقد كله . وكذلك إن قال المحلوف عنه : من هذا ؟ فقال له الخالف : أنا فقد كله . وإن مر بقوم فسلم عليهم وهو فيهم ولم يعلم . فإذا اعتقد النية بذلك لم يحنث ولو علم أنه فيهم .

وقال أبو محمد رحمه الله ، فى الذى حلف لا يكلم إنساناً ، فشبهه برجل غيره

وناداه : يا فلان باسم الرجل الذى شبهه به ، فإذا هو الرجل الذى حلف أنه لا يكله
إنه لاحق عليه ، إلا أن يقول : يا رجل وهو يظن أنه فلان ، فإذا هو الذى حلف
عنه . فأخاف أن يحث إن كله وهو يظن أنه غيره . ولو قال له : من أنت حث ،
كانت يمينه بطلاق أو غيره .

وعن محمد بن جعفر ، فيمن قال : لعن الله من قال ذلك الكلام ، ثم نظر فإذا
هو قد قاله ، فلم تر عليه حثا . وإن قال ذلك وهو يعلم أنه قد قاله حث . وقيل :
إن كان عني بذلك نفسه باللعنة فقال ذلك فهو حاث . وقيل : إنه يحث إذا كان
هو للتكلم ولو لم يكن هو علم بذلك . وإن قال : لعن الله من يقوله ثم قاله لم يحث .
وقول : إن عني بذلك نفسه حث . وإن قال : لعن الله من قال ذلك الكلام ،
وهو يعلم أنه قد قال بعضه لم يحث ، إلا أن يكون قد قاله كله . وكذلك إن قال :
من أكل ذلك الطعام وقد أكل بعضه لم يحث . وإن حلف لا يخبر بكلام جرى
بينه وبين رجل ، فأخبر ببعضه ، لم يحث حتى يخبر به كله .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من حلف لا يمس فلاناً ، فد إليه خطبة ،
فإن كان نوى المس بيده وإلا فقد حث . وإن حلف لا يسأل عن فلان ، فوجده
نائماً . فقال له : من هذا النائم ؟ ولم يعرفه ، إنه يحث .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : اختلف في الذى يحلف أنه لا يكلم إنساناً ، فكتب
إليه يقول : إنه يحث . وقول : لا يحث . وأحب أن لا يحث ؛ لأنه لو كتب
كتاباً بإقرار منه على نفسه لرجل بألف درهم ، ولم يلفظ بلسانه ، وشهدت البيعة
أنهم رأوه كتبه ، لم يحكم عليه بإقراره بما في هذه الكتب حتى يلفظ بلسانه ؛

لأن الكتابة صغمة . وكذلك لو كتب بإقراره أنه زنى أو سرق ، أو كتب الشهود شهادتهم ولم يتكلموا ، أو لم يقرأ عليهم الكتاب فيقولوا : نعم هذه شهادتنا ، وبهذا نشهد لم يحكم بشهادتهم حتى يتكلموا .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في امرأة حلفت إن كلم زوجها فلانة ، فأخبرها بذلك رجل ، فعليها ثلاثون حجة ، فكلم زوجها فلانة ، وأخبرها أنه كلم المرأة ، فإن كانت لهذه المرأة نية إن أخبرها غيره فلها نيتها ، ولا حث عليها حتى يخبرها غيره . وإن لم تكن لها نية وأرسلت القول إرسالاً فأخبرها ، حثت ووجب الكفارة عليها .

وقال في رجل حلف بطلاق زوجته أنها لا تكلم فلانة : فرت المرأة المحلوف عنها على نسوة في الليل . فقالت : كيف أمسيتن ؟ فقلن : مرحبا . وقالت المحلوف عليها : مرحبا . فلما مضت المحلوف عنها . قالت المحلوف عليها : من تلك ؟ قالوا : فلانة . إنها إذا كانت المحلوف عنها هي التي مست بالنسوة ، والمحلوف عليها مع النسوة ، فردت عليها المحلوف عنها مع النسوة ، فقد وقع الحدث وطلقت ، علمت بها أنها هي أو لم تعلم بها أنها هي المحلوف عنها ، كان ذلك في ليل أو في نهار .

وإن حلف لا يكلم فلاناً ما قدر على ذلك ، فكلمه ناسياً . فقول : لاحقث عليه ، كلمه ناسياً أو ذا كراً ، لأنه قد استثنى بقوله ما قدر . فإذا كلمه لم يقدر على الإمساك . ولعل قولاً فيه غير هذا .

وقال محمد بن جعفر : من حلف لا يبيع ولا يشتري ، فأمر بذلك أو كتب أو أرسل . فأخاف أن يحنث في كل ذلك .

ومن حلف لا يكلم فلاناً أو ليسكلمه فكلمه كلمة غير تامة ، فالكلام هو الذى يعرف بالهجاء ولو كان منقطعاً . فإن حلف لا يكلم فلاناً ، فعارضه فلان بكلام فقال : فى ثم أمسك : إن هذا كلام ويحث .

ومن حلف لا يتكلم قرأ لم يحث . قال أبو حنيفة : إن قرأ فى غير الصلاة حث . وإن قرأ فى الصلاة لم يحث .

ومن حلف لا يكلم إنساناً فأوى إليه بحاجبه أو أشار إليه بيده ، فلا حث عليه ؛ لأن الإيما والإشارة ليس بكلام ، وهو من البيان .

ومن حلف لا يكلم فلاناً ، فناداه من بعيد حيث لا يسمع نداءه لم يحث . كذلك عن أبى الحسن رحمه الله . وإن كان فى موضع يسمع نداءه حث ولو كان أصم . قال أبو الحوارى رحمه الله : إذا لم يسمع لم يحث . وقول : إن كلمه بقدر ما يسمعه غيره حث . وإن أمر فى خطبته بتقوى الله وهو فيهم لم يحث إذا لم يعلم أن المخلوف عنه فيهم . وإن حلف لا يكلمه هذا الشهر أو هذا اليوم أو هذه السنة ، وقد كان كلمه فى أول اليوم أو الشهر أو السنة ، قبل أن يحلف فإنه يحث . قال أبو الحوارى : لا يحث حتى يكلمه بعد الحلف .

فصل

ومن حلف لا يصاحب فلاناً ، فاتفقا فى طريق ومشيا جميعاً ، فذلك ليس بصحبة . وإنما الصحبة أن يتعاقدا على الصحبة أو يشاركا فى تجارة أو غيرها . وإن شاركا فى عطية أو صدقة ، فإذا قبل ذلك حث . وإن شاركا فى ميراث . فتقول : يحث : وقول . لا يحث .

فصل

ومن حلف على شيء أنه لا يفعله . فإن حد ذلك إلى وقت معروف ، لم يكن له أن يفعل إلى ذلك الوقت . فإذا فعل بعد انقضاء الوقت لم يكن عليه . وإن لم يوقت في ذلك وقتاً ، فتي فعله حث .

وقيل : كل من حلف على شيء إن لم يفعله ففعله لم يحث ولا وقت عليه ، ولا يحث مادام الشيء ولم يعدم ، إلا أن يكون إلى أجل فيفتضى قبل أن يفعله ، فإنه يحث ، إلا ما كان من الطلاق والظهار ، وما يقع فيه من الإيلاء ، فإنه لا يبطأ حتى يفعل ذلك . وإن وطئ فسدت عليه امرأته أو سريته أيهما حلف عنها . وإن مضى أربعة أشهر ولم يفعل ، هانت منه امرأته بالإيلاء . وإن أتت منزلة لا يقدر فيها على فعل ما حلف عليه حث ، كمن حلف إن لم يلبس هذا الثوب ، فلبسه أو يذبح هذه الشاة فذبحها ، أو يضرب هذا الغلام فضربه أو يأكل هذا اللحم فأكله ، أو يتزوج هذه المرأة فتزوجها وأشبه ذلك . فإنه لا يحث . وإن احترق الثوب أو ذبحت الشاة أو مات العبد أو المرأة ، أو أكرل اللحم ، وقع الحث . لأنه قد ذهب ذهاباً لا يقدر على رجوعه وعدم الفعل الذي حلف أن يفعله . وكل شيء حلف الإنسان أن لا يفعله ، فإنه لا يحث حتى يفعله . وإن ذهب فعدم فعله فيه ، فقد أمن الحث أن يدخل عليه في يمينه . وإن كان يمينه ذلك بطلاق أو ظهار أو شيء ، مما يكون فيه الإيلاء في روجته أو سريته فإنه يبطأ حتى يفعل فيقع الحث . وإن كان يمينه إن لم يفعل ذلك ، وكان بطلاق أو ظهار ، أو شيء يدخل عليه فيه الإيلاء ، فإنه لا يبطأ حتى يفعل . فإن وطئ فسدت عليه . وذلك إذا آلى (٣١ - منهج الطالبين ج ٦ -)

بالطلاق أو الظهار . وأما إذا كان لغير ذلك مما يحجر الوطاء بلا طلاق يقع ، فلا تفسد عليه امرأته ، ويقع الحنث . وعليه ما جمل على نفسه من البين . وإن لم يطقاً حتى تمضي أربعة أشهر ، بانت منه بالإيلاء . وإن كان لذلك أجل قبل أربعة أشهر ، فانقضى الأجل قبل أن يفعل ، وقع الطلاق أو الظهار ، ووقع الحنث فيما يحنث مما حلف عليه . وسواء كانت يمينه في جميع ذلك إن لم يفعل هو وإن لم يفعل فلان ، فلم يفعل هو وفلان ، حتى أعدم فعل الشيء وانقضى الأجل ، إن كان حد ذلك وقتاً قبل أربعة أشهر ، أو انقضى أجل الإيلاء أو الظهار ، فيما يقع فيه الإيلاء مما حلف عليه . وكذلك إن حلف أن لا يفعل أو أن لا يفعل فلان كذا وكذا . فلم يفعل هو أو يفعل فلان ، فلا حنث عليه . ولو فعل هو أو فعل فلان ما حلف عليه حنث .

وقال أبو علي رحمه الله ، فيمن حلف لا يدخل أرض فلانة أو قرية فلانة ، وإن لم يأتها أو يطأها أو نحو ذلك . فإن دخلها أو أتاها أو وطئها كما حلف بر . وإن جاءت حالة لا يمكنه دخولها ولا أن يأتها ولا أن يطأها من موة أو ذهاب الأرض أو القرية أو غير ذلك من الوجوه التي لا يمكنه أن يدخلها لا يأتها ولا يطأها حنث . وقال غيره : إن كان عني موت الحالف ، فإنه يحنث إذا لم يفعل حتى مات ويومئ بالكفارة . وقول : لاحنث عليه بعد موته . وهذا أصح لأنه غير متعبد بعد موته بشيء لا يقع إلا بعد موته من حقوق الله . وإن كان ليمينه وقت ، فلم يدخلها ولم يأتها ولم يطأها حتى مضى الوقت حنث . وإن كانت يمينه بطلاق أو ظهار ، فلا يطرؤها حتى يدخل القرية أو يأتها ، أو يطأها كما حلف . وإن وطئ

قبل أن يدخلها أو يأتيها أو يطأها كما حلف ، فسدت عليه زوجته . وإن كان ليمينه وقت ، وكان الوقت قبل أربعة أشهر ، فضى الوقت ولم يأتها ولم يدخلها ولم يطأها حنث . وإن كان ليمينه وقت بعد أربعة أشهر ، ولم يدخلها ولم يأتها ولم يطأها حتى مضت أربعة أشهر ، هانت بالإيلاء . وإن قال : إن لم أخرج إلى أرض كذا أو قرية كذا أو يذهب أو يغدو أو يروح . انقطع تمام المسألة .

وسئل أبو علي عن الحنث في الأيمان كيف هو ؟ قال : هو أن يحلف لا يفعل كذا وكذا ، ولا يفعل فلان ، ففعله هو أو فعله فلان ، فإنه يحنث . وكذلك إن حلف ليفعلن الشيء الفلاني ، ففاته قبل أن يفعله فإنه يحنث . وكذلك إن حلف ليفعله فلان ، ففاته قبل أن يفعله حنث . قال غيره : أما موت فلان فهو كذلك . وأما إذا مات هو وقد حلف على فعله هو . فقول : يحنث . وقول : لا يحنث بعد موته وهو أكثر القول .

قال أبو سعيد رحمه الله : إن بغته الموت في حال قد كان يمكنه فعل ذلك ، ولم تزد به العلة إلى أن توصله إلى حال مالا يقدر على فعله ، وهو في حال التعبد ، فلا حنث عليه . وإن تزايدت به العلة إلى أن صار إلى حال لا يقدر على فعله ثم مات أن يكون قد حنث في تلك الحال .

فصل

ومن حلف على شيء فأمر به . فقول : يحنث . وقول : لا يحنث إذا أمر من قول أو فعل . وقول : يحنث في الأفعال ولا يحنث في المقال . وقول : يحنث فيما فعل بأمره مما يجزئ إليه نفماً أو يدفع عنه ضرراً . ولا يحنث إذا أمر بما لا يضره ولا ينفعه .

قال أبو زكريا : من حلف لا يتزوج فلانة ، فأمر من يتزوجها له حنث ؛ لأن
التزويج لا يتم عليه إلا برضاه . وعلى قول من يقول : إنه يثبت بنفس العقد ، فله
يقول : لا يحنث . وأما إذا حلف أنه لا يبيع كذا ، فأمر من يبيعه لم يحنث ؛ لأن
المأمور إذا باع ثبت عليه ولا يحتاج إلى إتمام . ولعل بعضاً يقول : إنه يحنث ؛
وقيل في رجل له على آخر دراهم ، فخاف أنه لا يصلحها عليها ولا يعطيها إياها ،
فأعطاه رجل غيره ، فصالحه المعطى وأعطاه إياها إنه لا يحنث . ولو كان يعلم أن
المعطى لا يقوم على من عليه الدراهم : وقول : إنه يحنث . وقيل في رجل حلف
لا يشيف رجلاً معروفاً . فأشافته امرأته أو عامله أو أحد من قام له بذلك . فإنه
لا يحنث ؛ لأن الأجرة على من استأجره ، إلا أن يجيز له فعله .

ومن حلف لا يبيع شاة معروفة ولا يذبحها ، فباعها غيره أو ذبحها بغير أمره
ممن يجوز له ذبحها ، فإنه يجوز له أكلاها ويحل له ثمنها . ومن حلف لا يعمل نخلة
فلان أو لا يسقيها ، فأزالها فلان إلى غيره ، ثم عملها الخائف أو سقاها لم يحنث .
وإن سقى نخلة بينه وبين غيره لم يحنث . ومن حلف لا ينتفع من طوى عينها ،
فعمل من مائها خبلاً وانتفع به حنث . وإن عمل من مائها تنوراً أو رعى ورش
على العجين من مائها حنث . فأما إذا أمر بذلك غيره ، وانتفع هو بالتنور والرحى
لم يحنث . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخمسون

في اليمين بالأيام والأوقات والدهور ومعانيها

سئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل حلف عن شيء لا يأكله هذه الأيام قال : لا يأكله في عشرة أيام فيما يستقبل بعد اليمين ، ثم يأكل ولا يحنث ، وإن قال : لا يأكل تمرّاً في هذه الأيام مرسلاً ليمينه ، وكان ذلك يوم الأحد ، فلا يأكل إلى يوم الأحد ، ثم يأكل ولا يحنث ، وإن كان أشار إلى أيام معلومة ، أو نرى أياماً معلومة ، فهو ما أشار ونوى .

وإن حلف لا يأكل تمرّاً أياماً . فقد قيل : إنه لا يأكله ثلاثة أيام ، ثم لاحث عليه إن أكل بعد الثلاث .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، فيمن قال : علىّ صيام أيام ، فإنه يصوم يومين أو ثلاثاً . ومن قال : علىّ صيام الأيام ، فإنه يصوم سبعة أيام ، وإن قال علىّ صيام هذه الأيام ، فإنه يصوم عشرة أيام . وكذلك إن حلف لا يكلم فلاناً أياماً ، فذلك إلى عشر ، لأن عدد الأيام إلى العشر . وكذلك إن قال : أعطيه في هذه الأيام .

فصل

قال أبو سعيد رحمه الله : من قال لغريمه : والله لا تينك غداً بالزمان أو بكرة أو ضحى أو ارتفاع النهار ، أو عند الشروق أو قبل الشروق . فأما بالزمان فهو مع الناس التعجيل . فإذا جاء في أول النهار . فأرجو أن لا يحنث . وأما بكرة ، فهي أول النهار . والضحى منذ ترتفع الشمس إلى قبل الظهيرة . والشروق عند طلوع

الشمس ، وقبل الشروق قبل طلوع الشمس . وأول أمس هو اليوم الذي يلي أمس .

ومن حلف لا يفعل كذا وكذا ظهيرة . فالظهيرة عند انتصاف النهار . وأول النهار أوله إلى الظهيرة ، وأوسطه عند الظهيرة . وآخره مذ تزول الشمس : والمصر هو وقت صلاة العصر .

ومن حلف ليفعلن كذا مساء . فالمساء هو الليل . والعشي هو الزوال . وآخر السفة آخر ساعة تبقى من شهر ذى الحجة . وآخر اليوم هو آخر العشي . آخر الشهر يوم بعد نصفه .

ومن حلف لا يكلم فلاناً إلى يوم الأضحى ، فلا يكلمه في ليلة الأضحى ، إلا أن يحلف أنه لا يكلمه إلى الأضحى ، فله أن يكلمه ليلة الأضحى . وهكذا الفطر . وإن حلف ليفعلن أول النهار ، فذلك إلى نصف النهار . والعشي مذ تزول الشمس . والمساء والعشاء إذا جاء الليل .

ومن حلف لا يمشى في هذا البيت وهو فيه ، فخرج منه قبل غروب الشمس لم يحنث . وإن حلف لا يدخل هذا البيت المشية ، فدخله فيما بين الظهر والعصر ثم خرج منه ، فإنه يحنث .

فصل

عن أبي المؤثر رحمه الله : الدهر : سنة . والحين : ستة أشهر إلى تسعة أشهر . والزمان : يوم وليلة ، وقول : إن الزمان سنة ، وقيل : أربع سنين . والحين : سنة

والدهر : على مانواه الخالف . فن حلف لا يكلم فلاناً دهرأ أو زماناً أو حيناً .
فالدهر قيل : سنة ، وإن حلف لا يكلمه الدهر ، فذلك عندنا أبدأ إذا دخلت الألف
واللام . والزمان : ستة أشهر . والحين : ستة أشهر ، وقيل : سنة . لقول الله تعالى :
« تَوَنَّى أَكُلَهَا كَمُلٌ حِينَ يَأْذَنُ رَبُّهَا » وذلك سنة .

وعن محمد بن جعفر ، في رجل دعى إلى طعام فحلف أنه لا يجيء إليه الساعة
يأكله ، أو نوى الساعة ولم يلفظ بها ، أو جىء إليه بالطعام ولم يجيء إليه . فإذا نوى
الساعة ولم يلفظ بها ، فأرجو أن لا يحنث بعدها . وإن أتى بالطعام إليه ، فأرجو
أن لا يحنث ؛ لأنه قال : إنه لا يجيء هو إليه الساعة ، وقيل : من حلف يميناً في
أمر لا يفعله دهرأ أو زماناً ، فلا ترى للدهر والزمان وقتاً .

وسئل أبو سعيد عن امرأة حلفت على ابنة لها تصيح ، إن لم تسكت الساعة :
إنها لا تساكنها شهرين ، فإذا سككت في مجلسها الذي تصيح فيه سكوتاً يعرف
أنها سككت ، فقد سككت ولم يلزمها الحنث ، وأما إذا انقطع نسمها وسككت لتنفس ،
ثم تعود إلى الصياح ، فذلك ليس بسكوت تبر به الخالفة .

واختلف فيمن حلف لا يفصل كذا أبدأ ، فقول : كلما فعل حنث ، وقول :
لا يكون عليه إلا حنث واحد ، ومن قال : كل حَب لي قديم أو عتيق ، فهو
صدقة على الفقراء . فما خلا له سنة أو أكثر وجبت فيه الصدقة ، ولا يحنث فيما له
أقل من سنة ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الحادى والخمسون

فى النسيان فى الإيمان والقوم والغلط

اختلف فيمن حلف على شيء يرى أنه صادق فيه فيبان له أنه كاذب ، وقد كان قد نسي ذلك. فقول: عليه الكفارة ، وقول: لا كفارة عليه ، ولكن لا يكون بذلك كافراً ولا آثماً ، وإن حلف على شيء أراده ، فزل لسانه بخلافه ، كرجل قال لرجل : والله لا آكل لك طعاماً إلا عام الأول ، وهو أراد عام القابل : إن عليه الكفارة إذا حنث ؛ لأنه حلف وأظهر المعنى فى اللفظ .

وكذلك لو حلف ما كملت فلانا وأراد فلانا آخر ، فأضمر الرجل وغلط بالاسم ، وكان قد كلمه ومعناه فى اليمين للآخر ، ولم يكلمه كما حلف . فإنه لا يحنث وله نيته . ومن حلف على شيء ناسياً أنه لم يفعله من قبل اليمين ، فقيل : يحنث وعليه كفارة يمين مرسل ، وقول : لا يحنث .

واختلف أيضاً فيمن حلف أنه لا يفعل كذا وكذا ، ففعل ذلك ناسياً ، فقول: يحنث ، وقول : لا يحنث . ومن قال لزوجته . أنت طالق إن فعلت كذا وكذا ثم نسي وفعل ، إنه يختلف فى طلاقها منه ، وإن قال: إن فعلت أنت كذا وكذا ، ففعلته ناسياً أنه يقع بها الطلاق وليس فعلها كفعله ؛ لأنه يملك من نفسه ما لا يملك من غيره .

واختلف فيمن حلف لا يفعل كذا وكذا ، ففعل ناسياً ، فقول : إن ذلك

من الافر الذى لا يؤخذ الله به العبد فى الإيمان . وقال النبى ﷺ : عفى (١)
لأمتى عن الخطأ والنسيان . وهذا من النسيان ، وقول : يحنث ولا إثم عليه . وقد
مضى الاختلاف فى الكفارة .

وقال أبو عبد الله ، فى رجل حلف فى نومه يميناً لا يفعل كذا وكذا ، ثم
انقبه من نومه ، ففعل ما حلف عليه فى نومه ، إنه لا حنث عليه فى الرؤيا ، وإن
كان حلف بلسانه وهو يقظان ثم حنث ، فعليه الكفارة ..

ومن حلف أنه ما يعلم أنه فعل كذا وكذا ، ثم علم بعد ذلك أنه فعل ذلك :
إنه لا حنث عليه ، وإن حلف ما علمت أنى فعلت كذا وكذا ، ثم علم بعد ذلك
أنه فعل ذلك إن عليه الحنث .

ومن حلف أنه يتداوى ، فاحتقن فى قلبه أو دبره ، ووافق فى ذلك إصابة ،
فعداوى بذلك لمعناه ذلك فقد حنث ، وإن لم يقصد بذلك إلى تدوير ، ولم يوافق
ذلك ، فلا بأس . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والخمسون

فى الذبح وصفته وما يجوز منه وما لا يجوز

وذكر اسم الله تعالى بأى لغة

يستحب أن يتولى الذبح من يحسنه بشفرة حادة ورقى ورحمة . ويستقبل القبلة : فإذا أراد أن يذبح أضجعها برفق ورحمة ؛ لما روى عن النبي ﷺ ^(١) أنه قال : إن الله رفيق يحب الرفق . فمن ذبح فليجد شفرته ، ومن قتل فليحسن قتله ، ويحجر الشفرة على الذبيحة ، وهو يذكر اسم الله ويشحط شحطاً ويجر جراً . وعند شحطه يجريده إليه . وإن لم يستقبل القبلة بالذبيحة عند الذبح بلا تعمد لم يفسدها ذلك ، وإن تعمد لغير استقبال القبلة ، فقليل : قد أساء ، ولا يفسد الذبيحة . رفع ذلك أبو المؤثر عن محمد بن محبوب رحمة الله . وإذا ذكر الله بأى اسم من أسمائه ، فقد اكتفى بذلك . وأكثر ما عليه الناس عندنا أن يقول الذابح : لا إله إلا الله والله أكبر .

وإن قال : لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر . أو سبحان الله ، أو أستغفر الله ، أو صلى الله على رسوله ، أو بسم الله ، أو نحو هذا من ذكر الله . فإذا ذكر الله فقد اجتزى بذكره . ويستحب الاقتداء بالمسلمين فى هذا وغيره ، فإذا حرك الذابح لسانه بذكر الله أجزاء ولو لم يجهر بذلك ، وإن أسر ذكر الله فى نفسه ولم يحرك به لسانه ، فلا يعزى ذلك . وبأى لغة من اللغات ذكر الله أجزاء وإن كان يحسن العربية .

(١) أخرجه الخمسة إلا البخارى عن شداد بن أوس رضى الله عنه . م

ومن ذبح ونسى أن يذكر اسم الله على الذبيحة فلا يأكلها ؛ لقول الله تعالى :
« ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » . وإن قال : إنه سمي بالفارسية ، فإن كان
ثقة أكلت ذبيحته ، وإن ذبح فقطع الأوداج ولم يذكر اسم الله ، أو ذبحها ثم شق
ذنبها ، وهو يرى أنها قد ماتت وهي لم تمت . فإنه يعود يذبحها من أسفل ، ويذكر
اسم الله ، فإن تحركت بعد الذبح الأخير جاز أكلها ، وقول : إنه يجري المديّة
في المذبح فيذبح ما أدرك ، ويذكر اسم الله ، فإن تحركت بعد ذلك أكلها . وإن
لم تتحرك فلا يأكلها .

وقيل : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق : أن يتقدموا على اللحامين : أن
لا يذبحوا شاة إلا في منعرها ، ولا يضرب كراعها بالسكين ، ولا تبضع ، ولا يكسر
عنقها ، ولا تنفخ في لحمها . والبضع هو قطع الرأس على العمد . وأما إن سبقته
الشفرة فقطع فلا بأس بأكلها .

وقيل : إن نسي الذابح أن يذكر اسم الله على الذبيحة ، ثم ذكر وقد أخذ
في جذب الشحطة ، فذكر اسم الله عند ذلك ، فإن كان قد بلغ بها من الذبح حد
ما لا تعيش على مثله في الاعتبار ، لم تنفعه التسمية بعد ذلك ، إلا أن يذبحها من
أسفل من ذلك . ويذكر اسم الله ، ويتحرك بعد الذبح والتسمية . وإن كانت في
الشحطتين الأوليين تحبى على مثل ذلك الذبح ، ثم ذكر الله في الجذبة الثالثة ولم
تتحرك وتوكل ولم يحرك لسانه . فإنها لا تؤكل لأنها بمنزلة المربوطة .

وقال أبو محمد رحمه الله : إن قطع شيئا من العروق واللحم في الذبح الأخير ،
وذكر اسم الله وتحركت بعد ذلك أكلت ، وإن لم تتحرك لم تؤكل .

ومن أعطى رجلاً شاة يذبحها له ، فزعم أنه نسي التسمية لم يقبل قوله ، إلا أن يكون ثقة . ولا ينفع ذكر اسم الله على الذبيحة إلا من ذابحها . وإن تعاهد الذابح ورجل آخر على أن أحدهما يذبح والآخر يذكر اسم الله عليها ، جاز ذلك إن شاء الله .

وقيل : كل الرقبة مذبح من الرأس إلى استفراع الرقبة من أسفل ؛ لأن الذبح يجوز من الرقبة كلها . ومن ذبح في غير المنحر لم تصح له ذكاة ؛ لأن ذلك بخلاف فعل النبي ﷺ ؛ لأن السفة عن النبي ﷺ في التذكية في الذبح من الية والمنحر . ومن ذبح شاة وهي قائمة لم يفسدها ذلك ؛ ولا يحب فعل ذلك . وأما الذبح من القفا فلا يجوز . وأما إذا أراد أن يذبح من المذبح ، وجعل السكين على حلق الدابة ، وجذبها على أنها في موضع الذبح ، فأنحرفت الدابة فوقعت الشفرة في القفا ، فإن الذبيحة تؤكل على هذا الوجه . ومحب أن يذبحها من أسفل من ذلك . فإن تحركت بعد الذبح أكلها . وإن لم تتحرك احتاط بترك أكلها ، وإن تركها ولم يذبحها جاز له أكلها . ومن ذبح فقطع الأوداج والاحم وأدخل السكين من تحت الحلقوم . وقطع الأوداج والاحم . فإذا سمي وأحسن الذبح ، وقطع بعض الأوداج ، فلا بأس بأكلها ، وإن بضع لم تؤكل .

قال أبو الحواري رحمه الله : إذا أدخل المذبة ثم رفعها حتى قطع فلا يأكلها ، وإن ذبحها فبضعها ولم يعتمد لذلك ، فإنه يأكلها ، وإن تعبد لبضعها لم يأكلها ، وإن أدخل المذبة تحت الحلقوم ، ثم رفعها فقطع الأوداج ، فإن أعاد السكين فأجراها على الحلق ، ثم تحركت من بعد ذلك فله أن يأكلها .

وحد الذبح الذى يكون ذكاة هو الذبح الذى لا تحيا على مثل الذبيحة فى معنى النظر والاعتبار، إذا كان ذلك فى موضع الذبح الذى تسكون به الذكاة ولو اختلفت معانيه ولم يخص قطع شيء دون شيء . والمأمور به أن يكون الذبح باليمين . ومن ذبح بشماله وذكر اسم الله لم تحرم ذبيحته .

وقيل : إن ابن عمر أمر رجلاً أن يذبح له شاة فبعضها . فقال : بعضهم بخمسة الله ، جروها برجلها ولم يأكل منها شيئاً .

وقال الربيع : إن تعمد لذلك فلا يأكلها . وإن سبقته السكين ولم يعتمد لذلك فلا بأس .

وقال هاشم رحمه الله : قد قالوا كملها غير رأسها الذى قطع منها .

ومن ذبح شاتين فسمى على الأولى ولم يسم على الثانية هدماً ، أكلت التى سى الله عليها . وإن أضجع شاة ليذبحها ، وسمى وألقى السكين وأخذ الأخرى ، فلا بأس بأكلها .

وإن سى على الذبيحة وأجرى السكين وقطع اللحم وخرج الدم ، ثم كمل إنساناً ، وبقي فى كلامه حتى فرغ من ذبحها : إنه لا بأس بأكلها إذا كان قد سى وأحسن الذبح .

ومن ذبح وشك فى التسمية أنه سى أم لا ، إنه لا بأس بأكل منها . وذلك إذا ذبح وهو شاك فى التسمية . وأما إذا ذبح ثم شك بعد الذبح ، فله أن يأكلها حتى يعلم أنه لم يسم ، إذا كان يدين بالتسمية على الذبح . وإن قال عند ذبحه : الله أو أشهد أن محمداً رسول الله ، فجاز لو لم يكبره .

ومن أضحج شاة وذكر اسم الله عليها ، ثم رجع أضحجها وذبحها ولم يسم عليها ، إنها تؤكل إذا لم يتشاغل عنها بشيء غير أمر الذبح .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا قصد بالتسمية إليها للذبح ، ولم يخرج من حال ذلك إلى غيره ، فهو على سبيل التسمية الأولى ويعزیه ذلك . ولو أنه سمي ثم كله إنسان فأشغله ، أو حدد السكين بحجر ولم يكبر ثم ذبح على تلك التسمية ، فلا بأس . وإن سمي ثانية فهو أحب إلى .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل وجد رجلاً ظالماً يذبح دابة ولم يذكر الله ، فأخذ هو الحديد من الظالم ثم أجراها على موضع الذبح ، وذكر الله وهي حية قبل أن تموت ، أو ذبح أسفل من الموضع الذي ذبح فيه الظالم وهي حية لم تمت . فكل ذلك جائز إن شاء الله .

ويستحب ذكر اسم الله على الذبيحة حين يضع الذابح الشفرة على حلق الدابة . وإن ذكر اسم الله قبل ذبحها لم تر ذلك يحرمها .

فصل

قال الله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » وذلك فيما قيل : إن مشركي العرب قالوا للمسلمين : تزعمون أنكم تعبدون الله . فما قتل الله لكم فلا تأكلوه . يعنون للميتة . وما قتلتم أنتم يعنون الذبح ، تزعمون أنه حلال . فالله أفضل وأحسن صنعاً أم أنتم ؟ فأنزل الله : « لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا مِنْهَا يُؤْكَلُ وَلَا يُبَاذِرُ عَنْكُمْ فِي الْأَمْرِ » . فكل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها فهي

حرام . فإن ذبح ذابح من يدين بالتسمية ثم شك في التسمية بعد الذبح ، لم تفسد الذبيحة بالشك ، لأنه ممن يدين بالتسمية ، حتى يعلم ويسقيقن أنه لم يذكر اسم الله على ذبيحته ، ثم لا يأكلها ولا تفرش الذبيحة حتى تبرد وتموت ولا تبغض . والفرش والبغض هو قطع الرأس عمداً . والله أعلم .

فصل

وإذا كان لشاة رأسان فذبحت من أحدهما . وفي غالب الظن أنها تموت من ذلك . فأرجو أن يجزى . ومن ذبح شاة ولم يقطع الوريدين مع الكربة فلا يأكلها . وقول : إن قطع أحد الوريدين مع الكربة أكلها . واحتج من لم يجز نحر البقر بقول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً » . وإذا كان في موت الذبيحة اشتراك من التذكية وغيرها لم تصبح ذكاتها . ونهى النبي ﷺ عن شريطة^(١) الشيطان ، وهي الذبيحة التي لم تقطع أوداجها . ومن ذبح صيداً موثقاً بحبل حفظاً له عن التلف ، فهو ذكي . ويكره أن تذبح البهيمة عند البهيمة ، وأن تحم الشفرة عند البهيمة .

فصل

قيل : إن الحلقوم هو موضع النفس . والمرى : الذي يدخل منه الطعام من كل بالغ من بشر أو بهيمة . فإذا ماتا فلا حياة بعدهما . والودجان : عرقان ممتدان في صفحتي الحلق . وقيل : إنهما يسيلان ويحيى من يسيلان منه ، فإذا قطع الحلقوم والمرى ولم يقطع الودجان كان ذلك تمذيباً للبهيمة . والله أعلم . وبه التوفيق .

(١) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة . م

القول الثالث والخمسون

فيمَن تجوز ذبيحته من الناس ومن لا تجوز

وقيل : إن ذبيحة المرأة جائزة إذا أحسنت الذبح ، أمة كانت أو حرة ولو لم تختتن . وكذلك الصبي إذا أحسن الذبح وكان من أولاد أهل القبلة . وقول : لا تجوز ذبيحته حتى يبلغ . والحائض والجنب جائزة ذبيحتهما ، إذا أحسنا الذبح وذكرنا اسم الله عليها . والأصم للمسلم أو الكتابي جائزة ذبيحته ، إذا كان من أهل القبلة ويفصح الكلام . وأما الأبكم الذي لا يفصح الكلام ، فلا أجب أن تؤكل ذبيحته . وإن كان الذابح لا بساً أحب من أن يكون عرياناً . ولا يبلغ بذبيحة العريان إلى فساد . ولا تجوز ذبيحة الأخرس ، إلا أن يتكلم بالتسمية .

وقال أبو معاوية : تؤكل ذبيحة صبيان أهل القبلة ولو لم يختتنوا . وقول : حتى يعرفوا الصلاة . وقال بعض : لا تجوز ذبيحتهم حتى يختتنوا . وقول : حتى يقرأوا الصلاة . وقول : ذبيحة الصبي يأكلها الصبيان دون البالغين .

وقال أبو الحواري رحمه الله : ذبيحة الصبي الأتلف من أهل القبلة ومن أهل الكتاب جائزة . وكذلك المرأة من اليهود والنصارى تجوز ذبيحتهما ولو لم يختتن إلا العرب من النصارى . فقد قيل : إنه من لم يقرأ الإنجيل لم تؤكل ذبيحته .

ولا تجوز ذبيحة الأتلف البالغ من أهل القبلة ولا من غيرهم . وإن اجتمع

رجلان على ذبيحة أمسكاهما جميعاً وأجرها المدية ، وذكر اسم الله عليها وذبحها
فجأز . وكذلك إذا رميا صيداً واحداً بسهم واحد ، وذكر اسم الله عليه ،
فأصابه فهو حلال . والعبد المختن جأزة ذبيحته ، إذا أحسن الذبح وذكر اسم
الله على الذبيحة . وإن كان العبد يترك الصلاة ، فلا تؤكل ذبيحته . ولا تجوز
ذبيحة المجنون ولا السكران .

وسئل أبو المؤثر رحمه الله ، عن نصراني ذبح وذكر اسم الله على ذبيحته
واسم المسيح جميعاً هل تؤكل ؟ قال : نعم .

وسئل أبو الحسن رحمه الله ، عن ذى ذبح شاة ، وقال : قد عرض لى فيها
أمر حرمت به على ، فاشترى منها مسلم . قال : إن كانت حرمت عليهم من قبل
الذبيحة فهي حرام ويدفن لحها . وإن كانت إنما حرمت من أجل ما يحرمونها
على أنفسهم ، فهي حلال للمسلمين .

ولا تجوز ذبيحة الجوسى وإن تحول إلى اليهودية والنصرانية ، ولا ذبيحة
الأقلف من أهل القبلة .

وقال أبو معاوية: ذبيحة اليهود والنصارى تؤكل وإن لم يحتنوا . وقال غيره :
لا تجوز ذبيحة اليهودى الأقلف ؛ لأن اليهود يدينون بالختان . وأما النصارى
فتجوز ذبيحة الأقلف منهم ؛ لأنهم لا يدينون بالختان . وإن تحول اليهودى إلى
النصرانية أو النصرانى إلى اليهودية ، فلا بأس بأكل ذبائحهم . وفى الأثر :
وفى نصرانى يذ على ذبيحته ثلاثة آلهة منهم الله إنه لا بأس بذبيحته .

(٣٢ - منہج الطالبین ج - ٦)

وأما المشركون إذا ذبح لهم ذبيحة لأصنامهم فلا تؤكل . وكل ما ذبح لغير الله لم يؤكل ولو ذكر اسم الله عليه ؛ لقول الله تعالى « وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » .
وأما إذا ذبح المسلم للمشركين ذبيحة أرادها لأهلهم ، وذكر اسم الله عليها ، فلا بأس بأكلها . وكذلك إذا ذبح لهم ولم يردها لأهلهم .

وما ذبح أهل الكتاب ثم وجدوا في الذبيحة شيئاً يحرمونها به . فعن منير :
إنها حلال . وقال غيره : لا تؤكل لأنها من غير طعامهم . وما ذبح النصارى من الإبل فحائز للمسلمين أكله . وإن ذبحوا منها اليهود لم تؤكل .

وإن وجدت اللحوم في أيدي أهل الكتاب ، جاز لهم أكلها ما لم يعلموا تحريمها ، إذا كانوا سلماء للمسلمين ، حتى يعلم أنه ميتة أو لحم خنزير ، أو إبل من ذبيحة اليهود ، أو ما يحرمه فعلهم ، والشحوم التي حرمت على اليهود من البقر والغنم ، فالمسلمين حلال من ذبيحة اليهود من أكل الكتاب . وكذلك يجوز للمسلم أن يأكل من ذبيحة اليهود الذي لا يأكلونه هم ، إذا وجدوه في ذبيحتهم حرمت عليهم في دعاتهم ، فتلك الذبيحة جائزة للمسلمين . ويوجد في بعض الآثار أنه ما حرم على اليهود من ذبائحهم من وجه الذبح ، فإنه لا يحل للمسلمين أن يأكلوا ما حرم عليهم من الذبح .

وأما النصارى العرب إذا كانوا لا يقرأون الإنجيل ، فلا يحل طعامهم ولا مناكتهم ، إلا من قرأ منهم الإنجيل ، فيجوز منه ذلك . ومن لم يقرأ بنفسه لم تؤكل ذبيحته ولم تنسكح ابنته . وإن كانوا أهل قراءة إلا أن منهم من يقرأ ومنهم من لا يقرأ ، وكان ولي المرأة يقرأ ، فلا بأس بتزويجها . وإن كان وليها لا يقرأ فلا يجوز تزويجها .

وأما الجبن فلا يؤكل إلا من أهل التوحيد . وأهل السكتاب وما وحيوه
للمسلمين إن تصدقوا به من شحوم البقر والغنم من ذبائحهم وذبائح المسلمين فخايز
لهم ذلك . ويجوز من ذلك لغنى من المسلمين والفقير ، إلا أنه يستحب التنزه عن
ذلك ، إذا أهداه الفقير منهم إلى الغنى من المسلمين . وقيل : إن اليهودى إذا منع
الجزية لم تؤكل ذبيحته ؛ لأنه محارب للمسلمين . ولم يكن من أهل الذمة .

واختلف في الصابئين . فقال بعضهم : إنهم فرقة من النصارى ، وتجوز ذبائحهم
وتزويج نسائهم . وقال بعضهم : إنهم ليسوا من النصارى ، ولكن يصبئون إلى
دين النصارى مرة وإلى دين اليهود مرة ويقرؤون الزبور . فإذا كانوا كذلك فهم
أهل السكتاب .

فصل

وقال زياد بن المنذر : من أكل لحم ميتة إنه يتصدق بلحم ذكى مثل ما أكل .
وقيل : إن جارية ترعى فأصيب لها شاة ، فماتت وذبحتها ، وجاءت بها إلى أهلها .
فقال لهم : إنها قد ذكبتها ثم إنها سألت بعد ذلك ما يلزمها ، فلم يروا عليها غراماً .
وعليها التوبة والاستغفار وغسل ما مسها منه . وكذلك من أكل ذلك اللحم من الناس
عليهم غسل ما مسهم منه ، وأن يعيدوا صلاتهم . وإن كذبوها فلا شيء عليهم .
وهي حقيقة بالكذب . ومن علم قول المسلمين فيها ، فأكل على معرفة وأراد
التوبة ، فإنه يغتسل ويفسل ما مسه من الميتة ويبدل صلاته ، وعليه كفارة واحدة .
وقول : لكل صلاة كفارة . وأحب أن تجزيه كفارة واحدة . ويستغفر الله ،
ويدم على فعله ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والخمسون

في ذبيحة السارق والغاصب والذي بدل

قال أبو المؤثر رحمه الله : حفظنا أن ذبيحة السارق لا تؤكل ولو كان مصلياً وعن الأزهري بن محمد ، في جندی رمى دجاجة بقوم وأخذها وذبحها وأدركوها في يده مذبوحة قال : لا أحب لهم أكلها ، إلا أن يعلموا أنه ذكر اسم الله عليها . وقال : من وجد شاته مذبوحة في موضع فلا أحب له أكلها ، إلا أن يدرك ذكاتها وتنحرك بعد ذبحه .

وقال المعلا : كفت عند محبوب فأتى رجل فسأله عن ذبيحة السارق . فقال له : لا تؤكل . وقال الرجل : إني سألت منيرا عنها فقال : لا بأس بأكلها . فقال له محبوب : خذ بما قال لك منير . وإن اغتصبها رجل مقتسراً لها وذبحها ، وهو من أهل القبلة ، جاز أكلها إذا كان ممن يجوز ذبحه . ولربها أفضل قيمتها حية أو مذبوحة .

وإن سرق رجل شاة وذبحها وادعى أنه ذكر اسم الله عليها ، فلا يعجبنا تصديقه ، لأنه ليس في موضع التصديق . وإن سمع يذكر اسم الله عليها جاز أكلها . وإن أدركها ربه قبل الموت ، فذكر اسم الله عليها لم تؤكل . وإن أدركها حية ، وأجرى السكين على موضع الذبح ، وتطعم منها ما قطع ، وذكر اسم الله وتحركت بعد ذلك . فإذا كان السارق قد استفرغ الذبح الذي لا تحيي بمثله في التعارف ، فذكر اسم الله عليها وذبح ، لم ينفع الذبح الثاني من الموضع . وإن كانت الدابة لا تموت بمثله في التعارف ، وذكر اسم الله عليها ، وذبح واستفرغ الذبح ، فهي تذكية .

وقيل : من سرق شاة وذبحها ، إنها لا تؤكل إلا أن يسمعه صاحبها يذكر اسم الله عليها عند ذبحها ، أو أخبره بذلك من يثق به . وإن ذبحها على وجه الغصب والقهر والغلبة من السلطان وغيره ، فإن ذبيحتهم تؤكل ولو لم يقل : إنه ذكر اسم الله عليها إذا وجدها صاحبها أو رجعت إليه بوجه من الوجوه . وإن ذبحها على وجه الدلالة أو بسبب مساومة لبيع ، فلا يحرم أكلها .

وقيل : إذا اصطاد المملوك طيراً وذبحه بلا إذن سيده لم يؤكل . وإن كان طير عند يقيم ، فذبحه له وكيله أو وصيه ، أو احتسب له إنسان وذبحه له ، كان ذلك جائزاً . وإن ذبحه له أحد هؤلاء ، فجرى على الطير حال ، لم يميز أكل لحمه ، أو طار من أيديهم ، فلا ضمان عليهم . قال الله تعالى : « ما على المحسنين من سبيل » .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل أخذ دابة من رجل من زراعة ، وذبحها ثم تركها وسلمها إلى صاحبها ، ولم يعلم أنه ذكر اسم الله عليها عند الذبح ، أو لم يذكر أن هذه الدابة لا تحل لصاحبها ، حتى يعلم أنه ذكر اسم الله عليها . وإن أكلها صاحبها على هذه الصفة أو باع منها على الناس ، فلا نحب له أخذ ثمن لحمها . وإن كان قد أخذ منه ثمناً فليرده على من أخذه منه ، ولا يكتفى بالحل منهم ؛ لأنهم يحلون مما حرم الله عليه .

وإن أخبر صاحب الدابة رجل يثق به : أن الظالم الذابح لدابته ذكر اسم الله عليها عند الذبح ، اجتزى بقوله ، وانتفع بثمن لحمها ، وأكل منه . وفي بعض القول : إذا كان الذابح ممن يجوز ذبحه من أهل القبلة أو الكتاب ، جازت ذبيحته ، ما لم يعلم أنه ترك ذكر اسم الله عليها . والله أعلم به التوفيق .

القول الخامس والخمسون

فما يجوز به الذبح من حديد وغيره

قال الربيع رحمه الله : لم يكونوا يرون الذبح إلا بالحديد الذى له حد وبالمرورة أو بالقصبه يذبح بها العصافير . وعن ابن^(١) مسعود رضى الله عنه : اذبح بما شئت ما خلا الظفر والعود والأنياب . وقال نهبان بن عثمان رحمه الله : ما نهر الدم وفري الجلد مما له شفرة ، فهو جائز للذبح . وكذلك عندنا يذبح بما قطع وفري ، كالمدية والموسى والخنجر ، مما له شفرة ، يشحط ولا يطعن بها والمقراض والخصين والخنزرة والهيب والخلب والحربة والمدية التى لا نصّاب لها وجميع الحديد .

وقال أبو زياد: يذبح بما كان من الحديد والقصب وبما كان من الحجارة التى تخرج طرّاً فيذبح به . ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : ' يذبح بكل ما فج الدم وفري اللحم . وقيل : لا بأس أن يذبح الطير بالليطة والغنم بالمرورة . وجائز الذبح بالحجارة المفرة والسيوف . وقيل : يترك من السيوف مقدار شبر من طرفه ويذبح بالباقي .

واختلف في الذبح بالظفر . فقول : يجوز به . وقول : لا يجوز . ولا يجوز أن يذبح بالعظم ولا بالسن ولا القرن ولا الزجاج ولا النارجيل ولا الخزف ولا المحار ولا بالذهب ولا بالفضة ولا الصفر ولا الشبة ولا الرصاص ولا بالخشب . وما كان

(١) أخرجه الحجة عن رابع بن خديج قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إلى أن قال : أنذبح بالقصب ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر . م

من حديد أو غيره مما لاحد له ، فلا يذبح به . ويذبح بقصب الذرة والسكر والروع .
وأما القنا فلا يذبح به .

وقال أبو معاوية رحمه الله : إذا كان القنا له حد يفرى فجائز به الذبح .
والخلب إذا كان له حد يذبح ويمكن به الذبح . فجائز . ويجوز الذبح بالرو والغر
والليط . والرو : الحجارة الصلبة الخشنة . وكل ذلك إذا كان طراً له حد يفرى .
وأما الليط فهو قشر القصب . وأما النحر فلا نعلم فيه حداً في أغماض المدينة أو
الشفرة في المنحر ، إلا ما قالوا : إن النحر للإبل يقوم مقام الذبح لسائر الأنعام .
فإذا بلغ النحر ما يبلغه الذبح للدابة في القدر الذي لاتحيا معه المنحورة في معنى
النظر ، كان ذلك نحرأ مما يجوز به النحر . وإن اختلف في ذلك . ولا يكون
النحر إلا بماله حد يقطع مثل السكين أو الشفرة . ولا يكون مثل الحربة وما أشبهها
مما لا يقطع . وإن نحرها بما لاحد له ، فانت . فلا أحب أكلها ، ولا أقدم على
تحريمها إذا نحرها بما يجوز به الذبح إن لو ذبحت به على حال . وأما مالا يجوز به
الذبح فأخاف أن لا يجوز به النحر بتغير حفظ منى . ولا يكون الذبح إلا بذات حد
مما يجوز به الذبح .

فصل

ومن ذبح بمدية قد ذبح بها قبل أن تفسل ، فقد ترك المأمور به إذا ذبح بها
وهي نجسة ولا تحرم ذبيحته .

واختلف فيمن ذبح بسكين قد ذبح بها مجوسى ، قبل أن تفسل . فقول : إنها

إنها لا تؤكل إذا كان المجوسى قد مس ذلك الدم بيده . وقول : إن ذلك جائز إذا ذبح من تجوز ذبيحته ، ودكر اسم الله عليها . ولو كانت بمدية مجوسى نجسة . قال أبو الحواري : له أكلها ولا تحرم عليه .

ومن أخذ عشرين طيراً أو أقل أو أكثر ، فجعل يذبح ويدكر اسم الله ، ولا يمسح الدم عز المدية إلى أن ذبحها كلها : إنه لا بأس عليه في ذلك وقول : إن الأول حلال والباقي لا يؤكل ؛ لأنه ابتداء بنجاسة . والتذكية : طهارة ولا تكون طهارة بنجاسة . والقول المأخوذ به أنها لا تحرم بذلك . وقيل : إن أبا محمد سئل عن ذلك فقال : إن بعض الفقهاء قال : لا يجوز ذلك ، ثم ذاكر أبا الحسن في ذلك فلم ير بأساً . وأجاب أبو الحسن أنه جائز ولا بأس به .

وحفظ أبو زياد عن موسى بن علي عن محمد بن مسلمة المدني الفقيه : أنه قال : من سرق مدية فذبح بها ذبيحة ، إنها لا تؤكل . ولم ير ذلك أصحابنا رحمهم الله ، ورأوا أن ذبيحته لا تحرم بذلك . وعن أبي سعيد رحمه الله إن كان في مدية نجاسة ثم ذبح بها ، إنه لا بأس بذلك . وبعض شدد في ذلك وقاسوه بالبرئ التي تنزح بدلو نجسة من غير نجاسة البرئ . فقول : إنه يجزى ذلك وتطهر البرئ والدلو . وقول : لا يجزى ، والدلو ينجس البرئ . والذي نراه ونحبه في هذا أن تفسل المدية من نجاسة الدم وغيره من النجاسات ولو تمت في التراب . وإن لم تفسل من الدم لم تحرم به الذبيحة ، ولو ذبح بها مرة بعد مرة من غير غسل ، إذا ذبح بها ما يحل من الأنعام والصيد وما يحل أكله .

من الجامع : وعن رجل ذبح شاة أو صيداً ولم يقدر على ماء ، وأحَب أن
يأكل من لحما . قال : يجوز له أكلها ما سوى الذبيحة وما مسته النجاسة من دم
أو غيره . والله أعلم .

ومن ذبح بحديدة مسمومة ، فلا تؤكل ذبيحته ؛ لأن السم يضر الأحياء ،
وربما فقل . ويعين أيضاً على موت الذبيحة ، وإن لم يكن مما يعين على موت الذبيحة
فلا أعلم معنى يوجب المفع من الذبح بها . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والخمسون

في الذبيحة إذا لم تتحرك بعد الذبح وما أشبه ذلك

قال أبو المؤثر : كان زياد بن وضاح يقول في الذابح : إذا أضجع الدابة وهي صحيحة فذبحها ولم تتحرك أكلت ، وإن أضجعها وهي مريضة فلم تتحرك بعد الذبح لم تؤكل .

وقيل : من رمى طيراً فأصابه وهو على جبل ، فوقع إلى الأرض ولم يصبه شيء : إنه يجوز أكله . وليس هذا كالمتردى الذي يتردى بغير رمي .

ويكره على الذابح أن يمسك على الذبيحة بعد ذبحه إلاها ، ولم يدعها ترتفع حتى ماتت ، إلا لعني يرجو لها فيه السلامة أكثر من تركها . وإن كان ذلك الإمساك مما يعين على موتها في الاعتبار ، فهو من الأحداث المفسدة لها . وإن كان لا يعين على قتلها ولا موتها ، فلا يبلغ به إلى فساد عندي .

وأما الذي يرمى الشاة بالحجر أو البقرة أو الظبي أو الطير أو الوحش ويرمي حجره ويسمى عليها ما أصابت وقتلته . فأما الشاة والبقرة والظبي ، فلا يؤكل منهن برمي الحجر إذا قتله ولم تدرك ذكاته ، وأما الطير فإن قتله ولم تقطع فيه لم يؤكل ، وإن قطعت فيه كقطع الحديد مع التسمية على الرمية ، فإن الشيخ أبا الحوارى رحمه الله سئل عن ذلك . فقال : إذا قطعت فيه هكذا يوجد . ومن شق ذنب ذبيحته ، ثم تحركت من بعد ، فهي حرام بمنزلة الميتة .

ومن ذبح ذبيحة ثم ظن أنها قد ماتت ، فضرب عرقوبها فتحركت ، فإنه يتركها حتى يعلم أنها ماتت ، وله أكلها إلا أن تكون الضربة قد أثرت فيها .

ومن ذبح شاة على ظهر بيت ، فوقعت منه وهي تتحرك ، فإن قدر أن يمر السكين على شيء من الأوداج ويسمى أكلها ، وإن لم يقدر على ذلك فلا يأكلها .

ويوجد أنه إذا ذبح شاة فوق بيت رفعه ستة أذرع ، فترفت فوق البيت ، فسقطت إلى الأرض ولحقها قد ماتت ، فإن كان موتها مع سقوطها ، أو ماتت ثم سقطت أكلت ، ولا يقع عليها اسم السقوط حتى تعبر إلى الموضع الذي استقرت فيه .

وما يوجد أنه عن أبي عبد الله رحمه الله ، فيمن ذبح شاة فصرعت من شرف ، فأدركها تركض ، فإن كان بقي من موضع الذبح شيء لم يستفرغه من الأوداج والعروق ، فليرد عليه المدية ويذكر اسم الله عليها .

وقول : يجرى السكين على موضع الذبح ، ويذكر اسم الله عليها ثم تؤكل ، وإن رد المدية على موضع الذبح ولم يكن من الأوداج شيء يقطعه ولا من العروق إلا في اللحم ، وذكر اسم الله عليها ، فبعض أجاز أكلها وبعض لم ير ذلك .

وقال أبو سعيد رحمه الله في الذبيحة فوق بيت أو جناة فسقطت إلى أسفل . فقال بعض : إذا كان التردى من قبلها ، فلا بأس بأكلها ، وإن كان من غيرها لم تؤكل . وقال بعض : كل ذلك سواء وهي متردية على حال .

وقيل في رجل ذبح شاة حتى مرغ من ذبحها وتنحى عنها ، فجاء رجل فأخذ

مدية وقطع عرقاً من مذبحه الشاة قبل أن تموت ، فإذا كان ذلك الحدث مما يعين على قتلها ، ولم يكن منه ذلك على وجه الذبح ، وذكر اسم الله عليها إنها لا تؤكل .

ومن ذبح دجاجة أو طيراً فتركه إلى أن طار ، ثم وقع ثم مات ، فإن وقع ولم يغب عنه أكله . وقال قوم : إن وقع فارشاً جناحه أكل ، وإن كان قابضاً لم يؤكل ، وأظن في الأثر أنه يؤكل ما لم يغب أو يعين على قتله غيره .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل أراد أن يذبح شاة من حلقتها فأجرى السكين ، فالتفت الشاة ، فجرت السكين على قفاها من غير إرادته ، وذكر اسم الله عليها ، إنه لا بأس بأكلها .

وقول : لا تؤكل لأنه لا يجوز الذبح من القفا . وكذلك إذا سبقته السكين على أحد الجانبين ، ولم يعتمد لذلك فلا بأس .

وقيل : حد الذبح الذي به أكل الذبيحة هو الذبح الذي لا تحيا عليه ثم ماتت منه ، أكلت ولو لم يقطع شيئاً من الأوداج ، وإن كان الذابح لا يعرف ما تحيا عليه مما لا تحيا عليه . فقال له من يعرف ذلك الذبح : إن ذلك الذبح لا تحيا عليه ، جاز له الأخذ بقوله ، ولو لم يكن نقة .

وإن أراد الذابح أن يذكر اسم الله فغلط قال : والسماء رفعها ووضع الليزان ، أو شيئاً غير ذكر الله ، إنها لا تؤكل ، وإن قال : سبحان ربى الأعلى ، أو سبحان ربى العظيم . ولم يقل : بسم الله . فإن كان أحضر نية عند قوله ذلك أنه ذكر اسم الله على ذبيحته ، فله أكلها وحده .

وقيل : إن سمي أسماء الله مثل العظيم والمليم والكريم، وسبحان ربى الأعلى
وأشبه ذلك ، فهذا تسمية . ويجوز الأكل لذلك ، وإن ذبح أعجمى اللسان وذكر
الله بلفظه على ذبيحته ولم يفهم معه ذلك ، فإنه إذا كان نقه وقال : إنه ذكر اسم
الله عليها أكلت . وكذلك إذا ذكر الله أحد بإحدى اللغات على ذبيحته ،
لسكان مجزياً له ، إذا كان من أهل القبلة .

ورفع أبو الحواري رحمه الله عن أبي المؤثر رحمه الله : أن اسم الله بالهندية
السمسال . فلو أن ذابحاً ذكر اسم الله على ذبيحته فقال : السمسال وذبح لجاز
أكل ذبيحته . وقيل : لا يجوز ذباح الأهمى ولا الأعجم ، ولو سمي على الذبيحة
غير الأعجم .

ومن ذبح شاة وهي قائمة فلا يفسدها ذلك . ولا نجس فعل ذلك . وطير البحر
لا يجوز أكل لحمه بغير تذكية . وإن ذبح فوقه في الماء قبل أن يموت لم يفسد بذلك؛
لأن الماء لا يسين على قتله . ومن قال : الله ثم ذبح فقد سمي . ولا ينفع اسم الله على
الذبيحة إلا من الذابح ، إلا أن يتواطأ اثنان أن يذبح أحدهما ويسمى الآخر .
وإن وقعت الذبيحة في بئر فيها ماء بعد الذبح قبل أن تموت فلا تؤكل ؛ لأن الماء
يعين على الموت .

ومن ذبح ذبيحته ذبحاً لا تحيا عليه فرت ممشى ، فعاد أخذها وذبح في موضع
المذبح الأول ، فانت في يده ، إنها لا تفسد . وإن ذبحها ذبحاً لا يقتل مثلها ، ونسى
أن يذكر اسم الله عليها ، فتركها ساعة ثم عاد ، فأخذها فذبحها من الموضع الأول،
وذكر اسم الله عليها ، فانت وهو يذبحها . فأخاف أن تفسد إذا لم تتحرك بعد

الذبيح الأخير . وإن كان لا يخاف من مثل ذبحها الأول عاينها الموت ، فذبيح هذا الذبيح الثاني وذكر اسم الله عليها فأرجو أن تؤكل . فإن ذبحها ذبحاً لا يقتل مثلها ، وذكر اسم الله عليها ثم عاقه أسر فتركها ، ثم عاد فذبحها فلم تتحرك بعد الذبيح الثاني فأخاف أن لا تؤكل إذا كان مما يخاف منه الموت عليها ، ويعين على قتلها إذا لم تتحرك بعد الذبيح الثاني الذي هو الذبيح . ومن ذبح شاة فرط منها شعراً أو شق ذنبها قبل أن تموت . فلا أحب أكلها .

وقيل : إن كل فعل في الذبيحة ، مما يعين على قتلها ولم يكن مثله يقتلها ، إلا أنه يعين على قتلها ، ثم لم تذك بعد ذلك وتذكر ذكاتها ، فلا يجوز أكلها إذا فعل فيها ذلك غيرها . وأما إذا سدها شيء من اضطرابها وحركتها ، ولم يفعل فيها ذلك أحد غيرها ، فلا بأس بذلك ، إلا أن يبين الذي عفاها هو الذي قتلها ، فتكون بمنزلة المتردية . وقيل : من ذبح شاة فاضطربت فانحرق بطنها لم تفسد ؛ لأنها أوتيت من قبل نفسها . وقال هاشم : إذا جرحت نفسها فلا أحب أكلها .

وقال بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله : من ذبح ذبيحة ثم أمسكها في يده حتى ماتت في يده : إنها إذا لم تتحرك من بعد أن أطلقها ، فلا يجوز له أكلها . قال أبو الحواري رحمه الله : إن تتحرك بعد الذبيح وهي مريضة ، لم تؤكل . وإن كانت صحيحة أكلها ولو لم تتحرك بعد أن أطلقها .

وعن أبي المؤثر رحمه الله : من ذبح ذبيحتين فارتفعت إحداها على الأخرى فاعتقروا . فإن اعتقر الرقصة ، فلا بأس بأكلها . وإن اعتقرت المرتقس عليها لم تؤكل ، إلا أن تترك ذكاتها . وإن وقع على الذبيحة شيء من غيرها عمداً

أو خطأ ، فأثر فيها لم تؤكل ، إلا أن تدرك ذكاتها . وقال أبو عبد الله رحمه الله :
إذا ذبحت طيراً فطار ، فقتلته فوجدته ميتاً فكله ، ما لم يحل بينك وبينه الليل .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في الذي يذبح الدابة والطير ، فيموت قبل أن يطلقه
من يده ، إنه إذا تحرك بعد تمام الذبح جاز أكله . وعندى أنه إذا كانت الذبيحة
صحيفة ، فكذلك تؤكل تحركت بعد الذبح أو لم تتحرك . وإن كانت مريضاً
حتى تتحرك بعد الذبح .

واختلف في الذبيحة تغيب عن الذابح قبل أن تموت . فقول : يجوز له أكلها
في الحكم حتى يعلم أنه قد حدث فيها حدث بعد الذبح مما يعين على قتلها . وقول :
إذا توارت عنه فلا يأكلها . وقول : حتى يوارى عنها الليل . وإن ذبحها في الليل
ذبحاً تموت به مثلها ، ثم غابت عنه ، فوجد فيها أثراً يموت به مثلها إن لو كانت
حية فلا يجوز له أكلها . وكذلك في النهار في هذا لوقوع الشبهة فيها . وإن كان
الأثر لا يموت به مثلها ، إذا كانت غير مذبوحة ، فذلك أيضاً فيه شبهة .

وأما الذي ذبح طيراً فطار من بين يديه ثم وجدته ميتاً . فقيل : إذا غاب
عن رؤيته لم يأكله ؛ لأنه لا يدري ما حدث عليه من العاهات التي تقتله . وقول :
ما لم يواره ظلام الليل فلا بأس بأكله . وكذلك الشاة وغيرها من الأنعام مثل
الطير والاختلاف فيه واحد . وإن وجد في شيء من ذلك ما يعين على قتله ولم يعارضه
ذلك قبل الموت أو بعد الموت ، وقد غاب عنه أمره فهو شبهة ، وترك الشبهة أولى .
وإن علم أن ذلك قبل الموت ، لم يجزأ أكلها ، في قول أصحابنا . وإن علم أن ذلك
بعد الموت ، فلا بأس بذلك . وإن ذبح ذبيحة إلى القبلة وشغل عنها بأسر . وانصرف

عنها ورجع إليها ، وقد ماتت ، فلا نعلم في ذلك تحريماً ، إلا أن يدعها وحدها ، ويخاف أن يعين على قتلها غيره .

ومن رمى بسهم صيداً ثم إنه أخذ في عمل غيره ، ثم اتبعه حتى أجنه الليل وغاب عنه ، فلا يدري أهو قتله أو غيره . قال: لا يأكله . وإن كان ذلك نهراً فليأكله . وإن لم يتوار عن بصره ، ولم يطلبه حتى رآه قد وقع ميتاً ، فلا بأس بأكله . وإن أرسل كلبه على الصيد ، وطلبه فتواري عنه السكب والصيد ، ثم وجده قد قتله . فإن كان السكب مع الصيد ولم يأكل منه فجائز أكله . وإن رمى بسهمه صيداً ، فتواري عنه ثم طلبه فوجده ميتاً به جراحة سوى جراحة سهمه فلا يأكله .

فصل

ومن ذبح فقطع الأوداج ولم يذكر اسم الله واستفرغ ذبحها ، ثم شق ذنب ذبيحته ، وهو يرى أنها قد ماتت وهي لم تمت . فإنه يذبحها من أسفل المذبة الأولى ، ويذكر اسم الله عليها . فإن تحركت بعد ذبحه إليها فليأكلها . وقول : إنه يجري السكين على الذبح الأول ، ويذكر اسم الله عليها . فإن تحركت أكلها ، وإن لم تتحرك لم يأكلها .

ويروى عن موسى بن أبي جابر رحمه الله ، في ذبك أكل رأسه سنور ، فإذا ذبحه من عنقه وأكله إذا أدركوا حياته . وكذلك يوجد عن أبي الحواري رحمه الله قال : وكذلك سائر الطير ، ولم نسمع بذلك في الأنعام . وقد قيل : إن

ذلك في الأنعام أيضاً إذا ذكيت من أسفل وتحركت بعد الذبح ؛ لأن الذبح يجري من الرقبة كلها ؛ وإن لم يتحرك لم يجزأ كلها .

وقيل في الذي ذبح سحلاً ، فوقع في ماء حار ، فأخرجه من الماء ، فتحرك فأجرى المذبة على حلقه فإنه يؤكل . وقال أبو الحواري رحمه الله : إذا كان قد بقي شيء من المذبح . وإن شق الذئب بطن شاة ، أو أصابها في غير البطن فأدرك ذكاتها ، فجأزأ كلها إذا تحركت بعد الذبح . وإن تحركت منها بضمة لم يؤكل حتى تتحرك منها جارحة ، مثل يد أو رجل أو ذنب ، أو تطرف عين ، أو تحرك أذن أو شيئاً مثل ذلك . وإن كان من الشاة أو البقرة رأسها بغيره ، فهي بمنزلة الميتة . وإن ذكى الجسد من أسفل من ذلك وتحركت جازأ كلها . وإن كانت الضربة في مؤخرها أو كان منها شيء قل أو كثر فهو ميتة ويذكى الباقي . فإن تحركت حلأ كله . وإن لم يتحرك لم يحل . ولو كان الرأس فاحية والرجلان فاحية ، لسكان ذلك كله ميتة . ويذكى ما بقى من سائر ذلك الذي يلي موضع الذبح فإن تحرك أكله . وإن لم يتحرك لم يؤكل . وقيل : لا بأس بإخراج الصوف والشعر والوبر من الميتة . والاختلاف في حلقها . ويعبى قول من أجاز الانتفاع به وبالعظم والفرس من الميتة . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع والخمسون

في ذكر الجلالة والمتروية والنطيحة والغليم والجنين

وقيل : إذا أبصرت دجاجة تأكل النجاسة ، وأردت ذبحها فتحبسها يوماً وليلة . وأما إذا لم تعرف أنها أكلت نجاسة في وقت ما أردت ذبحها ، فلا بأس عليك بذبحها أو أكلها ، ولا حبس عليها . والتيس الذي يشرب بوله يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح . وقال : إذا رأيته يشرب بوله أن يحبس ثلاثة أيام . وإن أكل أحد من لحمه وقد شرب بوله وذبح من حينه ، فإنه يطهر ما مس ذلك اللحم منه ومن ثيابه وآنيته ، ويفسله بالماء وعليه التوبة والاستغفار ولا شيء عليه . وأما الصقر والباز والحدأة ، فأنه أعلم . والجلالة هي التي تعلق العذرة ولا تخلط معها شيئاً . وإن كانت تعلق ثم أكلت العذرة أو شربت البول . فالبقر والإبل تحبس سبعة أيام ثم تذبح . والغنم تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح .

وقال بعض المسلمين : إن الجلالة لا يحج عليها ولا يؤكل لبنها وهي التي تعتلف العذرة وحدها . ومن أراد أن يذبح دجاجة حبسها يوماً وليلة . وإن ذبحها من حينه ولم يحبسها . فقيل : لا يحل أكلها . وقيل : يطرح ما في بطنها ويأكل سائرها . وقيل : لا بأس بأكلها ، وإنما ذلك في الجلالة . والجلالة من الدجاج تحبس ثلاثة أيام بليلاتها . وإن أكلت الشاة ميتة أو شربت ماء فيه ميتة أو شربت دماً . فقال محمد بن محبوب رحمه الله : أما لبنها فلا بأس به ؛ لأنه يخرج من بين فرث ودم . وأما لحمها فلا يؤكل إلا بعد ثلاثة أيام . والبقرة والجل من بعد سبعة أيام . والدجاجة من بعد يوم وليلة . وعن أبي زناد أنه يلقي بطنها ويؤكل سائر لحمها .

وعن أبي علي رحمه الله أنه لا يفسد لحم مثل هذه إذا ذبحت من حين ما أكلت إلا الجلالة ، وهي التي تكون العذرة طعامها ولا تخلط الشجر .

وقيل : من أراد أن يذبح الجلالة فيطعمها المجنين والماء الحار يوماً وليلة ، فإنه يذهب ما في بطنها . وقول : تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح . وقيل : إن الدجاج التي ترعى من البساتين ليست من الجلالة .

وقال أبو جعفر : إن الجلالة من البقر تحبس أربعين يوماً ثم تذبح ، والشاة سبعة أيام ثم تذبح . ومن كعب الغاربة : وذكرت في الفم التي يكره اليهود أكلها ، هل يصلح شراء شيء منها ، إنه لا بأس بشيء من ذلك ؛ لأن الله لم يحرم علينا في شيء من كتابه . ولا في سنة نبيه محمد ﷺ . وليس ما حرموه على أنفسهم مما لم يحرمه الله تعالى علينا بحرام ومنه . وذكرت شحوم اليهود ، هل تصلح أن يعطوهم شيئاً من ذنائهم فيذبحوها ثم يأكلوها معهم ؟ وهل تصلح مشاركتهم وضيافتهم وسكنهم في دورهم ويوسمهم ، بكراء أو غير كراء في حسن الأخلاق ؟ قال : إن هذا كله لا بأس به ؛ فقل أحل الله جميع هذه الأشياء منهم ولم يحرم علينا شيئاً منها إلا في مشاركتهم في الأموال يختلف فيها إلا ما يدخلون فيها من الحرام ، فإنه لا يحل . ومن أحرق لحم خنزير ثم سحقه وشربه ، فالمراد غير اللحم وشربه مكروه . ولم تقل إن شاربه يهلك بذلك ؛ لأنه لم يشرب محرماً منصوصاً عليه بعينه ، إلا أنه فعل ما لا يحل له .

فصل

قال الله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ » وهي كل

ما كان لها نفس سائلة ، مما أحل الله أكله ، فأرقت روحه بغير تذكية ، إلا السمك والجراد ، فبيتهما حلال . خصا ذلك من جملة الميتة ؛ لسنة رسول الله ﷺ^(١) . ثم قال : والدم جملة ، وخص منه السكبد والطحال . ولحم الخنزير : وهو كل شيء منه حرام وخص منه اللحم لأنه أكثر أجزائه نفعا .

ثم قال : « وما أهْلٌ لغير الله به » ذكر عليه غير اسم الله . والإهلال : رفع الصوت .

ثم قال : « والمنخنة » وهي التي تحتدق فتموت بغير تذكية . وقيل : إن الجاهلية كانوا يخنقون الشاة . فإذا ماتت أكلوها . والمنخنة بسبب من الناس غيرهم فهي منخنة . و « الموقوذة » وهي المضروبة بالخشب أو غيره حتى تموت ، أو ترى بالحجارة أو غيرها حتى تموت . يقال : وقذه بوقذه وقذاً : إذا ضربه حتى أشرف على الهلاك . « والمتردية » وهي التي تقع من مكان عال أو في بئر فتموت . « والنطيحة » وهي التي تنطحها غيرها فتموت بالنطح . وهاء التأنيث تدخل في الفعل بمعنى الفاعل . فإذا كان بمعنى المفعول استوى فيه المذكر والمؤنث . نحو : لحية دهن ، وعين كحيل ، وكف خضيب . وإنما دخلت الهاء هاهنا لأن الاسم لم يتقدمها . فلو أسقطت الهاء . منها لم تدر أي صفة لذكر أو مؤنث . والله أعلم . والمتردية والنطيحة والمنخنة إذا أدركت ذكاتها ، وكانت مما أحل الله ، فجازز أكلها والله أعلم .

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس وعند أحمد وابن ماجه والدارقطني من حديث عبدالرحمن ابن زيد . ولفظه في الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم : أحلت لكم ميتان ودمان . فالميتان : الجراد والسمك . والدمان : السكبد والطحال . م

فصل

والغليم إذا ذبح وقطعت أوداجه وحلقومه بعد مالا يعيش بعد ذلك ، وذكر عليه اسم الله أكل . وإن تحرك لحمه بعد الذبح ، فلا ينظر إلى حركة لحمه ؛ لأن البقر كذلك يتحرك لحمها بعد تقطيعه . وأما إن تحركت منه جراحة ، فإنه يترك كأقصى ما تحرك الأنعام إذا ذبحت ، ثم تؤكل ولو تحرك بعد ذلك شيء من جوارحه . وإن كان الغليم في البر ، ولا يقدر على أخذه إلا بقطع يده منه أو رجل . فإنه بمنزلة الصيد إذا قطع منه شيء من أعضائه وبأن منه قبل أن يذكي . فإن تلك الجراحة لا تؤكل ويؤكل ما بقى منه إذا أدركت ذكاته . وإن صارت الغليم في يد مصطادها صحيحة ، فليس له أن يقطع يدها أو رجلها . ولا يجوز أكل الغليم بغير تزكية ، لأنها تعيش في البر . ويختلف في دمه . فقول : هو مفسد ؛ لأنها برية بحرية . وقول : لأنها بحرية . ولا بأس بدمها .

واختلف في تذكيته . فقول : لا يجوز إلا بالتزكية . وقول : يجوز أكلها بلا تذكية وهي بمنزلة السمك . وأما السمك إذا وجد على الساحل ميتاً ، فجائز أكله ولو وجد بعضه مأكولاً . ويكره أكل ذلك من خوف المفرة . وأما طير البحر فلا يجوز أكلها بغير تذكية . وقول : إذا كان يغزو بالسمك ويعيش في الماء فجائز أكله بعد تذكية . والله أعلم .

فصل

واختلف في جنين الذبيحة . فقول : لا يؤكل حتى يتحرك بعد ذبحها . وقول : هو بضمة منها ويؤكل ، تحرك بعد الذبيح أو لم يتحرك ، وذكره ذكاته . وقول : لا يؤكل إلا أن يخرج من بطنها حياً ويذكى ويتحرك بعد التذكية .

ومن ذبح ذابة فيها جنين ، فشق بطنها قبل أن تموت ، وأخرج الولد حياً وذكره . فإنه يؤكل الجنين ولا تؤكل الأم . وإن شق البطن وأخرج الجنين حياً وذكره : وأثم ذكاة الأم ، وتحركت بعد الذكاة الأخيرة ، أكل لحم الجنين وأمه . وإن شق بطن الأم ولم تدرك ذكاة الجنين بعد إخراجه ولا ذكاة الأم بعد أن شق بطنها ، لم تؤكل الأم ولا الجنين .

وإن أدركت ذكاة أحدها بعد إخراج الجنين أكل لحم ما أدركت ذكاته منهما . وأما إذا ذكى الأم وتركها حتى تموت هي وجنينها . فأكثر القول أنه جائز أكلها . وأكل جنينها إذا كان الجنين قد نبت شعره . وقول : ولو لم ينبت إذا تم خلقه . وأصل إنبات شعره من تمام خلقه . وقول : يعتبر به ، فإن كان في أحد ما نفخت فيه الروح أكل . وأصبح القول : إذا تحرك بعد التذكية ؛ لأنه يمكن على أن يكون قد نفخت فيه الروح ، ثم مات قبل التذكية .

وسئل بعض الفقهاء عن الشاة إذا نتجت ثم ذبحت من ذبحت من حينها هل يؤكل لحما ؟ قال : إن لم تعلم أنها لمضت شيئاً من العجاسات ، فلا بأس بلحمها . وإن خرج من نتاجها شيء ، ولم يستم خروجها ، وذبحت وخرج من بعد

أن مات إنه لا بأس بأكله ، وما لم يخرج كاه فحكه حكها . وروى عن
النبي ﷺ أنه قال في الجنين (١) : ذكاته ذكاة أمه . وفي بعض التأويل في قول
الله تعالى : « أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَامِ » معناه جنين الأنعام : والله أعلم
وبه التوفيق .

* * *

(١) أخرجه أبو داود والحاكم عن جابر . ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه
وابن حبان عن أبي سعيد ورواه الحاكم عن أبي أيوب وأبي هريرة . وروى عن أبي أمامة
وأبي النرداء وكعب بن مالك . م

القول الثامن والخمسون

في الصيد وضروبها وما يحل منها وما لا يحل

قال الله تبارك وتعالى: «أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا». وقال: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا». وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُغُوا إِلَى الْيَدَيْنِ مِنْ الصَّيْدِ تَفَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا حُسْكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ الْغَيْبِ». وقال: «قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ فَمَا حَلَلَهُ الْبَحْرِ حَلَالٌ لِلْمَحَلِّ وَالْهَرَمِ. فَالْحَيْتَانِ وَأَجْنَسُهَا كُلُّهُمَا حَلَالٌ. وَالضَّفَادِعُ وَأَجْنَسُهَا حَرَامٌ».

وقيل: كل شيء له مثل من ذوات البر من المحلات فهو حلال. وما كان شبهه من ذوات البر من المحرمات فهو حرام. والبحر وسائر المياه في هذا سواء. «وَطَعَامُهُ» أي ما يخرج منه من الذي مات فيه من السمك. وقيل: هو المالح الذي يخرج منه «مَتَاعاً لَكُمْ» أي منفعة لكم «وَالسَّيَارَةِ» الثارين في الطرق. «وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» فلا يجوز للمحرم إذا صاد صيداً أو صيد له بأمره، أكل ذلك الصيد. وأما إذا صاده محل لنفسه، فيجوز للمحرم أكله. وإن صاده محرم جاز للمحل أكله. وقيل: لا يجوز لقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ» أي محرمون بالحج. «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» لقتل الصيد مع نسيانه لإحرامه في حال قتله، فعليه الكفارة.

وأما إذا قتله وهو ذا كر لإحرامه ، فلا حكم عليه وأمره إلى الله ؛ لأنه قتله وهو فعل أعظم مما أن تكون له كفارة . وقول : هو العمد من المحرم لقتل الصيد ، وهو ذا كر لتحريم قتله ، فيحكم عليه في العمد والخطأ .

وقال ابن عباس : إن من قتل الصيد سئل : هل قتلت قبله شيئاً من الصيد ؟ فإن قال : نعم ، لم يحكم عليه ، ويقال له : اذهب فينتقم الله له منك . وإن قال : لم يقتل قبله شيئاً حكم عليه . فإن عاد إلى قتل الصيد محرماً بعد ما حكم عليه متعمداً استحق العقوبة الوجيعة ، ويحكم بالجزاء رجلان صالحان ، من أهل الملة والدين ، قميهان عدلان ، فينظران إلى أشبه الأشياء من النعم ، فيحسبان به فيذبجه بمسكة ويتصدق به .

وقال : « يسألونك ماذا أحلّ لهم قل أحلّ لكم الطيبات » . وهي الذبائح التي يذكر عليها اسم الله « وما علمتم من الجوارح » وهي الكلاب المعلقة للصيد دون غيرها . وأما ما صاد غير الكلاب المعلقة فلا يؤكل منه ، إلا ما أدركت ذكاته من الصيد .

وقول كل ما علم للصيد من سبع أو طير أو نمر أو نهد أو عقاب أو صقر أو باز أو باسق أو شاهين ، أو نحوها مما يقتل الصيد بالتعليم ، فهو من الجوارح . وحكم حكم الكلب المعلم .

والجوارح هي الكوااسب ، يقال : فلان جارحة أهله أى كاسبهم « مُسْكِلِينَ » أى معلمين .

والتكليب : إغراء السبع وإرساله على الصيد. وذكر السكالب لأنها أكثر وأعم . والمراد به جميع جوارح الصيد « تَعَلَّمُوْنَهُنَّ » آداب الصيد « مما علمكم الله » أى من ضروب العلم الذى علمكم الله إياه من علم التكليب ؛ لأنه إلهام من الله ، ومكتسب بالعقل . وقيل : مما يفهمه لكم من صفات التعليم ، وهو أن يسترسل السكلب بإرسال ربه ، ويزدجر بزجره ، ويكف عن الأكل توفيراً لصاحبه وخوفاً منه . وتكون تلك عادته .

ثم قال : « فَكُلُّوْا مِمَّا أُمِّسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » أى على الصيد عند إرسال السهم والجوارح .

وللعلم من الجوارح من كلب أو غيره الذى يحمل صيده : هو الذى إذا أرسله صاحبه استرسل ، وإذا أشلاه استقل ، وإذا عض أمسك ولم يأكل ، وإذا دعاه أجابه ، وإذا أراحه لم يفر منه ، ولا يحتم ولا يقصع ولا يقتل ولا يأكل . فإذا فعل ذلك مرات فهو معلم .

وإن قفل الصيد وأمسكه ولم يأكل منه حل أكله ، وإن أكل منه ، ففى ذلك اختلاف ، وأكثر القول أنه لا يحمل ؛ لأنه خرج من شروط التعليم والإمساك ، كما روى أن عدى^(١) بن حاتم سأل النبى ﷺ عن الصيد فقال : إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه . فإن أدر كته لم يقتل ، فاذهب واذكر اسم الله عليه وكل ؛ وإن أدر كته قد قتل ولم يأكل فسل ، فقد أمسك عليك ، وإن وجدته قد أكل ، فلا تطعم منه شيئاً . فإنما هو قد أمسك لنفسه .

(١) أخرجه الخمسة عن عدى بن حاتم . م

وإن خالط كلبك كلاباً تقتلن ولم يأكلن ، فلا تأكل منه . فإنك لا تدري أيها قتل . وإن رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله . فإن أدركته فكل ، إلا أن تجده قد وقع في ماء فات . فإنك لا تدري قتله للماء أو سهمك . وإن وجدته بعد ليلة أو ليلتين ، ولم تر فيه أثراً غير سهمك . فإن شئت أن تأكل منه فكل .

وقيل : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أرضنا أرض صيد ، فأرسل سهمي وأذكر اسم الله ، وأرسل كلبى المعلم وغير المعلم ، وأذكر اسم الله . فقال له النبي ﷺ : ما حبس عليك سهمك وذكرت اسم الله عليه فكل ، وما حبس عليك كلبك الذى ليس بمعلم^(١) فأدركت ذكاته فكله ، وإن لم تدرك ذكاته فلا تأكل . ثم كرر الله ذكر الطيبات فقال : «اليوم أحل لكم الطيبات» تسكير تأكيد .

« وطمعنا الذين أوتوا الكتاب حل لكم » يعنى ذئابح اليهود والنصارى ، ومن دخل فى دينهم من سائر الأمم قل أن يبعث نبينا محمد ﷺ . فأما من دخل فى دينهم بعد بعث محمد ﷺ ، فلا تحمل ذبيحتهم ، وإن سمى أحدهم غير الله عند الذبح ، مثل قول النصارى : باسم المسيح ، فلا تؤكل ذبيحته بعموم قول الله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .

وقول : تؤكل ذئابحهم ، ولا يسألنهما يقولون عند ذبحهم لمعوم؛ قوله تعالى :

(١) أخرجه الحنفى عن أبي ثعلبة الحنفى . ونيه بعض زيادة واختلاف فى الألفاظ . م

« وطمعاً الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » أى ذبائحنا لهم حلال ، وإن اشتروها منا فتمننا لها حلال ، واللحم لهم حلال .

وقول : يجوز لكم أن تطعموه من أموالكم والله أعلم . وإن حال بينك وبين الصيد ظلام الليل ، فلا تأكله ؛ لأنك لا تدري قتله كلبك أو غيره ، وإن وجدت مع الصيد كلبك وكلب غريك والصيد بينهما قتيل ، فلا تأكله ، وكذلك إن وجدت فيه سهماً مع سهمك .

ومن أرسل كلبه على الصيد ولم يذكر اسم الله عليه ، فإنه يزجر كلبه ، فإن انزجر لئزجره ، وذكر اسم الله عليه ، ثم أرسله أكل الصيد ، وإن لم ينزجر فلا يأكله . وإن سرح كلبه ، فلما دنا من الصيد ذكر اسم الله ، وأخذ الكلب ، وقتل الصيد ، فلا بأس بأكله إذا سمى قبل أن يأخذ الكلب .

وإن ذهب الكلب إلى الصيد من غير إرسال من ربه ، فذكر اسم الله بعد ذلك ، فلا بأس بأكل صيده إذا سمى قبل أن يأخذ الكلب الصيد .

وإن أرسل مسلم كلبه ، وسمى عليه مجوسى ، فانزجر لتسميته ، فأخذ الصيد فإنه لا يأكله ، وإن كان المجوسى هو الذى أرسل الكلب ، وسمى عليه للمسلم ؛ فانزجر لتسميته ، ثم قتل الصيد فلمسلم أكله .

وسئل أبو عبد الله رحمه الله ، عن رجل رعى صيداً بسهم ، وذكر اسم الله عليه ثم ارتد عن الإسلام قبل أن يصل السهم إلى الصيد هل يؤكل ؟ قال : قول : يؤكل . وقول : لا يؤكل ، وإن ذكر اسم الله على الكلب ، فيه الاختلاف كذلك .

ولا يجوز أن يؤكل ما صاد كلب الجوسى ولا صقره . ولترتد إذا رمى الصيد ثم أسلم قبل أن يصل سهمه فإنه لا يؤكل ؛ لأن الفعل من الفاعل يكون حكمه حين ما وقع لا قبل ولا بعد .

ولا يجوز أكل ما صاده كلب الجوسى ، كان الذى أرسله مسلماً أو مجوسياً . وكذلك الباز . وليس اليهودى والنصرانى فى الصيد بمنزلة المسلم . وأما صيدها للسك ، فحائز للمسلم أكله . وكذلك ما صاده الجوسى جائز أكله من السمك ولو قطع بعضه وبقي بعضه ، ويفضل ويؤكل . وإن ضرب الجوسى السمك فى الماء أو قتله ، فلا بأس بأكله للمسلم .

فصل

ومما يؤخذ بالمقراض والشباك أو يرى بالبندق^(١) أو بالخشب أو بالحجارة ، فلا يؤكل إذا مات ، إلا أن تدرك ذكاته ويذكى . وإنما يجوز أكل ما يرى بالسهم إذا ذكر اسم الله عليه ، وأصابه السهم ووجد مقتولاً ، ولم يتوار بليل ولا غيره وإن أصاب السهم غير الصيد الذى ذكر اسم الله عليه فلا يأكله . وإن ذكر اسم الله على السهم ثم أرسله ، أكل ما قتل من الصيد من قليل أو كثير ، وكذلك الكلب .

(١) هذا القول هو المشهور . وحكى أن الإمام محمد بن عبد الله مفتى الديار المصرية أفتى بجواز أكل ما صيد بالبندقية التى تنطلق رصاصتها نار . وكذلك أبو إسحق إبراهيم من علماء الإباضية أفتى بحلية ما صيد بالبندقية إذا ذكر اسم الله عند طلقها . وأما العلامة الصبغى من علماء دولة البعارة فقد فرق بين الرصاص التى فى طرفها حديدة ، فأحل ما صيدها ، وبين الرصاص التى لا حديدة فى طرفها ، نهى ما صيدها ، إلا ما أفركت ذكاته . م

وقيل في الحجر : إذا كانت لها أسنان تجرح ، وجرح في الصيد ، وكان ذكر اسم الله عليه جرحاً بمقدار ما يقتله ، جاز أكله في الطير خاصة .

وقول : لا يجوز : ذلك في الطير وغيره ، إذا كانت تجرح مثل ذلك الصيد جرحاً تقتله . وإن نسي أن يذكر اسم الله على السهم أو السكب فلا يأكل ما قتله . إلا أن يدرك ذكاته فيذكيه ، ويذكر اسم الله عليه .

وقيل : إذا ذكر اسم الله على الصيد ما لم يصل إليه السهم أو السكب فليأكل ، وإن ذكر اسم الله على الصيد نفسه أجزأه ذلك إن شاء الله . ومن رمى صيداً تردى من بعد رميه من جبل أو شرف فلا يأكله .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في مجوسى رمى بسهم فقتل به صيداً أو مسه برطوبة ، ثم رمى به مسلم فقتل به صيداً : إنه لا يؤكل لحال النجاسة من المجوسى في ذلك السهم .

وعن أبي على رحمه الله ، في رجل رمى طيراً في شجرة وسمى ، فوقع الطير فمات إنه لا يجب أكله . وقيل : من رمى طيراً بحجر أو سهم ، فوجد بها دماً وقد سمي أكل . وإن لم يوجد بهما دم لم يؤكل . وإن رمى بسهمه طيراً كثيراً ، ولم يقصد إلى شيء منها فقتل منها . فإن كان قد سمي أكل ما قتل .

وقيل : إن كان سمي على السهم أكل ما أصاب ، ولو أصاب غير الذى قصد إليه بالرعى . وكذلك إن أرسل كلبه المسكب ، وذكر اسم الله عليه ، فما أمسك عليه ولم يأكل السكب منه شيئاً فليأكله . وإن أكل السكب منه شيئاً ولم

يدرك ذكاته فلا يأكله . وإن وجده قد قتله وهو غير ممسك له ، فلا يأكله ولو لم يأكل منه الكلب شيئاً .

وقال محمد بن خالد : إن الصيد لا يرمى بشيء من الحديد ، إلا بما كان له حد . وإن رمى بحديدة مجتمة لاحد لها ، لم يؤكل ما قتله .

وقال محمد بن الحواري رحمه الله : من رمى بسهم ليس فيه حديدة لم يعجبني أن يؤكل ما قتل ؛ لأن الخشبة لا تجرح . ومن رمى وحشاً بحجر فات ، فلا يأكله لأنه حرام . وأما إن رماه بسهم وخرج منه دم ، ومات قبل أن يصل إليه وذكر اسم الله عليه ، فإنه يأكل ما قتل . وأما إذا رماه بحجر فلا يأكله إلا أن يدركه حياً فيذكيه . ومن رمى صيداً بسهم وذكر اسم الله عليه ، ثم رمى بسهم آخر ولم يسم عليه ، فلا يأكل ما أصابها حتى يعلم أن السهم الأول هو الذي أصاب .

وقال أبو الحواري رحمه الله : إذا ذكر اسم الله على السهم ، فهو كما قال . وإن ذكر اسم الله على الصيد أكل ما قتله السهم الأول والآخر . وإن رمى طيراً بحجر ، وذكر اسم الله على الحجر ، وله حد يجرح جرحاً يقتل مثله مثل ذلك الطير أكل . وإن رمى به شيئاً من الدواب ، فلا يؤكل ما قتل إلا أن تدرك ذكاة ما صيد به .

ومن استعار كلباً من مجوسي أو اشتراه ، فلا يأكل ما صاد به إلا بعد أن يعله . ومن رمى صيداً فأوثقه فأزواه ثم رماه غيره فقتله . فإن الصيد للأول ، وعلى الآخر الضمان بتعمديه على صاحب الصيد ، ومن اصطاد صيداً فوجد فيه حبلاً

فلا يأخذه ، فإن وجد فيه أثر حبل أخذه ، وإن وقعت سمكة في سفينة فهي لمن أخذها ، وإن وقع سمك في شبك فجره صاحبه ، فأنخرق وخلقه شبك لآخر ، فصل فيه ، فهو لصاحب الشبك الأول .

ومن وجد صيداً جريحاً ، وعلم أن ذلك الجريح وقع من بعض الصيادين له ، وقد حبسه الجرح ، لم يمزله أخذه . وإن كان لا يعلم من أصابه فله أخذه . وإن كان الجرح مالا يحبسه وقد ذهب ربه ، جاز له أخذه ، لأن الرواية : من أثار صيداً فاصطاده غيره ، فهو لمن اصطاده .

ومن رمى بسهمه صيداً فأصابه ، وطلبه فتوارى عنه ووجده قد مات . فإذا كان في طلبه فليأكله إذا لم يشتغل عنه بغيره . ومن رمى بسهم مسموم أو ذبيح بدمية مسمومة ، فلا يؤكل ذلك ولو ذكر اسم الله عليه .

ومن وجد الصيد حياً ولم تكن معه سكينة ، فليس شيئاً يذبحه به ، فإت الصيد وهو في طلب ذلك فإنه يأكله . والرامي للصيد يسمى إذا أطلق سهمه ، وإن لم يمكنه فإذا وضعه في كبد القوس سمي واجتري بذلك . وإن سمي والسهم في كنفاته لم يمزله .

ومن رمى صيداً بنبل ليس فيه جناحان ، فلا بأس به . والحكم للحديد لا للقصبة . ومن رمى وسمى وأدرك الصيد قد أكل منه السبع شيئاً بعد موته فلا بأس بأكله . وإن كان لا يدري أكل قبل موته أو بعد موته فلا يأكل منه . والكلب الأسود لا يصاد به . والكلب الذي يأكل الجيف لا يؤكل ما قتل .

ومن أرسل البازي فلم يستطع نزع الصيد من رجله . فإن خشي أن يكسر رجله أو يموت الصيد ، ذبحه من حوصلته . ومن رمى صيداً في الحل فحمل نفسه حتى وقع في الحرم ، فأت فيه فلا يأكله . ومن رمى بسهم فأصاب السهم الصيد ، ووجده منفرزاً فيه من الموضع الذي يوضع في الوتر ، ولم تصبه حديدة السهم إنه لا يؤكل .

ومن أرسل كلبه أو طائره إلى صيد فضى إلى جهة غير مكان الصيد الذي أرسله إليه ، ثم رجع إليه وقتله أكله . وإن رجع إلى صاحبه بعد أن رأى الصيد أو لم يره ، ثم عاد بعد رجوعه من غير إرسال فقتله لم يؤكل .

وروى أن النبي ﷺ قال : لا تطرقوا الطير في وكناتها ؛ فإن الليل لها أمان . وقال أبو الحواري رحمه الله : إن أخذ الطير على الموارد مكروه . ولا يكره أخذها بعد أن تصدر من موردها .

وقيل : من أثار صيداً وطرده حتى عني ، فلا يجوز لغيره أن يصطاده . وإن كان لا يقدر على نجاة نفسه غير مستعير ، جاز لغيره أن يصطاده ولو كان المثير خلف الصيد . وإذا ذبح الطير فطار ، أو جرى حتى توارى عن الذابح فأت ، فلا يؤكل إذا لم يره كيف مات . وإن وقع في الماء فلا يجوز أكله ، لأن الماء يقتل (١) .

(١) في نسخة : لأن الماء يبين على قتل الذبيحة . م

(٣٤ - منهج الطالبين - ج ٦)

فصل

وعن أبي الحسن رحمه الله في سمكة وقعت في سفينة قال : هي لمن أخذها .
وقيل يحكم على الصيادين أن يبيعوا لأهل القرية إذا كانوا محتاجين إليه . فإن
قال : أهل الصيد : إنا لا نبيع بحب أو تمر أو غير ذلك من العروض ، فالبيع
لا يكون إلا بالدرام ، ويحكم على أهل الصيد أن يبيعوا بثمان وسط . ومن سرق
شباكاً فاصطاد به صيداً ، فالصيد لمن اصطاده وعليه ضمان الشبك . ولعل في هذا
قولاً غير هذا .

وقيل في الصيد الخارج من الشباك : إذا صار في حال لا ينجو بنفسه من الضعف
فهو لأهل الشباك . وإن كان الصيد يقدر يخرج وينجو بنفسه في لجج البحر . فإن
ذلك يحمل لمن اصطاده وصيد السمك حلال كله ، ميتاً كان أو غير ميت ، إلا أن
الميت منه إذا ورم مكروه من طريق الضرر .

وإن وجد في سمكة قطعة لحم لم يمزأكلها . وإذا انفجر النهر في أرض قوم
فدخلها السمك ، لا يصطاد منها إلا بإذن ربها ، إلا أن يكون نهراً جارياً فلا بأس
ولا يؤكل من صيد المجوس غير السمك . وفيه اختلاف . وإن وجد في صيد جروحاً
مما يحبس ، وعلم أنه من أحد لم يمزأكله ، وإن لم يعلم من أين أصابه ، فله
أخذه .

ومن وجد ظباء فيها حبال تشبه حباله ، فلا يجوز له أخذه . وإن وجد نحره

حَبْلًا ، فلا يجوز له أخذه ، وإن وجد في يده أثر الحبل فله أخذه ، ولا يجوز صيد الصبي الذي لا تجوز منه الذكاة .

وقال أبو معاوية رحمه الله : اختلف في الكلب يشرب من دم الصيد . فقيل : إذا ولغ فيه لم يؤكل . وقول : يؤكل حتى يأكل من اللحم . وقول : إن أكل منه قبل أن يموت أفسد . وإن أكل منه بعد أن مات فلا بأس . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والخمسون

فما يحل من الدواب والطيور وما لا يحل

وفما يضرب من الصيد ويظمن ومعرفة الوحوش

وقيل لا بأس بأكل لحم الخيل والبراذين والبغال والحمير ، وشرب ألبانها
وشرب سورها والتوضؤ به وهو رأى جابر والحسن ، ولا بأس بأكل الأرنب
والثعلب واليربوع . وبعض كره الثعلب والضب .

وقيل : كان مسلم يأكل الضب . وفي بعض الآثار : إن الثعلب من الصيد
ولا بأس بأكله .

وقال هاشم ومسيح ، في لحوم الحمير الأهلية والخيل والبغال والثعالب والسباع :
لا ندرى لأى شيء تحرم . والله تعالى يقول لنبيه ﷺ : « قل لا أجد فيها أوحى
إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير
فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به » فبين عز وجل تحريم ما استشفاه وخصه من
جمله ما أحله ^(١) وأباحه .

وأما الكراهية فيكره لحم السباع ، وكذلك لحم الخيل والبغال . وأما البغال

(١) أخرج البخارى عن عمرو بن دينار قال : قلت لجابر بن زيد : يزعمون أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحر الأهلية ؛ قال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الفزارى
عندنا بالبصرة ، ولكن أبى ذلك البحر ابن عباس وقرأ : « قل لا أجد فيها أوحى إلى »
الآية . م

فقد بلغنا أن النبي ﷺ رأى قدوراً منصوبة يوم فتح قريظة . فقال : ما هذه القدور ؟ فقالوا : لحوم الخير . فبلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بها فكفت^(١) . فلا ندرى أنه كره أكل لحمها أو خاف الفساد عليها . والذي معنا أن الحرام ما حرمه الله تعالى في كتابه أو حرمه رسوله . واجتمعت الأمة على تحريمه ، وما أشبه المحرمات فهو مثلها ولو لم ينص بذكره بعينه .

وعن أبي الحسن أنه لا بأس ببيع الضب وأكل لحمه ولحم القنفذ ، ولم ير المسلمون بأساً بأكل لحم السنور وسوره .

وقيل : إن بشير بن المغذر سأله سائل عن لحم الثعلب فقال له : اصدده وأطعمنا . والأرنب بمنزلته ، وأما الكلب فنجس مكروه لحمه ، والذئب والأسد مكروه لحمهما ، ووقف أبو المؤثر عن القول فيهما ، ولم يخرج فيهما ما جاء في الكلب .

وذكر أن النبي ﷺ جعل الضبع^(٢) من الصيد ، وقيل : إنه كان على مائدة ابن عباس لحم ضبع . وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع^(٣) ، ومخلب من الطير . والله أعلم بذلك .

ولا يجوز أكل لحم القروذ ولا الكلب ولا الفول ولا الحية ولا الضفدع .

(١) متفق عليه من حديث عن ابن أبي أوفى . ولفظه : أصابتنا جماعة ليالى خبير ، فلما كان يوم خبير ، وقفنا في الحرم الأهلية ، فأتجرتناها ، فلما غلت بها القدور نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أن أكنفثوا القدور ولأناكلوا من لحوم الحرم شيئا . فقال ناس : إنما نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنها لم تنجس . وقال آخرون : نهى عنها البتة .

(٢) أخرجه الخمسة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة .

(٣) رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي . م

وقيل : إن لحم الضفدع من السمومات إذا أكل ، فيكره أكله من حالين .
والله أعلم .

فصل

وقيل : لا يجوز أكل كل ذى غلب من الطير ، وهي التي تعمل بها وتصطاد بها مثل الصقر والعقاب والهازي والحدأة وسائر الجوارح التي تصطاد بها بالمخالب . وكرهوا أكل الصقر ، وما عرض على أبي الخوارى رحمه الله : أنه يكره لحم كل ناسرة وليس بحرام ، والجراد والسمك حلال بلا تذكية بالسنة المأثورة عن النبي ﷺ .

وقيل : إن الجراد لا يصلح أكله إلا بعد نضجه بالنار ، ولولا النار لم يأكله كثير من الناس ، والذي يتخرج من إلقائه في النار يغمره في الوعاء بالماء والمخج إلى أن يموت ، ولحم الغراب مكروه وليس بحرام عند بعض الفقهاء والعصاخ سبيله سبيل الجراد في الطهارة والأكل .

وقيل إن الجراد أكثر جنود الله في الأرض ، وكره من كره لحم السفور والفأر والغراب والرخمة ولم يحرموه قطعاً ، وبعض حرم الأجلد والصقر ، وجائز أكل لحم الدجاج إلا أن يكون يعلف الأبقار والدجاجات ، فإنه يحبس يوماً وليلة .

وقيل إن رجلاً رأى أبا هريرة يأكل الدجاج ، فقال له : تأكل هذا وهو يأكل القدر . قال : رأيت النبي ﷺ يأكله . وإن مات دجاجة وخرجت منها بيضة ، وجعلت تحت دجاجة حتى يخرج منها فرخ ، فلا بأس به .

فصل

وقيل : إذا رضع الجدى خنزيراً فلا بأس بأكله ما لم يكن أكثر رضاعه من الخنزير ، ويكون بمنزلة الجلالة من الأنعام . فإذا رضع من الخنزير لم يؤكل حتى يحبس ثلاثة أيام ، وإن رضعت عناق من لبن امرأة ، فلا بأس بأكلها ، والجدي إذا ماتت أمه ورضع كلبه ، فبجائز أكله وبيمه ، وإن أرضعت امرأة من لبنها دابة صغيرة ، فلا بأس بأكلها ، فلو أنها أرضعت من لبنها كبشاً صغيراً حتى كبر ، لجاز لها أكله والانتفاع بشمته . والحر الوحشية قيل : هي البيض التي لا خطوط فيها من سواد ولا غيره ، وهي بمنزلة البقر الوحشية .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله قال : يروى أنه ليس دابة في البر إلا وفي البحر مثله ، ومن أجل ذلك اختلف قومنا في خنزير البحر وقوده وكلبه وصيده الذي يشبه صيد البر ، فقال بعضهم : هو سواء من البر والبحر ، وقال بعضهم : لا يحرم دواب البحر ، وليس مثل البر في هذا ، قال : ويعجبني هذا القول . وإن جميع ذوات البحر حلال ، وتلا قول الله تعالى : « أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ » وتحليل دواب البحر من وجهين : أحدهما أن دواب الماء دمه طاهر وميتتها حلال بقول الله تعالى : « أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ » وهذا عموم حتى يصح تخصيص شيء منه دون شيء .

واختلف في نجاسة دم الفيل لأنها تعيش في البر والبحر . واقتوا على أنها لا تجوز بغير تذكية .

وأما السمك كله والجراد كله فهو ذكي ، ويؤكل إذا وجد حياً وميتاً ، أو طرج في النار وهو حي ، وكان بعض المسلمين يكره طرحه في النار وهو حي ، من طريق الرحمة لا من أجل التحريم .

والسمك الذي يلقيه البحر ميتاً ، كان بعض الفقهاء يستقذره ، ويتذكرونه من غير تحريم ، واللاحم لعله الجرجور يؤكل ، والحمس يذكي لأن اللحم لعله الجرجور من دواب الماء ، والحمس من دواب البر .

ومن ملك شيئاً من الصقور أو الطير الذي يصطاد به بتريية أو شراء ، أو وهب له وأقام معه في ملكه ماشاء الله من الزمان ، فلا يحل لأحد يملكه عليه ، ولو ذهب عنه ونفر منه إلى المواضع البعيدة . وإن استوطن معه هذا الطير ، من غير تربية منه له ولا هبة له من غيره ولا شراء ، ثم نفر عنه وعن المواضع التي هو أحله فيها ، واصطاده أحد غيره ، فله أن يملكه فبان عليه ، وكذلك الحمام الذي يملك ويتخذ في البيوت ، والدجاج وأمثال ذلك من الطير الذي يملكه الناس ، لا يحل اصطياده إلا بإذن أربابه . والله أعلم .

فصل

وقيل في الذي يأخذه الناس من الصيد كالخمر الوحشية وأمثالها ولا يقدر على ذبحها ، إنه لا بأس بأكله ما قتلوه منها بأسياهم ورباحهم وما كان من حديد ، إذا ذكروا اسم الله عند ذلك .

وقيل : إن قطع نصفين أكل كله ، وإن كان الذي يلي العجز أكثر أكل كله ، وإن كان الذي يلي الرأس أكثر أكل ذلك وترك الباقي .

ومن طعن وحشياً ثم سى. بعد ما طعن، قبل أن ينزع وقبل أن تموت الطعينة، فإنه يؤكل إذا مضى السنان بعد التسمية، وإن لم يمض السنان بعد التسمية كره أكله. وإن وقع القنص في شبك الصيد، وجعل يطعنه حتى يموت في الشبك من طعنه فلا يأكله، وإن طعنه حتى وهن، ثم ذبحه وذكر اسم الله عليه جاز أكله، وإذا تحرك بعد الذبح وإن لم يسكن في الشبك، فلهقه وطعنه، وذكر اسم الله عليه، فمات من تلك الطعنة، أكله ما لم يذبهه. وإن ضرب القنص وذكر اسم الله عليه، فقطع يداً ورجلاً، فلا يؤكل ما بان منه ويؤكل الباقي. وإن تعلق تلك الجارحة بجمده فلا تؤكل ويؤكل ما بقي منه.

ومن ضرب حماراً وكسر رجله، وطمع أن لا تقع أكلها. وإن كان يخاف أن تقع فلا يأكلها. وقول: يا أكلها ما لم تن. وإن وقع حمار في شبك قوم فطعنوه، وذكر اسم الله عليه حتى مات، فجائز أكله. وكان ينبغي أن لا يسرفوا في طعنه ويذكونه.

ومن لقي حماراً من الصيد فضربه بالسيف فقتله. فإذا ذكر اسم الله عليه. فقد قيل: إنه يؤكل. وإن أدركت ذكاته فهو أحسن. ومن ضرب شاة أو بقرة بسيف أو مدية، فأبان رأسها قبل أن يذبحها، فلا بأس بأكلها، ولا يؤكل رأسها. وذلك إذا بان قبل أن تذبح بتلك الضربة. وإن بان منها رأسها ومؤخرها وبقي وسطها مع موضع الذبح تتحرك، فإنه تذبح وتؤكل، إذا تحركت من بعد الذبح. وما بان منها من مؤخرها ولو كان أكلها ورأسها البذي قد بان منها فلا يؤكل. وهذا في غير الصيد. وأما الصيد فقالوا: إذا اعتدلت فيه الضربة فأبانها نصفين أكلها جميعاً. وإن كان المؤخر أكثر، أكل المقدم ولم يؤكل المؤخر.

ورفع أبو سعيد عن أبي الحسن عن أبي الحواري رحمه الله : أن ليس بيمان
حر وحش ، ولا يجوز لأحد أن يصطاد منها الخمر ؛ لأن لها أهلاً ، وكذلك الإبل
والغنم لها أهل ، فلا يجوز صيدها بيمان حتى يعلم أن ليس لها أهل ، وأما البقرة
الوحشية ، فلها علامة تعرف بها ، وهي انتصاب قرونها وهي بيضاء .

فصل

ومن وجد ظلياً في جبل لا يعرف لمن الجبل ، فأنه أعلم ، وإن كان الجبل في
الخطاطوف وهي خشبة ، فلا يجوز أخذ الظلي منه ، وهو لصاحب الجبل ؛ لأنه في
وثاقه ، وإن وقع الصيد في الشبك ثم انطلق منه ، نقطع الشبك أو انطلق منه ،
قبل أن يقبضه الصياد ، فهو لمن صاده بعد ذلك ، وما دام في الشبك لم ينطلق منه
فهو لصاحب الشبك .

وقال أبو الحسن : من وجد طيراً مقصوصاً ، فهو بمنزلة المربوب ويكون
لقطة ، وما احتمل من الطير أن يكون مربوباً ، وأن يكون غير مربوب ، فيجوز
صيده من القرية ، وخارجاً من القرية حتى يعلم أنه مربوب ، فإذا أخذ وصار صيداً
لم يجز قول من يقول : إنه مربوب ، حتى يصح ذلك بشاهدي عدل ، وأما الدجاج
فلا يجوز أن يكون في القرية صيداً ، حتى يعلم أنه ليس مربوباً .

وأما في البزيرة : فعلى قول أبي الحواري رحمه الله : هو صيد إذا كان يحتمل
أنه صيد . وقال غيره : الأغلب من أمور الدجاج أنه مربوب ، حتى يعلم أنه غير
مربوب ، ولا بأس بصيد الطير من البيد والبيوت ، ولا بأس بأخذه من مبيته
وعند موارده ، ويستحب أن لا يؤخذ حتى يرد .

وأما الحمر الوحشية والبقر الوحشية ، التي لا يعمل لها رب فإذا صبح أنها من
الوحش التي لا تملك إلا بالصيد ، وفي الأزل لا ملك عليهما ، فيجائز صيدها حتى
يصبح أن لها ربا ، وإن صبح أنها من الوحش المتوحش ، فلا يطيب ذلك في الحكم
ولا الجائز ، حتى يصح الجنس الذي يقع عليه حكم الوحش بعد الإهلاك ، والله
أعلم ، وبه التوفيق .

* * *

القول الستون

في الخمر وتحريمها

قال الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » فذمها الله في هذا الموضع ولم يحرمها . ثم أنزل الله بعد هذه الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . ثم أنزل الله بعد ذلك : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ » . فجاء تحريمها في هذه الآية ، قليلاً وكثيرها ، ما أسكر منها وما لم يسكر . فمن شرب من الخمر قليلاً أو كثيراً ، فقد شرب حراماً ، وعليه الحد وإن لم يسكره . ومن شرب من الببذ للنهي عنه أو من غيره ، فسكر فعلياً الحد ، وإن لم يسكر فلا حد عليه .

وأما منافع الخمر للناس قبل التحريم ، فهي لذتها والربح في التجارة بها . وأما الميسر فهو الفضل الذي يصيبه الرجل من صاحبه عند القمار . والأنصاب : الأوثان التي ينصبونها ويعبدونها . واحداً نصب بفتح النون وجزم الصاد . ويجوز ضم النون وضم الصاد وسكونها . والأزلام : الأقداح التي كانوا يقسمون بها .

وقيل في سبب تحريم الخمر : إن عمرو بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونفراً من الأنصار ، رضى الله عنهم جميعاً ، أتوا رسول الله ﷺ وقالوا له : أفتنزلنا رسول

الله في الخمر والميسر ، فإنها مذهبة للعقل ، مُسَلِّبة للعال . فأنزل الله تعالى :
 « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثمٌ كبيرٌ ومنافعٌ للناس وإثمهما أكبرُ
 من نفعهما » فترك الخمر قوم مخافة إثمها ، وشربها قوم لمنافعها أياماً ، إلى أن صنع
 عبد الرحمن بن عوف طعاماً ، فدعا له ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأنام
 بخمر فشربوا وسكروا ، وحضرت صلاة المغرب ، فقدموا رجلاً منهم يعمل بهم .
 فقرأ : « قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون » بحذف لا إلى تمام السورة .
 فأنزل الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكَّارَى حتى
 تفلمموا ما تقولون » فحرم المسكر في أوقات الصلاة . فقال عمر : ما أرى الخمر إلا
 مستحرم . فلما نزلت هذه الآية ، تركها أيضاً قوم . وقالوا : لا خير في شيء يحول
 بيننا وبين الصلاة . فكان قوم يشربونها ويجلسون في بيوتهم ، ويشربونها في
 غير أوقات الصلاة . فشربها رجل من المسلمين فجعل ينوح على قتلى بدر :

تُحيي بالسلامة أم بكر وهل لك بعد رهطك من سلام
 ذريني أصطبغ بكرة فلاني رأيت الموت ثقب عن هشام
 وود بنو المغيرة لو فدوه بألف من رجال أو سوام
 كاني بالطوى طوى بدر من الشرى تكلل بالسنام
 كاني بالطوى طوى بدر من الفتيان والحلل السكرام

فسمعه رسول الله ﷺ . فجاء يجرد رداءه حتى انتهى إليه . فرفع شيئاً بيده
 ليضربه . فلما عاينه الرجل . قال : أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله .
 والله لا أطعمها .

(١) اختلف العلماء في تاريخ تحريم الخمر . فقيل : سنة أربع . وقيل : سنة ست لهجرة . م

وقيل : لما أنزل الله تحريم الخمر في سورة المائدة إلى قوله تعالى : « فهل أنتم مُنْتَهُونَ » : فقال عمر رضي الله عنه : انتهينا لأرب . وقال أنس : حرمت الخمر ولم يكن يومئذ للعرب عيش أعجب منها . قال : وجعل كل أحد يخرج ما عنده ويصبه في الطرق . ومنهم من كسر الأواني التي استعملت فيها . ومنهم من غسلها بالماء والطين ، حتى قيل : إن سكك المدينة بعد زمان طويل ، إذا أمطرت استبان فيها لون الخمر ، وفاحت منها ريحها .

وقال ابن عباس : حرمت الخمر قليلاً وكثيراً ، والمسكر من كل شراب . وقال ابن عمر : قال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام^(١) وكل مسكر خمر . وقال أهل الآثار : إن الخمر كل شراب مسكر ، كان عصيراً أو نقيعاً ، عنباً مطبوخاً كان أو نيئاً . وكل شراب أسكر فهو حرام^(٢) قليلاً وكثيراً ، وعلى شاربه الحد .

وقيل : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال : إن الخمر نزل تحريمها . وهي من خمسة^(٣) أشياء : العنب والتمر والحنطة والشعير والمسل . والخمر : ما خامر العقل وغيره . وقال رسول الله ﷺ : إن من التمر لخمراً . وإن من العنب لخمراً . وإن من الشعير لخمراً . وإن من الذرة لخمراً . وإن من الزبيب لخمراً . وإن من المسل لخمراً . وإن من العنب لخمراً . وإن من الحنطة لخمراً . وإن من الخمر لخمراً . وإن من الخمر لخمراً .

-
- (١) روى أحمد ومسلم والأربعة عن ابن عمر : كل مسكر خمر وكل مسكر حرام . ومن شرب الخمر في الدنيا فات وهو يدمنها لم يتب لم يضرها في الآخرة .
(٢) وروى أبو داود والترمذي عن عائشة : كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فله السكف منه حرام .
(٣) أخرجه الخمسة .
(٤) رواه الخمسة إلا اللسان .

فصل

قال رسول الله ﷺ^(١) : إن الله لا يجمع الخمر والإيمان مدّة في جوف امرئ أبداً . وقال : من^(٢) شرب الخمر كما بد الوثن . وقال : من شرب الخمر في الدنيا ولم يقب^(٣) منها خرمها في الآخرة . وقال : من شرب الخمر في الدنيا سقاء الله من سم الأساود والعقارب . من شربها تساقط لحم وجهه في الإناء قبل أن يشربها . فإذا شربها انفسخ لحمه كالجيفة يتأذى به أهل الجمع ، ثم يؤمر به إلى النار ، ألا وشاربها وعاصرها ومعتصرها وبائعها^(٤) ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها سواء في إثمها وعارها . ولا تقبل منه صلاة ولا صيام ولا حج ولا عمرة حتى^(٥) يتوب . فإن مات قبل أن يتوب منها كان حقيقاً أن يسقيه الله بكل جرعة شربها في الدنيا شربة من صديد جهنم ، وهو في أهل اللعنة . وقال^(٦) ﷺ : اجتنبوا الخمر فإنها مفتاح كل شر .

وروى علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ أنه قال : من شرب الخمر بعد أن حرمها الله على لساني ، فليس له أن يزوج إذا خطب ، ولا يصدق إذا

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة : من شرب خمرًا خرج نور الإيمان من

جونه .

(٢) أخرجه الحارث عن ابن عمرو وعلم له في الجامع بالصحة .

(٣) أخرجه أحمد والبيهقي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر . م

(٤) أخرجه الربيع عن ابن عباس . وأخرج أبو داود والحاكم عن ابن عمر : لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها .

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمرو وفيه اختلاف .

(٦) أخرجه الحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس . م

حدث ، ولا يشفع إذا شفع ، ولا يؤتمن على أمانة . فمن ائتمنه على أمانة فاستهلكها ،
فحقيق أن لا يحفظها الله عليه . والله در القائل :

ترك النبيذ لأهل النبيذ وصرت حليفا لمن عابه
شراب يكسر عرض الفتى ويفتح للشرب أبوابه

فصل

وقيل : إن النبي ﷺ قال : إن الخمر من هاتين الشجرتين : المغلة والعنب^(١) :
ويكره أن يسقى الدواب والصبيان الخمر . وقال بعض الفقهاء : لو شربته دابتي ثم
ذكيت من ساعتها ما أكل لحما .

وقيل : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى هار بن إيسر بالشام : أما بعد
فإنه أتقنا غير من الشام ، تحمل شراباً قد طبخ حتى ذهب ثلثاه الخبيثان اللذان
بهما ريح الشيطان ونفثه وبقى الثلث الطيب فأؤمر من قبلك أن يتخذوه .

وقيل : إنه بعث همران بن الحصين الخزاعي إلى الكوفة أن يطبخ عصير
العنب ، حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث الطيب يعلمهم ذلك . وقول : يطبخ حتى
يبقى من العشرة ثلاثة ، وإذا ألقى على الأرض لا يعلق بها ولا تنشفه .

وقيل : إذا نبذ في السماء غدوة ، فيشرب من الليل . وينبذ من العشاء ،
فيشرب غدوة . وقيل : أمر عمر بن الخطاب بذلك رضي الله عنه . ولا يحمل فيه
درد .

(١) أخرجه أحمد ومسلم والأربعة عن أبي هريرة . م

وأما الفضيخ فهو حرام ، وقيل : إن أنس بن مالك كان يأمر بالبصرة المذصفة ، فيقطعها إذا أراد نبيذاً ، وأما البسر للخل فلا بأس به ، وأما نبيذ البسر فلا يصلح .
وقول : هو حرام ، وهو التمر بعينه .

عن أبي علي رحمه الله : فيمن وصف له ماء البسر الأخضر لدواء ينتفع به :
إنه لا بأس به . وقول : إن نبيذ البسر الأخضر من التمر . ولا يجوز نبيذه ،
كان أخضر أو مدركاً ، وأما نبيذ الجر فهو حرام ، وحب الدادى قيل : إنه
لا بأس أن يحمل في النبيذ للدواء ، وأما غير الدواء فلا .

قال محمد بن المسيب : لا يجوز أن يوضع في النبيذ ليصلب ويستعمل ، وهو
رأى محمد بن محبوب رحمه الله ، وحب الدادى قيل : هو حب كعب الشمير ،
إلا أنه أطول منه وأدق ، وهو مر وفيه قبض ، وهو حاد يابس ، وأجوده الجلبى
الأحمر ، وهو يحفظ نبيذ التمر من الحموضة ويلين الصلابات ويقل الطبع . وقيل :
لا بأس بعصير الكرم . وفي نسخة : التمر ما لم يفض في الأرض .

قال أبو الحواري : لا يجوز نبيذ الكرم ولا البسر ، إلا أن يطبخ حتى يرجع
إلى الثلث ، ولا بأس بنبيذ الزبيب والتمر جميعاً ، وكل شيء وحده أحب إلينا ،
وقيل لا بأس بشراب النارجيل . وقيل : إن الكوز الذى يحلب فيه لا يردده عليه .
إلا أن يفسله .

ومن حلب من النارجيل في سقاء أو غيره حتى حمض ، فلا بأس به في السقاء .
وأما غير السقاء فلا . وكذلك القول في عصير الرمان . وقول : إن المصير يشرب
(٣٥ - منهج الطالبين ج ٦ -)

مالم يفل ، وغليانه أن يرمى الزبد ، فإذا غلى فهو من الخمر . وقيل : ليس لأهل الذمة أن يدخلوا الخمر في أمصار العرب والأشربة من اللبن والعسل والخمر وأشباه ذلك ، ولا ينبغي أن يكون إلا في السقاء يوكأ .

وسئل أبو الحسن رحمه الله عن الخمر والبسر إذا طبخا ثم أخرج البسر من الخمر بعد الطبخ ، فإذا طبخ فيه البسر حتى يفضج ويطلق فيه ، فهو فاسد للشراب ، وأما الانتفاع به للغل وغيره ، فجائز معنا . والله أعلم .

وحفظ سعيد بن محرز عن ابن الملاء في نبيذ النارجيل قال : ما يحلب فيه اليوم ، فلا يحلب فيه من الغد ، ويحلب في إناء غير الأول . وقال جميل : من شرب النبيذ الذي يسكر كثيرة ، فليلاً أو كثيراً فهو حرام . وقليله حرم . وعن النبي ﷺ أن كل مسكر خمر وكل خمر^(١) حرام .

وقيل : إن نبيذ الزبيب ما أدرك منه فلا بأس به ، مالم يتغير في السقاء ، فإذا تغير لم يتجز في قول جابر رحمه الله . وأجازوا شرب النارجيل إذا لم يخمّر ويشرب من حينه ، والكوز الذي يحلب فيه لا يرد إليه ؛ لأن ذلك غير مسكر .

وقيل : إن الكوز يجعل من رأس المسقة عشياً ، ويشرب بالغداة من حينه ، ويجعل الكوز بالغداة ويشرب بالعشاء ، وهذه الأشياء كلها تدل على تحريم شرب كل ما أسكر من كل شراب .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، فيمن عمل نبيذاً في سقاء حتى أدرك ثم حوله في

(١) أخرجه أحمد ومسلم والأربعة عن ابن عمر . م

جرة للبيذ أو خل ، فلا بأس به . وإن حوله وقد حدثت فيه الشدة ، وشرب قبل غليانه في الجرة وهو حلو فمسي يجوز ، وإن تحرك في الجرة غالباً فهو حرام ، على الأحاديث التي جاءت في تحريم نبيذ الجر عند أصحابنا ، فيما يرفعونه عن النبي ﷺ والصحابة في تحريم نبيذ الجر^(١) .

وقال أبو محمد رحمه الله : يروى أن النبي ﷺ كان يشرب نبيذاً يصنع في النهار ، وإذا اتخذ في النهار شربه في الليل ، ويصب ما فضل منه بعد شربه أو يسقيه غيره . هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها^(٢) .

وعن الأزهري بن محمد بن جعفر ، فيمن دخل إلى قوم وهم يشربون شراباً حلالاً ، إلا أنهم يديرون الشراب بينهم ، إنه إذا شرب من عندهم لم يبلغ به ذلك إلى حرام عليه ولا عليهم ، إذا كان الشراب حلالاً ، وإنما جاءت الكراهية في الإدارة ؛ لأن المسلمين لا يفعلون ذلك .

وقال الفضل بن الحواري : لا يجوز لهم أن يديروا شراب النبيذ بينهم ، ولكن يضمنون القدر في الأرض ، فمن شاء شرب ومن شاء ترك ، أو يصب كل واحد منهم لنفسه ويشرب ، ولكن لا يشربون شراباً يتغير منه العقل .

وقال أبو الحسن رحمه الله : اختلفت الأمة في شرب النبيذ لاختلاف الأحاديث . وأجاز أكثر أصحابنا شرب النبيذ في الأديم من المشاعل والأسقية ما لم يسكر .

(١) أخرجه الربيع عن أبي سعيد ، وهو عند البخاري ومسلم وأحمد : وهو عندهم عن ابن عباس وعائشة وأبي هريرة ، م
(٢) أخرجه النسائي وابن ماجه . م

وبعضهم ترك ذلك تنزيهاً بلا تحريم ، وحرّم بعضهم ما أسكر شربه ، وأجاز بعضهم شربه ولم يذكر سكراً ولا غيره ، وتناول أنه حرام على من سكر ، وإن السكر نفسه هو حرام على السكران ، وليس بحرام على من لم يسكر .

وانفقوا على أن من شرب من النبيذ الذي لا يسكر في الأوعية من الأديم ، إنه غير حرام عايه لأنه لا يسكر . وانفقوا على تحريم قليل الخمر وكثيره . ولم يجز أصحابنا شرب النبيذ في وعاء غير الأديم وإن كان غير مسكر . وانفق أصحابنا على تحريم شرب نبيذ الجر ولو لم يسكر ، والسكر ضد الصحو وهو الإفاقة، وبهى السكر سكراً لأنه يفشى العقل .

وقيل : إن جابر بن زيد رحمه الله ، كان يشرب النبيذ من السقاء ما لم يسكر .

وقيل : إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى بنبيذ في سقاء أو إداوة فصب عايه ماء ثم شربه . وقال : إذا صلب عليكم النبيذ فاصدموا به هكذا ، أو سحوه بالماء حتى تسكن جدته .

وقال محبوب : دخل جابر بن زيد رحمه الله على رجل من المسلمين ، فقدم له نبيذاً . فقال له : هاعد هذا النبيذ . فقال له : ما أنسكرت منه يا أبا الششاء ، فقد كنت تشربه عندي ، فقال : أراه شديد السواد ، ولا أرى الذهاب يقف عايه . فقال له : أما شدة سواده فإنى كنت أعصره ولا أطبخه . ثم إنى طبخته فصار في السقاء أسود .

وأما الذباب فإنى كنت حين أرخيت الستر فوق الستر ، فوق الذباب هلى
النبيذ ، فقال : هات الآن فأعطاء وقال : مازاده الطبخ إلا خيراً وشرب منه جابر
ابن زيد .

وقيل : كان الربيع لا يرى بشرب النبيذ من الأسقية بأساً . وكان محبوب
رحمه الله لا يرى بشربه فى الإدام بأساً ما لم يسكر إذا أوكأ عليه . وكان بعض
أشياخ المسلمين يمان يشربونه فى الأسقية ونحن نتولاهم . ومن المسلمين من ترك
شربه من غير عيب لمن شربه .

وأما الفضيخ وهو نبيذ البسر من ثمر النخل الذى قد حلا ، فذلك حرام
عند المسلمين ، قليله وكثيره ، إذا غلا فى جميع الأوانى ، إلا أن يعمل بالغداة ويشرب
بالعشاء ، أو يعمل بالعشى ويشرب بالغداة قبل أن يغلى ، وإن طبخ حتى رجع إلى
الثلث فلا بأس به أو ترجع العشرة إلى ثلاثة . وذلك هو الطلا ولا بأس به .

وقيل : إن هجر بن الخطاب رضى الله عنه أتى برجل قد شرب نبيذاً ، لا يعلم
أنه من جر أو سقاء ، فأمر بشوبه أن يطرح فى ثياب غيره ، ثم قيل له : يأخذ ثوبه
من الثياب ، فلم يعرفه ولم يعرف الديفار من الدراهم ، ولا البياض من السواد ،
فأمر به فجلد الحد . وأقام الحد على من شرب من الخمر قائلاً أو كثيراً سكر أو
لم يسكر .

وعزى أنى سميد رحمه الله ، فى الزبيب إذا استنقع فى الماء ، وتأخذ نبيذاً فى
الأوانى الجائز منها اتخذ النبيذ ، فلا بأس به إذا كان على الوجه الجائز .

وحلب النارجيل وعصير الرمان إذا حمض في سقاء أو غيره : إنه مثل النبيذ
يجوز شربه ما لم يسكر . وقول : لا يجوز شربه إذا غلى .

فصل

روى عن النبي ﷺ أنه قال : لا تنبذوا في الجرار الخمر ولا في النقيز ولا في
الدباء ولا في المزفت ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، وروى أنه قال : نهيتكم عن
الأشربة أن تشربوا إلا في ظروف الأديم ، فاشربوا في كل وعاء ولا تشربوا
مسكراً ، وما أسكر منه الفرق فالحسوة منه حرام .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال في النبيذ : إذا اغتلت عليكم فاقطعوا متونها
بالماء . وفي رواية : إذا اشتد عليكم شرابكم فاقتلوه بالماء .

وقال ﷺ : اجتنبوا أن تشربوا في الدباء والحتم والمزفت ، واشربوا في
السقاء ، فإن رهبتم غلته فدوه بالماء .

وسئل ابن عباس عن الجر الأبيض والأحمر والأخضر فقال : أول من سأل
النبي ﷺ وفد عبد القيس ، فقال : لا تشربوا في الدباء ولا في الحتم ولا في المزفت
ولا في النقيز . واشربوا في الأسقية ، فإن اشتد في الأسقية فصبوا عليه الماء ، قال لهم
ذلك في الثانية والثالثة ، ثم قال لهم في الرابعة : أهريقوه ثم قال : إن الله حرم على
الخمر والميسر . وكل مسكر حرام .

وعن أبي الحسن البصري رحمه الله : إن الذي حلال شربه من النبيذ باختلاف
هو أن يجعل التمر في القدر ويطبخ ، فإذا نضج عصر وألقى في المشاعل والأسقية

من جلود الممز والضأن والغنم ، وأن تكون طاقاً واحداً غير مضعوف . ويشد عليه حيث يبلغ أو على رأس الوعاء ، ويضمه غدوة ويشربه عشياً ، أو يطبخه بالشئ ويشربه بالغداة ، ولا يجعل فيه درن ولا دادي ، ولا يكون عليه دور ولا اجتماع ، ويشرب منه ما لا يغير العقل ، فهو هذا النبيذ الحلال بالاتفاق ، وما بقي منه بعد هذا الوقت أراقه ، أو سقاه غيره ، والذي يجيز شرب النبيذ على غير هذا الوصف فإنه يقول : يطبخ ويجعل في الأديم من المشاعل والأسقية ، ويشد عليه من حيث يبلغ أو على رأس الوعاء لا يجيز شربه في غير الأديم ، فإذا وقف وسكن غليانه شرب منه ما لا يسكر ، بلا دورة ولا اجتماع على لهو ولعب .

ومن شرب منه حتى سكر كان حراماً عليه ، ولا يحرم على من لم يسكر .

ويروى أن وفد عبد القيس سألوا النبي ﷺ عن ما يجب عليهم بعد إقرارهم بالإسلام ، فأمرهم بتقوى الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والصيام ، والحج ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، واجتناب المحرمات وعن الدماء والأموال إلا بمحلها . ونهاهم عن الشراب في الدباء والنقير والمزفت والحنم . وأجاز لهم أن يشربوا في الأديم للملاث على أنوافه من التمر والزبيب ، فهذه حجة من أجاز شرب النبيذ ما لم يسكر . وحجة من لم يجز ذلك إذا صار مسكراً قول النبي ﷺ : كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام .

وقيل : إن وفد عبد القيس لما نهاهم رسول الله ﷺ عن الشراب تغيرت ألوانهم ، فرجعوا إليه بعد حول السفة وألوانهم متغيرة ، فأمرهم بشربه من الأديم الذي وصفناه .

وقيل : لا يجوز ذلك إلا لمن كانت له علة ؛ لأن ذلك مخصوص لهم لالة

التي ٣٢٠ .

فصل

وأما الطلا الذي يعمل من العنب فإنه قيل : يعصر العنب ويجعل في قدر
ويطبخ بالنار حتى يبقى منه الثلث ، أو يبقى من المشرة الأجزاء الثلاثة أجزاء ،
ويصير إذا وضع على الأرض لم تنشفه . فهذا عقدم هو الطلا الجائر ، ولا يجعل
عقد شربه هو ولعب ولا جماعات ولا دور .

ومن شرب من الخمر قليلاً أو كثيراً ، فعليه الحد سكر أو لم يسكر . وإن
شرب الجائر من النبيذ من الزبيب ، فلا حد عليه في المزاج ، وعليه الحد في شرب
النبيذ من العنب إذا سكر ، ولا حد عليه إذا لم يسكر .

فصل

وأما نبيذ الجر فهو حرام ؛ لما روى ابن عباس : أن النبي ﷺ حرّمه . وروى
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال كلاً من شرب من نبيذ الجر أحب إلى من
أن أشرب نبيذ الجر . ولأن أشرب من ققم يحمي ، فيقطع ما يقطع ويدع ما يدع ،
لأحب إلى من أن أشرب نبيذ الجر .

وقيل : كل وعاء يجوز فيه الشراب فلم يوك . فنبيذه حرام . وعن الربيع أنه
لا يجوز الشراب في المشعل ، إذا كان من جلود الإبل والبقر ، أو كان مضمواً
من جلود الضأن أو للمز . وإن كان فيه رقعة من موضع فلا بأس به .

فصل

المضغوف من الجلود ما كان على طاقين أو أكثر . والنقيير : أوعية تعمل من جذوع النخل . والحزتم : الجرة الخضراء وجمعها حناتم . وكذلك الجرار السود هي مثلها . والمزنت : كل وعاء عمل من خوص أو خشب وطلّى بالقار . والمزنت : هو القار . والفخار : هي جرار الخزف المحروقة بالنار . والدُّبَّاء : ثمرة اليقطين ، وهو الذى يُسميه أهل عمان القرع ، ويتخذون منه أوعية صغاراً وكباراً ، منه حلوى يؤكل مادام غضاً ، يطبخونه بالسكر أو بالتمر . ومنه مر لا يصلح إلا للأوعية . والوطب : السقاء . والملاث على روضه المشددة الموكاة . والمشاعل : الجلود التى لها أربع قوائم .

وقال أبو محمد رحمه الله : أجمع أصحابنا من أهل عمان خاصة على إجازة هرب النبيذ المتخذ فى الأديم ؛ لما روى عن رسول الله ﷺ ، من إجازته لوئد عبد القيس من البحرين .

واتفقوا على تحريم سائر الأضرحة فى الأواني المنهى عنها ، من الجرار ونقيير النخل وأواني القرع وما جرى مجرى هذا من الأواني ؛ لما صح من النهى من رسول الله ﷺ .

فصل

وفى جواب من أبى على رحمه الله ، فيمين عرض على غيره نبيذاً ، والمعرض ليس بثقة ، وزعم أنه من قرية . فإن كان متهماً فلا يحب لأحد أن يشرب من عنده ، وإن كان صاحب النبيذ ثقة ، فيجوز أن يشرب من عنده من غير سؤال .

وإن كان غير ثقة ، فلا يشرب نبيذه حتى يسأل عنه ويخبر أنه عمل على ما يستحل شربه . وإن كان متهماً ، فلا يشرب نبيذه حتى يعلم أنه لا بأس به .

وروى أبو الحواري رحمه الله عن نبهان : أنه قال : لا يشرب النبيذ إلا من عند الثقة .

وقال الربيع : إن كان صاحب النبيذ ثقة لا يهتمه ، فليشرب ولا يسأل عن حاله .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر : إن كان النبيذ من دن أو مشعل موكا شرب منه وعلم ذلك فلا بأس . فإن غاب عنه أمره ، فلا يشربه إلا من عند الثقة . وأما الدن فأرجو أن لا بأس به من عند من كان ، إذا قال : إنه من مشعل موكا .

وقال رجل للفضل بن الحواري ، في رجل يأتيني بنبيذ وأنا لا أعرف الرجل ولا أثق به : هل لي أن أشربه ؟ قال : أما في الورع فأحبه . وأما في الجواز فهو جائز ، وليس عليك أن تسأله . وأما الثقة فيشرب من عنده النبيذ ويسأله عنه .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في رجل شرب من عند رجل نبيذاً أو سقاه نبيذاً ، وهو لا يعلم الخمر ، فإذا هو قد شرب خمراً ولم يعلم أنه حمر : إنه لا يجوز له ذلك ، ولا يسمعه جهله إذا كانت الخمر قائمة العين .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : إذا أتاني رجل أثق به في ديني ، وهو عدى من لا يستحل نبيذ الجمر ، أتاني بنبيذ شربته ولم أسأله عنه . وإن كان غير ثقة وقال لي : إن هذا النبيذ من سقا ، لم أشربه ولو كان عدى من يدين بتحريم نبيذ الجمر .

فصل

ولا يجوز بيع النبيذ ولو جاز شربه . وعندى أن ذلك يستقيم من الفاعل .
وكذلك قيل : لحوم النسك وشحومها يجوز أكلها ، ولا يجوز بيعها . وكذلك .
جاء الأثر بتحريم بيع لبن النساء في الأسواق معلوباً ؛ لا شتراك الأطفال فيه وفي
النسب به ؛ لأنهم يتفرقون ولا يعرفون . ومع ذلك أجازوا للرضعة بيع لبنها على
من تغذى به ولدأله

فلو أن رجلاً هلك وخلف أيتاماً ، وكان عليه دين ، وأوصى إلى وصي عدل ،
وترك نبيذاً كثيراً في مشاعل ونحوها مما يجوز شربه ، فإنه على الوصي أو الحاكم
أن يطرح الملح في ذلك النبيذ فإذا صار خلاً باعه وقضى ثمنه في الدين ، وأنقذه
على الأيتام ، إن لم يكن على الهالك دين .

فصل

وقيل : إذا همل النبيذ في سقاء حتى أدرك ثم صب في جرة النبيذ أو خل ،
فلا بأس به ما لم يردد النبيذ في الجرة .

وقال أبو الحواري عن نهران عن محمد بن محبوب . رحمه الله : إذا ترك النبيذ
بعد أن بلغ في السقاء حده في الجرة يوماً وليلة فلا يشرب . وقول : لا يترك يوماً
وليلة . وقول : إذا وقف في السقاء ثم حول في الجرة لم يفسد ، ما لم يصب ويخرج
من حد النبيذ . وإن غلى في جرة حتى يدرك ثم يحول إلى السقاء ، فذلك لا يشرب .
وكذلك كل ما عمل للخل في الجرة فلا بأس بشربه ، إذا صار في حد النبيذ . وقول :

إذا كان أساس هله في الجر ، فلا يجوز شربه إذا صار في حد النبيذ ، لأنه قد صار نبيذاً .

وما عمل للنبيذ في الجرّة حتى يدرك ، فلا يجوز أن يجعل خلاً ، إلا أن يكون همل في الجرّة ، ثم حول من حمته قبل أن يغل ولا يحمض . وأما الطلاء والخل الذي أصله حلال مباح ، فجائز حيث ما جعل من الآنية ؛ لأن الحلال لا تغيره الآنية . وقال الأزهري بن محمد بن جعفر : إذا طبخ نبيذ في مشعل ثم صفى في دسيسة وخلاله شهر ، فإذا كان قد ازداد في الدسيسة ، فلا يجوز أن يشرب لعله أو غير علة .

وقال أبو محمد رحمه الله : اتفق أصحابنا مع كثير من مخالفيهم على إجازة شرب الطلاء ، إذا غلى حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه . قال : وكان همر بن الخطاب وعلى ابن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبو موسى وأبو عبيدة بن الجراح ، كانوا يجيزون شرب الطلاء ، على الوصف الذي ذكرناه من الطبخ . والطلاء ممدود . ويسمى طلاء لشبهه بطلاء الإبل في ثخونه وسواده .

فصل

وقيل في النبيذ : إذا همل في الأديم للملث على أفواهه ، فلما وقف من غليانه حول إلى إناء من الخنزف أو الزجاج : إن ذلك جائز بقي فيه قليلاً أو كثيراً ، ما لم يغل في الزجاج أو الجر . وقول : إنما يشرب النبيذ مادام في المشعل ولم يحول . وقيل : من طبخ في بئته عصيراً أو تمرّاً أو بسرّاً أو زبيباً يريد به الخل ، فإنه

لا يعرض له ما دام في حد النبيذ . وإن زال من حد النبيذ إلى حد في حال الخلل فلا بأس به .

وعن مسلم بن إبراهيم ، فيمن عمل نبيذاً في جر ولم يعرض له حتى صار خلاً :
إنه له حلال ولم يجره غيره ؛ لأن أصل عمله في وعاء لا يجوز عمل النبيذ فيه ، ومن
طبخ بسرّاً مبسلاً ، وأخذ الماء وطرح عليه تمرّاً واتخذ للخل ، إنه يكره له ذلك .

وقيل : إن سميد بن محرز لم ير به بأساً . ولعل سميد بن محرز رخص فيه ،
إذا كان البسر لم يفضخ ، وأخرج من الماء وهو صحيح . وأما إذا كان البسر فيه
قارين ، فإنه يقطع ولا يخلط معه ، وسواء ذلك في الخل ، والنبيذ . وإن انفضخت فيه
بسرة أو أكثر ، فلا يتخذ للخل ولا نبيذ ، ويعمله لما شاء غيرها .

وقيل : إن جابر بن زيد رحمه الله كان يمشي فلقط بسرة . وقال : الحمد لله الذي
أحل أكلك وحرم شربك .

وقال أبو سميد رحمه الله يختلف طبخ البسر . نقول : لا يجوز أن يتخذ منه
خل . وقول : لا يجوز . وكذلك الاختلاف في المبسل الذي يبقى بعد أن يطبخ البسر ،
وأريد أن يجعل منه خل .

وقال أبو الحواري رحمه الله : من طرح رطباً في جرة ، وفيه بسر يريد به الخل .
إن بعض الفقهاء يميز ذلك ولو كان بسرّاً خالصاً .

وعن أبي الحسن رحمه الله : من عمل نبيذاً في وعاء حلال ، ثم تركه حتى صار
خلاً وذهب غليانه وزادته ، فذلك جائز إن شاء الله .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر ، في امرأة طبخت خَلًّا في جرة ، وجاء ولدها ، وطرح فيه الدادى ليشربه : إن ذلك لا يفسده عليها ؛ لأنه خل . والله أعلم .
 وخل البسر وحده جائز ولا بأس به . وإن طرح التمر على ماء البسر . فبعض رخص فيه . وبعض كرهه . وبعض حرمه . ومن طبخ خَلًّا فشرِب منه وهو بحد النبيذ حتى سكر ، فليس له أن يشرب منه حتى يسكر . وإن شرب منه دون السكر ، فقد قيل يجوز ذلك إذا كان مجموعًا للخل .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من طبخ نبيذًا في جرة ثم أراد أن يجعله خَلًّا ، فإذا لم يقل في الجرة حتى حوّل نيته إلى الخل جاز ذلك . وإن غلى في الجرة قبل أن يحول نيته . فنقول : لا يجوز ولا يرجع خَلًّا . وقول : يجوز إذا صار إلى حد الخل ونوى للخل .

وسئل مسبح عن الخل إذا أطلق من الإناء وهو حلو ، هل يجوز شربه ؟ قال : إذا كان أساسه للخل فاشرب منه ما لم يسكر . وإن طبخ للنبيذ ثم حمض وأريد به الخل . فنقول : لا يشرب ولا يجوز . وقول : يجوز إذا كان في أديم يجوز فيه الشراب ولم يفسد بوجه من الوجوه .

وروى أن النبي ﷺ نهى عن نبيذ البسر والزبيب جميعًا . وذهب بعض أصحابنا إلى أن الخل لا يطرح فيه البسر لهذا الخبر .

واختلفوا في البسر يتخذ منه الخل . فقال بعضهم : لا يجوز اتخاذ الخل من البسر ولا بما خالطه البسر ، وأجاز كثير منهم اتخاذ الخل من البسر والتمر . ونحن نختار القول الأول لما جاء به الأثر . ولما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ نهى أن يجمع بين البسر والتمر وينبذا في موضع واحد .

واختلفوا في النهي عن ذلك ، يقول : هو نهى أدب من أجل الإسراف ؛ لأن أحدهما يكفي عن الآخر . وقول : إن الأوامر على الوجوب عند عدم الدليل الذي ينقلها . وانخل جائز من البسر الحلو الخالص . وكذلك انخل من العنب والرطب والتمر والحبوب . وقال أبو الخوازي : يجوز شراء انخل إذا عرف أنه خل من الثقة وغير الثقة ، إذا كان الذي يبيعه من أهل القبلة ، حتى يعلم أنه وضع فيه ما يحرمه .

ومن درن خله بغمير المعين أو حب الدادى ، فقد كره ذلك بعض الفقهاء . وكذلك إذا خمر المعين بخل فيه درن انخل ، فلا نقول : إنه حرام ويستغفر به أهله . ورخص في ذلك بعض الفقهاء ، إلا أنا نقول : إنه لا يرجع إلى ذلك ، ونحب القول الأول . وفي بعض القول : يجوز الدرن الذى فيه الدادى ، إذا كان يريد به الدواء وأخذه من عند ثقة فلا بأس به . وإن كان من عند غير ثقة فلا يجوز .

ومن طبخ تمرأ يريد به الشراب الذى لا يجوز ، مثل شراب اجر أو غيره ، ووقعت عليه النية قبل أن يخلى فلما غلى وسكن ، وشرب ما شرب وبقي منه ما بقي حتى حمض ، وانتقل من حد الشراب إلى جد انخل . فنقول : لا يجوز ، ولو تحول إلى معنى انخل بحيلة أو غير حيلة . وقول : إنه إذا تحول إلى حال انخل ، وانتقل عن حال الشراب المسكر وأصلح جاز .

وقول : إن النية تجزى إذا أراد به التحويل إلى انخل . وتحول بإصلاح شيء أو بغير إصلاح ؛ لأن المحجور منه السكر . وحكم الإناء حكم ما جعل فيه من طهارة أو نجاسة .

وقيل : إن كان وكاء للشمل والقربة إذا جعل فيهما النبيذ ، ونسم الوكا ، أو

فتحه أحد لينظره قبل أن يقف ، فلا بأس بذلك ، إذا كان الوكاء والوقت هو الغالب عليه من أحكامه ، وفتحه لمصلحه أو لبعض معانيه لا يزيل حكم وكائه ، إذا كان الأغلب من أوقاته موكاً عليه ، ولا بد من فتحه في وقت الحاجة لفتحه .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في خر عصر على أنه نبذ في إناء ، فلما غلى في الإناء ترك حتى صار في حال الخل . فقول : إنه قد بطل ولا يطهر أبداً . وقول : إنه إذا حول عن النية أو احتيل فيه بمحيلة ، وحول خلا بالنية والحيلة جاز وطهر . وقول : إنه إذا صار إلى حال الخل بعد أن غلى ولو لم يحول بالحيلة ولا بالنية ، إنه قد صار حلالاً ؛ لأنه قد يحول عن حاله ذلك .

ومن كان لا يعرف نبذ الخمر من خل الخمر ، فقال له رجل مأمون : إن هذا خل خمر وهو في الأصل نبذ ؛ إنه لا يجوز له أكله ؛ لأن هذا حبيته قادمة العين ، وهو يعرف بالعين والذوق والطعم ولا . مع ذلك ، وإن وافق الخل لجائز ، ومن مزج طلاء بماء فغضى عليه ليلة وهو حلو طيب . قال : إذا غلى فلا يشربه .

وعن أبي سعيد رحمه الله ، في رجلين عصرا عنباً وجعلاه في جرة ، ونية أحدهما أنه خمر ونية الآخر أنه خل ، فلما صار بحد النبذ الخمر ، أراد الذي نوى الخل أن يشرب منه ، إنه لا يحرم عليه ولا تضره نية الذي يريد إفساده عليه ، وأما الآخر فهو آثم بنيته ، ولا يبعد أن تحرم عليه حصته ، وأرجو أن لا تحرم عليه حصته ، وإنما يلزمه الإثم بنيته الفاسدة ؛ لأنه لا يمكن شيء واحد يكون بعضه حلالاً وبعضه حراماً في وقت واحد ، كان ذلك بينهما مشاعاً أو مقسوماً ، وأما إذا بان بحصته وحولها إلى الخمر بمعنى من المعاني فقد حرمت ، وإن لم يرجع عن نيته ، بعد أن

بانت له حصته ، ولم يرد فيه بعد ذلك شيئا ، فجائز له شربه ، وأما إن عصر ورجع عن نيته الخبيثة قبل أن يتغير المصير ، فقليل : له ذلك ولا يضره ، وإن لم يرجع عن نيته بعد أن بانت له حصته ، فزاد وهو على تلك النية ، حرم ذلك عليه وعلى غيره ممن علم ذلك . وإن عصره على أنه خمر فأدرك على ذلك وصار خلأ . فقليل : إنه إذا غلى وتغير فهو فاسد . ولا ينتقل إلى صلاح وحلال . وقول : إذا عولج وصار خلأ فإنه جائز ويحل . وإذا ثبت أنه حلال جاز لصاحبه وغيره . وكذلك إذا انتقل بغير معالجة إلى معنى ما يحل ، فلا فرق في انتقاله بمعالجة وغير معالجة إذا أريد به ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال المحقق سالم بن حمد بن سليمان الحارثي :

لقد تم كتاب الصيام والنذور والاعسكاف والكفارات والأيمان وفي ضروبيها والذمايح والأضاحي والصيد والأشربة من كتاب : « منهج الطالبين » وبلاغ الراغبين .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم . ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

وقد عورض على نسختين مخطوطتين : الأولى بخط محمد بن ناصر بن خميس الخليلي الخروصي ، ولم يذكر تاريخ النسخ . وفيه ما يدل واضحا أنه في عام ١١٩٩ هـ .

والنسخة الثانية بخط جمعة بن راشد بن سعيد بن عاصر البوسعيدى عام ١١٧٣ هـ .

وكان تمام تحقيقه . وعرضه في غرة رجب الأصب سنة ١٤٠١ هـ .

(٣٦ - منهج الطالبين - ج ٦)

(أ)

ترتيب الأقوال بمون الملك المتعال . للجزء السادس من كتاب منهج الطالبين

- ٥ القول الأول :
في الصوم ووجوب فرضه ، وفضل شهر رمضان
- ١٩ القول الثاني :
في ذكر ليلة القدر ، وفضائل صوم التطوع ومكروهه .
- ٣٠ القول الثالث :
في النية للصوم ، والعلم بشهر رمضان ، ورؤية الهلال والشهادة على ذلك
- ٤٢ القول الرابع :
في صوم يوم الشك وما جاء فيه .
- ٤٦ القول الخامس :
في ذكر الفطور والسحور ومعرفة الأوقات .
- ٥٦ القول السادس :
في الصائم إذا أكل نهائراً عامداً أو ناسياً .
- ٦١ القول السابع :
في الصائم إذا أجذب ليلاً أو نهائراً .
- ٨٤ القول الثامن :
في صوم النساء وبيان معرفة ذلك .

(ب)

- ٩٢ القول التاسع :
 في صوم المشركين إذا أسلموا وضوم الصبيان والعبيد .
- ٩٥ القول العاشر :
 في صوم المريض ومن عجز عن الصوم من كبر وغير ذلك .
- ١٠٦ القول الحادى عشر :
 في صوم المسافر وما يستحب له وبيان ذلك .
- ١١٧ القول الثانى عشر :
 في تقص الصوم مما يدخل الجوف وما يخرج منه .
- ١٣١ القول الثالث عشر :
 في تقص الصوم بالمعاصى .
- ١٣٤ القول الرابع عشر :
 في بدل الصوم وتضائنه ولزومه .
- ١٤٨ القول الخامس عشر :
 في زكاة الفطر ، ومن تجب عليه ومن لا تجب عليه .
- ١٦٨ القول السادس عشر :
 في الغدور وألفاظها ، وما يجب منها وفيها وما لا يجب .
- ١٩١ القول السابع عشر :
 في من جعل نفسه أو غيره نحيرة ، أو حلف أو نذر بالهدى ، والتعود
 والزيارة والصلة والخروج وممانيه .

(ج)

- ٢٠٦ القول الثامن عشر :
في الاعتكاف وأحكامه .
- ٢٢٢ القول التاسع عشر :
في النذر بالصدقة والهدى .
- ٢٣٢ القول العشرون :
في الأيمان وضروبها وشرحها وما أشبه ذلك .
- ٢٣٧ القول الواحد والعشرون :
في كفارة الأيمان وصنوفها ، وفي اللعن والقبح وما أشبه ذلك .
- ٢٥٣ القول الثاني والعشرون :
في العتق والطعم والكسوة في الكفارات ، ومن يجب عليه ذلك .
- ٢٧١ القول الثالث والعشرون :
في كفارة الصلاة والصيام والأيمان .
- ٢٣٨ القول الرابع والعشرون :
في ألقاظ الأيمان ، وما أشبه ذلك .
- ٣٠٠ القول الخامس والعشرون :
في يمين الصبي والعبد والمشرک .
- ٣٠٢ القول السادس والعشرون :
في الأيمان بالغيب .
- ٣٠٦ القول السابع والعشرون :
في جواز اليمين للخائف على فعل ، والنية في الأيمان .

(د)

- ٣١٠ القول الثامن والعشرون :
في اليمين على فعل شيء فيفوت الشيء قبل الفعل ، وفي الكلام قبل إتمام اليمين .
- ٣١٣ القول التاسع والعشرون :
في الأيمان إذا اتفقت في اللفظ والمعنى أو اختلفت في ذلك ، وفي عطف اليمين .
- ٣١٩ القول الثلاثون :
في اليمين بقبض الحقوق وتركها وردها ، وفي اليمين بالظلم والظلمة .
- ٣٢٤ القول الحادى والثلاثون :
في اليمين بالقيد والضرب والقتل .
- ٣٢٨ القول الثانى والثلاثون :
في اليمين بالأعمال والإجارات والكسب .
- ٣٣٣ القول الثالث والثلاثون :
في اليمين بالجميـء والذهاب والدخول والخروج والتضيحية والفطرة .
- ٣٣٩ القول الربع والثلاثون :
في اليمين بالتزويج والوطء والزنا والمعاشرة والحجامة واللبيت والسكن .
- ٣٥٢ القول الخامس والثلاثون :
في اليمين بالمعطية والتجارة والبيع والشراء والشركة والركوب .
- ٣٥٧ القول السادس والثلاثون :
في الأيمان بالأفعال والجبر عليها ، وما يصدق فيه قول الواحد .

(٥)

- ٣٦٣ القول السابع والثلاثون :
في حكم الحاكم على الحالف والرفمان إليه في الإيمان وما أشبه ذلك .
- ٣٦٥ القول الثامن والثلاثون :
في الاستثناء في الإيمان .
- ٣٧٠ القول التاسع والثلاثون :
فيمن حلف على ما لا يقدر على فعله ، أو حلف على فعل شيء ففعل بعضه ،
وما فعل شيئاً وقد فعله .
- ٣٧٣ القول الأربعون :
في تحريم الحلال وتحليل الحرام ، وذكر العاقل والجاهل .
- ٣٨٠ القول الحادية والأربعون :
فيمن حلف على غيره أو حلفه من يخاف منه .
- ٣٨٣ القول الثانية والأربعون :
في إيمان السلاطين .
- ٤٠٠ القول الثالثة والأربعون :
في الإيمان بالصدقة .
- ٤٢٣ القول الرابعة والأربعون :
في الإيمان بالحج والصلاة والصوم .
- ٤٣٥ القول الخامسة والأربعون :
في الإيمان بالمساجد والبيت المقدس والشيء والحدود في الإيمان وبالله .

(و)

- ٤٤٥ القول السادس والأربعون :
في وقت الثمار واليمين في المأكولات .
- ٤٥٥ القول السابع والأربعون :
في اليمين بما كان من رطب أو تمر أو شبه ذلك .
- ٤٦٠ القول الثامن والأربعون :
في اليمين بالأكل والشرب والذوق والشرء .
- ٣٧٢ القول التاسع والأربعون :
في الإيمان بالإبأس والأفصال .
- ٤٨٥ القول الخمسون :
في اليمين بالأيام والأوقات والدهور .
- ٤٨٨ القول الحادى والخمسون :
في النسيان في الإيمان والنوم والغلط .
- ٤٩٠ القول الثانى والخمسون :
في الذبح وصفته ، وما يجوز منه وما لا يجوز وذكر اسم الله تعالى .
- ٤٩٦ القول الثالث والخمسون :
فيمن تجوز ذبيحته من الناس ومن لا تجوز .
- ٥٠٠ القول الرابع والخمسون :
في ذبيحة السارق والفاصل والذى بدّل .
- ٥٠٢ القول الخامس والخمسون :
فيما يجوز به الذبح من حديد وغيره .

(ز)

- ٥٠٦ القول السادس والخمسون :
في الذبيحة إذا لم تتحرك بعد الذبح وما أشبه ذلك .
- ٥١٤ القول السابع والخمسون :
في ذكر الجلالة والتردية والنفطية والنفيم والجنين .
- ٥٢٠ القول الثامن والخمسون :
في الصيد وضروبها وما يحل منها وما لا يحل .
- ٥٣٢ القول التاسع والخمسون :
فيما يحل من الدواب والطيرو وما لا يحل ، وفيما يضرب من الصيد أو
يطمن ، ومعرفة الوحوش .
- ٥٤٠ القول الستون :
في الخمر وتحريمها .

* * *

تم الجزء السادس

ويليه

الجزء السابع

